



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ لَهُ شَاكِرِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٥٥

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ لَهُ شَاكِرِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التحقيق فى نفى التحريف عن القرآن الشريف

كاتب:

آيت الله على حسينى ميلانى

نشرت فى الطباعة:

مركز الحقايق الاسلاميه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٨	التحقيق فى نفى التحريف عن القرآن الشريف
١٨	اشاره
١٨	اشاره
٢٢	كلمه المؤلف
٢٨	الباب الأول
٢٨	اشاره
٣٠	الفصل الأول
٣٠	اشاره
٣٣	١- الشيخ الصدوق
٣٤	٢- الشيخ المفيد
٣٤	٣- السيد المرتضى
٣٦	٤- و يقول الشيخ محمد بن الحسن أبو جعفر الطوسى
٣٦	٥- و يقول الشيخ الفضل بن الحسن أبو على الطبرسى
٣٧	٦- و هو حاصل كلمات السيد أبى القاسم على بن طاوس الحلى
٣٨	٧- و يقول العلامة الحلى
٣٨	٨- و يقول الشيخ زين الدين البياضى العاملى
٣٨	٩- و ألف الشيخ على بن عبد العالى الكركى العاملى، الملقب بالمحقق الثانى
٣٩	١٠- و به صرح الشيخ فتح الله الكاشانى
٣٩	١١- و هو صريح السيد نور الله التسترى
٣٩	١٢- و يقول الشيخ محمد بن الحسين، الشهير ببهاء الدين العاملى
٣٩	١٣- و يقول العلامة التونى
٤٠	١٤- و يقول الشيخ محمد محسن الشهير بالفيز الكاشانى
٤٠	١٥- و يقول الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملى

- ١٦- و أورد الشيخ محمد باقر المجلسي ٤١
- ١٧- و هو ظاهر كلام السيد علي بن معصوم المدني الشيرازي ٤١
- ١٨- و إليه ذهب السيد أبو القاسم جعفر الموسوي الخونساري ٤١
- ١٩- و قال السيد محمد مهدي الطباطبائي، الملقب ببحر العلوم - ٤٢
- ٢٠- و قال الشيخ الأكبر الشيخ جعفر، المعروف بكاشف الغطاء ٤٢
- ٢١- و قال السيد محسن الأعرجي الكاظمي - ٤٢
- ٢٢- و قال السيد محمد الطباطبائي ٤٣
- ٢٣- و قال الشيخ إبراهيم الكلباسي الأصبهاني ٤٣
- ٢٤- و صرح السيد محمد الشهشهاني ٤٣
- ٢٥- و صرح السيد حسين الكوه كمرى ٤٤
- ٢٦- و إليه ذهب الشيخ موسى التبريزي ٤٤
- ٢٧- و أثبت عدم التحريف بالأدلة الوافيه السيد محمد حسين الشهرستاني ٤٤
- ٢٨- و قال الشيخ محمد حسن الأشتياني ٤٤
- ٢٩- و إليه ذهب الشيخ محمد حسن بن عبد الله المامقاني ٤٥
- ٣٠- و قال الشيخ عبد الله ابن الشيخ محمد حسن المامقاني ٤٥
- ٣١- و قال الشيخ محمد جواد البلاغي ٤٥
- ٣٢- كالشريف الرضي ٤٥
- ٣٣- و الشيخ ابن إدريس ٤٥
- ٣٤- و الفاضل الجواد ٤٥
- ٣٥- و الشيخ أبي الحسن الخنيزي ٤٥
- ٣٦- و الشيخ محمد النهاوندي ٤٦
- ٣٧- و السيد محسن الأمين العاملي ٤٦
- ٣٨- و الشيخ عبد الحسين الرشتي النجفي ٤٦
- ٣٩- و الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ٤٦
- ٤٠- و السيد محمد الكوه ❖ كمرى المعروف بالحجه ٤٦
- ٤١- و السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي ٤٦

٤٦	٤٢- و الشيخ آغا بزرك الطهراني
٤٦	٤٣- و سيدنا الجدّ السيد محمد هادي الميلاني
٤٦	٤٤- و السيد محمد حسين الطباطبائي
٤٦	٤٥- و السيد روح الله الموسوي الخميني
٤٧	٤٦- و السيد أبو القاسم الخوئي
٤٨	٤٧- و سيدنا الاستاذ السيد محمد رضا الكلبيكاني
٤٨	٤٨- و السيد شهاب الدين النجفي المرعشي
٤٨	٤٩- كلمه الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء:
٤٨	٥٠- و يقول السيد شرف الدين:
٥٠	٥١- كلمه السيد الميلاني
٥٣	الفصل الثاني
٥٣	اشاره
٥٥	١- آيات من القرآن الكريم
٥٧	٢- الأحاديث عن النبي و الأئمه عليهم السلام
٥٧	اشاره
٥٨	القسم الأول
٦٠	القسم الثاني
٦١	القسم الثالث
٦٢	القسم الرابع
٦٤	القسم الخامس
٦٧	القسم السادس
٦٧	القسم السابع
٦٩	٣- قول عمر بن الخطاب: حسبنا كتاب الله
٧١	٤- الإجماع
٧٣	٥- تواتر القرآن
٧٣	٦- إعجاز القرآن

٧- صلاه الإماميه ٧٤

٨- كون القرآن مجموعا على عهد النبي(ص) ٧٥

٩- اهتمام النبي(ص)و المسلمين بالقرآن ٧٦

الفصل الثالث ٧٩

اشاره ٧٩

١- تعيين موضوع البحث ٨٢

٢- إنها مصادمه للضروره ٨٤

٣- إنها مخالفه لظاهر الكتاب ٨٥

٤- إنها موافقه لأخبار العامه ٨٥

٥- إنها نادره ٨٦

٦- إنها أخبار آحاد ٨٦

٧- من أخبار التحريف ٨٧

٨- الكلام على هذه الأخبار ٩١

الفصل الرابع ١٠١

اشاره ١٠١

١- الشبهه الاولى ١٠٣

٢- الشبهه الثانيه ١٠٧

٣- الشبهه الثالثه ١١٢

٤- الشبهه الرابعه ١١٣

الفصل الخامس ١١٥

اشاره ١١٥

١- مقدمات ١١٧

٢- [تنبيه على امور]: ١١٧

اشاره ١١٧

١- الروايه أعم من الاعتقاد ١١٧

٢- لا كتاب عند الشيعه صحيح كَلَّه ١١٨

- ٣- لا تجوز نسبه معتقد صاحب الكتاب إلى الطائفة ١٢٢
- ٤- وجود الأخبار الباطله في الكتب المعروفه ١٢٣
- ٣- نكات في كلام الشيخ الصدوق ١٢٥
- ٤- ذكر من وافقه من الأعلام ١٢٦
- ٥- المحدثون و أخبار التحريف ١٣٠
- ٦- ترجمه الشيخ الصدوق ١٣١
- اشاره ١٣١
- عبارته في اعتقاداته ١٣٢
- ٧- ترجمه الشيخ الطوسى ١٣٥
- اشاره ١٣٥
- نفيه للتحريف مع روايته له: ١٣٦
- ٨- ترجمه الفيض الكاشانى ١٣٧
- اشاره ١٣٧
- نفيه للتحريف مع روايته له: ١٣٨
- ٩- ترجمه العاملى ١٤٠
- ١٠- ترجمه المجلسى ١٤١
- ١١- حول عباره القمى فى مقدمه تفسيره ١٤٢
- ١٢- ترجمه السيد الجزائرى و رأيه ١٤٤
- ١٣- ترجمه الشيخ النراقى و رأيه ١٤٥
- ١٤- ترجمه السيد شبر و رأيه ١٤٦
- ١٥- ترجمه الشيخ المازندرانى و رأيه ١٤٨
- اشاره ١٤٨
- النظر فى كلامه ١٤٩
- ١٦- رأى الشيخ النورى ١٥١
- ١٧- محدثون لا وجه لنسبه القول بالتحريف إليهم ١٥١
- اشاره ١٥١

- ١٥٢ العيتاشى
- ١٥٣ الصّفار
- ١٥٣ الكشى
- ١٥٤ النعمانى
- ١٥٥ أبو منصور الطبرسى
- ١٥٦ السيد البحرانى
- ١٥٦ ١٨- تحقيق حول رأى الكلينى
- ١٥٦ اشاره
- ١٥٧ ترجمته و شأن كتابه
- ١٥٩ هل الكلينى ملتزم بالصّحه؟
- ١٦٣ جواز نسبه القول بعدم التحريف إليه
- ١٦٧ خاتمه الباب الأول
- ١٧٠ الباب الثانى
- ١٧٠ اشاره
- ١٧٢ مقدّمه
- ١٧٤ الفصل الأول
- ١٧٤ اشاره
- ١٧٧ ١- الزيادة فى القرآن
- ١٧٨ ٢- التبديل فى الألفاظ
- ١٧٩ ٣- أحاديث نقصان القرآن
- ١٧٩ اشاره
- ١٧٩ فمن القسم الأول:
- ١٧٩ الأحاديث الواردة حول نقصان سوره الأحزاب، و منها:
- ١٨٠ الأحاديث الواردة حول نقصان سوره التوبه، و منها:
- ١٨٢ الأحاديث الواردة حول سوره كانوا يشتهونها فى الطول
- ١٨٢ الأحاديث الواردة حول سوره كانوا يشتهونها بإحدى

- ١٨٣ حول سورتي الخلع و الحفد:
- ١٨٣ و من القسم الثاني:
- ١٨٣ ما ورد حول آيه «الرجم»
- ١٨٧ حول آيه «الرغبه»
- ١٨٨ حول آيه «لو كان لابن آدم واديان»
- ١٩٣ حول «آيه الجهاد»
- ١٩٣ حول آيه «المتعه»
- ١٩٤ حول آيه «الصلاه على النبي صلى الله عليه و آله و سلم»
- ١٩٥ حول آيه «الشهاده»
- ١٩٦ حول آيه «ولايه النبي صلى الله عليه و آله و سلم»
- ١٩٧ حول آيه «الحميه»
- ١٩٩ حول آيه كَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ
- ٢٠٠ حول آيه «المحافظه على الصلوات»
- ٢٠١ حول آيه «رضاعه الكبير عشرا»
- ٢٠٢ حول آيه يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ...
- ٢٠٢ حول آيه إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ...
- ٢٠٣ حول «آيتين سقطتا من المصحف»
- ٢٠٣ حول «عدد حروف القرآن»
- ٢٠٥ ٤- أحاديث كيفيته جمع القرآن
- ٢٠٧ ٥- الشبهات الناشئه عن هذه الأحاديث
- ٢٠٧ اشاره
- ٢٠٧ الشبهه الأولى:
- ٢٠٨ الشبهه الثانيه:
- ٢٠٨ الشبهه الثالثه:
- ٢٠٩ الشبهه الرابعه:
- ٢١١ ٦- كلمات الصحابه و التابعين

٢١٥ الفصل الثاني

٢١٥ اشاره

٢٢٢ ١- من تجوز نسبه التحريف إليه منهم

٢٢٢ اشاره

٢٢٣ ١-مالك بن أنس

٢٢٣ ٢-أحمد بن حنبل

٢٢٤ ٣-محمد بن إسماعيل البخارى

٢٢٤ ٤-مسلم بن الحجاج النيسابورى

٢٢٧ ٥-أبو عيسى الترمذى

٢٢٨ ٦-أحمد بن شعيب النسائى

٢٢٩ ٧-ابن ماجه القزوينى

٢٢٩ ٨-الحاكم النيسابورى

٢٣٠ ٩-أبو جعفر الطبرى

٢٣٠ ١٠-الضياء المقدسى

٢٣٣ الفصل الثالث

٢٣٣ اشاره

٢٣٤ ١- موقف علماء الشيعة من هذه الأخبار و الآثار:

٢٣٧ ٢- موقف أهل السنه من هذه الأحاديث و الآثار:

٢٣٧ ٣- طائفه يروون التحريف و لا نعلم رأيهم فيه

٢٣٨ ٤- طائفه يروونه و يقولون به:

٢٣٩ ٥- التصريح بوقوع التحريف

٢٤٨ ٦- طائفه يروون و يردّون أو يؤوّلون

٢٤٨ ٧- ردّ أحاديث الخطأ فى القرآن

٢٥٤ ٨- تأويل أحاديث الخطأ فى القرآن

٢٤١ ٩- أحاديث جمع القرآن بين الردّ و التأويل

٢٤١ اشاره

٢٦١	مراحل الجمع
٢٦٢	دفع الشبهات
٢٦٨	ردّ أحاديث نقصان القرآن:
٢٧٥	تأويل أحاديث نقصان القرآن
٢٧٥	اشاره
٢٧٦	١-الحمل على التفسير:
٢٧٧	٢-الحمل على السنّه
٢٧٨	٣-الحمل على الحديث القدسي:
٢٧٩	٤-الحمل على الدعاء
٢٨١	الفصل الرابع
٢٨١	اشاره
٢٨٣	١- في الآثار في خطأ القرآن
٢٨٣	اشاره
٢٨٣	دليل الرادّين لهذه الآثار
٢٨٥	طريق التأويل لها
٢٨٦	مناقشه هذا التأويل
٢٨٧	تأويل «للحن» و«للخطأ» و جوابه
٢٩٠	ترجمه عكرمه مولى ابن عباس
٢٩٠	اشاره
٢٩٠	١-طعنه في الدين:
٢٩١	٢-إته كان يرى رأى الخوارج:
٢٩١	٣-إته كان كذابا:
٢٩٢	٤-عكوفه على أبواب الامراء للدنيا:
٢٩٣	٥-ترك الناس جنازته:
٢٩٣	٦-قدح الأكارب فيه و تكذيبه:
٢٩٤	خلاصه البحث

- ٢- في أحاديث جمع القرآن ٢٩٦
- إشاره ٢٩٦
- إعراض القوم عن علي في جمع القرآن ٢٩٧
- حصرهم الجامعين على عهد النبوه في عدد!! ٢٩٨
- كلمه حول أنس بن مالك ٢٩٩
- رفض أحاديث جمع القرآن على عهدى أبي بكر و عمر ٣٠١
- رفض أحاديث قبول الآيه بشاهدين ٣٠٣
- حول ما صنعه عثمان ٣٠٦
- ما كان بين عثمان و ابن مسعود ٣٠٨
- اضطراب القوم في ما رووه عن ابن مسعود في زيد ٣٠٩
- كلمه في زيد بن ثابت ٣١٠
- خلاصه البحث ٣١٢
- كلمه لا بدّ منها: ٣١٢
- ٣- في أحاديث نقصان القرآن ٣١٣
- إشاره ٣١٣
- تحقيق في النسخ ٣١٤
- إشاره ٣١٤
- هذا النسخ مستحيل أو ممنوع شرعا ٣١٤
- لا دليل على أنّ هذه الآيات منسوخه ٣٢٠
- حملها على نسخ التلاوه غير ممكن ٣٢١
- القول بنسخ التلاوه هو القول بالتحريف ٣٢٤
- اضطرابهم فيما رووه عن ابن مسعود في المعوذتين ٣٢٧
- في سورتي الحفد و الخلع ٣٢٨
- قضيه ابن شنبوذ ٣٢٨
- كلمه لا بدّ منها: ٣٢٩
- خلاصه البحث: ٣٣٠

٣٣٣	الفصل الخامس
٣٣٣	اشاره
٣٣٨	١- الكلام حول الصحيحين
٣٣٨	اشاره
٣٤٢	(١)
٣٤٢	اشاره
٣٤٢	امتناع أبي زرعه من الروايه عن البخارى
٣٤٢	اشاره
٣٤٤	ترجمه أبي زرعه الرازى
٣٤٤	امتناع أبي حاتم من الروايه عن البخارى
٣٤٥	تكمّل الذهلى فى البخارى و مسلم
٣٤٥	اشاره
٣٤٦	ترجمه الذهلى
٣٤٦	البخارى فى كتاب(الجرح و التعديل)
٣٤٦	اشاره
٣٤٧	ترجمه ابن أبى حاتم
٣٤٧	طعن ابن الأعين فى البخارى
٣٤٨	البخارى فى كتاب(الضعفاء للذهبى)
٣٤٨	(٢)
٣٤٨	اشاره
٣٤٨	معلومات عن الصحيحين
٣٥٠	النوى
٣٥١	ابن الهمام
٣٥١	أبو الوفاء القرشى
٣٥٤	الأدوفى
٣٥٦	القارى

٣٥٧ محبّ الله بن عبد الشكور
٣٥٧ عبد العلى الأنصارى
٣٥٨ ابن أمير الحاج
٣٥٨ المقبلى
٣٥٩ محمد رشيد رضا
٣٦٠ أبو ريه
٣٦٠ أحمد أمين
٣٦١ شكيب أرسلان
٣٦١ أحمد محمد شاكر
٣٦١ (٣)
٣٦١ اشاره
٣٦٢ مقدّمه فيها مطلبان
٣٦٢ اشاره
٣٦٢ ١- آفات أهل الحديث:
٣٦٤ ٢- اختلاف أسباب الجرح و التعديل
٣٦٥ من الأحاديث الموضوعه و الباطله فى الصحيحين
٣٧٨ خلاصه البحث
٣٧٩ ٢- الكلام حول الصحابه
٣٧٩ اشاره
٣٧٩ ١- الصحابه عداله:
٣٨٤ ٢- الصحابه علما:
٣٨٤ اشاره
٣٨٩ إيقاظ
٣٩٠ خاتمه الباب الثانى
٣٩١ خاتمه البحث
٣٩٥ فهرس مصادر الكتاب

٤١٩ ----- فهرس مواضيع الكتاب

٤٤٢ ----- تعريف مركز

التحقيق في نفى التحريف عن القرآن الشريف

اشاره

سرشناسه: حسيني ميلاني، علي

عنوان و نام پديدآور: التحقيق في نفى التحريف عن القرآن الشريف / علي الحسيني الميلاني

مشخصات نشر: قم: مركز الحقايق الاسلاميه، ۱۴۲۶ق. = ۱۳۸۴ش. = ۲۰۰۵م.

مشخصات ظاهري: ۴۰۰ص.

وضعيت فهرست نويسي: در انتظار فهرست نويسي

يادداشت: طبعه الثالثه

شماره كتابشناسي ملي: ۱۰۷۷۳۸۸

ص: ۱

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على محمد و آله الطيبين الطاهرين، و لعنه الله على أعدائهم أجمعين، من الأولين و الآخرين.

و بعد:

فإن الله عز و جل أرسل نبيه العظيم صلى الله عليه و آله و سلم بالهدى □ و دين الحق ليظهره على الدين كله و لو كره المشركون (١) و أنزل عليه القرآن «حجه الله على خلقه، أخذ عليه ميثاقهم، و ارتهن عليهم أنفسهم، أتم نوره، و أكمل به دينه» (٢).

و كما كتب سبحانه لدينه الخلود، لكونه خير الأديان و أتمها و قال: و من يتبع غير الإسلام □ ديناً فلن يقبل منه و هو في الآخر من الخاسرين (٣)، كذلك تعهد بحفظ القرآن-الذى وصفه أمير المؤمنين عليه السلام بأنه «أثافي الإسلام

ص: ٥

١- ١) سورة التوبة ٣٣: ٩.

٢- ٢) نهج البلاغه-فهرسه صبحي الصالح: ١٨٣/٢٦٥.

٣- ٣) سورة آل عمران ٨٥: ٣.

و بنيانه» (١) - حيث قال إنا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٢).

و كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ يَعْلَمُ النَّاسَ الْقُرْآنَ، وَ يَنْظُمُ أُمُورَ الْمَجْتَمَعِ عَلَى ضَوْءِ تَعَالِيمِهِ، فَكَانَ كَلَّمَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيَ حَفِظَ آيَاتِهِ الْكَرِيمَةَ أَوْ السُّورَةَ الْمُبَارَكَةَ، وَ أَمَرَ الْكُتَّابَ بِكِتَابَتِهَا ثُمَّ أْبْلَغَهَا النَّاسَ، وَ أَقْرَأَهَا الْقُرَّاءَ وَ اسْتَحْفَظْتَهُمْ إِيَّاهَا، وَ هُمْ يَقُومُونَ بِدَوْرِهِمْ بِنَشْرِ مَا حَفِظُوهُ وَ وَعَوْهُ، وَ تَعْلِيمِهِ لِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى النِّسَاءِ وَ الصِّبْيَانِ.

وَ هَكَذَا كَانَتِ الْآيَاتُ تَحْفَظُ بِالْفِطْرَةِ وَ مَعَانِيهَا، وَ كَانَتِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ وَ تَعَالِيمُهُ تَنْشُرُ وَ تَطْبَقُ فِي الْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ.

غَيْرَ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ كَانَ يَلْقَى إِلَى سَيِّدِنَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ -ابْتِدَاءً أَوْ كَلَّمَا سَأَلَهُ- تَفْسِيرَ الْآيَاتِ وَ حَقَائِقِهَا، وَ النَّسَبَ الْمَوْجُودَ فِيهَا بَيْنَهَا، مِنَ الْمَحْكَمِ وَ الْمُتَشَابِهِ، وَ النَّاسِخِ وَ الْمَنْسُوخِ، وَ الْمَطْلُوقِ وَ الْمُقَيَّدِ، وَ الْمُجْمَلِ وَ الْمُبَيَّنِّ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ... يَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«وَ قَدْ عَلِمْتُمْ مَوْضِعِي مِنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ بِالقُرَابَةِ الْقَرِيبَةِ، وَ الْمَنْزِلَةِ الْخَصِيصَةِ، وَ ضَعْفِي فِي حَجْرِهِ وَ أَنَا وَلَدٌ، يَضْمَنِي إِلَى صَدْرِهِ، وَ يَكْتَفِنِي فِي فِرَاشِهِ، وَ يَمَسِّنِي جَسَدَهُ، وَ يَشْمَنِي عَرْفَهُ، وَ كَانَ يَمْضِغُ الشَّيْءَ ثُمَّ يَلْقَمْنِيهِ، وَ مَا وَجَدَ لِي كَذِبًا فِي قَوْلِي، وَ لَا خَطْلًا فِي فِعْلِي، وَ لَقَدْ قَرَنَ اللَّهُ بِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ مِنْ لَدُنِ أَنْ كَانَ فَطِيمًا أَعْظَمَ مُلْكٍ مِنْ مَلَائِكَتِهِ، يَسْلُكُ بِهِ طَرِيقَ الْمَكَارِمِ وَ مَحَاسِنِ أَخْلَاقِ الْعَالَمِ، لَيْلَهُ وَ نَهَارَهُ، وَ لَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُهُ أَتْبَاعَ الْفَصِيلِ أَثَرُ أُمِّهِ، يَرْفَعُ لِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَخْلَاقِهِ عِلْمًا وَ يَأْمُرُنِي بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ.

ص: ٦

١-١) نهج البلاغه: ١٥/٣١٨.

٢-٢) سورة التوبة: ١٥: ٩.

و لقد كان يجاور في كلِّ سنه بحراء، فأراه و لا يراه غيري، و لم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ وَ خديجه و أنا ثالثهما، أرى نور الوحي و الرساله، و أشم ريح النبوه، و لقد سمعت رنَّه الشيطان حين نزل الوحي عليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ فقلت: يا رسول الله ما هذه الرنَّه؟ فقال: هذا الشيطان قد أيس من عبادته، إنك تسمع ما أسمع و ترى ما أرى، إلا أنك لست بنبي، و لكنك لوزير، و إنك لعلي خير...» (١).

و بذلك توفرت في شخصه-دون غيره-الأعلميه بالكتاب و السنَّه، التي هي من أولى الصفات المؤهله للإمامه و قياده الأُمَّه بعد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ.

و توفى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ و تقمَّص الذين كان يليهم الصفق بالأسواق عن تعلُّم القرآن و أحكام الدين-حتى أبسط مسائله اليوميه-الخلافه، و آل أمرها إلى ما آل إليه...فقام سيِّدنا أمير المؤمنين عليه السَّلام مقام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ في حفظ الكتاب و السنَّه و تعليمهما الناس، و الترغيب فيهما، و الحثَّ عليهما...فهو من جهه كان يبادر إلى جمع القرآن مضيِّفاً إليه ما سمعه من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ حول آياته من التفسير و التأويل و غير ذلك، و يدرِّس جماعه من أهل بيته و أصحابه و مشاهير الصحابه ممَّا وعاه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ من علوم الكتاب و السنَّه، حتى كان من أعلامهم الحسن و الحسين عليهما السَّلام، و عبد الله بن العباس، و عبد الله بن مسعود، و أمثالهم، و بواسطتهم كان انتشار علم القرآن في العالم الإسلامي.

و من جهه اخرى يراقب ما يصدر عن الحكَّام و غيرهم عن كتب، كي ينفى

ص:٧

عن الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

فكان عليه السّلام المرجع الأعلى لعموم المسلمين في جميع أمورهم الدينيه لا سيّما المعضلات، حتى اضطرّ بعض أعلام الحفاظ إلى الاعتراف بذلك وقال: «و سؤال كبار الصحابه له، و رجوعهم إلى فتاواه و أقواله، في المواطن الكثيره، و المسائل المعضلات، مشهور» (١).

و هكذا... كان سعى أمير المؤمنين عليه السّلام في حفظ القرآن بجميع معاني الكلمه، و هكذا كان غيره من أئمه أهل البيت عليهم السّلام.

و كان الاهتمام بالقرآن العظيم من أهم أسباب تقدّم الإسلام و رقى المسلمين، كما كان التلاعب بالعهدين من أهم الامور التي أدت إلى انحطاط اليهود و النصارى، فأصبح الهجوم على القرآن نقطه التلاقى بين اليهود و النصارى و بين المناوئين للإسلام و المسلمين، لأنهم إن نجحوا في ذلك فقد طعنوا الإسلام في الصميم.

لكنّ الله سبحانه قد تعهّد بحفظ القرآن و أن لا- يَأْتِيَهُ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا- مِنْ خَلْفِهِ (٢) فاندحروا في جميع الميادين صاغرين، و الحمد لله ربّ العالمين.

لكنّ «شبهه تحريف القرآن» ما زالوا يردّدونها بين حين و آخر، و على لسان بعض الكتّاب المتظاهرين باسم الإسلام و يا للأسف، يستأجرونهم لتوجيه الضربه إلى القرآن و الاسلام من الداخل، و لإلقاء الفتنة فيما بين المسلمين، و لذا تراهم في الأغلب- اناسا حاقدين على آل البيت عليهم السّلام و مذهبهم و أتباعهم.

ص: ٨

١- ١) تهذيب الأسماء و اللغات، للحافظ النووي ٣٤٦: ١.

٢- ٢) سوره فصلت ٤٢: ٤١.

و نحن فى هذا البحث-الذى لم نقصد به الدفاع عن أحد أو الردّ على أحد- تعرّضنا لهذه «الشبهه» و كأنّها «مسأله» جديره بالبحث و التعقيب و التحقيق،...

فاستعرضنا فى فصوله أهمّ ما يوهّم التحريف قولاً و قائلًا و دليلاً...لدى الشيعة و أهل السنّه...و درسنا كلّ ما قيل أو يمكن أن يقال فى هذا الباب دراسه موضوعيّة...و حدّدنا ما يمكن أن يتمسك به للتحريف من الأخبار و الآثار،و من يجوز أن ينسب إليه القول به من العلماء فى الطائفتين...

فوجدنا الأدلّه على عدم التحريف من الكتاب و السنه و غيرهما كثيره و قويمه،و أنّ القول بصيانته القول عن التحريف هو مذهب المسلمين عامّه إلّا من شدّد...

لكنّ هذا الشذوذ جاء اغتراراً بأحاديث مخرّجه فى الكتب الموصوفه بالصّحّه عند أهل السنّه...مسندة إلى جماعه من صحابه النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم و على رأسهم من اعترف منهم بأن «كلّ الناس أفته منه حتى النساء فى الخدور»...و هذه هى المشكله...لكنّ الحقّ عدم صحّه تلك الأحاديث أيضاً، و أنّ تلك الكتب-كغيرها-تتضمن على أباطيل و أكاذيب...و الحقّ أحقّ أن يتّبع...

و كان هذا البحث قد نشر فى مجلّه «تراثنا»الموقّره-التي تصدر عن (مؤسّسه آل البيت عليهم السّلام لإحياء التراث)العلميه التحقيقيه المخلصه-على شكل حلقات،ثم طلبت مؤسّسه (دار القرآن الكريم)-من مؤسّسات سيدنا الاستاذ و زعيم الحوزه العلميه آيه الله العظمى السيد الكلبيگانى طاب ثراه- نشره فى كتاب.

و لما نفذت نسخه و كثر الطلب عليه من مختلف البلدان،بادرنا إلى نشره بعد

مراجعتہ و تنقیحہ و إضافة مطالب اخرى إليه.

و اللہ نسأل أن يجعلنا من خدام القرآن الكريم و العتره الطاهره و من التابعين لهم، و أن يجعل أعمالنا خالصه، و أن يوفقنا لما يحبّ و يرضى، إنه سميع مجيب.

على الحسينى الميلانى / ١ رمضان المبارك ١٤١٧ /

ص: ١٠

الشيعة و التحريف

و فيه فصول:

كلمات أعلام الشيعة فى نفي التحريف

أدله الشيعة على نفي التحريف

أحاديث التحريف فى كتب الشيعة

شبهات حول القرآن على ضوء أحاديث الشيعة

الرواه لأحاديث التحريف من الشيعة

ص: ١١

كلمات أعلام الشيعة فى نفي التحريف

ص: ١٣

من الواضح أنه لا يجوز إسناد عقيدته أو قول إلى طائفه من الطوائف إلا على ضوء كلمات أكابر علماء تلك الطائفه، وبالاعتماد على مصادرها المعتمده.

و لقد تعرّض علماء الشيعة منذ القرن الثالث إلى يومنا الحاضر لموضوع نفي التحريف في كتبهم في عدّه من العلوم، ففي كتب الاعتقادات يتطرّقون إليه حيثما يذكرون الاعتقاد في القرآن الكريم، وفي كتب الحديث حيث يعالجون الأحاديث الموهمه للتحريف بالنظر في أسانيدھا و مداليلھا، و في بحوث الصلاه من كتب الفقه في أحكام القراءة، و في مسأله وجوب قراءة سورة كامله من القرآن في الصلاه بعد قراءة سورة الحمد، و غيرها من المسائل، و في كتب اصول الفقه حيث يبحثون عن حجّيه ظواهر ألفاظ الكتاب.

و هم في جميع هذه المواضع ينصّون على عدم نقصان القرآن الكريم، و فيهم من يصرح بأنّ من نسب إلى الشيعة أنّهم يقولون بأنّ القرآن أكثر من هذا الموجود بين الدفتين فهو كاذب، و فيهم من يقول بأنّ عليه إجماع علماء الشيعة بل المسلمين، و فيهم من يستدلّ على النفي بوجوه من الكتاب و السنّه و غيرهما، بل لقد أفرد بعضهم هذا الموضوع بتأليف خاص.

و على الجملة، فإنّ الشيعة الإماميه تعتقد بعدم تحريف القرآن، و أنّ الكتاب الموجود بين أيدينا هو جميع ما أنزله الله عزّ و جلّ على نبيّنا محمد صلّى الله عليه و آله و سلّم من دون أيّ زياده أو نقصان.

هذه عقيدته الشيعة في ماضيهم و حاضرهم، كما جاء التصريح به في كلمات

١- الشيخ الصدوق

* يقول الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي، الملقب بالصدوق-المتوفى سنة ٣٨١-: «اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، و مبلغ سورة عند الناس مائة و أربع عشر سورة، و عندنا أن الضحى و ألم نشرح سورة واحده، و لإيلاف و ألم تر كيف سورة واحده. و من نسب إلينا أنا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب. و ما روى- من ثواب قراءة كل سورة من القرآن، و ثواب من ختم القرآن كله، و جواز قراءة سورتين في ركعه و النهى عن القرآن بين سورتين في ركعه فريضه- تصديق لما قلناه في أمر القرآن، و أن مبلغه ما في أيدي الناس. و كذلك ما روى من النهى عن قراءة القرآن كله في ليله واحده، و أنه لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من ثلاثة أيام تصديق لما قلناه أيضا.

بل نقول: إنه قد نزل من الوحي الذي ليس من القرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبع عشره ألف آيه، و ذلك مثل... كله وحي ليس بقرآن، و لو كان قرآنا لكان مقرونا به و موصولا إليه غير مفصول عنه كما قال أمير المؤمنين عليه الصلاة و السلام لئلا يجمعه، فلما جاء به فقال لهم: هذا كتاب الله ربكم كما انزل على نبيكم لم يزد فيه حرف و لم ينقص منه حرف فقالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الذي عندك، فانصرف و هو يقول: فنبذوه وراء ظهورهم و اشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون. و قال الصادق عليه السلام: القرآن واحد، نزل من عند واحد، على نبي واحد، و إنما الاختلاف من جهة الرواه...» (١).

ص: ١٤

*ويقول الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، الملقب بالمفيد، البغدادي -المتوفى سنة ٤١٣-: «وقد قال جماعه من أهل الإمامه: إنه لم ينقص من كلمه، ولا من آيه، ولا من سوره، ولكن حذف ما كان مثبتا في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله، و تفسير معانيه على حقيقه تنزيله، وذلك كان ثابتا منزلا و إن لم يكن من جمله كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز.

و عندى أن هذا القول أشبه من مقال من ادعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقه دون التأويل، و إليه أميل، و الله أسأل توفيقه للصواب» (١).

٣- السيد المرتضى

*ويقول الشريف المرتضى على بن الحسين الموسوى، الملقب بعلم الهدى -المتوفى سنة ٤٣٦-: «إن العلم بصحّه نقل القرآن كالعلم بالبلدان، و الحوادث الكبار، و الوقائع العظام، و الكتب المشهوره، و أشعار العرب المسطوره، فإنّ العنايه اشتدت و الدواعى توفرت على نقله و حراسته، و بلغت إلى حدّ لم يبلغه في ما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزه النبوه، و مأخذ العلوم الشرعيه و الأحكام الدينيه، و علماء المسلمين قد بلغوا في حفظه و حمايته الغايه، حتى عرفوا كل شىء اختلف فيه من إعرابه و قراءته و حروفه و آياته، فكيف يجوز أن يكون مغيرا أو منقوصا مع العنايه الصادقه و الضبط الشديد؟!».

و قال: «إنّ العلم بتفصيل القرآن و أبعاضه في صحّه نقله كالعلم بجملته، و جرى ذلك مجرى ما علم ضروره من الكتب المصنّفه ككتايب سيبويه و المزنى، فإنّ أهل العنايه بهذا الشأن يعلمون من تفصيلها ما يعلمونه من جملتها، حتى لو أنّ مدخلا أدخل في كتاب سيبويه بابا في النحو ليس من الكتاب لعرف و ميز، و علم أنّه ملحق و ليس في أصل الكتاب، و كذلك القول في كتاب المزنى، و معلوم

ص: ١٧

أن العناية بنقل القرآن و ضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيويه و دواوين الشعراء».

و قال: «إنّ القرآن كان على عهد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم مجموعاً مؤلفاً على ما هو عليه الآن...».

«و استدللّ على ذلك بأنّ القرآن كان يدرّس و يحفظ جميعه في ذلك الزمان، حتى عيّن على جماعه من الصحابه في حفظهم له، و أنّه كان يعرض على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم و يتلى عليه، و أنّ جماعه من الصحابه مثل عبد الله بن مسعود و ابي بن كعب و غيرهما ختموا القرآن على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم عدّه ختمات.

كل ذلك يدلّ بأدنى تأمل على أنّه كان مجموعاً مرتّباً غير مبتور و لا مبثوث».

«و ذكر أنّ من خالف في ذلك من الإماميه و الحشويه لا- يعتدّ بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث، نقلوا أخباراً ضعيفه ظنّوا بصحتها، لا يرجع بمثلا عن المعلوم المقطوع على صحته» (١).

و لقد عرف و اشتهر هذا الرأي عن الشريف المرتضى حتى ذكر ذلك عنه كبار علماء أهل السنّه، و أضافوا أنّه كان يكفّر من قال بتحريف القرآن، فقد نقل ابن حجر العسقلاني عن ابن حزم قوله فيه: «كان من كبار المعتزله الدعاه، و كان إمامياً، لكنّه يكفّر من زعم أنّ القرآن بدّل أو زيد فيه، أو نقص منه، و كذا كان صاحبه أبو القاسم الرازي و أبو يعلى الطوسي» (٢).

ص: ١٨

١- ١) نقل هذا في مجمع البيان ١: ١٥، عن المسائل الطرابلسيات للسيد المرتضى.

٢- ٢) لسان الميزان ٤: ٢٢٤، و لا يخفى ما فيه من الخلط و الغلط.

٤- و يقول الشيخ محمد بن الحسن أبو جعفر الطوسي

،الملقب بشيخ الطائفة -المتوفى سنة ٤٦٠- في مقدمه تفسيره: «و المقصود من هذا الكتاب علم معانيه و فنون أغراضه، و أمّا الكلام في زيادته و نقصانه فمما لا يليق به أيضا، لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها، و النقصان منه فالظاهر أيضا من مذهب المسلمين خلافه، و هو الأليق بالصحيح من مذهبنا، و هو الذي نصره المرتضى -رحمه الله تعالى- و هو الظاهر من الروايات.

غير أنّه رويت روايات كثيره من جهه الخاصه و العامه بنقصان كثير من آي القرآن، و نقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علما و لا عملا، و الأولى الإعراض عنها و ترك التشاغل بها لأنّه يمكن تأويلها، و لو صحّت لما كان ذلك طعنا على ما هو موجود بين الدفتين، فإنّ ذلك معلوم صحّته لا يعترضه أحد من الامّه و لا يدفعه» (١).

٥- و يقول الشيخ الفضل بن الحسن أبو علي الطبرسي

،الملقب بأمين الإسلام -المتوفى سنة ٥٤٨- ما نصّه: «...و من ذلك الكلام في زياده القرآن و نقصانه، فإنّه لا يليق بالتفسير، فأما الزيادة فمجمع على بطلانها، و أمّا النقصان منه فقد روى جماعه من أصحابنا و قوم من حشويه العامه: إنّ في القرآن تغييرا و نقصانا...

و الصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، و هو الذي نصره المرتضى -قدّس الله روحه- و استوفى الكلام فيه غايه الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات» (٢).

ص: ١٩

١- (١) التبيان في تفسير القرآن ٣: ١.

٢- (٢) مجمع البيان ١٥: ١.

المتوفى سنة ٦٦٤ في مواضع من كتابه القيم (سعد السعود) منها: أنه ذكر عن الجبائي أنه قال في تفسيره: «محنه الرافضة على ضعفاء المسلمين أعظم من محنه الزنادقة» ثم شرع يدعى بيان ذلك بأن الرافضة تدعى نقصان القرآن و تبديله و تغييره، قال السيد:

«يقال له: كل ما ذكرته من طعن و قدح على من يذكر أن القرآن وقع فيه تبديل و تغيير فهو متوجه على سيدك عثمان، لأن المسلمين أطبقوا أنه جمع الناس على هذا المصحف الشريف و حرّف و أحرق ما عداه من المصاحف. فلو لا اعتراف عثمان بأنه وقع تبديل و تغيير من الصحابه ما كان هناك مصحف محرّف و كانت تكون متساويه.

و يقال له: أنت مقرّ بهؤلاء القراء السبعة... فمن ترى ادعى اختلاف القرآن و تغييره؟ أنتم و سلفكم، لا الرافضة. و من المعلوم من مذهب من تسميهم رافضة أن قولهم واحد في القرآن...» (١).

و نصّ السيد ابن طاوس في بحث له مع أبي القاسم البلخي حول أن البسمله آيه من السوره أو لا- حيث اختار البلخي العدم- على أن القرآن مصون من الزيادة و النقصان كما يقتضيه العقل و الشرع (٢).

و استنكر ما روى أهل العامه عن عثمان و عائشه من أن في القرآن لحنا و خطأ قائلاً: «أ لا تعجب من قوم يتركون مثل علي بن أبي طالب أفصح العرب بعد صاحب النبوه و أعلمهم بالقرآن و السنّه و يسألون عائشه؟ أ ما يفهم أهل

ص: ٢٠

١-١ سعد السعود: ١٤٤.

٢-٢ المصدر: ١٩٢.

البصائر أنّ هذا لمجرد الحسد أو لغرض يبعد من صواب الموارد و المصادر... و لو ظفر اليهود و الزنادقه بمسلم يعتقد في القرآن لحنًا جعلوه حجه» (١).

٧- و يقول العلامة الحلّي

المتوفى سنة ٧٢٦ في بعض أجوبته حيث سئل: «ما يقول سيدنا في الكتاب العزيز هل يصح عند أصحابنا أنّه نقص منه شيء أو زيد فيه أو غير ترتيبه أم لم يصح عندهم شيء من ذلك؟ أفدنا أفادك الله من فضله، و عاملك بما هو من أهله» فأجاب:

«الحق أنه لا- تبديل و لا- تأخير و لا- تقديم فيه، و أنّه لم يزد و لم ينقص، و نعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك و أمثال ذلك، فإنه يوجب التطرق إلى معجزه الرسول عليه و آله السّلام المنقوله بالتواتر» (٢).

و سنذكر عبارته في (نهاية الوصول) أيضا.

٨- و يقول الشيخ زين الدين البياضي العاملي

المتوفى سنة ٨٧٧:

«علم بالضروره تواتر القرآن بجملته و تفاصيله، و كان التشديد في حفظه أتم، حتى نازعوا في أسماء السور و التفسيرات. و إنما اشتغل الأ-كثّر عن حفظه بالتفكر في معانيه و أحكامه، و لو زيد فيه أو نقص لعلمه كلّ عاقل و إن لم يحفظه، لمخالفه فصاحته و أسلوبه» (٣).

٩- و ألف الشيخ علي بن عبد العالي الكرّكي العاملي، الملقّب بالمحقّق الثاني

-المتوفى سنة ٩٤٠-رساله في نفى النقيصه في القرآن الكريم، أورد السيد محسن الأعرجي البغدادي في كتابه (شرح الوافيه في علم الاصول) كثيرا من عباراته

ص: ٢١

١-١) سعد السعود: ٢٦٧.

٢-٢) أجوبه المسائل المهناويه: ١٢١.

٣-٣) الصراط المستقيم ١: ٤٥.

فيها.

و اعترض في رساله على نفسه بما يدلّ على النقيضه من الأخبار فأجاب: «بأنّ الحديث إذا جاء على خلاف الدليل و السنّه المتواتره أو الإجماع، و لم يمكن تأويله و لا حمله على بعض الوجوه، ووجب طرحه» (١).

١٠- و به صرح الشيخ فتح الله الكاشاني

-المتوفى سنة ٩٨٨- في مقدمه تفسيره «منهج الصادقين»، و بتفسير الآيه وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ .

١١- و هو صريح السيد نور الله التستري

،المعروف بالقاضي الشهيد -المستشهد سنة ١٠١٩- في كتابه (مصائب النواصب) في الإمامه و الكلام حيث قال: «ما نسب إلى الشيعة الاماميه من القول بوقوع التغيير في القرآن ليس ممّا قال به جمهور الإماميه، إنما قال به شذمه قليله منهم لا اعتداد بهم فيما بينهم».

١٢- و يقول الشيخ محمد بن الحسين، الشهير ببهاء الدين العاملي

-المتوفى سنة ١٠٣٠-: «الصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظ عن ذلك، زياده كان أو نقصانا، و يدلّ عليه قوله تعالى: وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ . و ما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع مثل قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ - في على - و غير ذلك فهو غير معتبر عند العلماء» (٢).

*

١٣- و يقول العلامة التونسي

-المتوفى سنة ١٠٧١- صاحب كتاب (الوافيه في الاصول): «و المشهور أنّه محفوظ و مضبوط كما انزل، لم يتبدّل و لم يتغيّر، حفظه

ص: ٢٢

١- (١) مباحث في علوم القرآن-مخطوط.

٢- (٢) آلاء الرحمن: ٢٦.

الحكيم الخبير، قال الله تعالى: **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** « (١).

١٤- و يقول الشيخ محمد محسن الشهير بالفيض الكاشاني

-المتوفى سنة ١٠١٩- بعد الحديث عن البنظي، قال: دفع إلى أبو الحسن عليه السلام مصحفا و قال: لا تنظر فيه، ففتحته و قرأت فيه: **لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا... فوجدت فيها اسم سبعين رجلا...**

قال: «لعل المراد أنه وجد تلك الأسماء مكتوبه في ذلك المصحف تفسيراً للذين كفروا و المشركين مأخوذه من الوحي، لا أنها كانت من أجزاء القرآن، و عليه يحمل ما في الخبرين السابقين...

و كذلك كل ما ورد من هذا القبيل عنهم عليهم السلام، فإنه كله محمول على ما قلناه، لأنه لو كان تطرق التحريف و التغيير في ألفاظ القرآن لم يبق لنا اعتماد على شيء منه، إذ على هذا يحتمل كل آيه منه أن تكون محرفه و مغیره، و تكون على خلاف ما أنزله الله، فلا يكون القرآن حجة لنا، و تنتفي فائدته و فائده الأمر باتباعه و الوصيه به، و عرض الأخبار المتعارضه عليه».

ثم استشهد- رحمه الله تعالى- بكلام الشيخ الصدوق المتقدم، و بعض الأخبار (٢).

و قال بتفسير قوله تعالى: **وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**: «من التحريف و التغيير و الزيادة و النقصان» (٣).

١٥- و يقول الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي

-المتوفى سنة ١١٠٤- ما

ص: ٢٣

١- (١) الوافيه في الاصول: ١٤٨.

٢- (٢) الوافي ٢٧٣: ١-٢٧٤.

٣- (٣) الأصفى في تفسير القرآن: ٣٤٨.

تعريبه: «إنَّ من تتبع الأخبار و تفحص التواريخ و الآثار علم-علما قطعياً- بأنَّ القرآن قد بلغ أعلى درجات التواتر، و أنَّ آلاف الصحابه كانوا يحفظونه و يتلونه، و أنَّه كان على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ مجموعاً مؤلفاً» (١).

١٦- و أورد الشيخ محمد باقر المجلسي

-المتوفى سنة ١١١١- بعد أن أخرج الأحاديث الدالَّة على نقصان القرآن كلاماً للشيخ المفيد هذا نصه: «فإن قال قائل: كيف يصحَّ القول بأنَّ الذي بين الدفتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة من غير زياده و لا نقصان و أنتم تروون عن الأئمة عليهم السَّلام أنَّهم قرءوا: كنتم خير أئمة أخرجت للناس، و كذلك: جعلناكم أئمة وسطاً، و قرءوا: و يسألونك الأنفال، و هذا بخلاف ما في المصحف الذي في أيدي الناس؟».

قيل له: قد مضى الجواب عن هذا، و هو: إنَّ الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها، فلذلك وقفنا فيها و لم نعدل عمَّا في المصحف الظاهر على ما امرنا به حسب ما بيناه.

مع أنَّه لا ينكر أن تأتي القراءه على وجهين منزلتين، أحدهما، ما تضمَّنه المصحف، و الثاني: ما جاء به الخبر، كما يعترف مخالفونا به من نزول القرآن على وجوه شتى...» (٢).

١٧- و هو ظاهر كلام السيد علي بن معصوم المدني الشيرازي

-المتوفى سنة ١١١٨- في «شرح الصحيفة السجادية» فليراجع (٣).

١٨- و إليه ذهب السيد أبو القاسم جعفر الموسوي الخونساري

-المتوفى سنة

ص: ٢٤

١- ١) انظر: الفصول المهمة في تأليف الأئمة: ١٦٦.

٢- ٢) بحار الأنوار ٨٩: ٧٥.

٣- ٣) رياض السالكين في شرح صحيفه سيّد العابدين، الروضه ٤٢.

١٩- و قال السيد محمد مهدي الطباطبائي، الملقب ببحر العلوم

-المتوفى سنة ١٢١٢- ما نصّه: «الكتاب هو القرآن الكريم و الفرقان العظيم و الضياء و النور و المعجز الباقي على مرّ الدهور، و هو الحقّ الذى لا يأتية الباطل من بين يديه و لا من خلفه تنزيل من لدن حكيم حميد، أنزله بلسان عربىّ مبين هدى للمتقين و بيانا للعالمين...» ثم ذكر روايتي: القرآن أربعة أرباع، و: القرآن ثلاثة أثلاث، الآيتين، و قال- و الوجه حمل الأثلاث و الأرباع على مطلق الأقسام و الأنواع و إن اختلف فى المقدار...» (١).

٢٠- و قال الشيخ الأكبر الشيخ جعفر، المعروف بكاشف الغطاء

-المتوفى سنة ١٢٢٨- ما نصّه: «لا ريب فى أنّ القرآن محفوظ من النقصان بحفظ الملك الديان، كما دلّ عليه صريح الفرقان و إجماع العلماء فى جميع الأزمان، و لا عبره بالنادر، و ما ورد من أخبار النقيصه تمنع البديهة من العمل بظواهرها، و لا سيما ما فيه نقص ثلث القرآن أو كثير منه، فإنه لو كان كذلك لتواتر نقله، لتوفّر الدواعى عليه، و لا تأخذه غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام و أهله، ثم كيف يكون ذلك و كانوا شديدى المحافظه على ضبط آياته و حروفه؟... فلا بد من تأويلها بأحد وجوه»... (٢).

٢١- و قال السيد محسن الأعرجى الكاظمي

-المتوفى سنة ١٢٢٨- ما ملخصه:

«و إنّما الكلام فى النقيصه، و بالجمله، فالخلاف إنّما يعرف صريحا من على

ص: ٢٥

١- (١) الفوائد فى علم الاصول، مبحث حجيه الكتاب-مخطوط.

٢- (٢) كشف الغطاء فى الفقه، كتاب القرآن، ٢٩٩.

ابن إبراهيم في تفسيره، و تبعه على ذلك بعض المتأخرين تمسكا بأخبار آحاد رواها المحدثون على غزها، كما رووا أخبار الجبر و التفويض و السهو و البقاء على الجنابه و نحو ذلك».

ثم ذكر أنّ القوم إنّما ردّوا مصحف على عليه السّلام «لما اشتمل عليه من التأويل و التفسير، و قد كان عاده منهم أن يكتبوا التأويل مع التنزيل، و الذى يدلّ على ذلك قوله عليه السّلام فى جواب الثانى: و لقد جئت بالكتاب كاملا مشتملا على التأويل و التنزيل، و المحكم و المتشابه، و الناسخ و المنسوخ. فإنّه صريح فى أنّ الذى جاءهم به ليس تنزيلا كلّ» (١).

٢٢- و قال السيد محمد الطباطبائى

-المتوفى سنة ١٢٤٢- ما ملخصه: «لا خلاف أنّ كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا فى أصله و أجزاءه، و أمّا فى محلّه و وضعه و ترتيبه، فكذلك عند محققى أهل السنّه، للقطع بأنّ العاده تقضى بالتواتر فى تفاصيل مثله، لأنّ هذا المعجز العظيم الذى هو أصل الدين القويم و الصراط المستقيم ممّا توفّر الدواعى على نقل جملة و تفاصيله، فما نقل آحادا و لم يتواتر يقطع بأنّه ليس من القرآن قطعا» (٢).

٢٣- و قال الشيخ إبراهيم الكلباسى الأصبهانى

-المتوفى سنة ١٢٦٢: «...إنّ النقصان فى الكتاب ممّا لا أصل له» (٣).

٢٤- و صرح السيد محمد الشهبانى

-المتوفى سنة ١٢٨٩- بعدم تحريف القرآن الكريم فى بحث القرآن من كتابه (العروه الوثقى)، و نسب ذلك إلى جمهور

ص: ٢٦

١- ١) شرح الوافيه فى علم الاصول-مخطوط.

٢- ٢) مفاتيح الأصول، مبحث حجيه ظواهر الكتاب.

٣- ٣) إشارات الاصول، مبحث حجيه ظواهر الكتاب.

٢٥- و صرح السيد حسين الكوه كمرى

-المتوفى سنة ١٢٩٩- بعدم تحريف القرآن، و استدلل على ذلك بامور نلخصها فيما يلى:

١-الأصل، لكون التحريف حادثا مشكوكا فيه.

٢-الإجماع.

٣-منافاه التحريف لكون القرآن معجزه.

٤-قوله تعالى: لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ .

٥-أخبار الثقلين.

٦-الأخبار الناطقه بالأمر بالأخذ بهذا القرآن (٢).

٢٦- و إليه ذهب الشيخ موسى التبريزى

-المتوفى سنة ١٣٠٧-فى (شرح الرسائل فى علم الاصول) و استدلل له بوجوه، ثم ذكر وجوها لتأويل ما دلّ بظاهره على الخلاف.

٢٧- و أثبت عدم التحريف بالأدلة الوافيه السيد محمد حسين الشهرستانى

الحائرى

-المتوفى سنة ١٣١٥-فى رساله له اسمها(رساله فى حفظ الكتاب الشريف عن شبهه القول بالتحريف) (٣).

٢٨- و قال الشيخ محمد حسن الآشبانى

-المتوفى سنة ١٣١٩-:«المشهور بين المجتهدين و الاصوليين-بل أكثر المحدّثين-عدم وقوع التغيير مطلقا، بل ادعى غير واحد الإجماع على ذلك» (٤).

ص: ٢٧

١- (١) انظر: البيان فى تفسير القرآن: ٢٠٠.

٢- (٢) انظر: بشرى الوصول إلى أسرار علم الاصول، مبحث حجيه ظواهر الكتاب.

٣- (٣) المعارف الجليه للسيد عبد الرضا الشهرستانى ٢١: ١.

٤- (٤) بحر الفوائد فى حاشيه الفرائد فى الاصول، مبحث حجيه ظواهر الكتاب: ٩٩.

٢٩- و إليه ذهب الشيخ محمد حسن بن عبد الله المامقاني

النجفي المتوفى سنة ١٣٢٣- في كتابه (بشرى الوصول إلى أسرار علم الاصول).

٣٠- و قال الشيخ عبد الله ابن الشيخ محمد حسن المامقاني

-المتوفى سنة ١٣٥١- بترجمه (الربيع بن خثيم) بعد كلام له: «فتحصل من ذلك كله أنّ ما صدر من المحدث النورى رحمه الله من رمى الرجل بضعف الإيمان و نقص العقل جرأه عظيمه كجرأته على الإصرار على تحريف كتاب الله المجيد...» (١).

٣١- و قال الشيخ محمد جواد البلاغى

-المتوفى سنة ١٣٥٢- ما نصّه: «و لئن سمعت من الروايات الشاذة شيئا فى تحريف القرآن و ضياع بعضه، فلا تقم لتلك الروايات وزنا، و قل ما يشاء العلم فى اضطرابها و وهنها و ضعف روايتها و مخالفتها للمسلمين، و فيما جاءت به فى رواياتها الواهيه من الوهن و ما ألصقته بكرامه القرآن مما ليس له شبه به...» (٢).

فهذه طائفة من كلمات أعلام الإماميه- فى القرون المختلفه- الصريحه فى نفي التحريف عن القرآن الشريف... و هو رأى آخرين منهم:

٣٢- كالشريف الرضى

-المتوفى سنة ٤٠٦.

٣٣- و الشيخ ابن إدريس

صاحب «السرائر فى الفقه»، المتوفى سنة ٥٩٨.

٣٤- و الفاضل الجواد

، من علماء القرن الحادى عشر، فى «شرح الزبده فى الاصول».

٣٥- و الشيخ أبى الحسن الخينزى

، صاحب «الدعوه الإسلاميه» المتوفى

ص: ٢٨

(١-١) تنقيح المقال ٤٢٦:١.

(٢-٢) آلاء الرحمن فى تفسير القرآن: ١٨.

٣٦- و الشيخ محمد النهاوندى

، صاحب التفسير، المتوفى ١٣٧١.

٣٧- و السيد محسن الأمين العالمى

، المتوفى سنه ١٣٧١، فى كتابه «الشيعة و المنار».

٣٨- و الشيخ عبد الحسين الرشتى النجفى

، المتوفى سنه ١٣٧٣، فى «كشف الاشتباه فى مسائل جار الله».

٣٩- و الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء

، المتوفى سنه ١٣٧٣، فى «أصل الشيعة و اصولها».

٤٠- و السيد محمد الكوه كمرى المعروف بالحجه

، المتوفى سنه ١٣٧٢ فى فتوى له.

٤١- و السيد عبد الحسين شرف الدين العالمى

، المتوفى سنه ١٣٨١، فى «أجوبه مسائل جار الله».

٤٢- و الشيخ آغا بزرك الطهرانى

، المتوفى سنه ١٣٨٩، فى رسالته «تفنيد قول العوام بقديم الكلام».

٤٣- و سيدنا الجدى السيد محمد هادى الميلانى

، المتوفى سنه ١٣٩٥، فى فتوى له.

٤٤- و السيد محمد حسين الطباطبائى

، المتوفى سنه ١٤٠٢، فى تفسيره الشهير «الميزان فى تفسير القرآن».

٤٥- و السيد روح الله الموسوى الخمينى

—قائد الثورة الإسلاميه— فى بحثه الاصولى «تهذيب الاصول» فى مبحث حجيه ظواهر القرآن.

في كتابه «البيان في تفسير القرآن» حيث

ص: ٢٩

بحث عن هذا الموضوع من جميع جوانبه و شيد أركانه.

٤٧- و سيدنا الاستاذ السيد محمد رضا الكلبايگانی

في فتوى له.

٤٨- و السيد شهاب الدين النجفي المرعشي

في فتوى له.

و لو أردنا أن ننقل كلمات هؤلاء الأعظم من علماء الشيعة في هذا المضمار

٤٩- كلمة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء:

لطال بنا المقام، فمثلا يقول الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء:

«و إنَّ الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله إليه للإعجاز و التحدي و لتعليم الأحكام و تمييز الحلال من الحرام، و إنّه لا نقص فيه و لا تحريف و لا زياده، و على هذا إجماعهم.

و من ذهب منهم أو من غيرهم من فرق المسلمين إلى وجود نقص فيه أو تحريف فهو مخطئ يردّه نصّ الكتاب العظيم [□] إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ .

و الأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهره في نقصه أو تحريفه ضعيفه شاذّه، و أخبار آحاد لا تفيد علما و لا عملا، فإمّا أن تؤوّل بنحو من الاعتبار أو يضرب بها الجدار» (١).

٥٠- و يقول السيد شرف الدين:

«المسألة الرابعة: نسب إلى الشيعة القول بتحريف القرآن بإسقاط كلمات و آيات...

فأقول: نعوذ بالله من هذا القول، و نبرأ إلى الله تعالى من هذا الجهل، و كلّ من نسب هذا الرأي إلينا جاهل بمذهبنا أو مفتر علينا، فإنّ القرآن العظيم و الذكر الحكيم متواتر من طرقنا بجميع آياته و كلماته و سائر حروفه و حركاته و سكناته تواترا قطعيا عن أئمة الهدى من أهل البيت عليهم السلام لا يرتاب في ذلك إلّا

ص: ٣٠

معتوه، وأئمه أهل البيت كلهم أجمعون رفعوه إلى جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الله تعالى، وهذا أيضا مما لا ريب فيه.

وظواهر القرآن الحكيم فضلا عن نصوصه أبلغ حجج الله تعالى، وأقوى أدله أهل الحق بحكم الضرورة الأوليه من مذهب الإماميه، وصحاحهم في ذلك متواتره من طريق العتره الطاهره، ولذلك تراهم يضربون بظواهر الصحاح -المخالفه للقرآن- عرض الجدار ولا يابهون بها، عملا بأوامر أئمتهم عليهم السلام.

وكان القرآن مجموعا أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما هو عليه الآن من الترتيب والتنسيق في آياته و سورته و سائر كلماته و حروفه، بلا زياده و لا نقصان، و لا تقديم و لا تأخير، و لا تبديل و لا تغيير.

و صلاحه الإماميه بمجرد ما دليل على ذلك، لأنهم يوجبون بعد فاتحه الكتاب -في كل من الركعه الاولى و الركعه الثانيه من الفرائض الخمس- سورته واحده تامه غير الفاتحه من سائر السور، و لا يجوز عندهم التبعض فيها و لا القران بين سورتين على الأ-حوط، و فقههم صريح بذلك، فلو لا -أن سور القرآن بأجمعها كانت زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما هي الآن عليه في الكيفيه و الكميه ما تسنى لهم هذا القول، و لا يمكن أن يقوم لهم عليه دليل.

أجل، إن القرآن عندنا كان مجموعا على عهد الوحي و النبوه، مؤلفا على ما هو عليه الآن، و قد عرضه الصحابه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم و آله و سلم و تلاوه عليه من أوله إلى آخره، و كان جبرائيل عليه السلام يعارضه صلى الله عليه وآله وسلم بالقرآن في كل عام مره، و قد عارضه به عام وفاته مرتين، و هذا كله من الامور

الضروريه لدى المحققين من علماء الإماميه، و لا- عبره ببعض الجامدين منهم، كما لا- عبره بالحشويّه من أهل السنّه القائلين بتحريف القرآن و العياذ بالله فإنّهم لا يفقهون.

نعم، لا- تخلو كتب الشيعة و كتب السنّه من أحاديث ظاهره بنقص القرآن غير أنّها ممّا لا- وزن لها عند الأعلام من علمائنا أجمع، لضعف سندها، و معارضتها بما هو أقوى منها سندا، و أكثر عددا، و أوضح دلالة، على أنّها من أخبار الآحاد، و خبر الواحد إنّما يكون حجّة إذا اقتضى عملا، و هذه لا تقتضى ذلك، فلا يرجع بها عن المعلوم المقطوع به، فليضرب بظواهرها عرض الحائط» (١).

٥١- كلمه السيد الميلاني

و سئل السيد محمد هادي الميلاني عن رأيه في المسأله فأجاب بما معرّبه:

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله و سلام على عباده المّدين اصطفى، إنّ الذي نقطع به هو عدم وقوع أيّ تحريف في القرآن الكريم، لا زياده و لا نقصانا و لا تغييرا في ألفاظه، و لو جاء في بعض الأحاديث ما يفيد التحريف فإنّما المقصود من ذلك ما وقع من تغيير معاني القرآن حسب الآراء السقيمه و التّأويلات الباطله، لا تغيير ألفاظه و عباراته.

و أمّا الروايات الدالّه على سقوط آيات أو سور من هذه المعجزه الخالده فمجهوله أو ضعيفه للغاية، بل إنّ تلك الآيات و السور المزعومه- كالسورتين اللتين رواهما في (الإتقان) أو تلك السوره التي رويت في (دبستان المذاهب)، و كذا ما جاء في غيرهما من الكتب- هي وحدها تكشف عن حقيقتها، إذ لا يشكّ الخبير بعد عرضها على اسلوب القرآن البلاغي في كونها مختلقه باطله.

هذا، على أنّ أحدا لم يقل بالزياده، و القول بنقصانه- كما توهمه بعضهم- لا

ص: ٣٢

يمكن الركون إليه، لا- سيما بعد الالتفات إلى قوله تعالى إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ وقوله تعالى وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ وقوله تعالى لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْآيَاتِ.

وبهذا الذى ذكرنا صرّح كبار علماء الإماميه منذ الطبقات الاولى كالشيخ المفيد و السيد المرتضى و الشيخ الطوسى و الشيخ الطبرسى، و هم جميعا يعتقدون بما صرّح به رئيس المحدثين الشيخ الصدوق فى كتاب (الاعتقادات) الذى ألفه قبل أكثر من ألف سنة حيث قال: اعتقادنا أنّ القرآن الذى أنزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه و آله و سلم هو ما بين الدفتين، و هو ما فى أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك- إلى أن قال- و من نسب إلينا أنّنا نقول أنّه أكثر من ذلك فهو كاذب.

و الحاصل: إنّ من تأمّل فى الأدلّه و راجع تأريخ اهتمام المسلمين فى حياه الرسول صلى الله عليه و آله و سلم و بعده بضبط القرآن و حفظه و دراسته يقطع بأنّ سقوط الكلمه الواحده منه محال.

و لو أنّ أحدا وجد حديثا يفيد بظاهره التحريف و ظنّ صحّته فقد أخطأ، و إنّ الظنّ لا يغنى من الحقّ شيئا.

و السيد أبو القاسم الخوئى بعد أن ذكر أسماء بعض النافين للتحريف من أعلام الإماميه قال: «و الحقّ بعد هذا كلّه، إنّ التحريف بالمعنى الذى وقع النزاع فيه غير واقع فى القرآن أصلا بالأدلّه التالیه...» (1) ثمّ بيّن أدلّه النفى من الكتاب و السنّه و غيرهما.

و للسيد محمد حسين الطباطبائى بحث فى «أنّ القرآن مصون عن

ص: ٣٣

التحريف) في فصول، أوردته في تفسيره القيم، في ذيل تفسير قوله تعالى: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (١).

ص: ٣٤

١-١) الميزان في تفسير القرآن ١٠٦:١٢.

أدله الشيعة على نفي التحريف

ص: ٣٥

ذكرنا في الفصل الأول كلمات لأعلام الإماميه في نفي التحريف عن القرآن الكريم، وقد جاء في بعض تلك الكلمات-التي ذكرناها على سبيل التمثيل لا الاستقراء و الحصر-الاستدلال بوجه عديده على ما ذهبوا إليه.

و الواقع أنّ الأدلّه الدالّه على عدم وجود النقص في القرآن الكريم هي من القوّه و المتانّه، بحيث يسقط معها ما دلّ على التحريف بظاهره عن الاعتبار لو كان معتبرا، و مهما بلغ في الكثره، و يبطل القول بذلك حتى لو ذهب إليه أكثر العلماء.

و قد عقدنا هذا الفصل لإيراد تلك الأدله بإيجاز.

١- آيات من القرآن الكريم

و القرآن الكريم فيه تبيان لكل شيء، و ما كان كذلك كان تبيانا لنفسه أيضا، فلنرجع إليه لنرى هل فيه دلالة على نقصانه أو بالعكس.

أجل، إنّ في القرآن الحكيم آيات تدل بوضوح على صيائته من كلّ تحريف، و حفظه من كلّ تلاعب، فهو ينفي كل أشكال التصرف فيه، و يعلن أنّه لا يصيبه ما يشينه و يحط من كرامته حتى الأبد.

و تلك الآيات هي:

ص: ٣٧

١- قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا. أَمْ مَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ. إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (١).

و إذا كان القرآن العظيم لا يأتيه «الباطل» من بين يديه و لا من خلفه، فإن من أظهر مصاديق «الباطل» هو «وقوع النقصان فيه».

فهو إذا مصون من قبل الله تعالى عن ذلك منذ نزوله إلى يوم القيامة.

٢- قوله تعالى: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٢).

و المراد من «الذكر» في هذه الآية الكريمه على الأصح هو «القرآن العظيم» فالله سبحانه أنزله على نبيه الكريم، و تعهد بحفظه، منذ نزوله إلى الأبد، من كل ما يتنافى و كونه منهاجا خالدا في الحياه و دستورا عاما للبشرية جمعاء.

و من الواضح أنّ من أهم ما يتنافى و شأن القرآن العظيم و قدسيته الفذه و وقوع التحريف فيه و ضياع شيء منه على الناس، و نقصانه عما أنزله عزّ و جلّ على نبيه صلى الله عليه و آله و سلم.

٣- قوله تعالى: لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ. إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (٣).

فعن ابن عباس و غيره في قوله تعالى: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ إِنَّ المعنى: إنّ علينا جمعه و قرآنه عليك حتى تحفظه و يمكنك تلاوته، فلا تخف فوت

ص: ٣٨

١- ١) سورة حم السجده (فصلت) ٤٠: ٤١-٤١.

٢- ٢) سورة الحجر ٩: ١٥.

٣- ٣) سورة القیامه ١٦: ٧٥-١٩.

٢- الأحاديث عن النبي و الأئمة عليهم السلام

إشاره

و المصدر الثانى من مصادر الأحكام و العقائد الإسلاميه هو السنّه النبويه الشريفه الواصله إلينا بالطرق و الأسانيد الصحيحه.

ولذا كان على المسلمين أن يبحثوا فى السنّه عما لم يكن فى الكتاب، و أن يأخذوا منها تفسير ما أبهمه، و بيان ما أجمله، فيسيروا على منهاجها، و يعملوا على وفقها، عملاً بقوله سبحانه: **مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا (٢)**. و قوله تعالى: **وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٣)**.

و على هذا، فإننا لما راجعنا السنّه وجدنا الأحاديث المتكثره الدالّه بأقسامها العديده على أن القرآن الكريم الموجود بين أيدينا هو ما انزل على النبي صلى الله عليه و آله و سلم من غير زياده و نقصان، و أنه كان محفوظاً على عهده، صلى الله عليه و آله و سلم، و بقى كذلك حتى الآن، و أنه سيقى على ما هو عليه إلى الأبد.

و هذه الأحاديث على أقسام و هى:

ص: ٣٩

١- ١) مجمع البيان ٣٩٧:٥.

٢- ٢) سوره الحشر ٧:٥٩.

٣- ٣) سوره النجم ٣:٥٣.

أحاديث العرض على الكتاب

لقد جاءت الأحاديث الصحيحة تنصّ على وجوب عرض الخبرين المتعارضين، بل مطلق الأحاديث على القرآن الكريم، فما وافق القرآن اخذ به و ما خالفه اعرض عنه، فلو لا أنّ سور القرآن و آياته مصونه من التحريف و محفوظة من النقصان ما كانت هذه القاعدة التي قررها الأئمّه من أهل البيت الطاهرين، آخذين إياها من جدّهم رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، و لا أمكن الركون إليها و الوثوق بها.

و من تلك الأحاديث:

قول الإمام الصادق عليه السّلام: «خطب النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم بمنى فقال: أيها الناس ما جاءكم عنّي يوافق كتاب الله فأنا قلته، و ما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله» (١).

و قول الإمام الرضا عليه السّلام: «...فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فأعرضوهما على كتاب الله، فما كان في كتاب الله موجودا حلالا أو حراما فاتبعوا ما وافق الكتاب، و ما لم يكن في الكتاب فأعرضوه على سنن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم...» (٢).

و قول الإمام الصادق عن أبيه عن جدّه على عليهم السّلام: «إنّ على كلّ

ص: ٤٠

١- (١) وسائل الشيعه ١٨:٧٩ عن الكافي.

٢- (٢) عيون أخبار الرضا ٢:٢٠.

حق حقيقه، و على كل صواب نورا، فما وافق كتاب الله فخذوه و ما خالف كتاب الله فدعوه» (١).

و قول الإمام الهادي عليه السلام: «... فإذا وردت حقائق الأخبار و التمسست شواهدا من التنزيل، فوجد لها موافقا و عليه دليلا، كان الاقتداء بها فرضا لا يتعداه إلا أهل العناد...» (٢).

و قول الإمام الصادق عليه السلام: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فأعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، و ما خالف كتاب الله فردوه...» (٣).

و قول الإمام الصادق عليه السلام: «... ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب و السنه، و خالف العامه فيؤخذ به، و يترك ما خالف الكتاب و السنه و وافق العامه...» (٤).

فهذه الأحاديث و نحوها تدلّ على أنّ القرآن الموجود الآن هو نفس ما أنزله الله عزّ و جلّ على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، من غير زياده و لا نقصان، لأنّه لو لم يكن كذلك لم يمكن أن يكون القرآن مرجعا للمسلمين يعرضون عليه الأحاديث التي تصل إليهم عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، فيعرف بذلك الصحيح و يؤخذ به، و السقيم فيعرض عنه و يترك.

ص: ٤١

١- ١) الأمالى للشيخ الصدوق: ٣٦٧.

٢- ٢) تحف العقول: ٣٤٣.

٣- ٣) وسائل الشيعة ١٨: ٨٤.

٤- ٤) وسائل الشيعة ١٨: ٧٥.

و إنَّ من حقائق التاريخ واقعه غدير خم... و خطبه النبيِّ الكريم صَلَّى اللهُ عليه و آله و سلَّم في ذلك اليوم العظيم... غير أنَّنا لم نعرش على روايه كامله لخطبته صَلَّى اللهُ عليه و آله و سلَّم إلَّا في كتاب(الاحتجاج)... و في هذه الخطبه أمر بتدبر القرآن و الرجوع في تفسيره إلى أمير المؤمنين عليه السَّلام حيث قال:

«معاشر الناس تدبروا القرآن، و افهموا آياته و انظروا إلى محكماته، و لا تتبعوا متشابهه. فو الله لن يبين لكم زواجه و لا يوضح لكم تفسيره إلا الذي أنا آخذ بيده و مصعده إليّ و سائل بعضه و معلمكم أن: من كنت مولاه فهذا علي مولاه. و هو علي بن أبي طالب أخي و وصيّي. و موالاته من الله عزّ و جلّ أنزلها عليّ» (١).

إن أمر المسلمين بتدبر القرآن و فهم آياته و الأخذ بمحكماته دون متشابهاته يستلزم أن يكون القرآن مؤلّفًا مجموعًا موجودًا في متناول أيديهم، بمحكماته و متشابهاته. غير أنهم مأمورون-للقوف على أحكامه التفصيليه و أسرارته و دقائقه التي لا- تبلغها العقول-بالرجوع إلى خليفته و وصيّه و تلميذه أمير المؤمنين و الأئمه الطاهرين من ولده عليهم السَّلام.

حديث الثقلين

و لم تمرّ على النسي الكريم و القائد العظيم محمد صلّى الله عليه و آله و سلّم فرصه إلاّ و انتهزها للوصيّة بالكتاب و العتره الطاهره، و الأمر باتّباعهما و الانقياد لهما و التمسك بهما.

لذا تواتر عنه صلّى الله عليه و آله و سلّم حديث الثقلين الذى رواه جمهور علماء المسلمين بأسانيد متكثره متواتره، و ألفاظ مختلفه متنوعه، عن أكثر من ثلاثين صحابى و صحابه، و أحد ألفاظه:

«إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله و عترتى أهل بيتى، ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا بعدى أبدا...» (١).

و هذا يقتضى أن يكون القرآن الكريم مدوّنا فى عهده صلّى الله عليه و آله

ص: ٤٣

١- ١) حديث الثقلين من جملة الأحاديث التى لا يشك مسلم فى صدورها من النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم. فقد رواه عنه أكثر من ثلاثين من الصحابه، و أورده من علماء أهل السنّه ما يقارب ال ٥٠٠ شخصيه من مختلف طبقاتهم منذ زمن التابعين حتى عصرنا الحاضر من مؤرخين و مفسرين و محدّثين و غيرهم. و هذا الحديث يدل بوضوح على عصمه الأئمه من العتره و وجوب إطاعتهم و امتثال أوامرهم و الاهتداء بهديهم فى الامور الدينيه و الدنيويه، و الأخذ بأقوالهم فى الأحكام الشرعيه و غيرها. كما يدل على بقائهم و عدم خلو الأرض منهم إلى يوم القيامه كما هو الحال بالنسبه إلى القرآن. و قد بحثنا عن هذا الحديث سندا و دلالة فى ثلاثه أجزاء من كتابنا الكبير (نفحات الأزهار فى خلاصه عبقات الأنوار فى إمامه الأئمه الأطهار) الذى طبع منه حتى الآن ١٢ جزء.

و سلّم بجميع آياته و سوره حتى يصح إطلاق اسم الكتاب عليه، و لذلك تكرر ذكر الكتاب في غير واحد من سوره الشريفه.

كما أنه يقتضى بقاء القرآن كما كان عليه-على عهده صلّى الله عليه و آله و سلّم-إلى يوم القيامه، لتتم به-و بالعترة-الهدايه الأبدية للامه الإسلاميه و البشريه جمعاء، ما داموا متمسكين بهما، كما ينصّ عليه الحديث الشريف بألفاظه و طرقه، و إلا لزم القول بعدم علمه صلّى الله عليه و آله و سلّم بما سيكون في امته، أو إخلاله بالنصح التام لأمته، و هذا لا يقول به أحد من المسلمين.

القسم الرابع

الأحاديث الواردة في ثواب

قراءه السور في الصلوات و غيرها

و قد وردت طائفه من الأحاديث في فضيله قراءه سور القرآن الكريم في الصلوات و غيرها، و ثواب ختم القرآن و تلاوته في شهر رمضان و غير ذلك، فلو لا أنّ سور القرآن و آياته مجموعته مؤلفه و معلومه لدى المسلمين لما تم أمرهم بذلك.

و لو كان قد تطرق النقصان في ألفاظ القرآن لم يبق مجال للاعتماد على شيء من تلك الأحاديث و العمل بها من أجل الحصول على ما تفيده من الأجر و الثواب، لاحتمال أن تكون كلّ سوره أو كلّ آيه محرفه عما كانت نازله عليه.

و من تلك الأحاديث:

قول الإمام الباقر عن أبيه عن جده عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم:

ص: ٤٤

«من قرأ عشر آيات في ليله لم يكتب من الغافلين، و من قرأ خمسين آيه كتب من الذاكرين، و من قرأ مائه آيه كتب من القانتين، و من قرأ مائتي آيه كتب من الخاشعين، و من قرأ ثلاثمائة آيه كتب من الفائزين، و من قرأ خمسمائه آيه كتب من المجتهدين، و من قرأ ألف آيه كتب له قنطار...» (١).

و قول الإمام الباقر عليه السلام: «من أوتر بالمعوذتين و قل هو الله أحد، قيل له: يا عبد الله أبشر فقد قبل الله و ترك» (٢).

و قول الإمام الصادق عليه السلام: «...و عليكم بتلاوه القرآن، فإن درجات الجنة على عدد آيات القرآن، فإذا كان يوم القيامة يقال لقارئ القرآن اقرأ و ارق، فكُلما قرأ آيه رقى درجه...» (٣).

و قول الإمام الصادق عليه السلام: «الواجب على كل مؤمن إذا كان لنا شيعه أن يقرأ ليله الجمعة بالجمعه و سبح اسم ربك الأعلى... فإذا فعل ذلك فإنما يعمل بعمل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم، و كان جزاؤه و ثوابه على الله الجنة» (٤).

و قول الإمام الباقر عليه السلام: «من ختم القرآن بمكه من جمعه إلى جمعه و أقل من ذلك و أكثر، و ختمه يوم الجمعة، كتب الله له من الأجر و الحسنات من أول جمعه كانت إلى آخر جمعه تكون فيها، و إن ختمه في سائر الأيام فكذلك» (٥).

إلى غير ذلك من الأحاديث و ما أكثرها، و قد ذكر الفقهاء -رضى الله

ص: ٤٥

١-١) الأمالى للشيخ الصدوق: ٥٩-٦٠، الكافي ٢: ٤٤٨.

٢-٢) الأمالى للشيخ الصدوق: ٦٠، ثواب الاعمال للشيخ الصدوق ١٥٧.

٣-٣) الأمالى ٣٥٩.

٤-٤) ثواب الأعمال: ١٤٦.

٥-٥) ثواب الأعمال: ١٢٥.

تعالى عنهم-تفصيل ما يستحب أن يقرأ في الصلوات الخمس من سور القرآن (١).

كما روى الشيخ الصدوق-رحمه الله تعالى-ثواب قراءه كلّ سورة من القرآن بحسب الأحاديث الواردة عن الأئمة عليهم السّلام (٢).

و بهذا القسم من الأحاديث استدللّ بعض أكابر الإماميه كالشيخ الصدوق على ما ذهب إليه من عدم تحريف القرآن (٣).

القسم الخامس

الأحاديث الآمره بالرجوع إلى القرآن الكريم و استنطاقه

و هي كثيره جدًا،نكتفي هنا منها بما جاء في كتب و خطب أمير المؤمنين عليه الصلاه و السلام.

قال عليه السّلام في خطبه له يتّبه فيها على فضل الرسول و القرآن:

«أرسله على حين فتره من الرّسل، و طول هجعه من الامم و انتقاض من المبرم،فجاءهم بتصديق الذي بين يديه،و النور المقتدى به،ذلك القرآن.

فاستنطقوه و لن ينطق،و لكن أخبركم عنه،ألا إنّ فيه علم ما يأتي، و الحديث عن الماضي،و دواء دائكم،و نظم ما بينكم» (٤).

و قال عليه السّلام:

«و اعلموا أن هذا القرآن هو الناصح الذي لا يغش،و الهادي الذي لا

ص: ٤٦

١-١) راجع جواهر الكلام ٩:٤٠٠-٩:٤١٦.

٢-٢) ثواب الاعمال: ١٣٠-١٥٨.

٣-٣) الاعتقادات للشيخ الصدوق: ٩٣.

٤-٤) نهج البلاغه: ١٥٨/٢٢٣.

يضلّ، و المحدث الذي لا يكذب، و ما جالس هذا القرآن أحد إلا قام عنه بزياده أو نقصان: زياده فى هدى أو نقصان فى عمى، و اعلموا أنه ليس على أحد بعد القرآن من فاقه، و لا- لأحد قبل القرآن من غنى، فاستشفوه من أدوائكم، و استعينوا به على لأوائكم، فإنّ فيه شفاء من أكبر الداء و هو الكفر و النفاق و الغيّ و الضلال، فاسألوا الله به و توجّهوا إليه بحبه، و لا- تسألوا به خلقه، إنّ ما توجه العباد إلى الله بمثله.

و اعلموا أنّه شافع مشفّع، و قائل مصدّق، و إنّ من شفّع له القرآن يوم القيامة شفّع فيه، و من محل به القرآن يوم القيامة صدّق عليه، فإنّه ينادى مناد يوم القيامة: ألا إنّ كل حارث مبتلى فى حرثه و عاقبه عمله، غير حرثه القرآن، فكونوا من حرثته و أتباعه، و استدّلوه على ربكم، و استنصحوه على أنفسكم، و اتهموا عليه آراءكم، و استغشوا فيه أهواءكم» (١).

و قال عليه السّلام فى كتاب له إلى الحارث الهمداني رضى الله عنه:

«و تمسّك بحبل القرآن و استنصحه، و أحلّ حلاله، و حرّم حرامه...» (٢).

و قال عليه السّلام:

«ثم أنزل عليه الكتاب نورا لا تطفأ مصابيحها، و سراجا لا يخبو توقّده، و بحرا لا يدرك قعره، و منهاجا لا يضل نهجه، و شعاعا لا يظلم ضوءه، و فرقانا لا يخمد برهانه، و حقا لا تخذل أعوانه، فهو معدن الإيمان و بجوحته، و ينابيع العلم و بحوره، و رياض العدل و غدرانه، و أئافى الإسلام و بنيانه، و أوديه الحق و غيطانه، و بحر لا ينزفه المستزفون، و عيون لا ينضبها الماتحون، و مناهل لا

ص: ٤٧

١- (١) نهج البلاغه ١٧٦/٢٠٢.

٢- (٢) نهج البلاغه ٦٩/٤٥٩.

يغيضها الواردون، و منازل لا يضل نهجها القاصدون، جعله الله ريا لعطش العلماء، و ربيعا لقلوب الفقهاء، و محاج لطرق الصلحاء، و دواء ليس بعده داء، و نورا ليس معه ظلمه، و حبالا وثيقا عروته، و معقلا منيعا ذروته، و عزا لمن تولاه، و سلما لمن دخله، و هدى لمن ائتم به، و عذرا لمن انتحله، و برهانا لمن تكلم به، و شاهدا لمن خاصم به، و فلجا لمن حاج به، و حاملا لمن حمله، و مطية لمن أعمله، و آية لمن توسم، و جنة لمن استلام، و علما لمن وعى، و حديثا لمن روى، و حكما لمن قضى» (١).

و قال عليه السلام: «فالقُرآن أمر زاجر، و صامت ناطق، حجّه الله على خلقه، أخذ عليهم ميثاقه، و ارتهن عليه أنفسهم، أتم نوره، و أكمل به دينه، و قبض نبيه صلى الله عليه و آله و سلم و قد فرغ إلى الخلق من أحكام الهدى به، فعظّموا منه سبحانه ما عظم من نفسه، فإنه لم يخف عنكم شيئا من دينه، و لم يترك شيئا رضيه أو كرهه إلا و جعل له علما باديا، و آية محكمه، تزجر عنه أو تدعو إليه...» (٢).

فهذه الكلمات البليغة و أمثالها تنصّ على أنّ الله تعالى جعل القرآن الكريم نورا يستضاء به، و منهاجا يعمل على وفقه، و حكما بين العباد، و مرجعا في المشكلات، و دليلا عند الحيره، و متبعا عند الفتنة.

و كل ذلك يقتضى أن يكون ما بأيدينا من القرآن هو نفس القرآن الذى نزل على الرسول الأعظم صلى الله عليه و آله و سلم، و عرفه أمير المؤمنين و سائر الأئمة و الصحابه و المسلمون أجمعون.

ص: ٤٨

١- (١) نهج البلاغه ١٩٨/٣١٥.

٢- (٢) نفس المصدر ١٨٣/٢٦٥.

الأحاديث التي تتضمن تمسك الأئمة

من أهل البيت بمختلف الآيات القرآنية المباركة

و روى المحدثون من الإمامية أحاديث متكاثرة جدًا عن الأئمة الطاهرين تتضمن تمسكهم بمختلف الآيات عند المناظرات و في كل بحث من البحوث، سواء في العقائد أو الأحكام أو المواعظ و الحكم و الأمثال، كما لا يخفى على من راجع كتبهم الحديثية و غيرها، و على رأسها كتاب (الكافي).

فهم عليهم السلام تمسكوا بالآيات القرآنية «في كل باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا، حتى في الموارد التي فيها آحاد من الروايات بالتحريف، و هذا أحسن شاهد على أنّ المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام كذا نزل هو التفسير بحسب التنزيل في مقابل البطن و التأويل» (1).

الأحاديث الواردة عنهم عليهم السلام في

أنّ ما بأيدي الناس هو القرآن النازل من عند الله

و صريح جملة من الأحاديث الواردة عن أئمة أهل البيت، أنهم عليهم السلام كانوا يعتقدون في هذا القرآن الموجود بأنه هو النازل من عند الله سبحانه على النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و هذه الأحاديث كثيرة ننقل هنا بعضها:

ص: ٤٩

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام:

«كتاب ربكم فيكم، مبينا حلاله و حرامه، و فرائضه و فضائله، و ناسخه و منسوخه، و رخصه و عزائمه، و خاصه و عامه، و عبره و أمثاله، و مرسله و محدودده، و محكمه و متشابهه، مفسِّراً مجمله، و مبينا غوامضه، بين مأخوذ ميثاق في علمه، و موسِّع على العباد في جهله، و بين مثبت في الكتاب فرضه، و معلوم في السنَّه نسخه، و واجب في السنَّه أخذه، و مرخِّص في الكتاب تركه، و بين واجب بوقته، و زائل في مستقبله، و مباين بين محارمه، من كبير أو عد عليه نيرانه، أو صغير أرصد له غفرانه، و بين مقبوله في أدناه، موسِّع في أقصاه» (١).

و قال عليه السَّلام: «أم أنزل الله دينا ناقصا فاستعان بهم على إتمامه؟ أم كانوا شركاء له فلهم أن يقولوا و عليه أن يرضى؟ أم أنزل الله سبحانه دينا تاما فقصر الرسول صلى الله عليه و آله و سلم عن تبليغه و أدائه؟ و الله سبحانه يقول:

مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ و قَالَ فِيهِ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ و ذَكَرَ أَنَّ الْكِتَابَ يَصَدَّقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، و أَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، فَقَالَ سَبْحَانَهُ: وَ لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا و إِنَّ الْقُرْآنَ ظَاهِرُهُ أُنِيقٌ و بَاطِنُهُ عَمِيقٌ، لَا تَفْنَى عَجَائِبُهُ، و لَا تَكْشِفُ الظُّلْمَاتُ إِلَّا بِهِ» (٢).

و عن الريان بن الصلت قال: «قلت للرضا عليه السلام يا ابن رسول الله ما تقول في القرآن؟

فقال: كلام الله، لا تتجاوزوه، و لا تطلبوا الهدى في غيره فتضلوا» (٣).

ص: ٥٠

١- ١) نهج البلاغه ١/٤٤.

٢- ٢) نهج البلاغه ١٨/١٦.

٣- ٣) عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق ٢: ٥٧. الأمالى ٥٤٦.

و جاء فيما كتبه الإمام الرضا عليه السلام للمؤمن في محض الإسلام و شرائع الدين:

«و إنَّ جميع ما جاء به محمد بن عبد الله هو الحق المبين، و التصديق به و بجميع من مضى قبله من رسل الله و أنبيائه و حججه. و التصديق بكتابه الصادق العزيز الذي لا يأتیه الباطل من بين يديه و لا من خلفه تنزيل من حكيم حميد و أنه المهيمن على الكتب كلها، و أنه حق من فاتحته إلى خاتمته، تؤمن بمحكمه و متشابهه، و خاصه و عامه، و وعده و وعيده، و ناسخه و منسوخه، و قصصه و أخباره، لا يقدر أحد من المخلوقين أن يأتي بمثله» (١).

و عن علي بن سالم عن أبيه قال: «سألت الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام فقلت له: يا ابن رسول الله ما تقول في القرآن؟ فقال: هو كلام الله، و قول الله، و كتاب الله، و وحى الله و تنزيله، و هو الكتاب العزيز الذي لا يأتیه الباطل من بين يديه و لا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» (٢).

٣- قول عمر بن الخطاب: حسبنا كتاب الله

و من الرزايا العظيمة و الكوارث الفادحة التي قصمت ظهر المسلمين و أدت

ص: ٥١

١- ١) عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق ١٣٠: ٢.

٢- ٢) الأمالي: ٥٤٥.

إلى ضلال أكثرهم عن الهدى الذى أراداه لهم الله ورسوله، ذلك الخلاف الذى حدث عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفي اللحظات الأخيرة من عمره الشريف، بين صحابته الحاضرين عنده في تلك الحال.

و مجمل القضية هو: إنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما حضرته الوفاة و عنده رجال من صحابته-فيهم عمر بن الخطاب- قال: هلم أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده، وفي لفظ آخر: اتوني بالكف والدواء-أو: اللوح والدواء- أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا.

فقال عمر: إنَّ النبي قد غلب عليه الوجع (١)، و عندكم القرآن، حسبنا كتاب الله.

و في لفظ آخر: فقالوا: إنَّ رسول الله يحجر.- من دون تصريح باسم المعارض-!

فاختلف الحاضرون، منهم من يقول: قُربوا يكتب لكم النبي كتابا لن تضلوا بعده، و منهم من يقول ما قال عمر!

فلما أكثروا ذلك عنده صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم: قوموا عني (٢).

و لسنا نحن الآن بصدد محاسبه هذا الرجل على كلامه هذا الذى غير مجرى التاريخ، و حال دون ما أراداه الله و الرسول لهذه الامه من الخير و الصلاح و الرشاد، إلى يوم القيامة، حتى أنَّ ابن عباس كان يقول:

ص: ٥٢

١- ١) قال سيدنا شرف الدين: «و قد تصرّفوا فيه: فنقله بالمعنى، لأنَّ لفظه الثابت: إنَّ النبي يهجر. لكنهم ذكروا أنّه قال: إنَّ النبي قد غلب عليه الوجع، تهديبا للعبارة، و اتقاء فظاعتها...» النصّ و الاجتهاد: ١٤٣.

٢- ٢) راجع جميع الصحاح و المسانيد و التواريخ و السير و كتب الكلام، تجد القضية باختلاف ألفاظها و أسانيدها.

«يوم الخميس و ما يوم الخميس» ثم يبكى (١).

و كان رضى الله عنه يقول:

«إنّ الرزيه كل الرزيه ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم و بين كتابه» (٢).

و إنّما نريد الاستشهاد بقوله: «إن عندنا القرآن، حسبنا كتاب الله» الصريح فى وجود القرآن عندهم مدوّنا مجموعا حينذاك، و يدل على ذلك أنّه لم يعترض عليه أحد-لا- من القائلين قزّبوا يكتب لكم النبى كتابا، و لا من غيرهم- بأنّ سور القرآن و آياته متفرقه مبثوثه، و بهذا تم لعمر بن الخطاب و القائلين مقالته ما أرادوا من الحيلولة بينه صلى الله عليه وآله و سلم و بين كتابه الوصيه.

٤- الإجماع

و من الأدله على عدم نقصان القرآن: إجماع العلماء فى كل الأزمان كما فى كشف الغطاء و فى كلام جماعه من كبار العلماء، و هو ظاهر كلمه «إلينا» أى «الإماميه» فى قول الشيخ الصدوق «و من نسب إلينا... فهو كاذب».

و قال العلامه الحلى: «و اتفقوا على أنّ ما نقل إلينا متواترا من القرآن، فهو حجه... لأن النبى صلى الله عليه وآله و سلم كان مكلفا بإشاعه ما نزل عليه من

ص: ٥٣

١-١ صحیح البخاری ١١٨: ٢.

٢-٢ نفس المصدر ج ١ كتاب العلم، باب كتابه العلم.

القرآن إلى عدد التواتر، ليحصل القطع بنبوته في أنه المعجزه له. وحينئذ لا يمكن التوافق على ما نقل مما سمعوه منه بغير تواتر، وراوى الواحد إن ذكره على أنه قرآن فهو خطأ... والإجماع دلّ على وجوب إلقائه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ على عدد التواتر، فإنه المعجزه الدالّة على صدقه، فلو لم يبلغه إلى حدّ التواتر انقطعت معجزته، فلا يبقى هناك حجّة على نبوته» (١).

وقال السيّد العاملي: «و العاده تقضى بالتواتر فى تفاصيل القرآن من أجزاءه و ألفاظه و حركاته و سكناته و وضعه فى محلّه، لتوفّر الدواعى على نقله من المقر لكونه أصلاً لجميع الأحكام، والمنكر لإبطاله لكونه معجزاً. فلا يعبأ بخلاف من خالف أو شك فى المقام» (٢).

وقال الشيخ البلاغى: «و من أجل تواتر القرآن الكريم بين عامه المسلمين جيلاً بعد جيل، استمرت مادته و صورته و قراءته المتداوله على نحو واحد، فلم يؤثّر شيئاً على مادّته و صورته ما يروى عن بعض الناس من الخلاف فى قراءته من القراء السبع المعروفين و غيرهم» (٣).

و من المعلوم أنّ الإجماع حجّة لدى المسلمين، أمّا عند الإماميه فلاّنه كاشف عن رأى المعصوم عليه السلام (٤) بل عدم النقصان من الضروريات كما فى كلام السيد المرتضى، و قد نقل بعض الأكابر عباراته و وافقه على ما قال.

ص: ٥٤

١- ١) نهاية الوصول-مبحث التواتر.

٢- ٢) مفتاح الكرامه ٢:٣٩٠.

٣- ٣) آلاء الرحمن-الفصل الثالث من المقدمة.

٤- ٤) يراجع بهذا الصدد كتب اصول الفقه.

٥- تواتر القرآن

و من الأدلّه على عدم نقصان القرآن تواتره من طرق الإماميّه بجميع حركاته و سكناته، و حروفه و كلماته، و آياته و سورته، تواترا قطعيا عن الأئمّه الطاهرين عليهم السّلام عن جدّهم رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم (١).

فهم يعتقدون بأن هذا القرآن الموجود بأيدينا هو المنزل على رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم بلا زياده و لا نقصان. قال الصدوق: «اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله على نبيه صلّى الله عليه و آله و سلّم هو ما بين الدفتين و هو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، و مبلغ سورة عند الناس مائه و أربع عشر سورة...».

٦- إعجاز القرآن

و من الأدلّه على عدم التحريف هو: أنّ التحريف ينافى كون القرآن معجزا، لفوات المعنى بالتحريف، لأنّ مدار الإعجاز هو الفصاحه و البلاغه الدائرتان

ص: ٥٥

(١- ١) أجوبه مسائل جار الله لشرف الدين، مجمع البيان عن السيد المرتضى.

مدار المعنى، و من المعلوم أنّ القرآن معجز باق.

و هذه عبارته «بشرى الوصول» فى الوجه الثالث من الوجوه التى ذكرها على عدم تحريف القرآن.

و قد جاءت الإشارة إلى هذا الوجه فى كلام السيد المرتضى حيث قال فى استدلاله: «لأنّ القرآن معجزه النبوه» و فى كلام العلامة الحلى:

«إنّ القول بالتحريف يوجب التطرّق إلى معجزه رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم المنقول به بالتواتر».

و فى كلام كاشف الغطاء: «إنّ الكتاب الموجود فى أيدي المسلمين هو الكتاب الذى أنزله الله إليه للإعجاز و التحدى...».

٧- صلاة الإماميه

و من الأدلّه على اعتقاد الإماميه بعدم سقوط شىء من القرآن الكريم:

صلاّتهم، لأنهم يوجبون قراءه سورہ كامله (١). بعد الحمد فى الركعه الاولى و الثانيه (٢) من الصلوات الخمس اليوميه من سائر سور القرآن عدا الفاتحه، و لا

ص: ٥٦

١- ١) أجوبه مسائل جار الله، و هذا هو المشهور بين الفقهاء،؟؟؟ جماعه عليه الإجماع، أنظر مفتاح الكرامه ٢:٣٥٠.

٢- ٢) أما فى الثالثه و الرابعه فهو بالخيار إن شاء قرأ الحمد و ان؟؟؟ إجماعا، و إن اختلفوا فى أفضلتيه أحد الفردين.

يجوز عند جماعه كبيره منهم القران بين سورتين (١).

قال السيد شرف الدين:

«و صلاتهم بهذه الكيفيه و الأحكام دليل ظاهر على اعتقادهم بكون سور القرآن بأجمعها زمن الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم على ما هي عليه الآن، و إلاّ لما تسنى لهم هذا القول» (٢).

٨- كون القرآن مجموعا على عهد النبي (ص)

و من الأدلّه على عدم وجود النقص فى القرآن ثبوت كونه مجموعا على عهد الرسول الأعظم صلّى الله عليه و آله و سلّم، موجودا كذلك بين المسلمين كما يدل على ذلك كثير من الأخبار فى كتب الفريقين، و من ذلك أخبار أمره صلّى الله عليه و آله و سلّم بقراءة القرآن و تدبره و عرض ما يروى عنه صلّى الله عليه و آله و سلّم عليه... و قد تقدم بعضها، و إنّ جماعه من الصحابه ختموا القرآن على عهده، و تلوه، و حفظوه، يجد أسماءهم من راجع كتب علوم القرآن، و إنّ جبرئيل كان يعارضه صلّى الله عليه و آله و سلّم به كل عام مره، و قد عارضه به عام وفاته

ص: ٥٧

-
- ١- ١) جواهر الكلام و الرياض و غيرهما. و قد ذكر جماعه من قدماء الفقهاء و المفسرين استثناء سورتى (الضحى و ألم نشرح) و سورتى (الفيل و الإيلاف) من هذا الحكم، مصرّحين بوجوب قران كل سوره منها بصاحبته. أنظر مفتاح الكرامه ٢: ٣٨٥.
- ٢- ٢) أجوبه مسائل جار الله: ٢٨.

و كل هذا الذى ذكرنا دليل واضح على أنّ القرآن الموجود بين أيدينا هو نفس القرآن الذى كان بين يدي الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم و صحابته على عهده فما بعد، من غير زياده و لا نقصان.

و قد ذكر هذا الدليل جماعه.

٩- اهتمام النبي (ص) و المسلمين بالقرآن

و هل يمكن لأحد من المسلمين إنكار اهتمام النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم بالقرآن؟!!

لقد كان حريصا على نشر سور القرآن بين المسلمين بمجرد نزولها، مؤكدا عليهم حفظها و دراستها و تعلّمها، مبينا لهم فضل ذلك و ثوابه و فوائده فى الدنيا و الآخرة.

فحثه صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم و ترغيبه بحفظ القرآن فى الصدور و القراطيس و نحوها، و أمره بتعليمه و تعلّمه رجالا و نساء و أطفالا، مما ثبت بالضروره بحيث لا يبقى مجال لإنكار المنكر و جدال المكابر.

و أمّا المسلمون، فقد كانت الدواعى لديهم لحفظ القرآن و العناية به

ص: ٥٨

١ - ١) روى ذلك عن رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم فى جميع الكتب الحديثيه و غيرها، حتى كاد يكون من الأمور الضروريه.

متوفّره، و لذا كانوا يقَدّمونه على غيره في ذلك، لأنّه معجزه النبوه الخالده و مرجعهم في الأحكام الشرعيّه و الامور الدينيه، فكيف يتصور سقوط شيء منه و الحال هذه؟!

نعم، قد يقال: إنّهُ كما كانت الدواعي متوفّره لحفظ القرآن و ضبطه و حراسته، كذلك كانت الدواعي متوفّره على تحريفه و تغييره من قبل المنافقين و أعداء الإسلام و المسلمين، الذين خابت ظنونهم في أن يأتوا بمثله أو بمثل عشر سور منه أو آيه من آياته.

و لكن لا مجال لهذا الاحتمال بعد تأييد الله سبحانه المسلمين في العناية و الاهتمام بالقرآن، و تعهده بحفظه بحيث لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ .

أحاديث التحريف في كتب الشيعة

ص: ٦١

قد ذكرنا في الفصل الأول شطرا من تصريحات كبار علماء الإمامية في القرون المختلفه في أنّ القرآن الكريم الموجود بين أيدينا مصون من التحريف، و هناك كلمات غير هذه لم نذكرها اختصارا، و ربما تقف على تصريحات أو أسماء لجماعه آخرين منهم في غضون البحث.

و عرفت في الفصل الثاني أدلّه الإماميه على نفى التحريف و هي:

١- آيات من القرآن العظيم.

٢- أحاديث عن النبي و الأئمه عليهم الصلاه و السلام، و هي على أقسام.

٣- قول عمر بن الخطاب: حسبنا كتاب الله.

٤- الإجماع.

٥- تواتر القرآن.

٦- إعجاز القرآن.

٧- صلاه الإماميه.

٨- كون القرآن مجموعا على عهد الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم.

٩- عنايه النبي و الأئمه عليهم الصلاه و السلام و المسلمين بالقرآن.

هذا، و لم ينكر أحد من اولئك الأعلام وجود أحاديث في كتب الشيعه، تفيد بظاها سقوط شيء من القرآن، بل نصّ بعضهم على كثرتها- كما توجد في كتبهم روايات ظاهره في الجبر و التفويض، و في التشبيه و التجسيم، و نحو ذلك- لكنهم أعرضوا عن تلك الأحاديث و نفوا وقوع التحريف في القرآن، بل ذهب

البعض منهم إلى قيام إجماع الطائفة على ذلك، و مجرد إعراضهم عن حديث يوجب سقوطه عن درجه الاعتبار، كما تقرّر في علم اصول الفقه.

و نحن في هذا المقام نوضح سبب إعراضهم عن أخبار التحريف و ندلل على صحته و نقول:

١- تعيين موضوع البحث

هناك في كتب الإماميه روايات ظاهره في تحريف القرآن، لكنّ دعوى كثرتها لا تخلو من نظر، لأنّ الذي يمكن قبوله كثره ما دلّ على التحريف بالمعنى الأعمّ (١) وقد جاء هذا في كلام الشيخ أبي جعفر الطوسي، فإنّه -بعد أن استظهر عدم النقصان من الروايات- قال: «غير أنّه رويت روايات كثيره من جهه الخاصه و العامه بنقصان كثير من آي القرآن و نقل شيء منه من موضع إلى موضع».

ص: ٦٤

١- ١) يطلق لفظ التحريف و يراد منه عدّه معان على سبيل الاشتراك: أ- نقل الشيء عن موضعه و تحويله إلى غيره. ب- النقص أو الزيادة في الحروف أو في الحركات مع حفظ القرآن و عدم ضياعه، و إن لم يكن متميزا في الخارج عن غيره. ج- النقص أو الزيادة بكلمه أو كلمتين مع التحفظ على نفس القرآن المنزل. د- التحريف بالزيادة و النقص في الآية و السوره مع التحفظ على القرآن المنزل. ه- التحريف بالزيادة، بمعنى أنّ بعض المصحف الذي بأيدينا ليس من الكلام المنزل. و- التحريف بالنقص، بمعنى أنّ المصحف الذي بأيدينا لا- يشتمل على جميع القرآن المنزل. و موضوع بحثنا هو التحريف بالمعنى الأخير، و نعني بالمعنى الأعمّ ما يعمّ جميع المعاني المذكوره.

و أما ما دلّ على التحريف بالمعنى الأخصّ الذى نبحت عنه و هو «النقصان» فلا يوافق على دعوى كثرته فى كتب الاماميه، و من هنا وصفت تلك الروايات فى كلمات بعض المحققين كالشيخ جعفر كاشف الغطاء و الشيخ محمد جواد البلاغى بالشذوذ و الندره.

و روايات الشيعة فى هذا الباب يمكن تقسيمها إلى قسمين:

الأول: الروايات الضعيفه أو المرسله أو المقطوعه. و بكلمه جامعته: غير المعتمده سندا. و الظاهر أنّ هذا القسم هو الغالب فيها، و يتضح ذلك بملاحظه أسانيدها، و يكفى للوقوف على حال أحاديث الشيخ الكلينى منها—و لعلها هى عمدتها—مراجعته كتاب (مرآه العقول) للشيخ محمد باقر المجلسى، الذى هو من أهمّ كتب الحديث لدى الإماميه، و من أشهر شروح «الكافى» و أهمّها.

و من الأعلام الذين دققوا النظر فى أسانيد هذه الروايات و نصّوا على عدم اعتبارها: الشيخ البلاغى فى (آلاء الرحمن) و السيد الخوئى فى (البيان) و السيد الطباطبائى فى (الميزان). و من المعلوم عدم جواز الاستناد إلى هكذا روايات فى أىّ مسأله من المسائل، فكيف بمثل هذه المسأله الاصوليه الاعتقاديّه!؟

و الثانى: الروايات الوارده عن رجال ثقات و بأسانيد لا مجال للخدش فيها.

و لكن هذا القسم يمكن تقسيمه إلى طائفتين:

الاولى: ما يمكن حمله و تأويله على بعض الوجوه، بحيث يرتفع التنافى بينها و بين الروايات و الأدلّه الاخرى القائمه على عدم التحريف.

و الثانى: ما لا يمكن حمله و توجيهه.

و بهذا الترتيب يتضح لنا أنّ ما روى من جهه الشيعة بنقصان آى القرآن

قليل جدا، لأن المفروض خروج الضعيف سندا و المؤول دلاله عن دائره البحث.

٢- إنها مصادمه للضرورة

و أول ما فى هذه الروايات القليله أنها مصادمه للضرورة، ففى كلمات عدّه من أئمه الإماميه دعوى الضروره على كون القرآن مجموعا على عهد النبوه، فقد قال السيد المرتضى: «إنّ العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان و الحوادث الكبار و الوقائع العظام و الكتب المشهوره و أشعار العرب المسطوره... إنّ العلم بتفصيل القرآن و أبعاضه فى صحّه نقله كالعلم بجملته، و جرى ذلك مجرى ما علم ضروره» (١).

و قال الشيخ جعفر كاشف الغطاء: «لا عبره بالنادر، و ما ورد من أخبار النقص تمنع البديهه من العمل بظاهاها» (٢).

و قال السيد شرف الدين العاملى: «إنّ القرآن عندنا كان مجموعا على عهد الوحي و النبوه، مؤلّفا على ما هو عليه الآن... و هذا كلّ من الامور الضروريه لدى المحقّقين من علماء الإماميه» (٣).

و قال السيد الخوئى: «إنّ من يدعى التحريف يخالف بداهه العقل» (٤).

ص: ٦٦

١-١) المسائل الطرابلسيات، نقلا عن مجمع البيان للطبرسى ١:١٥.

٢-٢) كشف الغطاء فى الفقه، و نقله عنه شرف الدين فى أجوبه المسائل: ٣٣.

٣-٣) أجوبه مسائل جار الله: ٣٠.

٤-٤) البيان: ٢٧.

٣- إنها مخالفه لظاهر الكتاب

فإن نوقش في هذا، فلا- كلام في مخالفه روايات التحريف لظاهر الكتاب حيث قال عزّ من قائل: [□] إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ [□] لَحَافِظُونَ ليكون قدوه للامه وبرنامجا لأعمالها، و مستقى لأحكامها و معارفها، و معجزه خالده. و من المعلوم المتسالم عليه: سقوط كل حديث خالف الكتاب و إن بلغ في الصحه و كثره الأسانيد ما بلغ، و بهذا صرّحت النصوص عن النبي و الأئمه عليهم السّلام، و من هنا أعرض علماء الإماميه الفطاحل- الاصوليون و المحدثون- عن هذه الأحاديث... قال المحدث الكاشاني في (الصافي): «إنّ خير التحريف مخالف لكتاب الله مكذب له فيجب ردّه» (١).

فإن نوقش في هذا أيضا فقليل بأنّه استدلال مستلزم للدور، أو قيل بأن الضمير في «له» عائد إلى النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، فإن هذه الروايات تطرح لما يلي:

٤- إنها موافقه لأخبار العامه

أولا: إنّها موافقه للعامه، فإنّ القول بالتحريف منقول عن الذين يقتدون بهم من مشاهير الصحابه، و عن مشاهير أئمتهم و حفاظهم، و أحاديثه مخرّجه في أهمّ كتبهم و أوثق مصادرهم كما سيأتي في بابه، و هذا وجه آخر لسقوط أخبار التحريف عند فرض التعارض بينها و بين روايات العدم، كما تقرّر ذلك في علم

ص: ٦٧

٥- إنها نادره

ثانيا: إنها شاذه و نادره، و الروايات الدالّله على عدم التحريف مشهوره أو متواتره، كما فى كلمات الأعلام كالشيخ كاشف الغطاء و غيره، و سيأتى الجواب عن شبهه تواتر ما دلّ على التحريف، فلا تصلح لمعارضه تلك الروايات، بل مقتضى القاعده المقرّره فى علم الاصول لزوم الأخذ بما اشتهر و رفع اليد به عن الشاذ النادر.

٦- إنها أخبار آحاد

ثالثا: إنه بعد التنزّل عن كلّ ما ذكر، فلا ريب فى أنّ روايات التحريف أخبار آحاد، و قد ذهب جماعه من أعلام الإماميه إلى عدم حجّيه الآحاد مطلقا و من يقول بحجّيتها لا يعبأ بها فى المسائل الاعتقاديّه، و هذا ما نصّ عليه جماعه.

و بعد، فلا بأس بذكر عدد من أهم الروايات الموجوده في كتب الإماميه -التي ادعى بعض العلماء ظهورها في النقصان- و على هذه فقس ما سواها.

و لا بدّ من عرض تلك الأحاديث بنصوصها، ثم الكلام عليها بالنظر إلى اسانيدھا و في مدى دلالتها على المدعى، و ما يترتب عليها من شبهات و وجوه الجواب عنها.

و أهم الأحاديث التي قد يستند إليها للقول بتحريف القرآن هي الأحاديث التاليه:

١- عن جابر، قال:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما انزل إلا كذاب، و ما جمعه و حفظه كما أنزل الله تعالى إلا على بن أبي طالب عليه السلام و الأئمة من بعده عليهم السلام» (١).

٢- عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام إنه قال:

«ما يستطيع أحد أن يدعى أن عنده جميع القرآن كله ظاهره و باطنه غير الأوصياء» (٢).

٣- عن سالم بن سلمه، قال:

ص: ٦٩

١- (١) الكافي ١: ١٧٨، و رواه الضّفار في بصائر الدرجات: ١٣.

٢- (٢) الكافي ١: ١٧٨، بصائر الدرجات: ٢١٣.

«قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام-و أنا أستمع-حروفا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: مه، كفّ عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس، حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم قرأ كتاب الله تعالى على حدّه و أخرج المصحف الذي كتبه على عليه السلام.

و قال: أخرجه على إلى الناس حين فرغ منه و كتبه، فقال لهم: هذا كتاب الله تعالى كما أنزله على محمد صلّى الله عليه و آله و سلّم، و قد جمعته بين اللوحين، فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن، لا حاجة لنا فيه. فقال: أما و الله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً، إنّما كان على أن اخبركم حين جمعته لتقرءوه» (١).

٤- عن ميسر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«لو لا أنّه زيد في كتاب الله و نقص عنه، ما خفي حقنا على ذي حجاب، و لو قد قام قائمنا فنطق صدّقه القرآن» (٢).

٥- عن الأصمغ بن نباته، قال:

«سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا و في عدونا، و ثلث سنن و أمثال، و ثلث فرائض و أحكام» (٣).

و عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إنّ القرآن نزل أربعة أرباع: ربع حلال، و ربع حرام، و ربع سنن و أحكام، و ربع خبر ما كان قبلكم و نبأ ما يكون بعدكم، و فصل ما بينكم» (٤).

ص: ٧٠

١- ١) الكافي ٢: ٤٦٢.

٢- ٢) تفسير العياشي ١٣: ١٠.

٣- ٣) الكافي ٢: ٤٥٩.

٤- ٤) الكافي ٢: ٤٥٩.

و عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«نزل القرآن أربعه أرباع: ربع فينا، و ربع في عدونا، و ربع سنن و أمثال، و ربع فرائض و أحكام» (١).

٦- عن محمد بن سليمان، عن بعض أصحابه، عن أبي الحسن عليه السلام، قال:

«قلت له: جعلت فداك، إننا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها، و لا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟

فقال: لا، اقرءوا كما تعلمتم، فسيجيئكم من يعلمكم» (٢).

٧- عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«إن في القرآن ما مضى و ما يحدث و ما هو كائن، كانت فيه أسماء الرجال فالقيت، إنما الاسم الواحد منه في وجوه لا تحصى، يعرف ذلك الوصاه» (٣).

٨- عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«لو قد قرئ القرآن كما انزل لألفينا فيه مسمين» (٤).

٩- عن البرزني، قال: «دفع إلي أبو الحسن عليه السلام مصحفا فقال- و قال:- لا تنظر فيه، ففتحته و قرأت فيه لم يكن الذين كفروا... فوجدت فيه- فيها- اسم سبعين رجلا من قريش بأسمائهم و أسماء آبائهم، قال: فبعث إلي:

ابعث إلي بالمصحف» (٥).

ص: ٧١

١- (١) الكافي ٢: ٤٥٩.

٢- (٢) الكافي ٢: ٤٥٣.

٣- (٣) تفسير العياشي ١: ١٢.

٤- (٤) تفسير العياشي ١: ١٣.

٥- (٥) الكافي ٢: ٤٦١، و انظر البحار ٨٩: ٥٤.

١٠- عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال:

«نزل جبرئيل بهذه الآية على محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هكذا:

وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا - فِي عَلِيٍّ - فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ (١).

١١- عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«من كان كثير القراءة لسوره الأحزاب كان يوم القيامة في جوار محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و أزواجه، ثم قال: سوره الأحزاب فيها فضائح الرجال و النساء من قريش و غيرهم، يا ابن سنان: إنَّ سوره الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب، و كانت أطول من سوره البقره، و لكن نقصوها و حرّفوها» (٢).

١٢- عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم، فمحت قريش سته و تركوا أبا لهب» (٣).

١٣- عن ابن نباته قال:

«سمعت عليا عليه السلام يقول: كأني بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفه يعلمون الناس القرآن كما انزل، قلت: يا أمير المؤمنين أو ليس هو كما انزل؟

فقال: لا، محي منه سبعون من قريش بأسمائهم و أسماء آبائهم، و ما ترك أبو لهب إلا للإزراء على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، لأنه عمه» (٤).

١٤- عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ و جلّ:

ص: ٧٢

١- (١) الكافي ٣٤٥: ١.

٢- (٢) ثواب الاعمال: ١٠٠، و عنه في البحار ٨٩: ٥٠.

٣- (٣) رجال الكشي ٢٤٧، و عنه في البحار ٨٩: ٥٤.

٤- (٤) الغيبة للنعماني: ٣١٨.

وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ - فِي وِلايَةِ عَلِيٍّ وَالأئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ - فَقَدْ فَازَ فَوزاً عَظِيماً هَكَذَا نَزَلَتْ «(١)».

١٥- عن منخل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «نزل جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الآية هكذا: يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما أنزلنا في علي - نوراً مبيناً (٢)».

١٦- عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله في قوله:

و لقد عهدنا إلى آدم من قبل كلمات في محمد و علي و فاطمه و الحسن و الحسين و الأئمة من ذريتهم - فَنَسِيَ... (٣)».

فهذه طائفة من تلك الأحاديث، و لنتق الأضواء عليها واحداً واحداً، لنرى ما قيل في الجواب عن كل واحد أو ما جاء فيه من تأويل.

٨- الكلام على هذه الأخبار

الحديث الأول:

رواه الشيخ الكليني و الشيخ الصفار، كلاهما بسند فيه «عمرو بن أبي المقدم» و قد اختلف علماء الرجال فيه على قولين، كما اعترف بذلك بعضهم (٤).

الحديث الثاني:

رواه الشيخ الكليني و الصفار أيضاً بسند فيه «المنخل بن جميل الأسدي»

ص: ٧٣

١- ١) الكافي ٣٤٢: ١.

٢- ٢) الكافي ٣٤٤: ١.

٣- ٣) الكافي ٣٤٥: ١.

٤- ٤) تنقيح المقال ٣٢٣: ٢.

وقد ضَعَفَه أكثر علماء الرجال، بل كلَّهم، وقالوا: إِنَّه فاسد العقيدَه، وإنَّه يروى الأحاديث الدالَّة على الغلو في الأئمة عليهم السَّلام (١).

هذا بالإضافة إلى أنَّه يمكن تفسير هذا الحديث و سابقه بمعنى آخر يساعد عليه اللفظ فيهما.

ولذا فقد قال السيد الطباطبائي في الخبرين ما نصَّه:

«قوله عليه السَّلام: إنَّ عنده القرآن كلَّه... إلى آخره، الجملة و إن كانت ظاهره في لفظ القرآن و مشعره بوقوع التحريف فيه، لكنَّ تقييدها بقوله: (ظاهره و باطنه) يفيد أنَّ المراد هو العلم بجميع القرآن من حيث معانيه الظاهره على الفهم العادى و معانيه المستبطنه على الفهم العادى.

و كذا قوله في الروايه السابقه (و ما جمعه و حفظه... إلى آخره) حيث قيَّد الجمع بالحفظ، فافهم» (٢).

وقد أورد السيد على بن معصوم المدني هذين الخبرين ضمن الأحاديث التي استشهد بها على أنَّ أمير المؤمنين عليه السَّلام و الأوصياء من أبنائه، علموا جميع ما في القرآن علما قطعيا بتأييد إلهى و إلهام ربانى و تعليم نبوى، و ذكر أنَّ الأحاديث في ذلك متواتره بين الفريقين، و عليه إجماع الفرقه الناجيه، و أنَّه قد طابق العقل في ذلك النقل (٣).

وقد روى الشيخ الصفَّار القمى حديثا آخر في معنى الحديثين المذكورين هذا نصه بسنده:

ص: ٧٤

١- ١) تنقيح المقال ٣: ٢٤٧.

٢- ٢) حاشيه الكافي ١: ٢٢٨.

٣- ٣) شرح الصحيحه السجديه: ٤٠١.

«جعفر بن أحمد، عن عبد الكريم بن عبد الرحيم، عن محمد بن علي القرشي، عن محمد بن الفضيل، عن الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ما أحد من هذه الامه جمع القرآن إلا وصى محمد صلى الله عليه وآله وسلم» (١).

و لكن فى سنده «محمد بن علي القرشى» (٢).

الحديث الثالث:

فإن راويه هو «سالم بن سلمه» أو «سالم بن أبى سلمه» و مراجعه واحده لكتب الرجال تكفى للوقوف على رأيهم فى هذا الرجل. فقد ضعفه ابن الغضائرى و النجاشى و العلامة الحلّى و الشيخ المجلسى و غيرهم (٣). و يفيد الحديث مخالفه القرآن الذى جمعه أمير المؤمنين عليه السلام مع القرآن الموجود بين أيدينا، و سيأتى الكلام على ذلك فى فصل (الشبهات). كما يفيد أيضا مخالفه القرآن الكريم على عهد سيدنا الإمام المهدي عليه السلام لهذا القرآن، و سيأتى الكلام على هذا أيضا فى الفصل المذكور.

الحديث الرابع:

هو من روايات الشيخ العياشى فى تفسيره (٤)، و قد رواه عنه الشيخ الحرّ العاملى على النحو التالى:

«و عن ميسر-أى و روى العياشى عن ميسر-عن أبى جعفر عليه السلام، قال: لو لا أنه زيد فى كتاب الله و نقص منه ما خفى حقنا على ذى حجا،

ص: ٧٥

١-١) بصائر الدرجات للصفار، و عنه فى البحار ٤٨: ٨٩، و انظر مرآة العقول المجلد ٥٣٥: ٢.

٢-٢) تنقيح المقال ١٥١: ٣.

٣-٣) نفس المصدر ٤: ٢.

٤-٤) تفسير العياشى ١٣: ١.

و لو قد قام قائمنا فنطق صدقه القرآن» (١).

و يبطل هذا الحديث إجماع المسلمين كافة على عدم وقوع الزيادة فى القرآن، و قد ادعى هذا الإجماع: السيد المرتضى، و شيخ الطائفة، و الشيخ الطبرسى، رضى الله تعالى عنهم.

و قال سيدنا الجدّ الميلانى: «هذا...على أنّ أحدا لم يقل بالزيادة». و قال السيد الخوئى فى بيان معانى التحريف: «الخامس: التحريف بالزيادة، بمعنى أنّ بعض المصحف الذى بأيدينا ليس من الكلام المنزل، و التحريف بهذا المعنى باطل بإجماع المسلمين، بل هو مما علم بطلانه بالضرورة» (٢).

الحديث الخامس:

و قد صرح الشيخ المجلسى رحمه الله بأنّه مجهول (٣).

و فى الأول من تالييه: إنه مرسل (٤).

و فى الثانى منها بأنّه موثق (٥).

و ظاهر هذه الأحاديث -و إن أنكر ذلك جماعه كالمجلسى و الفيض و شارح الكافى- منافاه بعضها للبعض، كما اعترف بذلك السيد عبد الله شير (٦) و أوضح ذلك السيد هاشم معروف الحسنى فى دراساته.

ص: ٧٦

١-١) إثبات الهداه بالنصوص و المعجزات ٣:٤٣.

٢-٢) البيان: ٢١٨.

٣-٣) مرآة العقول ١٢:٥١٧.

٤-٤) مرآة العقول ١٢:٥١٧.

٥-٥) نفس المصدر ١٢:٥١٧.

٦-٦) مصابيح الأنوار فى حل مشكلات الأخبار ١:٢٩٤.

الحديث السادس:

ضعفه الشيخ المجلسي (١)، وأوله المحدث الكاشاني في الوافي: على أنّ المراد من تلك الآيات، ما كان مأخوذاً من الوحي من قبيل التفسير و تبيين المراد، لا من القرآن الكريم على حقيقته، حتى يقال إنه يدلّ على نقصان القرآن.

الحديث السابع:

هو من روايات الشيخ الصفار القمي و الشيخ العياشي، و سيأتي الكلام عن رواياتهما، على أنّهما رواياه عن «إبراهيم بن عمر» و قد اختلفوا في تضعيفه و توثيقه على قولين (٢).

و من الممكن القول: بأنّ تلك الأسماء التي القيت إنما كانت مثبته فيه على وجه التفسير لألفاظ القرآن، و تبيين الغرض منها، لا أنّها نزلت في أصل القرآن كذلك، كما قيل في نظائره.

الحديث الثامن:

رواه الشيخ العياشي مرسلًا عن داود بن فرقد عمّن أخبره، عنه عليه السلام، و قد يجاب عنه أيضا بمثل ما يجاب به عن الأحاديث الآتية.

الحديث التاسع:

رواه الشيخ الكليني عن البنظي، و قد قال الشيخ المجلسي: إنه مرسل (٣).

و اعترف شارح الكافي بكونه: مرفوعًا.

و روى نحوه الشيخ الكشي عنه أيضا (٤) و سيأتي ما في رواياته.

ص: ٧٧

١-١) مرآة العقول ٥٠٦: ١٢.

٢-٢) تنقيح المقال ٢٧: ١.

٣-٣) مرآة العقول ٥٢١: ١٢.

٤-٤) رجال الكشي: ٤٩٢.

هذا... ولقد قال المحدث الكاشاني بعده ما نصّه:

«لعلّ المراد أنّه وجد تلك الأسماء مكتوبه في ذلك المصحف تفسيراً للذين كفروا وللمشركين، مأخوذه من الوحي، لا أنّها كانت من أجزاء القرآن...»

و كذلك كل ما ورد من هذا القبيل عنهم عليهم السلام» (١).

الحديث العاشر:

و نظائره التي رواها الشيخان القمي و الكليني و غيرهما، من الأحاديث الدالّة على حذف اسم أمير المؤمنين علي عليه السّلام و «آل محمد» و كلمه «الولاية» و أسماء «المنافقين»... و غير ذلك.

و يغنينا عن النظر في أسانيد هذه الأحاديث واحداً واحداً اعتراف المحدث الكاشاني بعدم صحتها، و حملها على فرض الصحة - على أنّه بهذا المعنى نزلت، و ليس المراد أنّها كذلك نزلت في أصل القرآن فحذف ذلك.

ثم قال - رحمه الله تعالى -: «كذلك يخطر ببالي في تأويل تلك الأخبار إن صحت...» (٢).

و قال السيد الخوئي:

«و الجواب عن الاستدلال بهذه الطائفة: إنّنا قد أوضحنا فيما تقدّم أنّ بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن، و ليس من القرآن نفسه، فلا بدّ من حمل هذه الروايات على أنّ ذكر أسماء الأئمة في التنزيل من هذا القبيل، و إذا لم يتم هذا الحمل فلا بدّ من طرح هذه الروايات، لمخالفتها للكتاب و السنّة و الأدلّة المتقدّمة على نفي التحريف.

ص: ٧٨

١- (١) الوافي ٢: ٢٧٣.

٢- (٢) نفس المصدر ٢: ٢٧٤.

وقد دلت الأخبار المتواتره على وجوب عرض الروايات على الكتاب و السنه، وإن ما خالف الكتاب منها يجب طرحه و ضربه على الجدار».

وقال أيضا: «و مما يدل على أن اسم أمير المؤمنين عليه السلام لم يذكر صريحا في القرآن: حديث الغدير، فإنه صريح في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما نصب عليا بأمر الله، وبعد أن ورد عليه التأكيد في ذلك و بعد أن وعده الله بالعصمه من الناس، و لو كان اسم «علي» مذكورا في القرآن لم يحتج إلى ذلك النصب، و لا إلى تهيته ذلك الاجتماع الحافل بالمسلمين، و لما خشى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من إظهار ذلك، ليحتاج إلى التأكيد في أمر التبليغ».

وقال بالنسبه إلى هذا الحديث بالذات:

«على أن الروايه الأخيره المرويّه في الكافي مما لا يحتمل صدقه في نفسه، فإن ذكر اسم علي عليه السلام في مقام إثبات النبوه و التحدى على الإتيان بمثل القرآن لا يناسب مقتضى الحال».

قال: «و يعارض جميع هذه الروايات صحيحه أبي بصير المرويّه في الكافي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله: أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ .

قال: فقال: نزلت في علي بن أبي طالب و الحسن و الحسين عليهم السلام.

فقلت له: إن الناس يقولون: فما له لم يسم عليا و أهل بيته في كتاب الله؟

قال عليه السلام: فقولوا لهم: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نزلت عليه الصلاه و لم يسم لهم ثلاثا و لا أربعاء، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسر لهم ذلك.

فتكون هذه الصحيحه حاكمه على جميع تلك الروايات، و موضحة للمراد

هذا، وقد تقدّم عن الشيخ البهائي قوله:

«و ما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السّلام منه فى بعض المواضع، مثل قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ - فى على - و غير ذلك فهو غير معتبر عند العلماء» (٢).

الحديث الحادى عشر:

فيجاب عنه -بعد غضّ النظر عن سنده- بأنّ الشيخ الطبرسى رحمه الله و غيره رووه عن ابن سنان بدون زياده «ثم قال...» (٣).

على أنّ نفس هذا الحديث، و كذا الحديثان الآخران (٤) عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم دليل على أنّ سورة الأحزاب كانت مدوّنه على عهده صلّى الله عليه و آله و سلّم.

كما يجاب عنه -إن صح- بما اجيب عن نظائره فيما تقدّم.

و لنا أن نطالب -بعد ذلك كلّه- من يصحّح هذا الحديث و يعتمد عليه، أن يثبت لنا أين ذهبت هذه الكثره من الآيات؟ و أن يذكر كيفيه سقوطها -أو إسقاطها- من دون أن يعلم سائر المسلمين؟

ألم تكن الدواعى متوفّره على أخذ القرآن و تعلّمه كلّما نزل من السماء؟ ألم

ص: ٨٠

١-١ (١) البيان ١٧٨-١٧٩.

٢-٢ (٢) نقله عنه فى آلاء الرحمن: ٢٦.

٣-٣ (٣) مجمع البيان ٣٣٤: ٤.

٤-٤ (٤) مجمع البيان، و رواه أهل السنه فى كتبهم المعتبره. انظر منها الدر المنثور ١٧٩: ٥ عن جمله من كتب الحديث.

تكن السوره تنتشر بمجرد نزولها بأمر النبي (١) صلى الله عليه و آله و سلم بين المسلمين و تقرأ فى بيوتهم؟

الحديث الثانى عشر:

من روايات الشيخ الكشى، و سيأتى الكلام عنها بصورة عامه.

الحديث الثالث عشر:

سنده غير قوى كما يتضح ذلك لمن راجعه، ثم إن الشيخ النعمانى نفسه قد روى حديثين آخرين:

أحدهما: عن أمير المؤمنين عليه السلام أيضا، قال: «كأنى أنظر إلى شيعتنا بمسجد الكوفه، و قد ضربوا الفساطيط يعلمون الناس القرآن كما أنزل» (٢).

و الثانى منهما: عن أبى عبد الله الصادق عليه السلام، قال: «كأنى بشيعه على فى أيديهم المثنى يعلمون القرآن» (٣).

و هذان الحديثان يعارضان الحديث المذكور.

و أوضح من ذلك قول الإمام الباقر عليه السلام: «إذا قام القائم من آل محمد ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن على ما أنزله الله عز و جل، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنه يخالف فيه التأليف» (٤).

و ليتأمل فى قوله عليه السلام: «لأنه يخالف فيه التأليف» فإنه يفيد فيما

ص: ٨١

١- ١) نصّ على هذا أكبر الطائفة، منهم العلامة الحلى فى كتابه نهاية الوصول، و قد تقدمت عبارته فى الفصل الثانى من الكتاب.

٢- ٢) الغيبه للنعمانى: ٣١٧.

٣- ٣) الغيبه للنعمانى: ٣١٨.

٤- ٤) روضه الواعظين: ٢٦٥، الإرشاد للشيخ المفيد: ٣٦٥.

سيأتي.

أما الأحاديث المتبقية-١٤،١٥،١٦- فقد ضَعَفها الشيخ المجلسي جميعها (١)، بالإضافة إلى أنه يجاب عنها بما يجاب عن نظائرها.

ص: ٨٢

١-١) مرآة العقول ١٤،٢٩: ٥.

شبهات حول القرآن

على ضوء روايات الشيعة

ص: ٨٣

و هناك شبهات تعرض للناظر فى أحاديث الشيعة الإماميه حول القرآن الحكيم، فعلينا-بالرغم من ثبوت بطلان تلك الأحاديث المتقدمه و أمثالها، و عدم صلاحيتها للاستناد إليها، بالأدله المذكوره على عدم وقوع التحريف فى القرآن، و بالأجوبه السالفه عن كل منها- أن نتعرض لتلك الشبهات، و نبين وجه اندفاعها:

١- الشبهه الاولى

تواتر أحاديث تحريف القرآن

لما رأى بعض محدثى الإماميه كثره الأحاديث الظاهره فى تحريف القرآن، و وجدوا كثيرا منها فى المجاميع الحديثيه المعروفه، عرضت لهم شبهه تواتر تلك الأحاديث- و لا سيما الأخباريون الظاهريون ممن يرى صحه كل حديث منسوب إلى أئمه الهدى عليهم السلام من غير تحقيق- و هؤلاء هم:

١-المحدث الجزائري، فإنه قال فى وجوه رده على القول بتواتر القراءات:

«الثالث: إن تسليم تواترها عن الوحي الإلهي، و كون الكل قد نزل به الروح الأمين، يفضى إلى طرح الأخبار المستفيضه بل المتواتره الداله بصريحها على وقوع التحريف فى القرآن، كلاما و ماده و إعرابا» (١).

ص: ٨٥

١-١) الأنوار النعمانيه ٣٥٧:٢.

و لكن يرده تصريح جماعه من كبار العلماء المحققين-و فيهم الأخباريون الفطاحل-بأنّ أحاديث التحريف أخبار آحاد، لا يمكن الركون إليها و الاعتماد عليها في هذه المسأله الاعتقاديّه.

فقد قال شيخ الطائفه:«غير أنّه رويت روايات كثيره من جهه الخاصّه و العامّه بنقصان كثير من آي القرآن، و نقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجب علما و لا عملا، و الأولى الإعراض عنها و ترك التشاغل بها».

و قال الشيخ المجلسي عن الشيخ المفيد:«إنّ الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها».
و كذا قال غيرهما من أعلام الطائفه.

على أنّ كلام هذا المحدث نفسه يدل على أنّ دعواه تلك بعيده كلّ البعد عما نحن بصددّه، لأنّه يدعى التواتر في أحاديث التحريف بمختلف معانيه كلاما و ماده و إعرابا.

و من المعلوم: إنّ طائفه من الأحاديث جاءت ظاهره في أنّ المسلمين حرّفوا القرآن من جهه المعنى دون اللفظ، و حملوا آياته على خلاف مراد الله تعالى، و إن طائفه اخرى من الأحاديث جاءت ظاهره في وقوع التحريف في القرآن نتيجة اختلاف القراءات. إلى غير ذلك من طوائف الأحاديث الراجعه إلى تحريف القرآن، و تبقى الطائفه الدالّه منها على التحريف بمعنى «نقصان القرآن» و هو موضوع بحثنا، و قد ذكرنا نحن طائفه من أهمّ تلك الأحاديث و تبّهنا على ما فيها.

٢- الشيخ المجلسي في كتابه (مرآه العقول) فإنّه قال بعد حديث قال إنّّه

«ولا يخفى أنّ هذا الخبر و كثير من الأخبار الصحيحه صريحه فى نقص القرآن و تغييره. و عندى أنّ الأخبار فى هذا الباب متواتره معنى، و طرح جميعها يوجب رفع الاعتماد على الأخبار رأساً، بل ظننى أنّ الأخبار فى هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامه، فكيف يشنونها بالخبر».

و يردّه ما ذكره هو فى «بحار الأنوار» و قد تقدّم نصّه.

على أنّ قوله: «و كثير من الأخبار الصحيحه صريحه فى نقص القرآن» غريب، فإنّ السيد المرتضى قال: «نقلوا أخباراً ضعيفه ظنّوا صحتها لا يرجع بمثلاً عن المعلوم المقطوع على صحتها».

كما أنكر صحتها الطوسى شيخ الطائفة و المحدث الكاشانى، بل جاء فى العبارة التى نقلناها عن بحاره «إنّ الأخبار التى جاءت بذلك أخبار آحاد لا يقطع على الله تعالى بصحتها».

و من قبلهم قال شيخ المحدثين ما نصّه: «اعتقادنا أنّ القرآن الذين أنزله الله على نبيّه صلى الله عليه و آله و سلّم هو ما بين الدفتين و ما فى أيدي الناس، ليس بأكثر من ذاك... و من نسب إلينا أننا نقول إنه أكثر من ذلك فهو كاذب». و لو كانت أحاديث النقيصه صحيحه و مقبوله لما قال الصدوق ذلك كما لا يخفى.

و أما قوله: «و طرح جميعها يوجب رفع الاعتماد على الأخبار رأساً» ففيه:

إنّ قبول جميعها أيضاً يوجب رفع الاعتماد على الأحاديث رأساً، على أنّه رحمه الله قد حكم فى أكثر الأحاديث المخرّجه فى «الكافي» و المفيده نقص القرآن إمّا بالضعف و إمّا بالإرسال، كما تقدّم ذلك كلّ.

و من العجيب قوله: «بل ظننى...» إذ إثبات الإمامه ليس دليله منحصر

بالأحاديث حتى يقال ذلك، وكيف أنّ تلك الأحاديث لا تقصر عن أحاديث الإمامه؟ وهل يقصد الكثرة في الورد؟ أو القوه في الدلاله؟ أو الصحه في الأسانيد؟

٣-المحدّث الحر العاملي، فإنّه قال بعد أن روى حديثين عن تفسير العياشي:

«أقول: هذه الأحاديث و أمثالها دالّة على النصّ على الأئمة عليهم السّلام و كذا التصريح بأسمائهم، و قد تواترت الأخبار بأنّ القرآن نقص منه كثير و سقط منه آيات لمّا تكتب».

و يكفي لدفع دعوى التواتر هذه نصوص العلماء، و ما تقدّم نقله عنه في الفصل الأول.

و لعلّ قوله رحمه الله بعد ذلك: «و بعضهم يحمل تلك الأخبار عن أنّ ما نقص و سقط كان تأويلا نزل مع التنزيل، و بعضهم على أنّه وحى لا قرآن» يدلّ على أنّه لا يعتقد بوقوع التحريف في القرآن الشريف.

و كأنّه إنّما يدعى التواتر في هذه الأحاديث للاحتجاج بها على وجود النصوص العامه على إمامه الأئمة عليهم السّلام، و لذا فإنّه قال: «و على كلّ حال، فهو حجّه في النصّ، و تلك الأخبار متواتره من طريق العامه و الخاصّه» (١).

و الخلاصه: إنّّه لا مجال لدعوى التواتر في أحاديث تحريف القرآن بهذا المعنى المتنازع فيه.

ص: ٨٨

اختلاف مصحف على عليه السلام مع المصحف الموجود

و تفيد طائفه من أحاديث الشيعة (١) أن عليا أمير المؤمنين عليه السلام اعتزل الناس بعد وفاه رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم ليجمع القرآن العظيم، و في حديث رواه الشيخ على بن إبراهيم القمي -رحمه الله تعالى- في تفسيره: إن عمله ذاك كان بأمر من النبي صلى الله عليه وآله و سلم، و قال: لا أرتدى حتى أجمعه، حتى روى أنه عليه السلام لم يرتد رداءه إلا للصلاه إلى أن فرغ من هذه المهمه.

و أضافت تلك الأحاديث -و منها الحديث الثالث من الأحاديث المتقدمه و حديثان رواهما الشيخ أبو منصور الطبرسي في «الاحتجاج»- أنه عليه السلام حمل ذاك المصحف الذي جمعه إلى الناس، و أخبرهم بأنه الذي نزل من عند الله سبحانه على النبي الكريم صلى الله عليه وآله و سلم، و لكن الناس ردّوه و أعرضوا عنه زاعمين أنهم في غنى عنه، فعند ذلك قال الإمام عليه السلام: إنكم لن تروه بعد اليوم.

و الذي يستنتجه الناظر في هذه الأحاديث مخالفه ما جمعه الإمام عليه السلام مع القرآن الموجود، و لو لم يكن بعض ما فيه مخالفا لبعض ذلك المصحف لما حمله إليهم، و لما دعاهم إلى تلاوته و الأخذ به و جعله القرآن المتبع لدى جميع المسلمين.

ص: ٨٩

١- ١) و كذا روايات أهل السنّه، لاحظ: أنساب الأشراف ٥٨٧: ١، طبقات ابن سعد ٣٣٨: ٢، الإتيقان في علوم القرآن ٢٠٤: ١، كنز العمال ٥٨٨: ٢ و غيرها.

و من هنا تأتي الشبهه فى هذا المصحف الذى بين أيدينا، إذ لا يشك مسلم فى أعلمية الإمام عليه السلام بالكتاب و درايته بحقائقه و أسراره و دقائقه.

و لكن هذه الشبهه تندفع-بعد التسليم بصحة هذه الأخبار-بما ذكره جماعه من أنّ القرآن الكريم كان مجموعا على عهد النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و لم يكن فى عهده مبنوثا متفرقا هنا و هناك حتى يحتاج إلى جمع، و يؤيد ذلك أنّ غايه ما تدلّ عليه هذه الأحاديث هو المخالفه بين المصحفين إجمالا، و هى كما يحتمل أن تكون بالزياده و النقصان فى أصل الآيات و السور المنزله، كذلك يحتمل أن تكون:

أولا: بالاختلاف فى الترتيب و التأليف، كما يدلّ عليه الحديث فى (الإرشاد) و (روضه الواعظين) و ذهب إليه جماعه، فقد قال السيد الطباطبائى:

«إنّ جمعه عليه السلام القرآن و حمله إليهم و عرضه عليهم لا يدلّ على مخالفه ما جمعه لما جمعه فى شىء من الحقائق الدينيه الأصلية أو الفرعية، إلاّ- أن يكون فى شىء من ترتيب السور أو الآيات من السور التى نزل نجوما، بحيث لا يرجع إلى مخالفه فى بعض الحقائق الدينيه.

و لو كان كذلك لعارضهم بالاحتجاج و دافع فيه و لم يقنع بمجرد إعراضهم عمّا جمعه و استغنائهم عنه، كما روى عنه عليه السلام فى موارد شتى، و لم ينقل عنه عليه السلام فيما روى من احتجاجاته أنّه قرأ فى أمر ولايته و لا غيرها آيه أو سوره تدلّ على ذلك، و جبههم على إسقاطها أو تحريفها» (1).

و ثانيا: بالاختلاف بالزياده و النقصان من جهه الأحاديث القدسيه، بأن يكون مصحف الإمام عليه السلام مشتملا عليها، و مصحفهم خاليا عنها، كما

ص: ٩٠

ذهب إليه شيخ المحذّثين الصدوق حيث قال: «و قد نزل من الوحي الذي ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبع عشرة ألف آية، و ذلك قول جبرئيل عليه السّلام للنبي صلّى الله عليه وآله و سلّم: إنّ الله تعالى يقول لك: يا محمد دار خلقى، و مثل قوله: عش ما شئت فإنّك ميت، و أحب ما شئت فإنّك مفارقة، و اعمل ما شئت فإنّك ملاقيه، و شرف المؤمن صلّاته بالليل و عزّه كفّ الأذى عن الناس».

قال: «و مثل هذا كثير، كلّه وحى و ليس بقرآن و لو كان قرآنا لكان مقرونا به و موصولا- إليه غير مفصول عنه، كما كان أمير المؤمنين عليه السّلام جمعه، فلما جاء به قال: هذا كتاب ربّكم كما أنزل على نبيّكم، لم يزد فيه حرف و لا- ينقص منه حرف، قالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الذى عندك، فانصرف و هو يقول: فنبذوه وراء ظهورهم و اشتروا به ثمنا قليلا، فبئس ما يشترون» (1).

و ثالثا: بالاختلاف بالزيادة و النقصان من جهة التأويل و التفسير، بأن يكون مصحفه عليه السلام مشتملا على تأويل الآيات و تفسيرها، و المصحف الموجود خال عن ذلك، كما ذهب إلى ذلك جماعة.

قال الشيخ المفيد: «و لكنّ حذف ما كان مثبتا فى مصحف أمير المؤمنين عليه السّلام من تأويله و تفسير معانيه على حقيقته تنزيله، و ذلك كان ثابتا منزلا- و إن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذى هو القرآن المعجز، و قد يسمّى تأويل القرآن قرآنا، قال الله تعالى: **وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ** وَ قُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا فسمّى تأويل القرآن قرآنا، و هذا ما ليس فيه بين

ص: ٩١

أهل التفسير اختلاف، و عندى أنّ هذا القول أشبه» (١).

وقال المحدّث الكاشانى: «ولا- يبعد أيضا أن يقال: إن بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير و البيان، و لم يكن من أجزاء القرآن، فيكون التبديل من حيث المعنى، أى: حرّفوه و غيروه فى تفسيره و تأويله، أعنى: حملوه على خلاف ما هو به، فمعنى قولهم عليهم السّلام: (كذا أنزلت) أنّ المراد به ذلك، لا أنّها نزلت مع هذه الزيادة فى لفظها، فحذف منها ذلك اللفظ.

و ممّا يدلّ على هذا ما رواه فى (الكافى) بإسناده عن أبى جعفر عليه السّلام أنّه كتب فى رسالته إلى سعد الخير: و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم يروونه و لا- يروونه، و الجهال يعجبهم حفظهم للروايه، و العلماء يحزنهم تركهم للرعايه... الحديث.

و ما رواه العامه: إنّ عليا عليه السّلام كتب فى مصحفه الناسخ و المنسوخ.

و معلوم أنّ الحكم بالنسخ لا يكون إلاّ من قبيل التفسير و البيان، و لا يكون جزءا من القرآن، فيحتمل أن يكون بعض المحذوفات أيضا كذلك» (٢).

و إلى ذلك ذهب السيد الخوئى (٣).

وقال الزنجانى: «و يظهر من بعض الروايات إنّ عليا أمير المؤمنين عليه السّلام كتب القرآن و قدّم المنسوخ و الناسخ. خرّج ابن أشته فى المصاحف عن ابن سيرين: إنّ عليا عليه السّلام كتب فى مصحفه الناسخ و المنسوخ. و إن ابن سيرين قال: تطلبت ذلك و كتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه. و قال ابن حجر: قد ورد

ص: ٩٢

١- ١) أوائل المقالات فى المذاهب المختارات، و كذا قال فى غيره كما سيأتى عن تاريخ القرآن.

٢- ٢) الصافى ١: ٤٦، علم اليقين: ١٣٠.

٣- ٣) البيان: ١٩٧.

عن علي عليه السلام أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخرجه ابن أبي داود.

و في شرح الكافي عن كتاب سليم بن قيس الهلالي: إن عليا عليه السلام بعد وفاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزم بيته و أقبل على القرآن يجمعه و يؤلفه، فلم يخرج من بيته حتى جمعه كله، و كتب على تنزيله الناسخ و المنسوخ و المحكم و المتشابه.

ذكر الشيخ الإمام محمد بن محمد بن النعمان المفيد في كتاب الإرشاد و الرسالة السرويه: إن عليا قدم في مصحفه المنسوخ على الناسخ، و كتب في تأويل بعض الآيات و تفسيرها بالتفصيل.

يقول الشهرستاني في مقدمه تفسيره: كان الصحابه -رضى الله تعالى عنهم- متفقين على إن علم القرآن مخصوص لأهل البيت عليهم السلام إذ كانوا يسألون علي بن أبي طالب هل خصصتم أهل البيت دوننا بشيء سوى القرآن؟ فاستثناء القرآن بالتخصيص دليل على إجماعهم بأن القرآن و علمه و تنزيله و تأويله مخصوص بهم» (١).

و قال بعض الأعلام من أهل السنه: إن قرآن علي كان يشتمل على علم كثير (٢).

بل عن الإمام عليه السلام نفسه أنه قال للزندقي: أنه أحضر الكتاب كمالا مشتملا على التنزيل و التأويل، و المحكم و المتشابه، و الناسخ و المنسوخ، لم يسقط

ص: ٩٣

١- ١) تاريخ القرآن: ٢٥-٢٦.

٢- ٢) التسهيل لعلوم التنزيل ٣: ١.

منه حرف» (١).

و يؤيده: ما اشتهر من أن الذي جاءهم به كان مشتقاً على جميع ما يحتاج إليه الناس حتى أُرش الخدش (٢).

٣- الشبه الثالث

القرآن في عهد الإمام المهدي عليه السلام

و من الأحاديث المتقدمه و غيرها ما يفيد: أن القرآن الكريم على عهد الإمام الحجة المهدي المنتظر عليه السلام يختلف عما هو عليه الآن، و هذا يفضى - بلا ريب - إلى الشك في هذا القرآن الموجود.

و لكن هذه الشبهه أيضا مندفعه، لعلمنا بضعف تلك الأحاديث، و مخالفتها للكتاب و السنه و الإجماع.

على أن الاستفادة من هذه الأحاديث إختلاف قراءه أهل البيت عليهم السلام مع القراءات المشهوره، إلا إنهم كانوا يمنعون عن تلك القراءه، و يأمرون شيعتهم بقراءه القرآن كما يقرأ الناس حتى يظهر المهدي عليه السلام (٣).

و بعد، فليس لأصحاب الشبهه إلا أن يزعموا أن القرآن على عهده عليه السلام هو نفس ما جمعه الإمام أمير المؤمنين - كما هو ظاهر بعض الأحاديث - إذ القول بأنه غيره باطل قطعاً، فالشبهه هذه إذا مبتنيه على الشبهه السابقه، و هي

ص: ٩٤

١- (١) الصافي ٤٢: ١.

٢- (٢) بحر الفوائد ٩٩ عن شرح الوافيه.

٣- (٣) نصّ على ذلك فقهاؤنا - رضى الله تعالى عنهم - في موسوعاتهم الفقيهيه في مبحث القراءه من كتاب الصلاه، و لهم هناك بحوث طويله.

فالصحيح أنّ القرآن في عهده لا يختلف عن هذا القرآن الموجود من حيث الألفاظ، و على ذلك علماؤنا-رضى الله عنهم- بل قد صرح شارح «الكافي» بأنه: «يظهر القرآن بهذا الترتيب عند ظهور الإمام الثاني عشر و يشهر به» (١).

٤- الشبهه الرابعه

كائن في هذه الامه ما كان في الامم السالفه

إنّ التحريف قد وقع في التوراه و الإنجيل، و قد ورد في الأحاديث عن النبي الكريم صلى الله عليه و آله و سلم أنّه: «كائن في امته ما كان في الامم السالفه» بل قال المحدث العاملى-بعد أن روى طرفا من تلك الأحاديث عن أكابر المحدثين كالصدوق و الكليني-: «و الأحاديث في ذلك كثيره متواتره بين الشيعه و السنّه» (٢).

و قال السيد الطباطبائي: «هي متضافره أو متواتره» (٣).

و مقتضى المماثله المذكوره ينبئ عن وقوع التحريف في القرآن الكريم كما وقع في العهدين، و هذا يوجب الشك في هذا القرآن الموجود بين المسلمين.

و قد أجاب السيد الخوئي (٤) عن هذه الشبهه بوجه نلخصها و نتكلم عليها فيما يلي:

ص: ٩٥

١-١) الفصول المهمه للسيد شرف الدين: ١٦٦.

٢-٢) الإيقاظ من الهجعه بالبرهان على الرجعه: ١١١.

٣-٣) الميزان ١٢٠: ١٢.

٤-٤) البيان: ٢٢٠-٢٢١.

الأول: «إنّ هذه الأحاديث أخبار آحاد لا تفيد علما و لا عملا، و دعوى التواتر فيها جزافيه لا دليل عليها، و لم يذكر من هذه الروايات شىء فى الكتب الأربعة».

أقول: و لكنّ إنكار تواتر هذه الأحاديث لا يفيد فى دفع الشبهه.

و قوله: «لم يذكر...»:

فيه: إنّ منها ما أخرجه الصدوق فى (من لا يحضره الفقيه)، فقد جاء فيه فى باب فرض الصلاة: «و قال النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم: يكون فى هذه الامه كل ما كان فى بنى إسرائيل حذو النعل بالنعل، و القذه بالقذه» (1).

الثانى: لو سلّم تواتر هذه الأحاديث فى السند و صحّتها فى الدلاله لما ثبت بها أنّ التحريف قد وقع فيما مضى من الزمن، فلعلّه يقع فى المستقبل زياده و نقيصه.

أقول: و لكن تجويز وقوع ذلك سواء فى الماضى أو المستقبل، ينافى ما تقدّم من الأدله القويمه و الشواهد الرصينه على امتناعه، لا سيّما و إن الله سبحانه قد وعد و ضمن حفظ القرآن إلى يوم القيامة.

الثالث: إنّ المراد بالمماثله و المشابهه ليس من جميع الوجوه، و إنّما المراد بها المماثله من بعض الوجوه.

أقول: و بهذا الجواب اكتفى السيد الطباطبائى (2) و هو الصحيح، فإنّ كثيرا من القضايا التى وقعت فى الامم السالفه لم تقع فى هذه الامه، و بعضها لن يقع أصلا، و منها ما سيقع فى المستقبل قطعا.

ص: ٩٤

١- ١) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٠٣.

٢- ٢) الميزان ١٢: ١٢٠.

الرواه لأحاديث التحريف من الشيعة

ص: ٩٧

لقد كان بحثنا حتى الآن يدور حول الأحاديث التي وردت في كتب الشيعة الإمامية، وهي تفيد-بظاها-تحريف القرآن، بمعنى نقصانه و ضياع شيء مما نزل على النبي.

و الآن يجدر بنا أن ننظر في الكتب التي أخرجت تلك الأحاديث فيها، و العلماء الذين رووها، لنرى مدى صحّة التمسك بهذه الأحاديث من هذه الجهة.

٢- [تنبيه على امور:]

إشارة

و قبل الخوض في البحث يجب أن ننبه على امور:

١- الرواية أعم من الاعتقاد

الأول: إنّ روايه الخبر مطلقا أعمّ من قبوله و الاعتقاد بمضمونه، فقد عني محدّثو الشيعة منذ القرون الاولى بجمع الروايات الواصلة إليهم عن الأئمة، و تبويبها و تنظيمها، صونا لها من الضياع و النسيان و ما شابه ذلك، من غير نظر في متونها و أسانيدها، و لذا تجد في روايات الواحد منهم ما يعارض ما رواه الآخر، بل تجد ذلك في أخبار الكتّابين بل الكتاب الواحد للمؤلف الواحد، و ترى المحدّث يروى في كتابه الحديثي خبرا ينصّ على عدم قبول مضمونه في كتابه الفقهي أو الاعتقادي، لذلك، فالرواية أعمّ من القبول و التصديق بالمضمون.

فلا- يجوز نسبه مطلب إلى راو أو محدّث بمجرد روايته أو نقله لخبر يدلّ على ذاك المطلب، إلّا- إذا نصّ على الاعتقاد به أو أوردته في كتاب التزم بصحّه أخباره،

أو ذكره في كتاب صنّفه في بيان اعتقاداته أو فتاواه.

و هل يوجد عند الشيعة كتاب التزم فيه مؤلفه بالصّحّة من أوّله إلى آخره؟ الجواب: لا، وهذا هو الأمر:

٢- لا كتاب عند الشيعة صحيح كلّ

الثاني: إنّه لا يوجد كتاب واحد من بين كتب الشيعة و صفت أحاديثه جميعها بالصّحّة، و قوبلت بالتسليم و القبول لدى الفقهاء و المحدّثين، و لذا نجد أنّ أحاديث الشيعة- و حتى الواردة في الكتب الأربعة (١) التي عليها المدار في استنباط الأحكام الشرعيه- قد تعرّضت لنقد علماء الرجال و أئمّه الجرح و التعديل، فكل خبر اجتمعت فيه شرائط الصّحّة، و توفّرت فيه مقتضيات القبول اخذ به، و كلّ خبر لم يكن بتلك المثابه ردّ، أيا كان مخرجه و راويه و الكتاب الذي اخرج فيه (٢).

و لنأخذ مثالا على ذلك كتاب (الكافي) (٣)، الذي هو أهمّ الكتب الأربعة و أوثقها لدى هذه الطائفة، و هو الذي أثنى عليه العلماء و المحدّثون و الفقهاء و تلقّوه بيد الاحترام و التعظيم، فإنّ العلماء و زوّعا أحاديثه و هي (١٦١٩٩) حديثا على أساس تصنيف الأحاديث إلى الأقسام الخمسه (٤).

ص: ١٠٠

١- ١) هي: الكافي للكليني، من لا يحضره الفقيه للصدوق، التهذيب و الاستبصار للطوسي.

٢- ٢) مقباس الهدايه في علم الروايه للمامقاني ط مع تنقيح المقال، ثم نشره بتحقيقه حفيده العلامة الشيخ محمد رضا.

٣- ٣) يقع في ثمانية أجزاء: اثنان منها في الاصول، و خمسها منها في الفروع و الثامن الروضه.

٤- ٤) و هي على أقسام، و يراجع للوقوف على تعريف كل قسم و اقسامه كتب الدرايه لدى الشيعة ككتاب الدرايه للشيخ الشهيد الثاني، و الوجيزه للشيخ البهائي و شروح الوجيزه، و مقباس الهدايه لشيخنا الجدّ المامقاني و غيرها.

وقد لوحظ أنّ أكثرها عددا الأحاديث الضعيفه (١)، ويمكن الاطلاع على ذلك بمراجعته كتاب (مرآة العقول في شرح الكافي) (٢) للشيخ المجلسي، فإنّه شرح الكتاب المذكور على أساس النظر في أسانيدّه، فعَيّن الصحيح منها و الضعيف و الموثق و المرسل، على ضوء القواعد المقرّره لتمييز الأحاديث الصحيحه من غيرها.

و هذا كلّ دليل على أنّ أحاديث «الكتب الأربعة» غير قطعيه الصدور عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم و الأئمه عليهم السّلام عند الإماميه، إلّا أنّه يبدو أنّ هناك جماعه قليله ذهبوا إلى القول بذلك، و لكنه قول مردود:

قال المحقّق الأكبر الشيخ الأنصاري: «ذهب شردمه من متأخري الأخباريين-فيما نسب إليها- إلى كونها قطعيه الصدور».

قال: «و هذا قول لا فائده في بيانه و الجواب عنه إلّا التحرّز عن حصول هذا الوهم لغيرهم كما حصل لهم، و إلّا فمدعى القطع لا يلزم بذكر ضعف مبني قطعه، و قد كتبنا في سالف الزمان في ردّ هذا القول رساله تعرّضنا فيها لجميع ما ذكره و بيان ضعفها بحسب ما أدّى إليه فهمي القاصر» (٣).

و قال شيخنا الجّد المامقاني: «و ما زعمه بعضهم من كون أخبارها-أى

ص: ١٠١

-
- ١- ١) المستدرک للمحدّث النورى ٣:٥٤١ الطبعه القديمه، و نشرته مؤسسه آل البيت لإحياء التراث في طبعه محققه.
- ٢- ٢) و كذا فعل المحدّث الجزائري في شرح التهذيب، قال المحدّث النورى: «و العجب من العلامه المجلسي و تلميذه المحدّث الجزائري مع عدم اعتمادهما بهذا النمط الجديد خصوصا الثاني، و شدّه إنكاره على من أخذه بنيا في شرحيهما على التهذيب و الأول في شرحه على الكافي أيضا على ذلك فصنعا بهما ما أشار إليه في الرواشح، و لم أجد محملا- صحيحا لما فعلا» المستدرک ٣:٧٧١.
- ٣- ٣) الرسائل: ٦٧.

الكتب الأربعة-كلها مقطوعه الصدور،استنادا إلى شهادات (١)سَطَّرها في مقدمه الحدائق،لا وجه له كما أوضحناه في محلّه» (٢).

و تبعهما السيد الخوئي حيث قال:«ذهب جماعه من المحدثين إلى أنّ روايات الكتب الأربعة قطعيه الصدور،و هذا القول باطل من أصله،إذ كيف يمكن دعوى القطع لصدور روايه رواها واحد عن واحد،لا سيما و أنّ في رواه الكتب الأربعة من هو معروف بالكذب و الوضع على ما ستقف عليه قريبا و في مواردہ إن شاء الله تعالى» (٣).

و من قبلهم قال السيد المجاهد الطباطبائي بعد كلام طويل:«و بالجمله:

دعوى قطعيه ما في الكتب الأربعة ممّا لا ريب في فسادها» (٤).

فهذه الكلمات و غيرها صريحه في عدم قطعيه صدور أحاديث الكتب الأربعة.

و أمّا بالنسبه إلى تاريخ تصنيف الأحاديث،فقد حكى المحدث البحراني عن جماعه:إنّ أوّل من نوع الأخبار هو(العلامة)أو شيخه(ابن طاوس) -رحمهما الله-و أمّا المتقدمون فكانوا يأخذون بجميع الأخبار المدوّنه في(الكتب الأربعة)و غيرها من(الاصول)معتقدين بصحتها أجمع.و هذا ممّا دعا إلى الخلاف بين الأخباريين و المجتهدين (٥).

و تقدّم عن المحدث النوري تعبيره عن هذا التنوع ب«التمط الجديد».

ص:١٠٢

١-١) أجب عنها السيد حسن الصدر في شرح الوجيزه في علم الدرايه.

٢-٢) مقباس الهدايه المطبوع في آخر تنقيح المقال في علم الرجال.

٣-٣) معجم رجال الحديث ٣٦:١.

٤-٤) مفاتيح الاصول للسيد محمد الطباطبائي الحائري:٩.

٥-٥) الحدائق الناضره ١٤:١.

فهذان المحدثان وغيرهما يزعمان أنّ هذا التنويع يختص بالمتأخرين المجتهدين، وأنّ قدماء الأصحاب كانوا يعتقدون بصحّحه
أحاديث «الاصول الأربعمائه» التي منها ألفت «الكتب الأربعة».

ولكنّ الظاهر أنّ هذه الدعوى لا- أساس لها من الصحّحه، فقد أجاب عنها شيخنا الجدّ-رحمه الله تعالى- بقوله: «وقد زعم
القاصرون من الأخباريين اختصاص هذا الاصطلاح بالمتأخرين الذين أولهم (العلامة) رحمه الله على ما حكاه جمع منهم الشيخ
البهائي رحمه الله في (مشرق الشمسين) أو (ابن طاوس) كما حكاه بعضهم، فأطالوا التشنيع عليهم بأنّه اجتهاد منهم و بدعه.

ولكنّ الخبير المتدبّر يرى أنّ ذلك جهل منهم و عناد، لوجود أصل الاصطلاح عند القدماء، ألا ترى إلى قولهم: لفلان كتاب
صحيح، و قولهم:

أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن فلان، و قول الصدوق رحمه الله: كلّ ما صحّحه شيخى فهو عندى صحيح، و
قولهم: فلان ضعيف الحديث، و نحو ذلك.

فالصادر من المتأخرين تغيير الاصطلاح إلى ما هو أضبط و أنفع، تسهيلا للضبط و تمييزا لما هو المعتر منها عن غيره» (١).

و أمّا قول المحدث البحراني: «فأما المتقدّمون...» ففيه: أنّ الأمر ليس كذلك، بل ربّما طعن الشيخ المفيد و الشيخ الصدوق في
بعض أحاديث الشيخ الكليني، و طعن الشيخ الطوسي في بعض أحاديث الصدوق و الكليني (٢).

ص: ١٠٣

١-١) مقباس الهدايه فى علم الدرايه: ٣٢.

٢-٢) راجع: مفاتيح الاصول، و أوثق الوسائل، و قد بحث صاحب هذا الكتاب الموضوع من جميع جوانبه من ص ١٢٢ الى ص
١٣٣ فراجع فإنه جدير بالملاحظه. هذا، و ذهب السيد الخوئى فى (رجاله) إلى أنّ أخبار الكتب الأربعة ليست قطعيه-

فإذا كان الأمر كذلك فيما بينهم-و هم أصحاب الكتب الأربعة-فكيف بالمتأخرين منهم المجددين لفكره تنويع الأحاديث،و النظر في الأسانيد الواردة في كافته الكتب.

و هذا بحث واسع متشعب الأطراف نكتفى منه بهذا المقدار بمناسبة المقام، فمن أراد التوسّع فيه فليراجع مظانّه من كتب الدرايه و الرجال.

و الخلاصه:إنّ المحقّقين من الإماميه ينون على أنّ وجود أيّ حديث في أيّ كتاب من كتب الشيعة لا يبرر بمجرّده الأخذ به و الاعتقاد بصحّه مدلوله،إذ ليس عندهم كتاب التزم فيه مؤلّفه بالصحّه أبداً،بحيث يستغنى بذلك الباحث عن النظر في أسانيد أحاديثه و الفحص عن رجاله و ما قيل فيهم من الجرح و التعديل.

و هذا بخلاف أهل السنّه،فإنّ لهم كتباً سمّوها ب«الصحاح»و أهمها عند أكثرهم(صحيح البخارى)اعتقد جمهورهم بصحّه ما اخرج فيها،و قالوا في كتبهم الرجاليه:من خرّج له فى الصحيح فقد جاز القنطره،كما التزم أصحابها و بعض أصحاب«المسانيد»فى كتبهم بالصحّه.

٣- لا يجوز نسبة معتقد صاحب الكتاب إلى الطائفة

الثالث:إنّه على فرض وجود هكذا كتاب لدى الشيعة،فإنّه لا يجوز أن ينسب معتقد مؤلّفه إلى الطائفة كلّها،لأنّه قد يكون قوله بصحّه تلك الأخبار أو

ذهابه إلى أحقيته ذاك المعتقد مبتيا على اسس غير صحيحه لدى غيره، كالقول بقطعيه صدور أخبار الكتب الأربعة المذكوره سابقا و المنسوب إلى مجموعه من متأخري الأخباريين، و هو باطل كما عرفت و ستعرف، فإنه يستلزم القول بالتحريف- لوجود ما يدل عليه فيها، بعد عدم قبول حملها على بعض الوجوه- إذن، لا يجوز إضافه معتقد لأحد العلماء و إن كان في غايه الشهره و الجلاله إلى الطائفة إلا في حال موافقه جمهور علماء الطائفة معه فيه، أو قولهم بصحة كل ما ورد في ذلك الكتاب، كما هو الحال عند أهل السنه بالنسبه إلى الصحاح السنه و الصحيحين بصوره خاصه.

٤- وجود الأخبار الباطله في الكتب المعروفه

الرابع: إن مّا لا ريب فيه وجود أحاديث مزوره باطله تسربت إلى الآثار الإسلاميه بصوره عامه، فقد تهاون الصحابه- إلا القليل منهم- في صدر الإسلام في تدوين الأحاديث النبويه، بل قد امتنع بعضهم من ذلك و كرهه و منع الآخريين بالأساليب المختلفه، لأغراض مذكوره ليس هذا موضع إيرادها.

ثمّ لما أخذوا بالتدوين خبطوا خبط عشواء، و خلطوا الغثّ بالسمين، و الصحيح بالسقيم، و أخذوا من أفواه اناس مشبوهين، و كتبوا عن أفراد كذابين، حتى كثرت الأحاديث المدسوسه و الموضوعه على لسان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ، الأمر الذي اضطر علماء الحديث من أهل السنه إلى وضع كتب تمكّنوا فيها من جمع مقدار كبير من تلك الموضوعات، و من ناحيه اخرى ألقوا كتباً أوردوا فيها الأحاديث الصحيحه فحسب، و ذلك بحسب اجتهاداتهم و آرائهم في الرجال و غير ذلك.

و لكنّ الواقع أنّ اولئك و هؤلاء لم يكونوا موفّقين كلّ التوفيق في عملهم ذاك، و لم يكونوا معصومين من الخطأ، بل لم يكن بعضهم مخلصا في قيامه بتلك المهمّة، إذ لم تخل الكتب التي وضعوها لجمع «الموضوعات» من الأحاديث الصحيحة، كما لم تسلم الكتب التي سمّوها بـ«الصحاح» من الأحاديث الموضوعه. هذا حال الأحاديث لدى أهل السنّه باختصار.

و كذا الحال في أحاديث الإماميه، فما أكثر الأحاديث المدسوسه في كتبهم من قبل المخالفين و أصحاب المذاهب و الآراء الفاسده، و لقد كان في زمن كل إمام من الأئمّه عليهم الصلاه و السلام من يضع الأحاديث عن لسانه و ينسبها إليه، و ينشرها بين الشيعة، و يضعها في متناول أيدي رواّتهم، حتى تسرّبت إلى مجاميعهم الحديثيه.

فقد روى عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إنّ لكلّ رجل منّا رجل يكذب عليه» (١).

و قال: «إنّا أهل البيت صادقون، لا تحلو من كذاب يكذب علينا» (٢).

و قال: «لا تقبلوا علينا حديثا إلا ما وافق القرآن و السنه أو تجدون معه شاهدا من أحاديثنا المتقدّمه، فإن المغيره بن سعيد دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث...» (٣).

و لذا، فإنّهم عليهم السلام جعلوا الكتاب و السنّه ميزانا لأحاديثهم يعرض عليهما ما روى عنهم فما وافقهما اخذ به، و ما خالفهما ردّ على صاحبه.

ص: ١٠٦

١-١) المعبر في شرح المختصر للمحقّق الحلّي: ٢.

٢-٢) رجال الكشي: ٥٩٣.

٣-٣) رجال الكشي: ترجمه المغيره بن سعيد.

فالذى نريد أن نقوله هنا هو: إن احتمال الدسّ و التزوير يدفع حجّيه كلّ خير، و يمنع من الاعتماد عليه، و يفسد اعتباره «حتى ما كان منها صحيح الإسناد، فإنّ صحّحه السند و عداله رجال الطريق أنما يدفع تعميدهم الكذب دون دسّ غيرهم فى اصولهم و جوامعهم ما لم يرووه» (١).

و إذ انتهينا ممّا مهّدناه نقول: إنّ الذى أنتجه بحثنا الطويل و فحصنا الدقيق فى كتب الشيعة الإماميه هو: أنّ المعروف و المشهور بينهم هو القول بعدم تحريف الكتاب، فإنّهُ رأى أعلام هذه الطائفة، منذ أكثر من ألف سنة حتى يومنا الحاضر، بين مصرّح بذلك و مؤلّف فيه و مؤوّل لما ينافيه بظاهره، بل هو رأى من كتب فى الإمامه و لم يتعرّض للتحريف.

٣- نكات فى كلام الشيخ الصدوق

و إنّ من أهمّ الكلمات فى هذا الباب قولاً- و قائلًا- كلمه الشيخ محمد بن على ابن بابويه الملقّب بالصدوق المتوفّى سنه (٣٨١) المتقدّمه فى (الفصل الأول) و ذلك:

أولاً: لقرب عهده بزمن الأئمه عليهم السّلام و أصحابهم، فلو كان الأئمه و تلامذتهم قائلين بالتحريف لما قال ذلك.

و ثانياً: لكونه من علماء الحديث بل رئيس المحدّثين، فلو كانت الأحاديث الظاهره فى التحريف مقبوله لدى الطائفة لما قال ذلك.

و ثالثاً: لأنّها كلمه صريحه و قاطعه جاءت فى رساله اعتقاديّه كتبها على ضوء الأدلّه المتينه من الكتاب و السنّه، فى حال أنّه بنفسه يروى بعض أخبار

ص: ١٠٧

التحريف في كتبه الحديثيه مثل (ثواب الأعمال) و(عقاب الأعمال).

و رابعا: لموافقه الأعلام المتأخرين عنه إياه في هذا الاعتقاد، لا سيما الشيخ المفيد الذي كتب شرحا على عقائد الصدوق و خالفه في كثير من المسائل.

٤- ذكر من وافقه من الأعلام

و كيف ينسب إلى الشيعة قول يتفق على خلافه:

أبو جعفر الصدوق (٣٨١).

و الشريف الرضى (٤٠٦).

و المفيد البغدادي (٤١٣).

و الشريف المرتضى (٤٣٦).

و أبو جعفر الطوسي (٤٦٠).

و أبو علي الطبرسي (٥٤٨).

و ابن شهر آشوب (٥٨٨).

و ابن إدريس الحلّي (٥٩٨).

و العلامه الحلّي (٧٢٦).

و الزين البياضي (٨٧٧).

و المحقق الكركي (٩٤٠).

و الشيخ فتح الله الكاشاني (٩٨٨).

و الشيخ بهاء الدين العاملي (١٠٣٠).

و العلامه التوني (١٠٧١).

و الفاضل الجواد. (من أعلام القرن الحادي عشر).

و السيد نور الله التستري (١٠١٩).

و الفيض الكاشاني (١٠٩٤).

و الشيخ الحر العاملي (١١٠٤).

و الشيخ محمد باقر المجلسي (١١١١).

و السيد علي خان المدني (١١١٨).

و السيد الموسوي الخونساري (١١٥٧).

و السيد بحر العلوم (١٢١٢).

و الشيخ كاشف الغطاء (١٢٢٨).

و السيد الأعرجي الكاظمي، شارح الوافيه (١٢٢٨).

و السيد محمد الطباطبائي (١٢٤٢).

و الكرباسي، صاحب الإشارات (١٢٤٢).

و السيد حسين التبريزي (١٢٩٩).

و السيد مهدي صاحب منهاج الشريعة في الرد على ابن تيميه (١٣٠٠)؟

و إليه ذهب المتأخرون أمثال:

المحقق التبريزي صاحب «أوثق الوسائل في شرح الرسائل».

و السيد محمد حسين الشهرستاني صاحب «رساله في حفظ الكتاب الشريف عن شبهه القول بالتحريف».

و الشيخ محمد النهاوندي الخراساني صاحب التفسير.

و الشيخ محمد حسن الآشتياني صاحب حاشيه الرسائل.

و الشيخ محمود بن أبي القاسم صاحب «كشف الارتباب في عدم تحريف الكتاب».

- و السيد محمد الشهشهانى صاحب «العروه الوثقى».
- و الشيخ محمد حسن المامقانى صاحب «بشرى الوصول».
- و الشيخ عبد الله المامقانى صاحب «تنقيح المقال».
- و الشيخ أبى الحسن الخيزى صاحب «الدعوه الإسلاميه إلى وحده أهل السنه و الإماميه».
- و الشيخ محمد جواد البلاغى صاحب «آلاء الرحمن فى تفسير القرآن».
- و الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء صاحب «أصل الشيعه و اصولها».
- و الشيخ عبد الحسين الرشتى النجفى صاحب «كشف الاشتباه فى الرد على موسى جار الله».
- و السيد محسن الأمين العاملى صاحب «نقض الوشيعه فى الرد على موسى جار الله».
- و السيد عبد الحسين شرف الدين صاحب «أجوبه مسائل جار الله».
- و الشيخ عبد الحسين الأمينى صاحب «الغدير».
- و الشيخ آقا بزرك الطهرانى صاحب «تفنيد قول العوام».
- و السيد هبه الدين الشهرستانى صاحب «تنزيه التنزيل».
- و السيد محمد هادى الميلانى جدنا الراحل فى فتوى له.
- و الشيخ محمد على الأوردوبادى الغروى صاحب «بحوث فى علوم القرآن».
- و الشيخ أبى الحسن الشعرانى صاحب «الحاشيه على الوافى».
- و الشيخ محمد رضا المظفر صاحب «عقائد الإماميه».
- و السيد محمد حسين الطباطبائى صاحب «الميزان فى تفسير القرآن».

و السيد روح الله الخميني كما في «تهذيب الاصول».

و السيد أبي القاسم الخوئي صاحب «البيان في تفسير القرآن».

٥- المحدثون و أخبار التحريف

نعم، هناك في بعض الكلمات نسبته إلى «المحدثين» من علماء الشيعة، و قد بذلنا الجهد في التحقيق حول مدى صحة هذه النسبه، و راجعنا ما توفر لدينا من الكتب و الكلمات بإمعان و إنصاف، فلم نجد دليلاً على ذلك و لا وجهاً مبرراً له، بل هو حدس و تخمين أو ذهول عن الواقع إن لم يكن تعصّب.

و التحقيق: إنّ «المحدثين» من الشيعة الإماميه الرواه لأخبار التحريف على ثلاث طوائف:

فطائفه يروون من الأخبار الظاهره في التحريف في كتبهم الحديثيه و لا يعتقدون بمضامينها، بل يؤولونها أو يجمعون بينها و بين ما يدلّ على النفي ببعض الوجوه، و منهم من ينصّ على اعتقاده بخلافها أو بما يستلزم هذا الاعتقاد، و على رأسهم الشيخ الصدوق.

و طائفه يروونها و لا وجه لنسبه القول بالتحريف إليهم إلا أنّهم يروونها، و على رأسهم الشيخ الكليني، إن لم نقل بأنّه من الطائفه الاولى.

و طائفه يروونها و ينصّون على اعتقادهم بمداليلها و إيمانهم بمضامينها، و على رأسهم الشيخ علي بن إبراهيم القمي، إن تمت النسبه إليه.

و بهذا يتبيّن أنّه لا يجوز نسبه القول بالتحريف إلاّ إلى هذه الطائفه الثالثه من «المحدثين» من الإماميه، و قد وافقهم من شدّد من «الاصوليين» على تفصيل، و هو الشيخ النراقي.

فهذا مجمل ما توصلنا إليه و اعتقدنا به، و إليك تفصيله و إقامة البرهان عليه:

١- الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي المتوفى سنة ٣٨١.

٦- ترجمه الشيخ الصدوق

اشاره

و قد أجمعت الطائفة على تقدّمه و جلالته، و وصفه الشيخ أبو العباس النجاشي بـ «شيخنا و فقيها، و وجه الطائفة بخراسان، و كان ورد بغداد و سمع منه شيوخ الطائفة و هو حدث السن» (١) و عنوانه الشيخ الطوسي قائلا: «كان جليلا حافظا للأحاديث، بصيرا بالرجال، ناقدا للأخبار، لم ير في القميين مثله في حفظه و كثره علمه» (٢) و ذكره شيخنا الجّد المامقاني بقوله: «شيخ من مشايخ الشيعة و ركن من أركان الشريعة، رئيس المحدثين، و الصدوق فيما يرويه عن الأئمة عليهم السلام» (٣).

ولد بدعاء الإمام المهدي المنتظر عجل الله فرجه، كما نصّ عليه أعلام الطائفة «و صدر في حقه من الناحية المقدّسه بأنه فقيه خير مبارك، فعمت بركته بركته الإمام عليه السّلام و انتفع به الخاصّ و العام، و بقيت آثاره و مصنفاته مدى الأيام، و عمّ الانتفاع بفقّهه و حديثه الفقهاء الأعلام» (٤).

ص: ١١٢

١-١ رجال النجاشي: ٢٧٦.

٢-٢ فهرست الطوسي: ١٨٤.

٣-٣ تنقيح المقال ٣: ١٥٤.

٤-٤ تنقيح المقال ٣: ١٥٤.

رحل في طلب العلم ونشره إلى البلاد القريبه و البعيده كبلاد خراسان و ما وراء النهر و العراق و الحجاز، و ألّف نحواً من ثلاثمائة كتاب.

عبارة في اعتقاداته

و أحد هذه المصنّفات (كتاب الاعتقادات)، الذي قال فيه بكلّ وضوح و صراحة: «اعتقادنا في القرآن أنه كلام الله و وحيه و تنزيله و قوله و كتابه، و أنّه لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه تنزيل من حكيم عليم، و أنّه القصص الحقّ، و أنّه لقول فصل و ما هو بالهزل، و أنّ الله تبارك و تعالى محدثه و منزله و ربّه و حافظه و المتكلّم به.

اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمد صلّى الله عليه و آله و سلّم هو ما بين الدفتين، و هو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، و مبلغ سورة عند الناس مائه و أربع عشرة سورة، و عندنا أنّ (الضحى) و (ألم نشرح) سورة واحده، و (إيلاف) و (ألم تر كيف) سورة واحده» (١).

يعنى رحمه الله: إن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه، أى: أن كل ما اوحى إليه بعنوان «القرآن» هو «ما بين الدفتين» لا أنّ هذا الموجود «ما بين الدفتين» بعضه، و هو ما في أيدي الناس، فما ضاع عنهم شيء منه، فالقرآن عند الشيعة و سائر الناس «واحد، غير أنّ القرآن الموجود عند المهدي عليه السلام - و هو ما كتبه على عليه السلام - يشتمل على علم كثير.

ثم يقول: «و من نسب إلينا أنّا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب» (٢).

ص: ١١٣

١- ١) الاعتقادات - مطبوع مع النافع يوم الحشر، للمقداد السيوري - ٩٢.

٢- ٢) الاعتقادات: ٩٣.

و منه يظهر أنّ هذه النسبه «إلينا» أى: إلى الطائفة الشيعيه قديمه جدّا، و أنّ ما تلهج به أفواه بعض المعاصرين من الكتاب المأجورين أو القاصرين ليس بجديد، فهو «كاذب» و عليه لعنه الله و الملائكه و الناس أجمعين.

إذن، يحرم نسبه هذا القول إلى «الطائفة» سواء كان الناسب منها أو من غيرها.

ثم قال رحمه الله: «و ما روى من ثواب قراءه كل سوره من القرآن، و ثواب من ختم القرآن كلّهُ، و جواز قراءه سورتين فى ركعه نافله، و النهى عن القران بين السورتين فى ركعه فريضه، تصديق لما قلناه فى أمر القرآن، و أن مبلغه ما فى أيدي الناس، و كذلك ما ورد من النهى عن قراءه كلّهُ فى ليله واحده و أن لا يجوز أن يختم فى أقل من ثلاثه أيام، تصديق لما قلناه أيضا، بل نقول أنّه قد نزل الوحي الذى ليس بقرآن، ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبع عشره ألف آيه، و مثل هذا كثير، و كلّهُ وحي و ليس بقرآن. و لو كان قرآنًا لكان مقرونا به و موصولًا إليه غير مفصول عنه، كما كان أمير المؤمنين جمعه فلما جاء به قال: هذا كتاب ربكم كما انزل على نبيكم لم يزد فيه حرف و لا ينقص منه حرف، فقالوا: لا حاجه لنا فيه، عندنا مثل الذى عندك، فانصرف و هو يقول: فَتَبَدُّوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَ اشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ (١)» (٢).

و مع هذا كلّهُ نرى الشيخ الصدوق يروى فى بعض كتبه مثل (ثواب الأعمال) ما هو ظاهر فى التحريف، بل يروى فى كتابه (من لا يحضره الفقيه) الذى يعدّ أحد الكتب الحديثه الأربعة التى عليها مدار البحوث فى الأوساط

ص: ١١٤

١- ١) سوره آل عمران: ١٨٧.

٢- ٢) الاعتقادات: ٩٣.

العلميه و استنباط الأحكام الشرعيه في جميع الأعصار، و قال في مقدّمته: «لم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما افتى به و أحكم بصحّته و أعتقد فيه أنه حجه فيما بيني و بين ربي» من ذلك ما لا يقبله و لا يفتى به أحد من الطائفة، و هو ما رواه عن سليمان بن خالد، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: في القرآن رجم؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال: الشيخ و الشيخه فارجموهما البته فإنهما قضيا الشهوه» (١).

و رواه الشيخان الكليني و الطوسي أيضا عن عبد الله بن سنان بسند صحيح بحسب الاصطلاح، كما ستعرف.

و الخبران يدلان على ثبوت الرجم على الشيخ و الشيخه مع عدم الإحصان أيضا، و لا - قائل بذلك منا كما في (مباني تكمله المنهاج) الذي أجاب عن الخبرين قائلا: «و لا شك في أنهما وردا مورد التقيه، فإن الأصل في هذا الكلام هو عمر بن الخطاب.

فإنه ادّعى أن الرجم مذکور في القرآن و قد وردت آيه بذلك، و قد تعرّضنا لذلك في كتابنا (البيان) في البحث حول التحريف و أن القرآن لم يقع فيه تحريف» (٢).

و لهذا و نظائره أعضل الأمر على العلماء حتى حكى في (المستمسك) (٣) عن بعض العلماء الكبار أنه قال بعدول الصدوق في أثناء الكتاب عما ذكره في أوله، و أشكل عليه بأنه لو كان كذلك لئوه به من حيث عدل، و إلّا لزم التدليس و لا

ص: ١١٥

١- ١) من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٦.

٢- ٢) مباني تكمله المنهاج ١: ١٩٦، و سيأتي البحث حول هذه الآيه المزعومه في الباب الثاني (السّنه و التحريف) بالتفصيل فانتظر.

٣- ٣) مستمسك العروه الوثقى ١: ٣٠٣ حكاه عن المجلسي رحمه الله.

يليق بشأنه، و للتفصيل في هذا الموضوع مجال آخر.

و كيف كان، فإنّ كلام الشيخ الصدوق رحمه الله في (الاعتقادات) مع العلم بروايته لأخبار التحريف في كتبه و حتى في (من لا يحضره الفقيه) لخير مانع من التسرع في نسبه قول أو عقيدة إلى شخص أو طائفة مطلقاً، بل لا بدّ من التثبت و التحقيق حتى حصول الجزم و اليقين.

كما أن موقفه الحازم من القول بالتحريف و نفيه القاطع له- مع العلم بما ذكر- لخير دليل على صحه ما ذهبنا إليه فيما مهّدناه و قدّمناه قبل الورود في البحث حول معرفه آراء الرواه لأخبار تحريف القرآن، و ستظهر قيمه تلك الامور الممهده و ثمرتها- لا سيما بعد تشييدها بما ذكرناه حول رأى الشيخ الصدوق- في البحث حول رأى الطائفة الثالثه و على رأسهم الشيخ الكليني.

٧- ترجمه الشيخ الطوسي

اشاره

٢- الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، المتوفى سنة ٤٦٠.

قال عنه العلامة الحلّي في (الخلاصه): «شيخ الإماميه، و رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزله، ثقه، عين، صدوق، عارف بالأخبار و الرجال و الفقه و الاصول و الكلام و الأدب، و جميع الفضائل تنسب إليه، صنّف في كلّ فنون الإسلام، و هو المهذب للعقائد في الاصول و الفروع، الجامع لكمالات النفس في العلم و العمل» (١). و قال السيد بحر العلوم في (رجاله): «شيخ الطائفة المحقه، و رافع أعلام الشريعة الحقه، إمام الفرقه بعد الأئمه المعصومين عليهم السلام،

ص: ١١٦

١- ١) خلاصه الأقوال في معرفه أحوال الرجال: ١٤٨.

و عماد الشيعة الإماميه في كل ما يتعلق بالمذهب و الدين، محقق الاصول و الفروع، و مهذب فنون المعقول و المسموع، شيخ الطائفة على الإطلاق، و رئيسها الذي تلوى إليه الأعناق، صنف في جميع علوم الإسلام، و كان القدوة في ذلك و الإمام» (١).

نفيه للتحريف مع روايته له:

فإنه -رحمه الله- مؤلف كتابين من «الكتب الأربعة» و هو من أكبر أساطين الإماميه النافين لتحريف القرآن الشريف حيث يقول: «أما الكلام في زيادته و نقصانه فمما لا يليق به، لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها، و أمّا النقصان منه فالظاهر أيضا من مذهب المسلمين خلافه، و هو الأليق بالصحيح من مذهبنا، و هو الذي نصره المرتضى، و هو الظاهر في الروايات، غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصة و العامه بنقصان كثير من آي القرآن و نقل شيء منه من موضع إلى موضع، طريقها الآحاد التي لا توجد علما، فالأولى الإعراض عنها و ترك التشاغل بها» (٢).

فالكلام في نقصان القرآن مما لا يليق بالقرآن، فيجب تنزيهه عنه.

و القول بعدم النقصان هو الأليق بالصحيح من مذهبنا.

و ما روى في نقصانه آحاد لا توجد علما، فالأولى الإعراض عنها و ترك التشاغل بها.

و هذه الكلمات تؤكد ما ذكرناه من أن الرواية شيء و الأخذ بها شيء آخر،

ص: ١١٧

١- (١) الفوائد الرجالية ٣: ٢٢٧.

٢- (٢) التبيان في تفسير القرآن للشيخ الطوسي ٣: ١.

لأن الشيخ الطوسي الذى يقول بأن أخبار النقصان لا توجب علما فالأولى الإعراض عنها و ترك التشاغل بها، يروى بعضها فى كتابه (اختيار معرفه الرجال) (١) بل يروى فى (تهذيب الأحكام) -و هو أحد الكتب الأربعة- قضيه رجم الشيخ و الشيخه بسند صحيح (٢).

أمّا فى كتابه (الخلايف) فالظاهر أن استدلاله بخبر الرّجم من باب الإلزام، لأنّه -بعد أن حكم بوجود الرجم على الثيب الزانيه- حكى عن الخوارج أنّهم قالوا: لا- رجم فى شرعنا، لأنّه ليس فى ظاهر القرآن و لا فى السنّه المتواتره، فأجاب بقوله: «دليلنا إجماع الفرقه، و روى عن عمر أنه قال: لو لا أننى أخشى أن يقال زاد عمر فى القرآن لكتبت آيه الرجم فى حاشيه المصحف» (٣).

إذن، الطوسى ينفى التحريف، و روايه الحديث و نقله لا يعنى الاعتماد عليه و القول بمضمونه و الالتزام بمدلوله.

٨- ترجمه الفيض الكاشانى

اشاره

٣- الشيخ محمد محسن الفيض الكاشانى، المتوفى سنة ١٠٩١.

قال عنه الشيخ الحر العاملى فى (أمل الآمل): «كان فاضلا عالما ماهرا حكيما متكلمًا محدثًا فقيها محققا شاعرا أديبا حسن التصنيف» (٤) و وصفه الأردبيلى

ص: ١١٨

١ - ١) أنظر: الفائده الثامنه من الفوائد المذكوره فى خاتمه الجزء الثالث من تنقيح المقال فى علم الرجال، لمعرفه أن الكتاب المعروف برجال الكشى الموجود الآن هو للشيخ الطوسى.

٢- ٢) التهذيب ٣: ١٠.

٣- ٣) الخلايف ٢: ٤٣٨.

٤- ٤) أمل الآمل ٢: ٣٠٥.

في (جامع الرواه) ب«العلامة المحقق المدقق، جليل القدر عظيم الشأن، رفيع المنزله، فاضل كامل أديب متبحر في جميع العلوم» (١) وقال المحدث البحراني في (لؤلؤة البحرين): «كان فاضلاً محدثاً أخبارياً صلباً» (٢) وترجم له الخونساري في (روضات الجنات) فقال: «و أمره في الفضل والفهم والنباله في الفروع والاصول والإحاطه بمراتب المعقول والمنقول و كثره التأليف والتصنيف مع جوده التعبير والترصيف أشهر من أن يخفى في هذه الطائفة على أحد إلى منتهى الأبد» (٣).

نفيه للتحريف مع روايته له:

وقد روى الفيض الكاشاني أحاديث نقصان القرآن في كتابه (الصافي في تفسير القرآن) و(الوافي) عن كتب المحدثين المتقدمين كالعياشي والقمي والكليني، فقال في (الصافي) بعد أن نقل طرفاً منها: «المستفاد من جميع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما انزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم» (٤).

لكن هذا المحدث الأخباري الصّلب - كما عتبره الفقيه الأخباري الشيخ يوسف البحراني - لم يأخذ بظواهر تلك الأحاديث ولم يسكت عنها، بل جعل يؤولها في كتابه - كما تقدّم نقل بعض كلماته - فقال في (الوافي) في نهاية البحث:

ص: ١١٩

١-١) جامع الرواه ٢: ٤٢.

٢-٢) لؤلؤة البحرين: ١٢١.

٣-٣) روضات الجنات: ٥٤٢.

٤-٤) الصافي في تفسير القرآن ١: ٤٤ ط لبنان.

«و قد استوفينا الكلام فى هذا المعنى و فيما يتعلق بالقرآن فى كتابنا الموسوم ب(علم اليقين)فمن أراده فليرجع إليه» (١).

و فى هذا الكتاب ذكر أن المستفاد من كثير من الروايات أنّ القرآن بين أظهرنا ليس بتمامه كما انزل، ثم ذكر كلام الشيخ على بن إبراهيم، و روايتى الكلينى عن ابن أبى نصر و سالم بن سلمه، ثم قال: «أقول: يرد على هذا كلّ إشكال و هو أنه على ذلك التقدير لم يبق لنا اعتماد على شىء من القرآن، إذ على هذا يحتمل كلّ آيه منه أن تكون محرّفة و مغيّره، و يكون على خلاف ما أنزله الله، فلم يبق فى القرآن لنا حجّج أصلا، فتنتفى فائدته و فائده الأمر باتباعه و الوصيه به، و أيضا قال الله عزّ و جلّ: وَ إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ و أيضا قال الله عزّ و جلّ: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ و أيضا، قد استفاض عن النبى و الأئمه حديث عرض الخبر المروى عنهم على كتاب الله».

ثمّ قال: «و يخطر بالبال فى دفع هذا الإشكال-و العلم عند الله-أن مرادهم بالتحريف و التغيير و الحذف إنما هو من حيث المعنى دون اللفظ أى: حرّفوه و غيروه فى تفسيره و تأويله، أى: حملوه على خلاف ما هو عليه فى نفس الأمر، فمعنى قولهم، كذا انزلت، أنّ المراد به ذلك لا ما يفهمه الناس من ظاهره، و ليس مرادهم أنها نزلت كذلك فى اللفظ، فحذف ذلك إخفاء للحق، و إطفاء لنور الله».

و مما يدلّ على هذا ما رواه فى الكافى بإسناده عن أبى جعفر أنه كتب فى رسالته إلى سعد الخير: و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده».

ثمّ أجاب عن الروايتين و قال: «و يزيد ما قلناه تأكيدا ما رواه على بن

ص: ١٢٠

إبراهيم في تفسيره بإسناده عن مولانا الصادق قال: إن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال لعلي: القرآن خلف فراشي في الصحف و الحرير و القراطيس، فخذوه و اجمعوه و لا تضيّعوه كما ضيّعت اليهود التوراه».

ثم ذكر كلام الشيخ الصدوق في (الاعتقادات) بطوله ثم قال: «و أما تأويل أهل البيت أكثر الآيات القرآنيه بفضائلهم و مثالب أعدائهم فلا إشكال فيه، إذ التأويل لا ينافي التفسير، و إرادته معنى لا تنافي إرادته معنى آخر، و سبب النزول لا يخصّص» (١).

ثم استشهد لذلك بخبر في الكافي عن الصادق عليه السلام. و لعلنا نورد محل الحاجه من عبارته كامله فيما بعد.

٩- ترجمه العالمى

٤- الشيخ محمد بن الحسن الحر العالمى، المتوفى فى سنة ١١٠٤.

قال الشيخ يوسف البحرانى عنه: «كان عالما فاضلا محدّثا أخباريا» (٢).

و قال الخونسارى «شيخنا الحر العالمى الأخبارى، هو صاحب كتاب وسائل الشيعه، و أحد المحمّدين الثلاثة المتأخرين الجامعين لأحاديث هذه الشريعه» (٣).

و قال المامقانى: «هو من أجلة المحدّثين و متقى الأخباريين» (٤).

روى بعض أخبار تحريف القرآن فى كتابيه (إثبات الهداه بالنصوص

ص: ١٢١

١- ١) علم اليقين ٥٦٢: ١-٥٦٩.

٢- ٢) لؤلؤه البحرين: ٧٦.

٣- ٣) روضات الجنات: ٤٦٦.

٤- ٤) مقباس الهدايه: ١٢٠.

و المعجزات) و(وسائل الشيعة) عن الكتب الأربعة و غيرها.

لكنه-رحمه الله-من المحدّثين النافين للتحريف بصراحه كما تقدّم في الفصل الأول.

١٠- ترجمه المجلسي

٥- الشيخ محمد باقر المجلسي، المتوفّي سنة ١١١١.

قال الحرّ العاملي عنه: «مولانا الجليل محمد باقر بن مولانا محمد تقي المجلسي، عالم، فاضل، ماهر، محقق، مدقق، علامه، فهامه، فقيه، متكلم، محدّث، ثقه، ثقه، جامع للمحاسن و الفضائل، جليل القدر، عظيم الشأن» (١)، و قال البحراني: «العلامه الفهامة، غوّاص بحار الأنوار، و مستخرج لآلئ الأخبار و كنوز الآثار، الذي لم يوجد له في عصره و لا- قبله و لا- بعده قرين في ترويح الدين و إحياء شريعته سيد المرسلين، بالتصنيف و التأليف و الأمر و النهي و قمع المعتدين و المخالفين... و كان إماما في وقته في علم الحديث و سائر العلوم و شيخ الإسلام بدار السلطنه أصفهان» (٢).

روى المجلسي في كتابه (بحار الأنوار) أحاديث نقصان القرآن الكريم عن الكافي للكليني و غيره، بل لعله استقصى كافه أحاديث التحريف بمختلف معانيه.

لكننا نعلم بأنّ كتابه (بحار الأنوار) على جلالته و عظمته موسوعه قصد منها جمع الأخبار المرويّه عن أهل البيت عليهم السّلام و حصرها في كتاب واحد، صونا لها من التشتت و الضياع و التبعض، و لذا نرى أنّه لم يصنع فيه ما صنع

ص: ١٢٢

١-١) أمل الآمل ٢٤٨:٢.

٢-٢) لؤلؤه البحرين: ٥٥.

فى كتابه (مرآه العقول) فى شرح كتاب الكافى للكلىنى، حىث نظر فى الأسانىء و المتون نظره علمىه ءءل على طول باعه و سعه اءلاعه و عظمه شأنه فى الفقه و الحءىء و الرجال و غيرها من العلوم.

هءاء، مءافا إلى أنه-رحمه الله-بعء روابه ءلك الأءبار على ما ءءءم نقله، نقل كلام الشىء المفىء و فىه النص على الاعتقء بأن القرآن المنزل من عءء الله هو مجموع ما بىن الءفءىن من ءون زىاءه أو نقصان.

١١- ءول عبارة القمى فى مقءمه ءفسىره

١- الشىء على بن إبراهىم القمى، صاءب ءفسىره المءروف باسمه، ءثقه فى الحءىء و ءبء المءعمء فى الروابه عءء علماء الرجال (١) و من أعلام القرن الرابع.

فءء ءاء فى مقءمه ءفسىره ما هءاء لفظه: «و أما ما هو مءرف منه فهو قوله:

لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ - فى على - أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَ الْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَ قَوْلُهُ: يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ - فى على - وَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَ قَوْلُهُ: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا - وَ ظَلَمُوا آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ - لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَ قَوْلُهُ: وَ سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا - آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ - أَى مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ وَ قَوْلُهُ: وَ لَوْ تَرَى - الَّذِينَ ظَلَمُوا آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ - فى عَمْرَاتِ الْمُؤْتِ وَ مثله كءىر نءكره فى مواضعه» (٢).

و ءكر الشىء الفىض الكاشانى عبارة القمى فى (علم الءقىن)، و على هءاء الأساس نسب إليه الاعتقء بالءءرف فى كتاب (الصافى فى ءفسىره القرآن).

ص: ١٢٣

(١-١) انظر ءرءمءه فى ءنقىء المءال ٢٦٠:٢.

(٢-٢) ءفسىره القمى ١٠:١.

لكنّ هذا يبتنى على أن يكون مراد القمى من «ما هو محرّف منه» هو الحذف و الإسقاط للفظ،... و أمّا إذا كان مراده ما ذكره الفيض نفسه من «أنّ مرادهم بالتحريف و التغيير و الحذف إنّما هو من حيث المعنى دون اللفظ، أى حرّفوه و غيروه فى تفسيره و تأويله، أى حملوه على خلاف ما هو عليه فى نفس الأمر» فلا وجه لنسبه القول بالتحريف-بمعنى النقصان-إلى القمى بعد عدم وجود تصريح منه بالاعتقاد بمضامين الأخبار الواردة فى تفسيره، و القول بما دلّت عليه ظواهرها، بل يحتمل إرادته المعنى الذى ذكره الفيض كما يدلّ عليه ما جاء فى رساله الإمام إلى سعد الخير فيما رواه الكليني.

مضافا الى أنّ القمى نفسه روى فى تفسيره بإسناده عن مولانا الصادق عليه السّلام قال: «إنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم قال لعلّى عليه السّلام: القرآن خلف فراشى فى الصحف و الحرير و القراطيس، فخذوه و اجمعوه و لا تضيعوه كما ضيع اليهود التوراه» (١).

و يؤكّد هذا الاحتمال كلام الشيخ الصدوق، و دعوى الإجماع من بعض الأكابر على القول بعدم التحريف.

ثم إن الأخبار الواردة فى تفسير القمى ليست كلّها للقمى رحمه الله بل جُلّها لغيره، فقد ذكر الشيخ آغا بزرك الطهرانى أنّ القمى اعتمد فى تفسيره على خصوص ما رواه عن الصادق عليه السّلام، و كان جلّه ممّا رواه عن والده إبراهيم بن هاشم عن مشايخه البالغين إلى الستين رجلا...

قال: «و لخلو تفسيره هذا عن روايات سائر الأئمة عليهم السّلام، عمد تلميذه الآتى ذكره و الراوى لهذا التفسير عنه، على إدخال بعض روايات الإمام

ص: ١٢٤

الباقر عليه السّلام التي أملاها على أبي الجارود في أثناء التفسير، وذلك التصرف وقع منه من أوائل سورة آل عمران إلى آخر القرآن» (١).

و هذه جهه اخرى تستوجب النظر في أسانيد الأخبار الواردة فيه، لا سيّما ما يتعلق منها بالمسائل الاعتقاديّه المهمّه كمسألتنا.

١٢- ترجمه السيد الجزائري ورأيه

٢- السيد نعمه الله التستري الشهير بالمحدث الجزائري، المترجم له في كتب التراجم و الرجال مع الإطراء و الثناء.

قال الحرّ العاملي: «فاضل عالم محقق علامه، جليل القدر، مدرّس» (٢)، و قال المحدث البحراني: «كان هذا السيد فاضلا محدّثا مدققا، واسع الدائرته في الاطلاع على أخبار الإماميه و تتبع الآثار المعصوميه» (٣) و كذا قال غيرهما.

و قد ذهب هذا المحدث إلى القول بنقصان القرآن عملا بالأخبار الظاهره فيه، مدّعيًا تواترها بين العلماء، و قد تقدّم نصّ كلامه و الجواب عنه في فصل (الشبهات).

و لا- يخفى أنّ الأساس في هذا الاعتقاد كون الرّجل من العلماء الأخباريين، و لذا استغرب منه المحدث النوري اعتماده على تقسيم الأخبار و تنوعها في شرحه لتهذيب الأحكام، و إذا تمت المناقشه في الأساس انهدم كلّ ما بنى عليه.

ص: ١٢٥

١-١) الذريعه ٣٠٣:٤.

٢-٢) أمل الآمل ٣٣٦:٢.

٣-٣) لؤلؤه البحرين: ١١١.

٣- الشيخ أحمد بن محمد مهدي النراقي، المتوفى سنة ١٢٤٤، وهو من كبار الفقهاء الاصوليين، وله مصنفات و مؤلفات كثيرة، من أشهرها: مناهج الأحكام في الاصول-، و مستند الشيعة- في الفقه-، و معراج السعادة- في الأخلاق-.

قال الشيخ النراقي بعد أن ذكر أدلّه المثبتين و النافين: «و التحقيق: إنّ النقص واقع في القرآن، بمعنى أنّه قد اسقط منه شيء و إن لم يعلم موضعه بخصوصه، لدلاله الأخبار الكثيره، و القرائن المذكوره عليه من غير معارض، و أما النقص في خصوص المواضيع و إن ورد في بعض الأخبار إلّا- أنّه لا- يحصل منها سوى الظن، فهو مظنون، و أمّا غير المواضيع المنصوصه فلا- علم بالنقص فيها و لا ظن، و أمّا الاحتمال فلا دافع له و لا مانع، و إن كان مرجوحا في بعض المواضيع.

و أمّا الزيادة فلا- علم بوقوعها بل و لا- ظن، بل يمكن دعوى العلم على عدم زياده مثل آيه أو آيتين فصاعدا، و أمّا التغيير و التحريف في بعض الكلمات عمدا أو سهوا فلا يمكن نفيه و إن لم يمكن إثباته علما كالاختلاف في الترتيب» (١).

و كأنّ هذا الذي ذكره و جعله هو التحقيق، جمع بين مقتضى القواعد الاصوليه و بين الأخبار الوارده في المسأله، لكن ما ورد من الأخبار دالا على وقوع النقص في القرآن من غير تعيين لموضعه بخصوصه قليل جدّا. و ما دلّ على وقوعه في خصوص المواضيع بعد تماميته سندا و جواز الأخذ بظاهره لا يحصل منه سوى الظن- كما قال- و هو لا يغني من الحق شيئا في مثل مسألتنا، و حينئذ لا يبقى

ص: ١٢٤

إلا الاحتمال، و هو مندفع بالأدلة المذكوره على نفي التحريف، و مع التنزل عنها يدفعه أصاله العدم.

١٤- ترجمه السيد شبر و رأيه

٤- السيد عبد الله ابن السيد محمد رضا الشبر الحسينى الكاظمى، المتوفى سنة ١٢٤٢، المترجم له فى كتب الرجال بالثناء و الاطراء، قال الشيخ القمى:

«الفاضل النبيل و المحدث الجليل، و الفقيه المتبحر الخير، العالم الربانى و المشتهر فى عصره بالمجلسى الثانى، صاحب شرح المفاتيح فى مجلدات، و كتاب جامع المعارف و الأحكام- فى الأخبار شبه بحار الأنوار- و كتب كثيره فى التفسير و الحديث و الفقه و اصول الدين و غيرها» (١).

و قد يذكر هذا السيد فى الطائفة الثانیه لكلام له جاء فى كتاب (مصاييح الأنوار) ثم لاحظنا أنه فى (تفسيره) يفسر الآيات المستدلّ بها على نفي التحريف بمعنى آخر، و لم يشر إلى عدم التحريف فى بحثه حول القرآن و وجوه إعجازه فى كتابه (حق اليقين فى معرفه اصول الدين).

و أما عبارته فى كتابه (مصاييح الأنوار) فهذا نصّها:

«الحديث ١٥٣: ما روينا عن ثقة الإسلام فى (الكافى) و العياشى فى تفسيره بإسنادهما عن أبى جعفر عليه السلام قال: نزل القرآن على أربعة أرباع:

ربع فىنا، و ربع فى عدونا، و ربع سنن و أمثال، و ربع فرائض و أحكام. و زاد العياشى: و لنا كرائم القرآن.

ص: ١٢٧

بيان: هذا الحديث الشريف فيه مخالفه لما اشتهر بين الأصحاب و صرّحوا به: من أن الآيات التي يستنبط منها الأحكام الشرعيه خمسمائه آيه تقريبا.

و لما ذهب إليه أكثر القراء (1) من أن سور القرآن بأسرها مائه و أربعة عشر سورة، و إلى أن آياته ستة آلاف و ستمائه و ستة و ستون آيه، و إلى أن كلماته سبع و سبعون ألف و أربعمائه و ثلاثون كلمه، و إلى أن حروفه ثلاثمائه ألف و اثنان و عشرون الف و ستمائه و سبعون حرفا، و إلى أن فتحاته ثلاث و تسعون ألف و مائتان و ثلاث و أربعون فتحه، و إلى أن ضماته أربعون ألف و ثمانمائه و أربع ضمّات، و إلى أن كسراته تسع و ثلاثون ألفا و خمسمائه و ستة و ثمانون كسره، و إلى أن تشديداته تسعه عشر ألف و مائتان و ثلاث و خمسون تشديده، و إلى أن مداته ألف و سبعمائه و إحدى و سبعون مده.

و أيضا، يخالف ما رواه بإسنادهما عن الأصبغ بن نباته قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: نزل القرآن أثلاثا: ثلث فينا و في عدوّنا، و ثلث سنن و أمثال، و ثلث فرائض و أحكام.

و ما رواه العياشى بإسناده عن خيثمه عن أبي جعفر عليه السلام قال:

القرآن نزل أثلاثا: ثلث فينا و في أحبائنا، و ثلث في أعدائنا و عدوّ من كان قبلنا، و ثلث سنن و مثل، و لو أن الآية إذا نزلت في قوم ثم مات اولئك القوم ماتت الآية لما بقى من القرآن شىء، و لكن القرآن يجرى أوّله على آخره ما دامت السماوات و الأرض، و لكل قوم آيه يتلونها من خير أو شر.

ثم قال رحمه الله: «و يمكن رفع التنافى بالنسبه إلى الأول: بأن القرآن الذى

ص: ١٢٨

(١-١) و كذا جاء أيضا في «الوافى» و «مرآه العقول» نقلا عن «المحيط الأعظم في تفسير القرآن» للسيد حيدر الآملى، من علماء القرن الثامن، عن أكثر القراء.

انزل على النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم أكثر مما في أيدينا اليوم وقد اسقط منه شيء كثير، كما دلت عليه الأخبار المتضافرة التي كادت أن تكون متواتره، وقد أوضحنا ذلك في كتابنا: منية المحصلين في حقيقته طريقه المجتهدين.

و بالنسبة إلى الثاني: بأن بناء التقسيم ليس على التسوية الحقيقيه ولا على التفريق من جميع الوجوه، فلا بأس باختلافه بالتثليث و التربيع، ولا بزياده بعض الأقسام على الثلث و الربع أو نقص عنهما، ولا دخول بعضها في بعض، والله العالم» (١).

أقول: ذكرنا أهم تلك الأخبار فيما مضى، مع النظر فيها من حيث السند و الدلاله. و أما دعوى تواترها فقد تقدم بيان الحال فيها في فصل (الشبهات).

١٥- ترجمه الشيخ المازندراني و رأيه

اشاره

٥- الشيخ محمد صالح بن أحمد المازندراني.

قال الحرّ العاملي: «فاضل عالم محقق، له كتب منها شرح الكافي، كبير حسن...» (٢) و قال الخونساري: «كان من العلماء المحدّثين و العرفاء المقدّسين، ماهرا في المعقول و المنقول، جامعا للفروع و الاصول» (٣).

فإنّه يستفاد من كلام له في (شرح الكافي) أخذه بظواهر ما ورد فيه، و ربما ذكر الوجوه و المعاني الاخرى التي ذكرها المحدّثون لتلك الأخبار على وجه الاحتمال، بل رأينا منه أحيانا تكلفا لإبقاء بعضها على ظاهره.

ص: ١٢٩

١- ١) مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار ٢٩٤: ٢- ٢٩٥.

٢- ٢) أمل الآمل ٢٧٦: ٢.

٣- ٣) روضات الجنات: ٣١٩.

قال رحمه الله في شرح حديث الكليني عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي (١) «و كأنّ هذا المصحف المدفوع إليه هو الذي جمعه أمير المؤمنين عليه السّلام بعد وفاه النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم وأخرجه وقال: هذا هو القرآن الذي أنزله سبحانه، و رده قومه و لم يقبلوه، و هو الموجود عند المعصوم من ذرّيته كما دلّت عليه الأخبار».

ثم قال: «و في هذا الخبر دلالة على وجود مصحف غير هذا المشهور بين الناس، و على وجود التحريف و التغيير و الحذف فيما أنزله الله تعالى من القرآن على محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم.

و رفعه لا يضر، لاعتضاده بأخبار اخر من طرفنا، و هي كثيرة مذكوره في كتاب الروضه و غيره».

قال - و هو يقصد تقويه ذلك بأحاديث أهل السنّه - : «و قد دلّت الأخبار من طرقهم أيضا على وقوع التغيير» (٢).

النظر في كلامه

و في كلامه مواقع للنظر:

١- قوله: «كأن هذا المصحف المدفوع إليه هو الذي جمعه أمير المؤمنين»

ص: ١٣٠

١- ١) الكافي ٢: ٤٦١، و نصّ الحديث: عن البزنطي، قال: دفع إليّ أبو الحسن عليه السّلام مصحفا و قال: لا تنظر فيه، ففتحته و قرأت فيه: لم يكن الذين كفروا فوجدت فيها اسم سبعين رجلا - من قريش بأسمائهم و أسماء آبائهم، قال: فبعث إليّ: ابعث إليّ بالمصحف.

٢- ٢) شرح الكافي ٧١: ١١-٧٢.

استظهار منه و لا دليل عليه، و إن تمّ فقد تقدم الكلام على ذلك في فصل (الشبهات) على ضوء أقوال أكابر الطائفة.

٢-قوله: «و في هذا الخبر دلالة» فيه: إنّ دلالته غير تامّة، كيف و المحدثون أنفسهم يفسرونه بمعان آخر كما تقدّم؟!!

٣-قوله: «و رفعه لا يضر» اعتراف منه بأنّ حديث البنزطي هذا مرفوع كما تقدّم، و عدم إضراره محل بحث و خلاف.

٤-قوله: «لاعضاده بأخبار آخر من طرفنا» فيه: أنّ تلك الأحاديث في الأغلّب بين ضعيف و مرسل و شاذ نادر، و هل يعتضد الحديث المرفوع بالضعيف أو بالنادر؟!!

٥-قوله: «و هي كثيرة» فيه: أنّه لو سلّم فإنّ الكثرة من هذا القبيل لا تجدى نفعاً، و لا تفيد لإثبات معتقد أو حكم.

٦-قوله: «مذكوره في كتاب الروضة و غيره» فيه: أنّ مما ذكر في كتاب الروضة هو الحديث الذي يفيد عدم نقصان القرآن في ألفاظه بوضوح، و قد استشهد به المحدث الكاشاني و غيره كما تقدّم.

٧-قوله: «و قد دلت الأخبار من طرقهم أيضا» فيه: أنّ تلك الأحاديث ليست حجه قاطعه علينا، على أن علماء الشيعة يردّون أو يؤوّلون أحاديثهم الدالة على ذلك، فكيف بأحاديث أهل السنّة؟!!

و بعد، فإنّنا نستظهر من كلام الشيخ المازندراني أنّه من القائلين بنقصان القرآن أخذاً بطواهر الأخبار، و لكن حكى السيد شرف الدين و الشيخ الأوردوبادي أنه قال في شرح الكافي: «يظهر القرآن بهذا الترتيب عند ظهور الإمام الثاني عشر و يشهر به» فإن كان هذا القول له حقاً عدّ في الطائفة الاولى، و الله العالم.

٨- الشيخ ميرزا حسين بن محمد تقى النورى الطبرسى، المتوفى سنه ١٣٢٠، من أعلام القرن الرابع عشر، و من مشاهير محدثى الشيعة الإماميه، توجد ترجمته فى كتب الشيخ آغا بزرك الطهرانى، و الشيخ عباس القمى و غيرهما من أصحاب التراجم و الرجال.

و هو المشتهر بهذا القول فى المتأخرين، و له فيه كتاب (فصل الخطاب) الذى سبب تنديد بعض الجهله و الأعداء بالشيعة و التهويس عليهم، ذاهلين عن أنه رأى شخصى من هذا المحدث العظيم و ليس رأى الطائفه، فإن أساطين هذه الطائفه فى القرون المختلفه يذهبون إلى صيانه القرآن عن كل أشكال التلاعب، و قد أوردنا طرفا من كلماتهم فى الفصل الأول.

و يؤكد ما ذكرناه- من أنه رأى شخصى- أن علماء الشيعة المعاصرين له و المتأخرين عنه تناولوا كتابه بالردّ و النقد، كالسيد محمد حسين الشهرستانى و الشيخ محمود العراقى و غيرهما، و للشيخ البلاغى بعض الكلام فى هذا الباب فى مقدمه تفسيره (آلاء الرحمن)... بل إن الشيخ النورى نفسه يعترف بصراحه بتفرده فى هذا القول، كما لا يخفى على من راجع كتابه (١).

١٧- محدثون لا وجه لنسبه القول بالتحريف إليهم

إشاره

و هم المحدثون الذين أوردوا فى مصنفاتهم جميع ما رووه أو طرفا منه، مع

ص: ١٣٢

عدم الالتزام بالصحة سندا و متنا و دلالة، فهم يروون أحاديث نقصان القرآن كما يروون أحيانا أحاديث الغلو و الجبر و التفويض و التجسيم، و ما شاكل ذلك مما لا يعتقدون به و لا يذهبون إليه، و قد ذكرنا أنّ الروايه أعمّ من الاعتقاد.

و على أساس الامور الأربعة التى ذكرناها من قبل-مع الالتفات إلى كلام الصدوق ابن بابويه...و غير ذلك-نقول بعدم صحه نسبه القول بالتحريف إلى هذه الطائفة من الرواه فضلا عن نسبتها إلى الطائفة استنادا إلى روايه هؤلاء لتلك الأخبار، مضافا إلى نقاط متعلقه بهم أو بأخبارهم سنشير إليها.

العباشى

و من هذه الطائفة:

١- الشيخ محمد بن مسعود العبّاشى، صاحب التفسير المعروف، ترجم له الشيخ النجاشى فقال: «ثقه صدوق، عين من عيون هذه الطائفة، و كان يروى عن الضعفاء كثيرا، و كان فى أول عمره عامى المذهب، و سمع حديث العامه فأكثر» (١) و قال الشيخ الطوسى: «أكثر أهل المشرق علما و أدبا و فضلا و فهما و نبلا فى زمانه، صنّف أكثر من مائتى مصنّف، ذكرناها فى الفهرست، و كان له مجلس للخاصّى و مجلس للعامى، رحمه الله» (٢) و قال شيخنا الجدّ المامقانى:

«و ربما حكى من بعض شراح التهذيب-و الظاهر أنّه المحقق الشيخ محمد نجل الشهيد الثانى-أنه قدح فى توثيقه بكونه فى أول عمره عاميا، فلا يعلم أن الجرح

ص: ١٣٣

١-١ رجال النجاشى: ٢٤٧.

٢-٢ رجال الشيخ الطوسى: ٤٩٧.

و التعديل للرجال الذي ينسب إليه هل كان قبل التبصر أو بعده» (١).

فهو- وإن كان ثقه في نفسه- يروى عن الضعفاء كثيرا، وأخبار تفسيره مراسيل كما هو معلوم، و يتلخص عدم صحه نسبه القول بالتحريف إليه، و عدم جواز الاعتماد على أخبار تفسيره في هذا المضمار.

الصفار

٢- الشيخ محمد بن الحسن بن فروخ الصفار القمي، الثقة الثبت المعتمد عند جميع علماء الرجال، و لا حاجه إلى نقل نصوص كلماتهم.

روى هذا الشيخ بعض الأخبار المذكوره سابقا في كتابه (بصائر الدرجات) و لكن لا وجه لنسبه القول بالتحريف إليه، و قد تكلمنا هناك على تلك الأخبار سندا و متنا على ضوء كلمات علماء الحديث و الرجال، و من الضروري النظر في أسانيد أخبار كتابه (بصائر الدرجات) و معانيها كسائر الكتب الحديثيه.

الكشي

٣- الشيخ أبو عمرو محمد بن عمر الكشي صاحب كتاب (الرجال).

قال النجاشي «كان ثقه عينا، روى عن الضعفاء كثيرا، و صحب العياشي، و أخذ عنه و تخرّج عليه في داره التي كانت مرتعا للشيعة و أهل العلم، له كتاب

ص: ١٣٤

الرجال كثير العلم و فيه أغلاط كثيرة» (١) وقال الشيخ أبو علي الرجالي: «ذكر جملة من مشايخنا أن كتاب رجاله المذكور كان جامعا لرواه العامه و الخاصه، خالطا بعضهم ببعض، فعمد إليه شيخ الطائفة-طاب مضجعه-فلخصه و أسقط منه الفضلات» (٢).

و على ضوء ما تقدم ليس الشيخ الكشي من القائلين بالتحريف، و لا يجوز الاستناد إلى الأخبار الواردة في (رجاله) لأنه كان يروى عن الضعفاء كثيرا على ما نصّ عليه النجاشي، و كان من أصحاب العياشي، و المتخرجين عليه كما نصوا عليه، و قد تقدّم أن العياشي-و إن كان ثقة جليلا- كان يروى عن الضعفاء كثيرا أيضا، فلا اعتبار بكلّ أخبار هذا الكتاب حتى بعد تهذيب الشيخ إياه، لكون نظره إلى الرجال المذكورين فيه لا الأخبار المرويّه في غضونّه.

النعمانى

٤- الشيخ محمد بن إبراهيم النعمانى، الثقة الجليل عند علماء الرجال و الجرح و التعديل (٣).

له فى كتابه (الغيبه) روايه صريحه فى مخالفه القرآن على عهد الإمام المهدي عليه السلام للقرآن الموجود الآن، و قد بيّنا فى محلّه وجه التعارض بين روايته تلك مع روايتين اخريين له،... ثم نقلنا حديثا عن (الإرشاد) و (روضه الواعظين) يوضح المراد من تلك الأحاديث الثلاثه.

ص: ١٣٥

١- ١) رجال النجاشي: ٢٦٣.

٢- ٢) رجال أبي علي. و انظر مقباس الهدايه: ١٢١.

٣- ٣) تنقيح المقال ٣: ٥٥ حرف الميم.

و ذكرنا هناك أن سند ذلك الحديث الصريح غير قوى، كما بيّنا في الكلام على الشبهه الثالثه أنه لا يمكن الاعتماد على ما ظاهره مخالفه القرآن في عهد الإمام المنتظر عجل الله فرجه لهذا القرآن.

و الحق أنه لا- سبيل إلى نسبه القول بالتحريف إليه، و كلامه في مقدمه كتابه لا- يدل على التزامه بالصحة و إن توهم ذلك، فليراجع.

أبو منصور الطبرسي

٥- الشيخ أحمد بن علي الطبرسي، المتوفى سنة ٥٤٨ صاحب كتاب (الاحتجاج على أهل اللجاج) من مشايخ ابن شهر آشوب، و من أجلاء أصحابنا المتقدمين، عالم فاضل محدث ثقه (١).

روى في كتابه المذكور ما يفيد التحريف، و من ذلك ما رواه في احتجاجات سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام مع المهاجرين و الأنصار، المتضمن مخالفه مصحفه الذي جمعه مع المصحف الذي اتخذوه، و قد أشرنا إلى ذلك في الكلام على الشبهه الثانيه.

و كتاب (الاحتجاج) و إن كان من الكتب الجليله إلا- أن أكثر أخباره مراسيل كما صرح بذلك الشيخ المجلسي في مقدمه (البحار)، و الشيخ الطهراني في (الذريعة إلى تصانيف الشيعة).

و على هذا، فلا يصلح ما رواه في هذا الباب للاعتماد، و لا دليل على أن ينسب إليه هذا الاعتقاد، و إن جاء في كلام بعض علمائنا الأمجاد.

ص: ١٣٦

(١- ١) انظر: معالم العلماء: ص ٢٥، أمل الآمل ١٧: ٢، روضات الجنات ١٩: ١، تنقيح المقال ٦٩: ١، الكنى و الألقاب ٢: ٤٠٤.

٦- السيد هاشم البحراني، من مشاهير محدّثي الإماميه، و كان على جانب عظيم من الجلاله، يضرب به المثل في الورع و التقوى، و له تصانيف كثيره، منها (البرهان في تفسير القرآن)، توفي سنه ١١٠٧ (١).

روى هذا المحدث الجليل في كتابه المذكور طائفه من الأخبار الظاهره في نقصان القرآن عن العياشى و أمثاله، لكن تفسيره المذكور يشتمل على أنواع الأخبار و أقسامها، و كأنه -رحمه الله- قصد من تصنيفه جمع الروايات الوارده في تفسير الآيات و وضع كلّ حديث في ذيل الآيه التي يناسبها، بل كانت هذه طريقته في جميع كتبه، فقد قال المحدث البحراني ما نصه: «و قد صنّف كتباً عديده تشهد بشده تتبعه و اطلاعه، إلا أنّي لم أقف له على كتاب فتاوى في الأحكام الشرعيه بالكلية و لا في مسأله جزئيه، و إنما كتبه مجرّد جمع و تأليف، و لم يتكلّم في شيء منها مما وقفت عليه على ترجيح في الأقوال أو بحث أو اختيار مذهب و قول في ذلك المجال، و لا أدري أن ذلك لقصور درجته عن رتبه النظر و الاستدلال أم تورّعا عن ذلك...» (٢).

١٨- تحقيق حول رأى الكليني

اشاره

و إن أشهر رواه الأحاديث التي ذكرناها و غيرها و أعظمهم هو الشيخ محمد

ص: ١٣٧

١- (١) انظر: لؤلؤة البحرين: ٦٣، أمل الآمل ٢: ٣٤١، الكنى و الألقاب ٣: ٩٣.

٢- (٢) لؤلؤة البحرين: ٦٣.

ابن يعقوب الكليني المتوفى سنة ٣٢٩. روى تلك الأخبار في كتابه (الكافي) الذي هو أهم الكتب الأربعة المشهورة بين الشيعة الإمامية.

لقد كان -و ما زال- التحقيق حول رأى الشيخ الكليني فى المسألة موضع الاهتمام بين العلماء و الكتاب، لما له و لكتابه من مكانه مرموقه متفق عليها بين المسلمين، فنسب إليه بعض المحدّثين من الشيعة القول بالتحريف اعتماداً على ظاهر كلامه فى خطبه كتابه «الكافي»، و نفى ذلك آخرون، و حاول بعض الكتاب القاصرين نسبة القول بذلك إلى الطائفة عامه و التشنيع عليها -بزعمه- بعد وصف «الكافي» ب(الصحيح) لكنها محاوله يائسه كما سنرى.

لقد تقدّم فى الفصل الثانى من هذا البحث ذكر أهم الأخبار التى رواها الكليني فى «الكافي» و بيّنا ما فى كلّ منها من مواقع النظر أو وجوه الجواب، بحيث لا يبقى مجال للقول بأنها تدل على تحريف القرآن.

و التحقيق حول رأى الكليني و ما يتعلّق بذلك يتم بالبحث فى عده جهات:

ترجمته و شأن كتابه

لقد ترجم علماء الشيعة للكليني بكلّ ثناء و إطراء و تعظيم و تفخيم، فقد قال أبو العباس النجاشى: «شيخ أصحابنا فى وقته بالرى و وجههم، و كان أوثق الناس فى الحديث و أثبتهم، صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكليني، يسمى (الكافي) فى عشرين سنة» (١) و قال الشيخ الطوسى: «ثقه عارف بالأخبار، له كتب منها، كتاب الكافي» (٢) و قال ابن شهر آشوب: «عالم بالأخبار، له كتاب

ص: ١٣٨

١-١ رجال النجاشى: ٢٦٦.

٢-٢ الفهرست للطوسى: ١٦١.

(الكافي) يشتمل على ثلاثين كتاباً» (١) وقال المامقاني: «أمر محمد بن يعقوب في العلم و الفقه و الحديث و الثقه و الورع و جلاله الشأن و عظيم القدر و علو المنزله و سمو المرتبه أشهر من أن يحيط به قلم و يستوفيه رقم» (٢).

و قال الشيخ بهاء الدين العاملي في (الوجيزه): «و لجلاله شأنه عدّه جماعه من علماء العامه كابن الأثير في كتاب جامع الاصول من المجددين لمذهب الإماميه على رأس المائه الثالثه، بعد ما ذكر أن سيدنا و إمامنا أبا الحسن على بن موسى الرضا عليه السلام هو المجدد لهذا المذهب على رأس المائه الثانيه».

أما كتابه «الكافي» فهو أهم كتب الشيعة الاثني عشرية و أجلها و أعظمها في الاصول و الفروع و المعارف الإسلاميه، و إليه يرجع الفقيه في استنباطه للأحكام الشرعيه، و عليه يعتمد المحدث في نقله للأخبار و الأحاديث الدينيه، و منه يأخذ الواعظ في ترهيبه و ترغيبه.

إلا أنه قد تقرر لدى علماء الطائفه -حتى جماعه من كبار الأخباريين- لزوم النظر في سند كلّ خبر يراد الأخذ به في الاصول أو الفروع، إذ ليست أخبار الكتب الأربعة -و أولها الكافي- مقطوعه الصدور عن المعصومين، بل في أسانيدها رجال ضعّفهم علماء الفن و لم يثقوا برواياتهم، و من هنا قسّموا أخبار الكتب إلى الأقسام المعروفه، و اتّفقوا على اعتبار «الصحيح» و ذهب أكثرهم إلى حجّيه «الموثّق»، و توقف بعضهم في العمل بـ «الحسن». و أجمعوا على وجود الأخبار «الضعيفه» في الكتب الأربعة المعروفه، و قد ذكرنا هذه الحقيقه في الامور الأربعة ببعض التفصيل.

ص: ١٣٩

١-١ (١) معالم العلماء: ١٥٤.

٢-٢ (٢) تنقيح المقال ٣: ٢٠١.

و نزيد تأكيداً هنا بذكر مثالين أحدهما: أنّ الكليني روى في «الكافي» أنّ يوم ولادة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هو اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الأول - ولذا نسب إليه القول بذلك - ولم يوافق أحد من علماء الشيعة عليه فيما نعلم، بل ذهبوا إلى أنّه اليوم السابع عشر منه. والثاني: أنّ الكليني روى في «الكافي» كتاب (الحسن بن العباس بن حريش) في فضل «إنّا أنزلناه في ليلة القدر» وقد ضعف الشيخ أبو العباس النجاشي و الشيخ ابن الغضائري وغيرهما الرجل و ذمّوا كتابه المذكور (١).

و سواء صح ما ذكروا أو لم يصح فإنّ الغرض من ذكر هذا المطلب هو التمثيل لما ذكرناه من رأى أكابر العلماء في روايات الكليني.

و على الجملة، فإنّه ليست أخبار «الكافي» كلها بصحيحه عند الشيعة حتى يصح إطلاق عنوان «الصحيح» عليه، بل فيها الصحيح و الضعيف و إن كان «الصحيح» قد لا يعمل به، و «الضعيف» قد يعتمد عليه، كما هو معلوم عند أهل العلم و التحقيق... و هذه هي نتيجة البحث في هذه الجهة.

هل الكليني ملتزم بالصحة؟

قد ينسب إلى الكليني القول بتحريف القرآن بدعوى اعتقاده بصدور ما رواه عن المعصومين عليهم السّلام، لكن هذه الدعوى غير تامّة فالنسبة غير صحيحه، إذ أنّ الكليني لم ينصّ في كتابه على اعتقاده بذلك أصلاً، بل ظاهر كلامه يفيد عدم جزمه به، و إليك نصّ عبارته في المقدّمه حيث قال: «فاعلم يا أخي -

ص: ١٤٠

أرشدك الله - أنه لا - يسع أحدا تمييز شيء مما اختلف الروايه فيه عن العلماء عليهم السّلام برأيه إلا على ما أطلقه العالم عليه السلام بقوله: أعرضوها على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه و ما خالف كتاب الله فردّوه. وقوله عليه السلام: دعوا ما وافق القوم، فإنّ الرشد في خلافهم، وقوله عليه السلام: خذوا بالمجمع عليه، فإن المجمع عليه لا ريب فيه.

و نحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقله، ولا نجد شيئا أحوط و لا أوسع من ردّ علم ذلك كله إلى العالم عليه السلام، و قبول ما وسع من الأمر فيه بقوله عليه السلام: بأيما أخذتم من باب التسليم وسعكم.

و قد يسّر الله - له الحمد - تأليف ما سألت، و أرجو أن يكون بحيث توخيت» و أشار بقوله هذا الأخير إلى قوله سابقا:

«و قلت: إنك تحبّ أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين».

هذا كلامه - يرحمه الله - و ليس فيه ما يفيد ذلك، لأنه لو كان يعتقد بصدور جميع أحاديثه - لما أشار في كلامه إلى القاعده التي قررها أئمه أهل البيت عليهم السّلام لعلاج الأحاديث المتعارضه، و هي عرض الأحاديث على الكتاب و السنّه، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

و استشهاده - رحمه الله - بالروايه القائله بلزوم الأخذ بالمشهور بين الأصحاب عند التعارض دليل واضح على ذلك، إذ هذا لا يجتمع مع الجزم بصدور الطرفين عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم أو الامام عليه السّلام.

و قوله - رحمه الله - بعد ذلك: «و نحن لا - نعرف من جميع ذلك إلا أقله، و لا نجد شيئا أحوط و لا أوسع من ردّ علم ذلك كله إلى العالم عليه السّلام» ظاهر في

عدم جزمه بصدور أحاديث كتابه عن المعصوم عليه السلام.

نعم قد يقال: إنّ أحاديث «الكافي» إن لم تكن قطعيه الصدور فلا أقل من صحتها إسناداً، ذلك لأنّ مؤلفه قد شهد -نتيجة بذله غايه ما وسعه من الجهد فى التحرى و الاحتياط- بصحّه جميع أحاديث كتابه حيث قال فى المقدمة: «و قلت:

إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع من جميع فنون علم الدين ما يكتفى به المتعلّم، ويرجع إليه المسترشد و يأخذ منه من يريد علم الدين و العمل به بالآثار الصحيحه عن الصادقين عليهم السّلام، و السنن القائمه التى عليها العمل و بها يؤدّى فرض الله عزّ و جلّ و سنه نبيه صلّى الله عليه و آله و سلّم».

فإن ظاهر قوله «بالآثار الصحيحه عن الصادقين عليهم السّلام» اعتقاده بصحّه ما أورده فى كتابه.

و لكنّ هذا -بغض النظر عما قالوا فيه (1)- لا يستلزم وثوق الشيخ الكليني بدلاله كلّ حديث موجود فى كتاب حتى ينسب إليه -بالقطع و اليقين- القول بمداليل جميع رواياته، و يؤكّد هذا قوله: «و نحن لا -نعرف من جميع ذلك» بل و يؤكّده أيضا ملاحظه بعض أحاديثه.

توضيح ذلك: أنّه -رحمه الله- روى -مثلاً- أحاديث فى كتاب الحج من فروعه تفيد أنّ الذبيح كان (إسحاق) لا (إسماعيل)، و من تلك الأحاديث ما رواه عن أحدهما عليهما السلام: «و حج إبراهيم عليه السّلام هو و أهله و ولده، فمن زعم أنّ الذبيح هو إسحاق فمن هاهنا كان ذبحه».

ص: ١٤٢

١ - ١) مفاتيح الاصول، معجم رجال الحديث، و غيرهما، و قد جاء فى المفاتيح: ٣٣٢ عن المحدث الجزائرى و غيره التصريح بأنّه ليس فى كلام الكليني ما يدل على حكمه بصحّه أحاديث كتابه.

قال الكليني: «و ذكر عن أبي بصير أنه سمع أبا جعفر و أبا عبد الله عليهما السلام يزعمان أنه إسحاق. فأما زراره فزعم أنه إسماعيل» (١).

قال المحدث المجلسي: «و غرضه -رحمه الله- من هذا الكلام رفع الاستبعاد عن كون إسحاق ذبيحا، بأن إسحاق كان بالشام و الذي كان بمكة إسماعيل، فكون إسحاق ذبيحا مستبعد.

فدفع هذا الاستبعاد بأن هذا الخبر يدل على أن إبراهيم عليه السلام قد حج مع أهله و ولده، فيمكن أن يكون الأمر بذبح إسحاق في هذا الوقت» (٢).

و روى -رحمه الله- في خبر طويل عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام:

«...قال: فلما قضت مناسكها فرقت أن يكون قد نزل في ابنها شيء، فكأنى أنظر إليها مسرعه في الوادي واضعه يدها على رأسها و هي تقول: رب لا تؤاخذني بما عملت بأم إسماعيل.

قال: فلما جاءت ساره فأخبرت الخبر قامت الى ابنها تنظر فإذا أثر السكين خدوشا في حلقه، ففزعت و اشتكت، و كان بدء مرضها الذي هلكت فيه» (٣).

قال المحدث الفيض الكاشاني هنا: «يستفاد من الخبر أن الذبيح إسحاق، لأن ساره كانت أم إسحاق دون إسماعيل، و لقولها: لا تؤاخذني...» (٤).

و روى -رحمه الله- في باب المشيئة و الإرادة من كتاب التوحيد عن أبي

ص: ١٤٣

١-١) الكافي ٢٠٥:٤-٢٠٦.

٢-٢) مرآة العقول ٢٥٦:٣، بحار الأنوار ١٣٥:١٢.

٣-٣) الكافي ٢٠٨:٤-٢٠٩.

٤-٤) الوافي ٥٤٨:١.

الحسن عليه السّلام فى حديث قوله: «وامر إبراهيم أن يذبح إسحاق و لم يشأ أن يذبحه، و لو شاء لما غلبت مشيئه إبراهيم مشيئه الله تعالى» (١).

قال السيد الطباطبائى فى حاشيته: «و هو خلاف ما تضافرت عليه أخبار الشيعة».

فهل هذه الأحاديث صحيحة فى رأى الشيخ الكلينى؟ و إذا كانت صحيحة -بمعنى الثقة بالصدور- فهل يثق و يعتقد بما دلت عليه من كون الذبيح إسحاق؟ و إذا كان كذلك فماذا يفعل بالأحاديث التى رواها و هى داله على كونه إسماعيل؟ و هب أنه من المتوقفين فى المقام -كما قال المجلسى فى نهايه الأمر- فهل يلتزم هذا مع الالتزام بالصحة فى كل الأحاديث؟

و نتيجة البحث فى هذه الجهة: عدم تماميه نسبة القول بالتحريف إلى الكلينى استنادا إلى عبارته فى صدر «الكافى».

جواز نسبة القول بعدم التحريف إليه

و بعد، فإن من الجائز نسبة القول بعدم التحريف إلى الشيخ الكلينى رحمه الله لعدده وجوه:

١- إنه كما روى ما ظاهره التحريف فقد روى ما يفيد عدم التحريف بمعنى الإسقاط فى الألفاظ، و هو ما كتبه الإمام عليه السّلام إلى سعد الخير «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم يروونه و لا يراعونه، و الجهال يعجبهم حفظهم للروايه، و العلماء يحزنهم تركهم للرعايه» الحديث. و قد

ص: ١٤٤

استدلّ به الفيض الكاشاني على أنّ المراد من أخبار التحريف هو تحريف المعاني دون الألفاظ، فيكون هذا الخبر قرينه على المراد من تلك الأخبار. ولو فرضنا التعارض كان مقتضى عرض الخبرين المتعارضين على الكتاب- عملاً بالقاعده التي ذكرها الكليني، و لزوم الأخذ بالمشهور كما ذكر أيضا- هو القول بعدم وقوع التحريف في القرآن.

٢- إنّ عمده روايات الكليني الظاهره في التحريف تنقسم إلى قسمين:

الأول- ما يفيد اختلاف قراءه الأئمه مع القراءه المشهوره.

الثاني- ما ظاهره سقوط أسماء الأئمه و نحو ذلك.

أما القسم الأول فخارج عن بحثنا.

و أما القسم الثاني- فمع غض النظر عن الأسانيد- فكّله تأويل من أهل البيت عليهم السّلام، و التأويل لا ينافي التفسير، و إرادته معنى لا تضاد. إرادته معنى آخر، و قد روى الكليني ما هو صريح في هذا الباب عن الصادق عليه السّلام في قول الله عزّ و جلّ: يَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ: «إنّها نزلت في رحم آل محمد. و قد يكون في قرابتك- ثم قال- و لا تكوننّ ممن يقول في الشيء أنه في شيء واحد».

و مقتضى القواعد التي ذكرها الكليني أن لا يؤخذ بطواهر الأخبار من القسم الثاني.

٣- إنّ كلمات الأعلام و الأئمه العظام من الشيعة الإماميه- كالصدوق و المفيد و المرتضى و الطبرسي- الصريحه في أن المذهب هو عدم التحريف، و ان القائلين بالتحريف شذاذ من «الحشويه»، تقتضى أن لا يكون الكليني قائلًا- بالتحريف، لا- سيّما كلام الصدوق الصريح في «أن من نسب إلينا... فهو كاذب»

و إلا لم يقولوا كذلك، إذ لم ينسوا شأن الكليني و عظمته في الطائفة.

٤- إن دعوى الإجماع من جماعه من أعلام الطائفة- كالشيخ جعفر كاشف الغطاء و غيره- ترجيح القول بأن الكليني من نفاه التحريف، و إلا لما ادّعوه مع الالتفات إلى شخصيه الكليني.

٥- إن الكليني رحمه الله روى الأخبار المفيده للتحريف في (باب النوادر)، و من العلوم أنّ النوادر هي الأحاديث الشاذة التي تترك و لا يعمل بها كما نص على ذلك الشيخ المفيد (١).

و عن الشيخ في التهذيب بعد حديث لحذيفه: «...إنه لا يصلح العمل بحديث حذيفه، لأن متنه لا يوجد في شيء من الأصول المصنّفه بل هو موجود في الشواذ من الأخبار».

ثم إن الشيخ المامقاني بعد أن أثبت الترادف بين «الشاذ» و «النادر» عرّف الشاذ بقوله: «و هو على الأظهر الأشهر بين أهل الدرايه و الحديث هو ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الجماعه و لم يكن له إلا إسناد واحد» (٢).

فجعله تلك الأحاديث تحت العنوان المذكور يدل على تشكيكه بصحتها و طرحه لها. قال السيّد محمد تقى الحكيم: «و لعل روايتها في (النوادر) من كتابه دليل تشكيكه بصدورها و رفضه لها، و كأنه أشار بذلك لما ورد في المرفوعه من قوله عليه السلام: «دع الشاذ النادر» (٣).

و قال السيّد حسين مكى العاملى: «و لأجل ما هي عليه من الضعف

ص: ١٤٦

١- ١) معجم رجال الحديث ١: ٤٥، مقباس الهدايه: ٤٥.

٢- ٢) مقباس الهدايه: ٤٥.

٣- ٣) الاصول العامه للفقّه المقارن: ١١٠.

و ندرتها و شذوذها و غرابتها مضمونا جعلها الإمام الكليني من الأخبار الشاذة النادرة، فسطرها تحت عنوان (باب النوادر). و هذا دليل على أنه خدش في هذه الأخبار و طعن فيها و لم يعتبرها، إذ لم يغب عن ذهنه - و هو من أكابر أئمة الحديث - ما هو معنى النادر الشاذ لغيره و في اصطلاح أهل الحديث.

فالحديث الشاذ النادر عندنا، معشر الإمامية الاثني عشرية، هو الحديث الذي لا يؤخذ به، إذا عارضه غيره من الروايات المشهورة بين أهل الحديث أو خالف مضمونا، كتابا أو سنه متواتره أو حديثا مشهورا بين أهل الحديث...».

قال: «و أما البحث في حكم النادر الشاذ من الأحاديث فهو: أنه إذا خالف الكتاب و السنه أو كان صحيحا في نفسه، و لكنه معارض بروايه أشهر بين الرواه لا يعمل به، كما قرره علماؤنا...» (١).

ص: ١٤٧

١ - ١) عقيدة الشيعة في الإمام الصادق عليه السلام: ١٦٥.

لقد استعرضنا في الباب الأول كل ما يتعلق ب«الشيعة و التحريف»، حيث ذكرنا كلمات أعلام الشيعة في نفي التحريف، و أدلتهم على ما ذهبوا إليه من الكتاب و السنّه و الإجماع و غيرها، و أجوبتهم عن الروايات الواردة في كتبهم المفيدة بظاها ل نقصان القرآن، و عن الشبهات التي قد تثار حوله على ضوء تلك الروايات.

و لقد لاحظنا أنّ الروايات الموهمة للتحريف منقسمه إلى ما دلّ على اختلاف قراءه أهل البيت مع القراء في قراءه بعض الآيات، و ما دلّ على تأويلات لهم لبعض آخر، و ما دلّ على سقوط كذا آيه من السوره و كذا آيه من تلك.

أمّا القسم الأوّل فلا ينكر أنّ الأئمه عليهم السّلام يختلفون مع القراء في قراءه كثير من الآيات و الكلمات، غير أنّهم أمروا شيعتهم بأن يقرأوا كما يقرأ الناس، و هذا القسم خارج عن بحثنا.

و أما القسم الثاني فإنّه راجع إلى التأويل، و لا ريب في أنّ أهل البيت عليهم السّلام أدري بحقائق القرآن، معاني آياته من كلّ أحد، و الأدله على ذلك لا تحصى، و قد روى عن أبي الطفيل أنّه قال: «شهدت عليا يقول: سلوني، و الله لا تسألوني إلّا أخبرتكم، سلوني عن كتاب الله، فو الله ما من آيه إلّا و أنا أعلم

بليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل» (١).

و عن ابن سعد: «سمعت عليا يقول: والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيما نزلت و أين نزلت و علي من نزلت، إن ربي وهب لي قلبا عقولا و لسانا ناطقا» (٢).

و لذا رووا عن ابن مسعود أنه قال: «ما من حرف إلا و له ظهر و بطن، و إن عليا عنده من الظاهر و الباطن» (٣).

و روى ابن المغازلي: أن الذي عنده علم الكتاب هو علي بن أبي طالب عليه السلام (٤).

و متى وردت روايه معتبره تحكى تأويلا أو تفسيراً عنهم لآيه و جب الأخذ بها، امثالاً لأمر النبي صلى الله عليه و آله و سلم في الأحاديث المتواتره بين المسلمين بالرجوع إليهم و الانقياد لهم و الأخذ عنهم و التعلّم منهم.

و أما القسم الثالث فإن ما تمّ منه سندا نادر جدا، على أن أهل السنّه يشاركون الشيعة في نقل مثل هذه الروايات كما سنرى.

و من هنا لاحظنا أن أكثر من ٩٠٪ من علماء الشيعة-الذين عليهم الاعتماد و إليهم الاستناد في اصولهم و فروعهم- ينفون النقصان عن القرآن نفيا قاطعا و لم يقل بنقصانه إلا أقل من ال ٥٪ منهم... و هي آراء شخصيه لا تمثل رأى الطائفة.

و تلخص: أن مذهب الشيعة عدم تحريف القرآن بمعنى النقيصه في ألفاظه،

ص: ١٤٩

-
- ١ - ١) طبقات ابن سعد ٢: ٢٣٨، الاصابه ٤: ٥٠٣، المستدرك ٢: ٤٦٦، الصواعق ١: ١٢٧، كثر العمال ٦: ٤٠٥، فيض القدير ٣: ٤٦، الرياض النضره ٢: ١٨٨.
 - ٢ - ٢) طبقات ابن سعد ٢: ٢٢٨، كثر العمال ٦: ٣٩٦، الصواعق: ١٢.
 - ٣ - ٣) حليه الأولياء ١: ٦٥.
 - ٤ - ٤) المناقب: ٣١٤.

وقد اعترف بذلك الشيخ عبد العزيز الدهلوى (١) و الشيخ رحمه الله الهندى (٢) وغيرهما من أعلام أهل السنّه، وهذا هو الذى ينسب إلى أئمتنا عليهم السّلام و على رأسهم أمير المؤمنين الذى قال: «إنا لم نحكّم الرجال و إنّما حكّمنا القرآن، و هذا القرآن إنما هو خط مسطور بين الدفتين، لا ينطق بلسان و لا بدّ له من ترجمان».

فلننظر ما هو رأى غيره عليه السلام من الصحابه، و ما رأى شيعتهم المنعكس فى صحاحهم و مسانيدهم و كتبهم المعبره، فى الباب الثانى.

ص: ١٥٠

١ - ١) التحفه الاثنا عشرية: ١٣٩.

٢ - ٢) إظهار الحق ٢: ٨٩.

اهل السنه و التحريف

و فيه فصول:

أحاديث التحريف في كتب أهل السنه

الرواه لأحاديث التحريف في كتب أهل السنه

الأقوال و الآراء في أهل السنه حول التحريف و أحاديثه

نقد و تمحيص

مشهوران لا أصل لهما

ص: ١٥١

و إنّ المعروف من مذهب أهل السنّه هو نفى التحريف عن القرآن الشريف، و بذلك صرّحوا فى تفاسيرهم و كتبهم فى علوم القرآن و العقائد، و لا حاجة إلى نقل نصوص كلماتهم.

لكنّ الواقع: إنّ أحاديث نقصان القرآن الكريم فى كتبهم كثيره فى العدد، صحيحه فى الإسناد، واصله الدلاله.

أمّا الكثره فى العدد-و التى اعترف بها بعضهم أيضا كالآلوسى- فلا نهاها و لا نأبه بها من حيث هى مطلقا، و إنما المشكله فى صحه هذه الأحاديث و وضوحها فى الدلاله، حتى لو كانت قليله.

و ذلك: لأنها مخرّجه فى الكتب السنّه المعروفه ب(الصحيح) عندهم، و التى ذهب جمهورهم إلى أنّ جميع ما اخرج فيها مقطوع بصدوره عن النبى الأكرم صلّى الله عليه و آله و سلّم، لا سيّما كتابى البخارى و مسلم بن الحجاج النيسابورى، هذين الكتابين الملقّبين ب«الصحيحين» و المبرّزين عندهم من كلّ شين، فهى فى هذه الكتب، و فى كتب أخرى تليها فى الاعتبار و العظمه يطلقون عليها اسمها «الصحيح» و أخرى يسمونها ب«المسانيد».

أحاديث التحريف في كتب السنّه

ص: ١٥٥

قد ذكرنا أنّ المعروف من مذهب أهل السنّه هو موافقه الشيعة الاثني عشرية في القول بصيانته القرآن الكريم من التحريف، فيكون هذا القول هو المتفق عليه بين المسلمين.

بل نقل ابن حجر العسقلاني- وهو من كبار حفاظ أهل السنّه و من أشهر علمائهم المحققين في مختلف العلوم- أنّ الشريف المرتضى الموسوي- وهو أحد أعظم علماء الشيعة و أئمتهم في مختلف العلوم كذلك- كان يكفر من يقول بنقصان القرآن.

و إذا كان المعروف من مذهب أهل السنّه ذلك، فمن اللازم أن يكونوا قد تأولوا أو أعرضوا عمّا جاء في كتبهم من الأحاديث الصريحة بوقوع التحريف و غيره من وجوه الاختلاف في القرآن الكريم، عن جماعه كبيره من أعيان الصحابه و كبار التابعين و مشاهير العلماء و المحدثين.

و الواقع أنّ تلك الأحاديث موجوده في أهم أسفار القوم، و إن شق الاعتراف بذلك على بعض كتابهم، و هي كثيره- كما اعترف الآلوسي (١)- و ليست بقليله كما وصفها الرافعي (٢).

هذا مضافا إلى ما دلّ على وقوع الخطأ و اللحن في القرآن، و الزيادة فيه، و تبديل لفظ منه بلفظ آخر.

ص: ١٥٧

١-١) روح المعاني ١:٢٥.

٢-٢) إعجاز القرآن: ٤٤.

و لنذكر نماذج مما رووه عن الصحابه فى الزيادة و التبدیل، ثم ما رووه عنهم فى النقيصه- و هو موضوع هذا الفصل- ثم طرفا مما نقل عن الصحابه من كلماتهم و أقوالهم فى وقوع الخطأ و اللحن فى القرآن.

١- الزيادة فى القرآن

فمن الزيادة فى القرآن- فى السور- ما اشتهر عن عبد الله بن مسعود و أتباعه من زياده المعوذتين، فقد روى أحمد و غيره عن عبد الرحمن بن يزيد:

«كان عبد الله يحك المعوذتين من مصاحفه، و يقول: إنهما ليستا من كتاب الله تعالى» (١) و فى الإتيان: قال ابن حجر فى شرح البخارى: «قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك» (٢).

و من الزيادة- فى ألفاظه- ما رووه عن أبى الدرداء من زياده «ما خلق» فى قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ (٣) فى البخارى بسنده عن علقمه:

«دخلت فى نفر من أصحاب عبد الله الشام، فسمع بنا أبو الدرداء فأتانا فقال:

أفيكم من يقرأ؟ فقلنا: نعم. قال: فأيكم أقرأ؟ فأشاروا إلى فقال: اقرأ، فقرأت:

و الليل إذا يغشى و النهار إذا تجلّى و الذكر و الانثى. فقال: أنت سمعتها من فى صاحبك؟ قلت: نعم. قال: و أنا سمعتها من فى النبى و هؤلاء يابون علينا» (٤).

ص: ١٥٨

١-١) مسند أحمد ١٢٩: ٥.

٢-٢) الإتيان فى علوم القرآن ٢٧١: ١.

٣-٣) سورة الليل: ٣.

٤-٤) صحيح البخارى ٢١٠: ٦.

و فى روايه مسلم و الترمذى: «أنا و الله هكذا سمعت رسول الله-صلى الله عليه و آله-يقروها، و هؤلاء يريدوننى أن أقرأها: و ما خلق، فلا اتابعهم» (١).

٢- التبديل فى الألفاظ

□
و من التغيير و التبديل فى ألفاظ القرآن ما رووه عن ابن مسعود أنه قد غير «إني أنا الرزاق ذو القوه المتين» إلى: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ...» (٢) فى مسند أحمد و صحيح الترمذى، بسندهما عنه، قال «أقرانى رسول الله-صلى الله عليه و آله-: «إني أنا الرزاق ذو القوه المتين» قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح» (٣).

و ما رووه عن عمر أنه كان يقرأ: «فامضوا إلى ذكر الله» بدل فاسمعو... فى الدر المنثور عن عدّه من الحفاظ و الأئمه أنهم رووا عن خرشه بن الحرّ، قال: «رأى معى عمر بن الخطّاب لوحا مكتوبا فيه: إذا نودى للصلاه من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله (٤) فقال: من أملى عليك هذا؟ قلت:

ابنّ بن كعب، قال: إنّ ابنا قرؤنا للمنسوخ، اقرأها: فامضوا إلى ذكر الله...» (٥).

ص: ١٥٩

-
- ١-١) صحيح الترمذى ١٩١:٥، صحيح مسلم ٥٦٥:١.
 - ٢-٢) سورة الذاريات: ٥٨.
 - ٣-٣) مسند أحمد ٣٩٤:١، صحيح الترمذى ١٩١:٥.
 - ٤-٤) سورة الجمعة: ٩.
 - ٥-٥) الدر المنثور ٢١٩:٦.

إشارة

و أحاديث نقصان القرآن منها ما يتعلّق بالسور، و منها ما يتعلّق بالآيات و أجزاءها،

فمن القسم الأول:

الأحاديث الواردة حول نقصان سورة الأحزاب، و منها:

١- ما رواه الحافظ السيوطي، بقوله: «أخرج عبد الرزاق في المصنّف، و الطيالسي، و سعيد بن منصور، و عبد الله بن أحمد في زوائد المسند، و ابن منيع و النسائي، و الدار قطني في الأفراد، و ابن المنذر، و ابن الأنباري في المصاحف، و الحاكم- و صحّحه- و ابن مردويه، و الضياء في المختاره: عن زرّ، قال: قال لى ابى بن كعب: كيف تقرأ سورة الأحزاب- أو كم تعدّها؟- قلت: ثلاثا و سبعين آيه. فقال ابى: قد رأيتها و إنّها لتعادل سورة البقره و أكثر من سورة البقره، و لقد قرأنا فيها: «الشيخ و الشيخه إذا زنيا فارجموهما البتّه نكالا من الله و الله عزيز حكيم» فرفع منها ما رفع» (١).

و روى المتقى عن زر بن حبيش أيضا، قال: «قال ابى بن كعب: يا زر:

كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ قلت: ثلاث و سبعين آيه. قال: إن كانت لتضاهى سورة البقره أو هي أطول من سورة البقره...» (٢).

ص: ١٦٠

١- ١) الدرّ المنثور ١٧٩: ٥.

٢- ٢) كنز العمال ٥٦٧: ٢.

٢- ما رواه الحافظ السيوطى عن عائشه، أنها قالت: «كانت سورة الأحزاب تقرأ فى زمن رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم- مائتى آيه، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن» (١).

٣- ما رواه الحافظ السيوطى عن البخارى فى تاريخه عن حذيفه قال:

«قرأت سورة الأحزاب على النبى-صلى الله عليه وآله وسلم- فنسيت منها سبعين آيه ما وجدتها» (٢).

و يفيد الحديث الأول المنقول عن ابى بن كعب أنه كان يرى أن الآيات غير الموجوده من سورة الأحزاب- ومنها آيه الرجم- كانت مما أنزله الله سبحانه على نبيه، و من القرآن حقيقه، و أنها كانت تقرأ كذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى «رفع منها ما رفع»، فما معنى هذا الرفع؟ و متى كان؟

و أما الحديث الثانى المنقول عن عائشه فيتضمن الجواب عن هذا السؤال، فإنه يفيد أن المراد من «الرفع» هو «الإسقاط» و أنه كان عند ما كتب عثمان المصاحف.

الأحاديث الواردة حول نقصان سورة التوبه، و منها:

١- ما رواه الحافظ السيوطى بقوله: «أخرج ابن أبى شيبه و الطبرانى فى الأوسط، و أبو الشيخ و الحاكم و ابن مردويه، عن حذيفه، قال: التى تسمون سورة التوبه هى سورة العذاب، و الله ما تركت أحدا إلا نالت منه، و لا تقرأون ممّا

ص: ١٤١

١- (١) الإتقان فى علوم القرآن ٣: ٨٢، الدر المنثور ٥: ١٨٠ عن أبى عبيده فى الفضائل و ابن الأنبارى و ابن مردويه.

٢- (٢) الدر المنثور ٥: ١٨٠.

كُنَّا نَقْرَأُ إِلَّا رُبْعَهَا» (١).

٢- ما رواه السيوطى أيضا بقوله: «أخرج أبو الشيخ عن حذيفه، قال: ما تقرأون ثلثها» (٢).

٣- ما رواه السيوطى أيضا بقوله: «أخرج أبو عبيد و ابن المنذر و أبو الشيخ و ابن مردويه، عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس: سورة التوبة! قال: التوبة؟! بل هى الفاضحه، ما زالت تنزل فيهم حتى ظننا أن لن يبقى منا أحد إلا ذكر فيها» (٣).

٤- و روى مثله عن عمر بن الخطاب (٤).

فسوره التوبه كانت فى رأى هؤلاء الأصحاب -و هم:

١- عبد الله بن عباس.

٢- حذيفه بن اليمان.

٣- عمر بن الخطاب.

أضعاف هذا المقدار الموجود منها.

و قد روى رأى هؤلاء كبار أئمة الحديث و الحفاظ المشاهير من أهل السنّه، منهم:

١- أبو بكر ابن أبى شيبه. صاحب المصنّف.

٢- الحاكم النيسابورى صاحب المستدرک على الصحيحين.

٣- أبو القاسم الطبرانى صاحب المعاجم الثلاثه: الكبير و الأوسط

ص: ١٦٢

١- (١) الدرّ المنثور ٣:٢٠٨.

٢- (٢) الدرّ المنثور ٣:٢٠٨.

٣- (٣) الدرّ المنثور ٣:٢٠٨.

٤- (٤) الدرّ المنثور ٣:٢٠٨.

و الصغیر.

۴- أبو بكر ابن مردويه الأصبهانی.

۵- أبو بكر ابن المنذر.

الأحاديث الواردة حول سورة كانوا يشبهونها في الطول

و الشده بسوره براءه، و منها:

ما رواه مسلم في صحيحه، و الحاكم في المستدرکه، و السيوطی في الدر المنثور عن مسلم و ابن مردويه و أبي نعيم و البيهقي، عن أبي موسى الأشعري، أنه قال لقراء أهل البصره: «و إنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول و الشده ببراءه فنسيتها غير أني حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغى واديا ثالثا، و لا يملأ جوفه إلا التراب» (۱).

الأحاديث الواردة حول سورة كانوا يشبهونها بإحدى

المسبحات، و منها:

ما رواه من ذكرنا في ذيل الحديث عن أبي موسى حول السوره السابقه، فقد رووا عنه أنه قال: «و كنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبحات أولها: سبح لله ما في السموات، فانسيتها غير أني حفظت منها: يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا ما لا تفعلون فتكتب شهاده في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامه».

ص: ۱۶۳

(۱- ۱) صحيح مسلم ۲: ۷۲۶ ح ۱۰۵۰، المستدرک علی الصحیحین ۲: ۲۲۴، الدر المنثور.

حول سورتي الخلع و الحفد:

ذكر الحافظ السيوطي في (الإتقان) سورتين سمّاهما: (الحفد) و(الخلع) و روى أنّ السورتين كانتا ثابتتين في مصحف أبي بن كعب و مصحف ابن عباس، و أنّ أمير المؤمنين عليه السلام علّمهما عبد الله الغافقي، و أنّ عمر بن الخطاب قنت بهما في صلاته،... و أنّ أبا موسى كان يقرؤهما (١).

و لا أثر لهاتين السورتين في المصحف الموجود.

و من القسم الثاني:

ما ورد حول آيه «الرجم»

الحديث حول آيه الرجم و سقوطها من القرآن الكريم، أخرجه الشيعة و السنّه معا في كتبهم الحديثيه، و ذكروه في كتب الفقه في أبواب الحدود. فهو موجود في: «الكافي» و «من لا - يحضره الفقيه» و «التهذيب» و «وسائل الشيعة» من كتب الشيعة. و في «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم» و «مسند أحمد» و «موطأ مالك» و غيرها من كتب السنّه.

لكنّ الأصل في القضيّه هو (عمر بن الخطاب) و من قال بمقالته من الصحابه، و لذا حمل السيد الخوئي ما ورد من طرق الشيعة منه على التقيّه (٢).

و يشهد بذلك ما روى في كتب الفريقين عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنّه

ص: ١٦٤

١- ١) الإتقان في علوم القرآن ٢٢٦: ١.

٢- ٢) مباني تكمله المنهاج ١٩٦: ١.

لَمَّا جلد شراحه الهمدانيه يوم الخميس و رجمها يوم الجمعة قال: حددتها بكتاب الله و رجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم» (١). فلو كان عليه السلام يرى أن الرجم من القرآن كما رأى عمر لم يقل كذلك.

فالأمر من طرف الشيعة مفروغ منه، و أما مرويات أهل السنة:

١- فقد أخرج البخارى عن عمر بن الخطاب أنه قال: «إنَّ الله بعث محمداً بالحقِّ، و أنزل عليه الكتاب، فكان ممَّا أنزل الله آية الرجم، فقرأناها و عقلناها و وعيناها، رجم رسول الله -صلى الله عليه و آله- و رجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل:

و الله ما نجد آية الرجم فى كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضه أنزلها الله.

ثم إننا كنا نقرأ- فيما نقرأ من كتاب الله -: أن لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو: إنَّ كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم...» (٢).

و أخرج أيضا عنه قوله:

«إنَّ الله بعث محمداً... فالرجم فى كتاب الله حق على من زنى إذا احصن من الرجال و النساء إذا قامت عليه البيّنة» (٣).

و أخرجه مسلم بن الحجاج أيضا فى صحيحه (٤)، و أحمد بن حنبل -إمام

ص: ١٤٥

١- (١) عوالى اللآلى ٥٥٢:٣، ١٥٢:٢ و هو فى مسالك الأفهام، جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام ٣٠:٤١ و غيرها، و رواه أحمد و البخارى و النسائى و الحاكم و غيرهم كما فى مقدّمه آلاء الرحمن.

٢- (٢) صحيح البخارى ٨:٢٠٨.

٣- (٣) صحيح البخارى ٨:٢٠٨.

٤- (٤) صحيح مسلم ٣:١٣١٧.

و روى مالك بن أنس-إمام المالكية-عن سعيد بن المسيب-و هو من أكابر التابعين-عن عمر قوله:«إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل:

لا نجد حدّين في كتاب الله،فقد رجم رسول الله-صلّى الله عليه وآله-ورجمنا.

و الذى نفسى بيده:لو لا أن يقول الناس:زاد عمر في كتاب الله لكتبتها(الشيخ و الشيخه فارجموهما البتّه)فإنّا قد قرأناها» (٢).

و رواه أيضا أحمد بن حنبل في مسنده (٣)و الحافظ جلال الدين السيوطى عن عبد الرزاق و أحمد و ابن حبان-و سيأتى نصّه-.

و قال الحافظ السيوطى أيضا:«و قد أخرج ابن أشته في (المصاحف)عن الليث بن سعد،قال:أول من جمع القرآن أبو بكر و كتبه زيد...و أنّ عمر أتى بآيه الرجم فلم يكتبها لأنّه كان وحده» (٤).

هذا كلّه عن عمر،و المستفاد من الأحاديث أنّه كان يعلم بكون آيه الرجم من القرآن،إلا أنّه لم يكتبها لكونه وحده،فلو شهد بها معه أحد من الصحابه لكتب،و بذلك صرّح المحدّثون،قال الحافظ ابن حجر في فتح البارى:«فلم يلحقها بنصّ المصحف بشهادته وحده»و لو كانت منسوخه التلاوه لم يجز إلحاقها به حتى لو شهد معه كلّ الصحابه.

٢-و أخرج ابن ماجه عن عائشه،قالت:«نزلت آيه الرجم و رضاعه الكبير عشرا،و لقد كان في صحيفه تحت سريري،فلما مات رسول الله-صلّى الله

ص:١٦٦

١-١) مسند أحمد ١:٤٠ و ٥٥.

٢-٢) الموطأ ١٠/٨٢٤:٢.

٣-٣) مسند أحمد ١:٣٦ و ٤٣.

٤-٤) الإتقان في علوم القرآن ١:٢٠٦.

عليه وآله وسلم -و تشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها» (١).

٣- وأورد الحافظ جلال الدين عن أبي عبيد بسنده عن أبي إمامه بن سهل: «أنَّ خالته قالت: قد أقرأنا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم -آيه الرجم: الشيخ والشيخه فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة» (٢).

٤- وروى الحافظ السيوطي أيضا عن جماعة من المحدثين الحفاظ عن أبي ابن كعب: أنه كان يعتقد بأن آيه الرجم من القرآن حقيقه، وقد تقدم نصه في ما ذكر حول سورة الأحزاب.

نقتصر على هذه الأحاديث حول «آيه الرجم» طلبا للاختصار، وقد لوحظ فيها أن جماعة من الصحابه كانوا يصرحون بأنهم قد قرءوا هذه الآيه وعقلوها وحفظوها، وكان أشدهم إصرارا على ذلك: عمر بن الخطاب، وهؤلاء هم:

١- عمر بن الخطاب.

٢- ابى بن كعب.

٣- عائشه بنت أبى بكر.

٤- خاله أبى أمامه بن سهل.

بل المفهوم من حديث عائشه: أن الآيه كانت من القرآن حتى بعد وفاه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم... و سيأتى مزيد كلام فى ذلك.

و قد نقلنا هذه الأحاديث عن:

١- صحيح البخارى.

ص: ١٦٧

١- (١) السنن لابن ماجه ١٩٤٤/٦٢٥: ١.

٢- (٢) الإتيقان فى علوم القرآن ٨٢: ٣.

٢- صحيح مسلم.

٣- مسند أحمد.

٤- الموطأ لمالك.

٥- السنن لابن ماجه.

٦- الإتيان في علوم القرآن للحافظ السيوطي.

حول آيه «الرغبه»

و عن جماعه من الأصحاب أنه كان من القرآن-و قد اسقط فيما اسقط- آيه: «لا ترغبوا عن آباءكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آباءكم» أو نحوه في اللفظ، و قد سمّيناها ب«آيه الرغبه»:

١- أخرج البخارى في (الصحيح) عن عمر بن الخطاب في حديث تقدّم لفظه: «ثم إنّا كنّا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله: أن لا ترغبوا عن آباءكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آباءكم أو: «إنّ كفرا بكم أن ترغبوا عن آباءكم» (١).

٢- و قال الحافظ السيوطي: أخرج ابن الضريس عن ابن عباس، قال:

كنا نقرأ «لا ترغبوا عن آباءكم فإنه كفر بكم» أو: «إنّ كفرا بكم أن ترغبوا عن آباءكم» (٢).

٣- و قال الحافظ الجلال السيوطي أيضا: «أخرج الطيالسي و أبو عبيد و الطبراني، عن عمر بن الخطاب، قال: كنا نقرأ فيما نقرأ «لا ترغبوا عن آباءكم»

ص: ١٤٨

١- (١) صحيح البخارى ٢٠٨: ٨.

٢- (٢) الإتيان في علوم القرآن ٤٢: ٢.

فإنه كفر بكم» ثم قال لزيد بن ثابت: أ كذلك يا زيد؟ قال: نعم» (١).

و قد علم من هذه الأحاديث أنّ جماعه من الصحابه و هم:

١- عمر بن الخطاب.

٢- عبد الله بن عباس.

٣- زيد بن ثابت.

كانوا يعتقدون أنّ «آيه الرغبه» من القرآن الكريم.

و قد نقلنا هذه الأحاديث عن:

١- البخارى صاحب الصحيح.

٢- الحافظ السيوطى عن عدّه من الحفاظ و هم:

عبد الرزاق بن همام.

أحمد بن حنبل

أبو القاسم الطبرانى.

أبو عبيد القاسم بن سلام.

أبو عبد الله ابن الضريس.

أبو الوليد الطيالسى.

ابن حبان صاحب الصحيح.

حول آيه «لو كان لابن آدم واديان»

١- أخرج مسلم بن الحجاج فى (الصحيح) عن أبى الأسود، عن أبيه، قال:

«بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصره، فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرءوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصره و قراؤهم، فاتلوه و لا يطولن عليكم الأمد فتفسو قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم، و إنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول و الشده ب«براءه» فانسيتها، غير أنني حفظت منها:» لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثا، و لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب» (١).

٢- و قال الحافظ جلال الدين السيوطي: «أخرج أبو عبيد و أحمد، و الطبراني في «الأوسط»، و البيهقي في «شعب الإيمان»، عن أبي واقد الليثي، فقال: كان رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم- إذا اوحى إليه أتيناها فعلمنا ممّا اوحى إليه، قال: فجئت ذات يوم، فقال: إن الله يقول: «إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة و إيتاء الزكاه و لو كان لابن آدم واديا من ذهب لأحب أن يكون إليه الثاني، و لو كان له الثاني لأحب أن يكون إليهما الثالث، و لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، و يتوب الله على من تاب» (٢).

٣- و قال الحافظ السيوطي أيضا: «أخرج أبو عبيد و أحمد و أبو يعلى و الطبراني، عن زيد بن أرقم، قال: كنا نقرأ على عهد رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم-: «لو كان لابن آدم واديان من ذهب و فضه لابتغى الثالث، و لا يملأ بطن ابن آدم إلا التراب، و يتوب الله على من تاب» (٣).

٤- و قال الحافظ السيوطي: «أخرج أبو عبيد، عن جابر بن عبد الله،

ص: ١٧٠

١- (١) صحيح مسلم ١٠٥٠/٧٢٦: ٢.

٢- (٢) الدر المنثور، الإتيان ٨٣: ٣٠.

٣- (٣) الدر المنثور أورده باسناده عن ابن عباس ٣٧٨: ٦.

قال: كنا نقرأ «لو أن لابن آدم ملء واد مالا- لأحب إليه إليه مثله، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب و يتوب الله على من تاب»
(١).

٥- وقال الحافظ المذكور أيضا: «أخرج البزار و ابن الضريس، عن بريده، قال: سمعت النبي -صلى الله عليه و آله و سلم- يقرأ: «لو أن لابن آدم...» (٢).

٦- وقال أيضا: «أخرج ابن الأنباري، عن أبي ذر، قال: في قراءة أبي بن كعب: «ابن آدم لو اعطى واديا...» (٣).

و قال أيضا: «أخرج أحمد و الترمذى و الحاكم -و صححه- عن أبي بن كعب: إن رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم- قال: إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، فقرأ: لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فِقْرًا فِيهَا: «و لو أن ابن آدم سأل واديا من مال...»
(٤).

و روى هذا الحديث أيضا ابن الأثير عن الترمذى (٥).

٧- وقال الراغب الأصبهاني في (محاضرات الأبرار) و أثبت ابن مسعود في مصحفه: «لو كان لابن آدم واديان من ذهب لا بتغى معهما ثالثا، و لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب و يتوب الله على من تاب».

نكتفى بهذه الأحاديث حول هذه الآيه، و صريح الحديث الأول المخرَج في (الصحيح): أن أبا موسى كان يحفظ سوره من القرآن الكريم بكاملها فَنسِيها ما

ص: ١٧١

١- ١) المصدر نفسه.

٢- ٢) الدر المنثور ٣٧٨: ٦.

٣- ٣) المصدر نفسه.

٤- ٤) الدر المنثور ٣٧٨: ٦.

٥- ٥) جامع الاصول ٩٧٢/٥٠٠: ٢.

خلا الآيه المذكوره.

و قد علمنا من هذه الأحاديث أنّ الصحابه التاليه أسماؤهم يعتقدون بكون الآيه من القرآن الكريم، حتى أنّ ابن مسعود أثبتها فى مصحفه، و كان ابى بن كعب يقرؤها، و قد ذكر أبو واقد أنّ النبى قد علّمه الآيه هذه، و هؤلاء الصحابه هم:

١- أبو موسى الأشعري.

٢- أبو واقد الليثى.

٣- زيد بن أرقم.

٤- جابر بن عبد الله.

٥- بريده بن الحصيب.

٦- ابى بن كعب.

٧- عبد الله بن مسعود.

و قد نقلنا هذه الأحاديث عن:

١- مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح.

٢- ابن الأثير صاحب جامع الاصول.

٣- الراغب الأصبهاني صاحب المحاضرات.

٤- الحافظ السيوطى عن جماعه من كبار الحفاظ و منهم:-

أ- الحاكم أبو عبد الله النيسابورى صاحب المستدرک.

ب- أبو يعلى أحمد بن على الموصلى صاحب المسند.

ج- أحمد بن حنبل صاحب المسند و أحد الأئمه الأربعة.

د- أبو القاسم الطبرانى صاحب المعاجم الثلاثة.

ه- أبو بكر البيهقي صاحب السنن الكبرى.

و- أبو بكر البزار صاحب المسند.

ز- أبو عيسى الترمذي صاحب السنن أحد الصحاح الستة.

حول آية الجهاد

روى الحافظ جلال الدين السيوطي عن المسور بن مخرمه ما نصّه:

«قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: أ لم تجد فيما أنزل علينا: «أن جاهدو كما جاهدتم أول مره» فأنا لا أجدها؟

قال: اسقطت فيما اسقط من القرآن» (١).

في هذا الحديث: أنّ اثنين من كبار الصحابه و هما:

١- عمر بن الخطاب.

٢- عبد الرحمن بن عوف.

كانا يعتقدان: أنّ الآية كانت ممّا انزل من قبل الله تعالى من القرآن الكريم.

ثم إنّ معنى قوله: «اسقطت...» أنّهما كانا يعتقدان بكونها من القرآن بعد وفاه الرسول صلى الله عليه و آله و سلم أيضا، و أنّ هناك إسقاطا من القرآن...

حول آية «المتعه»

و هي قوله تعالى: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ (٢)، فقد

ص: ١٧٣

١- ١) الاتقان ٨٤: ٣.

٢- ٢) سورة النساء ٢: ٤، انظر الدرّ المنثور ١٣٩: ٢ و ما بعدها.

ورد في أحاديث القوم عن بعض الصحابه أنه كان يقرأ «فما استمتعتم به منهنّ (إلى أجل)...» وأن بعضهم كتبها كذلك في مصحفه، و عن ابن عباس قوله:

«و الله لأنزلها كذلك» وقد صحّح الحاكم هذا الحديث عنه في «المستدرک» من طرق عديده (١).

و في التفسير الكبير: أن ابى بن كعب و ابن عباس قرءا كذلك، و الصحابه ما أنكروا عليها (٢).

و قال الزمخشري: «و عن ابن عباس: هي محكمه - يعني لم تنسخ - و كان يقرأ: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى، و يروى: أنه رجع عن ذلك عند موته، و قال: اللهمّ إني أتوب إليك من قولى بالمتعّه، و قولى فى الصّرف» (٣).

و قال الحافظ ابن حجر فى تخريجه: «أما رجوعه عن المتعه فرواه الترمذى بسند ضعيف عنه، و أمّا قوله: اللهمّ إني أتوب إليك من قولى بالمتعّه فلم أجده».

و إذا ما انضمّ إلى ذلك ثبوت مشروعيه المتعه و عمل المسلمين بها حتى زمن عمر بن الخطاب، حيث نهى عنها و أوعد بالعقاب عليها، حصل القطع بنزول الآية كذلك كما تفيد الأحاديث المذكوره، و أنّ حذف كلمه «إلى أجل» وقع بعد وفاه النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم.

حول آيه «الصلاه على النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم»

روى الحافظ جلال الدين السيوطى عن حميده بنت أبى يونس، قالت:

ص: ١٧٤

١-١) المستدرک على الصحيحين ٢:٣٥.

٢-٢) التفسير الكبير ١٠:٥١.

٣-٣) الكشاف ١:٥١٩.

«قرأ عليّ أبي- وهو ابن ثمانين سنه- في مصحف عائشه» إنّ الله و ملائكته يصلّون على النبي يا أيّها الذين آمنوا صلّوا عليه و سلّموا تسليماً- و على الذين يصلّون الصفوف الاول-.

قالت: قبل أن يغيّر عثمان المصاحف» (١).

يفيد الحديث: أنّ هذه الزيادة كانت مثبتة في مصحف عائشه، و لا شك أنّها قد سمعت الآية كذلك من النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، و كتبها في مصحفها كما سمعت، و بقي المصحف إلى زمن عثمان بن عفان يتلوه الناس و يتداولونه، حتى قام عثمان فغيّر المصاحف و أسقط من الآية هذه الزيادة.

هذا ما يفيد الحديث، و هو يدلّ على أنّ عائشه و الذين كانوا يقرءون مصحفها- منهم أبو يونس الذي قرأ الآية على ابنته و هو ابن ثمانين سنين كما حدّثنا هي- كانوا يعتقدون أنّ الزيادة تلك من القرآن الكريم على حقيقته.

حول آيه «الشهادة»

أخرج مسلم بن الحجاج في «الصحيح» عن أبي موسى الأشعري أنّه قال- في الحديث المتقدّم، فيما ذكرناه حول سورة كانوا يشبهونها بإحدى المسبّحات:-

«و كنّا نقرأ سورة كنا نشبهها بإحدى المسبّحات فنسيتها غير أنّي حفظت منها:

يا أيّها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون- فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة»- (٢).

و هذا حديث صحيح لإخراج مسلم إيّاه في (صحيحه)، و هو يفيد أنّ أبا

ص: ١٧٥

١- ١) الإتيان في علوم القرآن ٨٢: ٣.

٢- ٢) صحيح مسلم ٧٢٦: ٢.

موسى الأشعري كان يحفظ سورة طويله، و كان يقرؤها، غير أنه لم يحفظ منها غير الآية، و فيها زياده: «فتكتب شهاده فى أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة» و هى غير موجوده فى المصحف الموجود.

حول آيه «ولايه النبى صلى الله عليه و آله و سلم»

١- قال الحافظ جلال الدين السيوطى: «أخرج الفريابى و الحاكم و ابن مردويه، و البيهقى فى سننه، عن ابن عباس، أنه كان يقرأ هذه الآية: «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم - و هو أب لهم - و أزواجه أمهاتهم» (١).

٢- و قال الحافظ السيوطى أيضا: «أخرج عبد الرزاق، و سعيد بن منصور، و إسحاق بن راهويه، و ابن المنذر، و البيهقى، عن مجالد، قال: مرَّ عمر ابن الخطاب بـ غلام و هو يقرأ فى المصحف: «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم و أزواجه أمهاتهم - و هو أب لهم» -.

فقال: يا غلام حكها.

فقال: هذا مصحف ابى بن كعب.

فذهب إليه فسأله فقال: إنه كان يلهينى القرآن، و يلهيك الصفق بالأسواق» (٢).

فزياده «و هو أب لهم» - بحسب هذين الحديثين - كانت من القرآن الكريم فى رأى صحابيين كبيرين هما:

١- عبد الله بن العباس.

ص: ١٧٦

١- ١) الدر المنثور ١٨٣: ٥.

٢- ٢) الدر المنثور ١٨٣: ٥.

٢-ابى بن كعب.

حتى أن عمر لما اعترض على ابى أجابه بقوله «إنه كان يلهينى القرآن و يلهيك الصفق بالأسواق».

و يفيد الحديث أن مصحف ابى بن كعب كان متلوا بين الناس معتقدين صحته و معتمدين عليه، حتى أن عمر لما قال للغلام: «حكها» قال له: «هذا مصحف ابى بن كعب».

و قد روى الحافظ السيوطى ذلك عن جماعه من أعيان الحفاظ و هم:

١-عبد الرزاق بن همام الصنعانى.

٢-سعيد بن منصور. صاحب السنن.

٣-إسحاق بن راهويه. شيخ البخارى و مسلم و غيرهما.

٤-الحاكم النيسابورى، صاحب المستدرک.

٥-الفريابى شيخ أحمد و البخارى و غيرهما.

٦-أبو بكر ابن مردويه الأصبهانى.

٧-أبو بكر البيهقى صاحب السنن الكبرى.

٨-أبو بكر ابن المنذر الإمام المجتهد.

حول آيه «الحميه»

روى الحافظ جلال الدين السيوطى عن النسائى و الحاكم قال: و صححه- من طريق ابن أبى إدريس «عن ابى بن كعب أنه كان يقرأ: «إذ جعل الذين كفروا فى قلوبهم الحميه حميه الجاهليه- و لو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام-فأنزل الله سكينته على رسوله» فبلغ ذلك عمر، فاشتد عليه، فدعا ناسا من أصحابه-

ص: ١٧٧

فيهم زيد بن ثابت-فقال:

من يقرأ منكم سورة الفتح؟

فقرأ زيد على قراءتنا اليوم.

فغَلَّظ له عمر،فقال:إني أتكلّم؟

فقال:تكلّم.

قال:لقد علمت أني كنت أدخل على النبي-صلى الله عليه وآله وسلم- و يقرئني و أنت بالباب،فإن أحببت أن أقرئ الناس على ما أقراني أقرأت و إلا لم أقرأ حرفا ما حييت.

قال:بل أقرئ الناس» (١).

و في هذا الحديث:أنّ عمر بن الخطاب عند ما بلغته قراءه ابني اشتدّ عليه ثم أغلظ له أمام ناس من الصحابه،و لكن ايّنا خصمه بما قال،و معنى ذلك:أنّ تلك الزيادة قد تعلّمها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم،و هو عند ما كان يقرئ الناس كان يعتقد بأنّه يقرئهم القرآن الكريم كما انزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

و لقد كان لاعتقاده الراسخ و جزمه برأيه أثره البالغ في نفس عمر،حتى قال له بعد أن اشتدّ عليه و أغلظ له:«بل أقرئ الناس».

و قد روى الحافظ السيوطي الحديث عن:

١-النسائي صاحب السنن أحد الصحاح الستّه.

٢-الحاكم صاحب المستدرک على الصحيحين.و ذكر أنّ الحاكم صحّح الحديث.

ص:١٧٨

روى الحافظ جلال الدين السيوطى فى تفسير قوله تعالى: كَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ (١) عن ابن أبى حاتم و ابن مردويه و ابن عساكر، «عن ابن مسعود: أنه كان يقرأ الآية هكذا: «كفى الله المؤمنين القتال- بعلى بن أبى طالب-» (٢).

و هذا الحديث صريح فى أن عبد الله بن مسعود كان يعتقد أن اسم أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام كان ثابتا فى أصل القرآن الكريم، و كذلك فى بعض روايات الشيعة، و للآية نظائر كثيرة كما تقدم فى (الباب الأول).

و ابن مسعود كان من أكثر الصحابة تعلما من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و حضورا عنده، حتى روى أهل السنه عنه صلى الله عليه و آله و سلم، فى حقه أحاديث كثيرة منها قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «تمسكوا بعهد ابن أم عبد».

و لقد كان مصحفه هو المصحف الوحيد المعتمد لدى أمه كبيره من المسلمين، و سيأتى أن عثمان بن عفان طلب مصحفه فلم يدفعه إليه، فأمر بضربه.

و قد روى الحافظ السيوطى الحديث عن ثلاثة من أئمه الحفاظ و هم:

١- أبو القاسم ابن عساكر حافظ الشام.

٢- ابن أبى حاتم الرازى.

٣- أبو بكر ابن مردويه الأصبهانى.

ص: ١٧٩

١- ١) سورة الأحزاب: ٢٥.

٢- ٢) الدر المنثور ١٩٢: ٥.

١- ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني: «أنه روى مسلم بن الحجاج و أحمد ابن حنبل من طريق أبي يونس عن عائشه: إنها أمرته أن يكتب لها مصحفا، فلَمَّا بلغتها: **حَافِظُوا عَلَي الصَّلَوَاتِ** قال: فأملت عليّ: «حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى- و صلاة العصر-» قالت: سمعتها من رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلم-» (١).

و رواه مالك بن أنس أيضا (٢).

٢- و روى مالك عن عمرو بن نافع قال: «كتبت مصحفا لحفصه، فقالت:

إذا أتيت هذه الآية فأذني، فأملت عليّ: «حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى- و صلاة العصر-» (٣).

و رواه الحافظ السيوطي عن عدّه من الأئمة و الحفاظ (٤).

تفيد هذه الأحاديث: أنّ كلمه «و صلاة العصر» كانت ثابتة في مصحف عائشه و حفصه، و لو لم تكونا معتقدتين أنّها من القرآن حقيقه لما أمرتا بإثباتها، و لا سيّما حفصه، حيث أمرت الكاتب أن يؤذنها ببلوغه الآية لتملى عليه.

فما هذا الاهتمام البالغ من عائشه و حفصه إلاّ لعلمهما القاطع بأنّ «و صلاة العصر» من الآية حقيقه، و أنّها نزلت من الله سبحانه على النبي الكريم صلى الله

ص: ١٨٠

١- ١) فتح الباري في شرح البخارى ١٥٨: ٨.

٢- ٢) الموطأ ٢٥/١٣٨: ١.

٣- ٣) الموطأ ٢٦/١٣٩: ١.

٤- ٤) الدر المنثور ٣٠٢: ١.

عليه وآله و سلم.

و رواه هذه الأحاديث هم أئمة أهل السنّة، أمثال:

١- عبد الرزاق بن همام الصنعاني.

٢- أحمد بن حنبل صاحب المسند و أحد الأئمة الأربعة.

٣- مالك بن أنس صاحب الموطأ و أحد الأئمة الأربعة.

٤- البخاري صاحب الصحيح.

٥- مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح.

٦- أبي يعلى الموصلي صاحب المسند.

٧- عبد بن حميد صاحب المسند.

٨- ابن جرير الطبري صاحب التاريخ و التفسير و تهذيب الآثار.

٩- ابن أبي داود صاحب المصاحف.

١٠- أبي بكر البيهقي صاحب السنن الكبرى.

١١- النسائي صاحب السنن أحد الصحاح.

١٢- الترمذي صاحب السنن أحد الصحاح.

١٣- ابن حجر العسقلاني شيخ الاسلام و الحافظ على الإطلاق.

١٤- جلال الدين السيوطي صاحب المؤلفات الكثيره.

حول آيه «رضاعه الكبير عشا»

أخرج ابن ماجه عن عائشه قالت: «نزلت آيه الرجم و رضاعه الكبير عشا، و لقد كان في صحيفه تحت سريري، فلما مات رسول الله -صلى الله عليه

و آله و سلّم - و تشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها» (١).

و أخرجه غيره أيضا.

و ظاهره أنّ الآيه كانت ممّا يتلى و يقرأ من القرآن حتى وفاته صلّى الله عليه و آله و سلّم، و مقتضى ذلك أن تذكر الآيه فى القرآن و تحفظ عند جمعه حتى لو فرض نسخ حكمها.

حول آيه يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ...

قال الحافظ السيوطى: «أخرج ابن مردويه عن ابن مسعود، قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله -صلّى الله عليه و آله و سلّم- «يا أيها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربك -إنّ عليا مولى المؤمنين- و إن لم تفعل فما بلّغت رسالته و الله يعصمك من الناس» (٢).

و هذا موجود فى كتب الشيعة من طرقهم، و لقائل أن يقول: لعلّ وجود هذا و نحوه فى مصحف ابن مسعود هو السبب فى رفض القوم له، و إصرارهم على أخذه منه و إعدامه.

حول آيه إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ...

أخرج الثعلبى بسنده عن أبى وائل قال: «قرأت فى مصحف عبد الله بن مسعود: إنّ الله اصطفى آدم و نوحا و آل إبراهيم و آل عمران -و آل محمد- على

ص: ١٨٢

١-١) السنن لابن ماجه ١:٦٢٥.

٢-٢) الدر المنثور ٢:٢٩٨.

و هذا أيضا مما رواه الشيعة في كتبهم بطرقهم.

حول «آيتين سقطتا من المصحف»

روى الحافظ جلال الدين السيوطى عن أبى سفيان الكلاعى: «أنّ مسلمة ابن مخلد الأنصارى قال لهم ذات يوم: أخبرونى بآيتين من القرآن لم تكتبا فى المصحف، فلم يخبروه -و عندهم أبو الكنود و سعد بن مالك-.

قال لى مسلمة: «إنّ الذين آمنوا و الذين هاجروا و جاهدوا فى سبيل الله بأموالهم و أنفسهم، ألا أبشروا أنتم المفلحون.

و الذين آووهم و نصرّوهم و جادلوا عنهم القوم الذين غضب الله عليهم، اولئك لا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرّه أعين جزاء بما كانوا يعلمون» (٢).

و ظاهر هذا الحديث: أنّ مسلمة كان يعتقد بأنّ الآيتين من آيات القرآن الحكيم حقيقته، و لكن سقطتا و لم تكتبا فى المصحف.

و لو لم تكن الآيتان من القرآن العظيم لردّ عليه الحاضرون ذلك، و كان عذرا لهم فى عدم إخبارهم إياه عن الآيتين أو جهلهم به.

حول «عدد حروف القرآن»

روى الحافظ السيوطى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب أنّه قال: «لا

ص: ١٨٣

١- ١) تفسير الثعلبى -مخطوط-.

٢- ٢) الإتيان فى علوم القرآن ٨٤: ٣.

يقولنّ أحدكم قد أخذت من القرآن كلّهُ، وما يدريه ما كلّهُ؟! قد ذهب منه قرآن كثير، و لكن ليقبل: قد أخذت منه ما ظهر» (١).

و روى الحافظ المذكور أيضا عن الطبراني عن عمر بن الخطاب أنّه قال:

«القرآن ألف ألف (و سبعة و عشرون الف) حرف» (٢).

إنّ المستفاد من هذين الحديثين هو: ضياع أضعاف هذا القرآن الموجود بين الناس.

فابن عمر ينهى عن أن يقول قائل: «قد أخذت من القرآن كلّهُ» موضحا ذلك بقوله: «قد ذهب منه قرآن كثير» ثم يأمر بأن يقول: «قد أخذت منه ما ظهر» أي: ما بقى.

و أمّا عمر بن الخطاب فقد ذكر عدد حروف القرآن الكريم الذى نزل على النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم، و هذا العدد أكثر بكثير من عدد حروف القرآن الموجود.

ص: ١٨٤

١-١) الإتيان فى علوم القرآن ٨١:٣.

٢-٢) الإتيان فى علوم القرآن ٢٤٢:١.

ثم إن ممّا يدلّ على النقصان أو يشير شبهات في الأذهان، الأحاديث التي يروونها في كيفيه جمع القرآن، وهي أيضا كثيره في العدد و معتبره في السند، و إليك شطرا منها:

١- السيوطى عن زيد بن ثابت: «قبض رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم- و لم يكن القرآن جمع فى شيء» (١).

٢- البخارى بسنده عن زيد بن ثابت، قال: «أرسل إلى أبو بكر بعد مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر: إن عمر أتانى فقال: إن القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقراء القرآن، و إنى أخشى أن يستحرّ القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، و إنى أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر:

كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله؟ قال عمر: هذا و الله خير، فلم يزل عمر يراجعنى حتى شرح الله صدرى لذلك، و رأيت فى ذلك رأى عمر، قال زيد، قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، و قد كنت تكتب الوحي لرسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم-، ففتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفونى نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علىّ ممّا أمرنى به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم-؟ قال: هو و الله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعنى حتى شرح الله صدرى للذى شرح له صدر أبى بكر و عمر، ففتبعت

ص: ١٨٥

القرآن أجمعه من العسب و اللخاف و صدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبه مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره: لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ... حتى خاتمه براءه، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر في حياته، ثم عند حفصه بنت عمر» (١).

٣- و روى البخارى بسنده عن أنس، قال: «إِنَّ حذيفه بن اليمان قدم على عثمان، و كان يغازى أهل الشام فى فتح أرمينية و أذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفه اختلافهم فى القراءه، فقال حذيفه لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الامه قبل أن يختلفوا فى الكتاب اختلاف اليهود و النصارى، فأرسل عثمان إلى حفصه أن أرسلى إلينا بالصحف ننسخها فى المصاحف، ثم نردّها عليك، فأرسلت بها حفصه إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت و عبد الله بن الزبير و سعيد بن العاص و عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها فى المصاحف، و قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت فى شىء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا المصحف فى المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصه، فأرسل إلى كل افق بمصحف ممّا نسخوا، و أمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفه أو مصحف أن يحرق» (٢).

٤- أخرج ابن أبى داود: «إِنَّ أبا بكر قال لعمر و زيد: أقعدا على باب المسجد، فمن جاء كما بشاهدين على شىء من كتاب الله فاكتباه» (٣).

٥- أخرج ابن أبى داود: «أَنَّ عمر سأل عن آيه من كتاب الله فقيل:

ص: ١٨٦

١- ١) صحيح البخارى-باب جمع القرآن-٢٢٥:٦.

٢- ٢) صحيح البخارى ٢٢٦:٦.

٣- ٣) الإتيقان فى علوم القرآن ٢٠٥:١.

كانت مع فلان، قتل يوم اليمامة، فقال: إنا لله... وأمر بجمع القرآن، فكان أول من جمعه في المصحف» (١).

٦- أخرج ابن أبي داود بإسناده عن علي عليه السلام قال: «أعظم الناس في المصاحف أجرا أبو بكر، إنَّ أبا بكر أوَّل من جمع كتاب الله» (٢).

٥- الشبهات النَّاشئة عن هذه الأحاديث

إشاره

هذه طائفة من الأحاديث في كيفية جمع القرآن، و من أراد المزيد فليراجع أبواب جمع القرآن و غيرها من المظان، في الصحاح و غيرها ككتز العمال و الإتيقان.

و في هذه الأحاديث شبهات حول القرآن:

الشبهه الأولى:

جمع القرآن بعد وفاه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

لقد دلَّت هذه الأحاديث على أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قد قبض و لمّا يجمع القرآن، ففى واحد منها يقول زيد بن ثابت لأبى بكر بعد أن أمره بجمع القرآن: «كيف تفعل شيئاً لم يفعل رسول الله» و فى آخر يقول: «قبض رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- ولم يكن القرآن جمع فى شىء» و قد تقدّم عن عائشه أنّها قالت بالنسبه إلى بعض الآيات: «كان فى صحيفه تحت سريرى،

ص: ١٨٧

١- (١) الإتيقان فى علوم القرآن ٢٠٤: ١.

٢- (٢) الإتيقان فى علوم القرآن ٢٠٤: ١.

فلما مات رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم-و تشاغلنا بموته دخل داجن فأكلها».

و إذا كان القرآن كما تفيد هذه الأحاديث غير مجموع على عهده صلى الله عليه وآله وسلم على ما هو عليه الآن، و أنّ الصحابه هم الذين تصدّوا لجمعه من بعده، فإنّ من المحتمل قريبا ضياع بعضه هنا و هناك بل صريح بعضها ذلك، و حينئذ يقع الشك في أن يكون هذا القرآن الموجود جامعا لجميع ما أنزل الله عزّ و جلّ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

الشبهه الثانيه:

جمع القرآن بعد مقتل القراء

و تفيد طائفه اخرى من أحاديثهم في باب جمع القرآن: أنّ الجمع كان بعد أن قتل عدد كبير من القراء في حرب اليمامة (١). فعمدوا إلى جمعه و تدوينه مخافه أن يفقد القرآن بفقد حفاظه و قرائه، كما ذهب آيه منه مع أحدهم كما في الخبر.

و هذا بطبيعته الحال يورث الشك و الشبهه في هذا القرآن.

الشبهه الثالثه:

جمع القرآن من العسب و نحوها و من صدور الرجال

و صريح بعض تلك الأحاديث: أنّهم تصدّوا لجمع القرآن من العسب

ص: ١٨٨

(١-١) راجع حول حرب اليمامة: حوادث السنه ١١ من تاريخ الطبرى ٣:٢٨١-٣٠١.

و الرقاع و اللخاف (١) و من صدور الرجال الباقين بعد حرب اليمامة، لكن بشرط أن يشهد شاهدان على أن ما يذكره قرآن، ففي الحديث عن زيد: «فتتبع القرآن أجمعه من العسب و اللخاف و صدور الرجال» و فيه: «و كان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان».

و من المتسالم عليه بين المسلمين عدم عصمه الأصحاب (٢)، و العاده تقضى بعدم التمكن من الإحاطه بجميع ما هم بصدده في هذه الحاله، بل لا- أقل من احتمال عدم إمكان إقامه الشاهدين على بعض ما يدعى سماعه من النبي صلى الله عليه و آله و سلم، بل قد وقع ذلك بالنسبه إلى بعضهم كعمر في آيه الرجم، حيث ذكروا: «أنّ عمر أتى بآيه الرجم فلم يكتبها لأنّه كان وحده».

لكن العجيب من زيد ردّ عمر لكونه وحده و قبول ما جاء به أبو خزيمة الأنصاري وحده، فلما ذا ردّ عمرو قبل أبا خزيمة؟ و هل كان لأبي خزيمة شأن فوق شأن عمر؟ و هو من الخلفاء الراشدين و أحد العشره المبشره بالجنّه عندهم؟!

الشبهه الرابعه:

إحراق عثمان المصاحف

و إعدام عثمان المصاحف ممّا تواترت به الأخبار بل من ضروريات التاريخ

ص: ١٨٩

١- ١) اللخاف: حجاره بيض رقاق، و احدها لخفه. الصحاح (لخف) ٤: ١٤٢٦.

٢- ٢) بل فيهم من ثبت فسقه و نفاقه... و سنتكلم بعض الشيء حول عداله الصحابه في الفصل الخامس.

الإسلامي (١) وهذه القضية-بغض النظر عن جزئياتها-تفضى إلى الشك في هذا القرآن، إذ الاختلاف بينه وبينها قطعي، فما الدليل على صحته دونها؟ ومن أين الوثوق بحصول التواتر لجميع سوره وآياته؟ لا سيما وأن أصحاب المصاحف تلك كانوا أفضل وأعلم من زيد بن ثابت في علم القرآن، لا سيما عبد الله بن مسعود الذي أخرج البخاري عنه أنه قال: «والله لقد أخذت من في رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم-بضعا وسبعين سوره، والله لقد علم أصحاب النبي-صلى الله عليه وآله وسلم- أنني أعلمهم بكتاب الله» وروى أبو نعيم بترجمته أنه قال:

«أخذت من في رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم-سبعين سوره وإن زيد بن ثابت لصبي من الصبيان، وأنا أدع ما أخذت من في رسول الله؟!» (٢).

ص: ١٩٠

-
- ١- ١) جاء في بعض الأخبار أنه أمر بطبخها، وفي بعضها: أمر بإحراقها، وفي بعضها: أمر بمحوها.
 - ٢- ٢) حليه الأولياء ١: ١٢٥.

فى وقوع الحذف و التغيير و الخطا فى القرآن المبين

و يظهر من خلال الأخبار و الآثار كثره تكلم الصحابه و التابعين فى جمع عثمان المصاحف، فمنهم من طعن فى زيد بن ثابت الذى باشر الأمر بأمر عثمان، و منهم من طعن فى كيفية الجمع، و منهم من كان يفضل مصحف غيره من الصحابه تفضيلاً لأصحابها على عثمان فى علم القرآن.

لقد كثر التكلم و القول فيه حتى انبرى أمير المؤمنين عليه السلام- فيما يروون- ليدافع عن عثمان و مصحفه. قال الحافظ ابن حجر العسقلانى: «و قد جاء عن عثمان أنه إنما فعل ذلك بعد أن استشار الصحابه، فأخرج ابن أبى داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفله قال: قال على: لا تقولوا فى عثمان إلا خيراً، فوالله ما فعل الذى فعل فى المصاحف إلا عن ملاءمنا، قال: ما تقولون فى هذه القراءة فقد بلغنى أن بعضهم يقول: إنَّ قراءة تى خير من قراءة تك و هذا يكاد يكون كفراً، قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا يكون فرقه و لا اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت» (١).

و كذلك العلماء و المحدّثون فى كتبهم، حتى أُلّف بعضهم كتاب «الردّ على من خالف مصحف عثمان» (٢).

ص: ١٩١

١- ١) فتح البارى ٩: ١٥.

٢- ٢) لابن الانبارى كتاب بهذا الاسم.

فعن ابن عمر أنه قال: «... ما يدريه ما كَلَّه؟ قد ذهب منه قرآن كثير» (١).

و عن عبد الله بن مسعود: «أنه كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف» (٢).

و عنه: «لو ملكت كما ملكوا لصنعت بمصحفهم مثل الذى صنعوا بمصحفى» (٣).

و عن ابن عباس فى قوله تعالى: حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَ تُسَلِّمُوا (٤): «إنما هى خطأ من الكاتب، حتى تستأذنوا و تسلموا» (٥).

و عنه فى قوله تعالى: أَلَمْ يَأْسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ... (٦):

«أظنّ الكاتب كتبها و هو ناعس» (٧).

و عنه فى قوله تعالى: وَ قَضَىٰ رَبُّكَ... (٨): «التزقت الواو بالصاد و أنتم تفرءونها: و قضى ربك...» (٩).

و عنه فى قوله تعالى: وَ لَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَ هَارُونَ الْفُرْقَانَ وَ ضِيَاءً... (١٠): «خذوا هذه الواو و اجعلوها هاهنا: الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ

ص: ١٩٢

١-١) الدر المنثور، الإتيان ٢:٤١.

٢-٢) فتح البارى ٩:١٦.

٣-٣) محاضرات الراغب.

٤-٤) سورة النور: ٢٧.

٥-٥) الإتيان فى علوم القرآن ١:٣١٦.

٦-٦) سورة الرعد: ٣١.

٧-٧) الإتيان فى علوم القرآن ١:٣١٦.

٨-٨) سورة الإسراء ١٧:٢٣.

٩-٩) الإتيان فى علوم القرآن.

١٠-١٠) سورة الأنبياء ٢١:٤٨.

إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ...» (١).

و عن عائشه بعد ذكر آيه: «قبل أن يغير عثمان المصاحف» (٢).

و عنها فى قوله تعالى: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ و قوله: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا...

وَ الصَّابِرُونَ... قالت: «يا ابن أخى هذا عمل الكتاب أخطئوا فى الكتاب» قال السيوطى: «هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين» (٣).

و عنها فى قوله تعالى: وَ الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا... (٤): «كذلك انزلت و لكن الهجاء حرّف» (٥).

و عنها و عن أبان بن عثمان فى قوله تعالى: وَ الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ (٦): «هو غلط من الكاتب» (٧).

و عن مجاهد و الربيع فى قوله تعالى: وَ إِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ... (٨):

«هى خطأ من الكاتب» قال الحافظ السيوطى: «أخرج عبد بن حميد و الفريابى و ابن جرير و ابن المنذر، عن مجاهد فى قوله تعالى: وَ إِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَ حِكْمَةٍ قال: هى خطأ من الكاتب و هى قراءه ابن مسعود: ميثاق الذين اتوا الكتاب، و أخرج ابن جرير عن الربيع أنه قرأ: و إذ

ص: ١٩٣

١-١ (١) الإتيان فى علوم القرآن.

٢-٢ (٢) الإتيان فى علوم القرآن ٣: ١٨٢.

٣-٣ (٣) الإتيان فى علوم القرآن.

٤-٤ (٤) سورة المؤمنون ٢٣: ٦٠.

٥-٥ (٥) الإتيان فى علوم القرآن.

٦-٦ (٦) سورة النساء ١٦٢: ٤.

٧-٧ (٧) معالم التنزيل.

٨-٨ (٨) سورة آل عمران ٣: ٨١.

أخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب. قال: وكذلك كان يقرؤها ابى بن كعب» (١).

و عن سعيد بن جبیر فی قوله تعالى: وَ الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ: «هو لحن من الكاتب» (٢).

و قال الفخر الرازی فی قوله تعالى: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ (٣): «القراءه المشهوره إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ، و منهم من ترك هذه القراءه و ذكروا وجوها، أحدها: قرأ أبو عمرو و عيسى بن عمر: إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ. قالوا: و هي قراءه عثمان و عائشه و ابن الزبير و سعيد بن جبیر و الحسن، و روى عن عثمان أنه نظر في المصحف، فقال: أرى فيه لحنًا و ستقيمه العرب بألسنتها» (٤).

فالعجيب جدا طعن عثمان نفسه في هذا المصحف.

و فی روايه البغوى قال عثمان: «إِنَّ فِي المصحف لحنًا و ستقيمه العرب بألسنتها، فقليل له: أ لا تغيره! فقال: دعوه فإنه لا يحلّ حراما و لا يحرم حلالا» (٥).

و فی الإتيان عن عثمان أنه قال: «لو كان الكاتب من ثقيف و المملى من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف» (٦).

ص: ١٩٤

١-١) الدر المنثور ٢: ٤٧.

٢-٢) الإتيان في علوم القرآن.

٣-٣) سورة طه: ٦٣.

٤-٤) التفسير الكبير ٧٤: ٢٢.

٥-٥) معالم التنزيل.

٦-٦) الإتيان في علوم القرآن.

الرواه لأحاديث التحريف من أهل السنّه

ص: ١٩٥

و لقد روى أحاديث التحريف من أهل السنّة أكثر علمائهم، من محدّثين و مفسّرين و فقهاء و اصوليين و متكلمين... و نحن نكتفى بذكر من أوردنا الأحاديث السابقه عنه مباشرة أو بواسطه مع موجز تراجمهم (١):

١- مالك بن أنس؛ أحد الأئمّه الأربعة، روى عنه الشافعى و خلّاق جمعهم الخطيب فى مجلّد، و هو شيخ الأئمّه و إمام دار الهجرة عندهم. (١٧٩).

٢- عبد الرزاق بن همام الصنعانى؛ أحد الأعلام، روى عنه أحمد و جماعه. (٢١١).

٣- الفريابى، محمد بن يوسف بن واقد؛ أحد الأئمّه، روى عنه أحمد و البخارى. (٢١٢).

٤- أبو عبيد، القاسم بن سلام؛ أحد الأعلام، وثقه أبو داود و ابن معين و أحمد و غير واحد. (٢٢٤).

٥- الطيالسى، أبو الوليد هشام بن عبد الملك الباهلى؛ أحد الأعلام، روى عنه أحمد و البخارى و أبو داود، قال أحمد: «هو شيخ الإسلام اليوم، ما أقدم عليه أحدا من محدّثين». (٢٢٧).

٦- سعيد بن منصور؛ الحافظ، أحد الأعلام، روى عنه أحمد و مسلم و أبو

ص: ١٩٧

١ - ١) استخراجها من كتاب «طبقات الحفاظ» للحافظ السيوطى، و كتاب «طبقات المفسّرين» لتلميذه الداودى، و قد أعطى محقّق الكتابين فى الهامش مصادر اخرى لكل ترجمه.

داود، قال أحمد: «من أهل الفضل والصدق»، وقال أبو حاتم: «من المتقين الأثبات، ممن جمع و صنف». (٢٢٧).

٧- ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد؛ روى عنه البخارى و مسلم و غيرهما. (٢٣٥).

٨- أحمد بن حنبل؛ صاحب «المسند»، أحد الأئمة الأربعة، روى عنه البخارى و مسلم و أبو داود و غيرهم. (٢٣٨).

٩- ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم؛ أحد أئمة المسلمين و علماء الدين، اجتمع له الحديث و الفقه و الحفظ و الصدق و الورع و الزهد، روى عنه الجماعة سوى ابن ماجه. (٢٣٨).

١٠- ابن منيع، أحمد بن منيع البغوى؛ روى عنه مسلم و الجماعة. (٢٤٤).

١١- ابن الضريس، الحافظ أبو عبد الله محمد بن أيوب؛ وثقه ابن أبي حاتم و الخليلي. (٢٤٩).

١٢- البخارى، محمد بن إسماعيل؛ صاحب الصحيح، روى عنه مسلم و الترمذى. (٢٥٦).

١٣- مسلم بن الحجاج النيسابورى؛ صاحب الصحيح، روى عنه أنه قال: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعه». (٢٦١).

١٤- الترمذى، محمد بن عيسى؛ صاحب «الجامع الصحيح»، كان أحد الأئمة الذين يقتدى بهم عندهم فى علم الحديث. (٢٧٩).

١٥- ابن ماجه القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد؛ صاحب السنن، قال الخليلي: «ثقه كبير، متفق عليه، محتج به». (٢٨٣).

١٦- عبد الله بن أحمد بن حنبل؛ الحافظ ابن الحافظ، قال الخطيب: «كان

ثقه ثبتا فهما». (٢٩٠).

١٧-البزّار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى؛ الحافظ العلامة الشهرى. (٢٩٢).

١٨-النسائى، أحمد بن شعيب، الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام، أحد الأئمة المبرزين و الحفّاظ المتقنين و الأعلام المشهورين. قال الحاكم: «كان النسائى أفقه مشايخ مصر فى عصره» و قال الذهبى: «هو أحفظ من مسلم بن الحجاج».

(٣٠٣).

١٩-أبو يعلى، أحمد بن على الموصلى؛ الحافظ الثقة محدّث الجزيره، قال الحاكم: «كنت أرى أبا على الحافظ معجبا بأبى يعلى و إتقانه و حفظه لحديثه».

(٣٠٧).

٢٠-الطبرى، أبو جعفر محمد بن جرير؛ قال الخطيب: «كان أحد الأئمة يحكم بقوله و يرجع إليه». (٣١٠).

٢١-ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم؛ الحافظ العلامة الثقة الأوحد، كان غايه فى معرفه الاختلاف و الدليل مجتهدا لا يقلّد أحدا. (٣١٨).

٢٢-ابن أبى حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازى؛ الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام، قال الخليلى: «أخذ علم أبيه و أبى زرعه، و كان بحرا فى العلوم و معرفه الرجال، ثقه حافظا زاهدا، يعدّ من الأبدال». (٣٢٧).

٢٣-ابن الأنبارى، أبو بكر محمد بن القاسم المقرئ النحوى اللغوى؛ و كان صدوقا فاضلا دينا خيرا من أهل السنّه، و كان يحفظ مائه و عشرين تفسيرا بأسانيدها. (٢٢٨).

٢٤-ابن أشته، محمد بن عبد الله اللوذرى أبو بكر الأصبهاني؛ استاذ كبير

ص: ١٩٩

و إمام شهير و نحوى محقق، ثقته، قال الدّانى: «ضابط مشهور مأمون ثقته، عالم بالعربية، بصير المعانى، حسن التصنيف». (٣٦٠).

٢٥- الطبرانى، سليمان بن أحمد؛ الإمام العلامة الحجّه، بقيه الحقاظ، مسند الدنيا، و أحد فرسان هذا الشأن. (٣٦٠).

٢٦- أبو الشيخ، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان؛ الإمام الحافظ، مسند زمانه، و كان مع سعه علمه و غزاره حفظه صالحا خيرا، قانتا لله صدوقا، قال ابن مردويه: «ثقة مأمون»، و قال الخطيب: «كان حافظا ثبتا متقنا»، و قال أبو نعيم: «أحد الأعلام». (٣٦٩).

٢٧- الدارقطنى، أبو الحسن على بن عمر؛ الإمام شيخ الإسلام، حافظ الزمان، حدّث عنه الحاكم و قال: «أوحد عصره فى الفهم و الحفظ و الورع، إمام فى القرّاء و المحدّثين، لم يخلف على أديم الأرض مثله»، و قال القاضى أبو الطيّب:

«الدارقطنى أمير المؤمنين فى الحديث». (٣٨٥).

٢٨- الراغب الأصفهانى، أبو القاسم المفضّل بن محمد؛ صاحب المصنّفات، ذكر الفخر الرازى أنّه من أئمّه السنّه و قرنه بالغزالي، و كان فى أوائل المائة الخامسة.

٢٩- الحاكم النيسابورى، أبو عبد الله محمد بن عبد الله؛ الحافظ الكبير، إمام المحدّثين فى عصره فى الحديث و العارف به حقّ معرفته، و كان صالحا ثقته يميل إلى التشيع. (٤٠٥).

٣٠- ابن مردويه، أبو بكر أحمد بن موسى الأصبهانى؛ الحافظ الكبير العلامة، كان فهما بهذا الشأن، بصيرا بالرجال، طويل الباع، مليح التصانيف.

(٤١٠).

ص: ٢٠٠

٣١- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين؛ الإمام الحافظ العلامة، شيخ خراسان، انفرد بالإتقان و الضبط و الحفظ، و عمل كتابا لم يسبق إليها و بورك له في علمه. (٤٥٨).

٣٢- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن؛ الإمام الكبير حافظ الشام بل حافظ الدنيا، الثقة الثبت الحجّه، سمع منه الكبار، و كان من كبار الحفاظ المتقين. (٥٧١).

٣٣- ابن الأثير، المبارك محمد بن محمد؛ من مشاهير العلماء و أكابر النبلاء و أوجد الفضلاء (٦٠٦).

٣٤- الضياء المقدسي، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد؛ الإمام العالم الحافظ الحجّه، محدّث الشام شيخ السنّه، رحل و صنّف، و صحّح و لّين، و جرّح و عدّل، و كان المرجوع إليه في هذا الشأن، جبالا ثقة دينا زاهدا ورعا. (٦٤٣).

٣٥- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري؛ مصنّف التفسير المشهور الذي سارت به الركبان، كان من عباد الله الصالحين و العلماء العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا، قال الذهبي: «إمام متقن متبحر في العلم، له تصانيف مفيدة تدلّ على إمامته و كثره اطلاعه و وفور فضله». (٦٧١).

٣٦- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر؛ الإمام المحدّث الحافظ، وصفه الذهبي بالإمام المفتي المحدّث البارع، ثقة متقن محدّث متقن.

(٧٧٤).

٣٧- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي المصري؛ شيخ الإسلام، و إمام الحفاظ في زمانه، و حافظ الديار المصريه، بل حافظ الدنيا مطلقا، قاضي القضاء، صنّف التصانيف التي عمّ النفع بها. (٨٥٢).

ص: ٢٠١

٣٨-السيوطى،جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر؛الحافظ الشهير صاحب المؤلفات الكثيره فى العلوم المختلفه،أثنى عليه مترجموه كالشوكانى فى (البدر الطالع)و السخاوى فى (الضوء اللامع)و ابن العماد فى (شذرات الذهب) و غيرهم.(٩١١).

٣٩-المتقى،نور الدين على بن حسام الهندى؛كان فقيها محدثا صاحب مؤلفات،أشهرها:كنز العمّال،أثنى عليه ابن العماد فى (شذرات الذهب) و العيدروسى فى (النور السافر فى أعيان القرن العاشر).(٩٧٥).

٤٠-الآلوسى،شهاب الدين محمود بن عبد الله البغدادى؛المفسر المحدّث الفقيه اللغوى النحوى،صاحب«روح المعانى فى تفسير القرآن و السبع المثانى»، و غيره من المؤلفات(١٢٧٠).

هؤلاء جمله ممّن روى أحاديث التحريف...

١- من تجوز نسبه التحريف إليه منهم

إشاره

فهل تجوز نسبه القول بالتحريف إليهم جميعا؟

لقد علم ممّا سبق فى غضون الكتاب:أنّ مجرّد روايه الحديث و نقله لا يكون دليلا على التزام الناقل و الراوى بمضمونه،و على هذا الأساس لا يمكننا أن ننسب إليهم هذا القول الباطل...

نعم،فيهم جماعه التزموا بنقل الصحاح،فلم يخرجوا فى كتبهم إلّا- ما قطعوا بصدوره من النبى-صلّى الله عليه و آله و سلّم-و صحابته،حسب شروطهم التى اشترطوها فى الراوى و الروايه،فهم-و كل من تبعهم فى الاعتقاد بصحّه جميع أخبار كتبهم-ملزمون بظواهر ما أخرجوا فيها من أحاديث التحريف،ما لم

يذكروا لها محملاً وجيهاً أو تأويلاً مقبولاً...

و ممن التزم بنقل الصحاح من هؤلاء:

١- مالك بن أنس

لقد اشترط مالك في كتابه (الموطأ) الصحه، و لذلك استشكل بعض الأئمه إطلاق أصحيه كتاب البخاري مع اشتراك البخاري و مالك في اشتراط الصحه و المبالغه في التحري و التثبت (١).

و قال الشافعي: «ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك» (٢).

و قال الحافظ مغلطاي: «أول من صنّف الصحيح مالك» (٣).

و قال الحافظ ابن حجر: «كتاب مالك صحيح عنده و عند من يقامده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل و المنقطع و غيرهما» (٤).

٢- أحمد بن حنبل

قال أحمد في وصف مسنده:

«إنّ هذا كتاب قد جمعته من أكثر من سبعمائه و خمسين ألف، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فارجعوا إليه، فإن كان

ص: ٢٠٣

١- ١) هدى السارى ٢١: ١.

٢- ٢) مقدّمه ابن الصلاح: ١٤ و غيره.

٣- ٣) تنوير الحوالك: ٨.

٤- ٤) تنوير الحوالك: ٨.

فيه و إلا ليس بحجّه» (١).

و عنه: إنّه شرط في مسنده الصحيح (٢).

و قال السبكي: «ألف مسنده و هو أصل من اصول هذه الائمة» (٣).

و قال الحافظ المديني: «هذا الكتاب أصل كبير و مرجع وثيق لأصحاب الحديث، انتقى من حديث كثير و مسموعات و افره، فجعل إماما و معتمدا و عند التنازع ملجأ و مستندا» (٤).

هذا... و قد ألف الحافظ ابن حجر كتابا في شأن «المسند» سمّاه «القول المسدّد في الذبّ عن المسند» ردّ به على قول من قال بوجود أحاديث ضعيفه في مسند أحمد.

و قد أتمه الحافظ السيوطي بذيّل سمّاه «الذيل الممهّد» (٥).

٣- محمد بن إسماعيل البخاري

و قد شرط البخاري في كتابه: أن يخرج الحديث المتّفق على ثقه نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، و يكون إسناده متّصلا غير مقطوع، و إن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، و إن لم يكن إلا راو واحد و صحّ الطريق إليه كفى (٦).

ص: ٢٠٤

١-١) تدريب الراوي ١:١٧٢ و غيره.

٢-٢) تدريب الراوي و غيره.

٣-٣) طبقات الشافعية، ترجمه أحمد.

٤-٤) طبقات الشافعية. ترجمه أحمد.

٥-٥) تدريب الراوي ١:١٧٢.

٦-٦) هدى الساري ٢:٢٦١.

و عن البخارى أنه قال: «ما وضعت فى كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك و صلّيت ركعتين» (١).

و عنه أيضا: «صنّفت كتابى الصحيح فى المسجد الحرام و ما أدخلت فيه حديثا حتّى استخرت الله تعالى و صلّيت ركعتين و تيقنت صحّته» (٢).

و عنه: «صنّفت الجامع من ستمائة ألف حديث فى ستّ عشره سنه و جعلته حجّه فيما بينى و بين الله» (٣).

و عنه أيضا: «رأيت النبى صلّى الله عليه [و آله] و سلّم و كأننى واقف بين يديه و بيدى مروحه أذبّ بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لى: أنت تذبّ عنه الكذب.

فهذا الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح» (٤).

و عنه أنه قال: «لم اخرج فى هذا الكتاب إلا صحيحا و ما تركت من الصحيح أكثر...» (٥).

و قال الحافظ ابن حجر:

«تقرّر أنّه التزم فيه الصحّحه، و أنّه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا، هذا أصل موضوعه، و هو مستفاد من تسميته إيّاه الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلّى الله عليه [و آله] و سلّم و أيامه، و ممّا نقلناه عنه من روايه الأئمه

ص: ٢٠٥

١-١) هدى السارى ٢:٢٦١.

٢-٢) هدى السارى ٢:٢٦١.

٣-٣) هدى السارى ٢:٢٦١.

٤-٤) هدى السارى ١:١٨.

٥-٥) هدى السارى ١:١٨.

عنه صريحا...» (١).

وقال ابن الصلاح: «أول من صنّف في الصحيح: البخارى أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ومسلم مع أنّه أخذ عن البخارى واستفاد منه فإنّه يشارك البخارى فى كثير من شيوخه، وكتابهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله العزيز... ثمّ إنّ كتاب البخارى أصحّ الكتابين صحيحا وأكثرهما فوائد...» (٢).

وقد نقل هذا الحافظ ابن حجر وأثبت أصحّيه كتاب البخارى من كتاب مسلم، وذكر أنّ هذا ممّا اتّفق عليه العلماء، واستشهد بكلمات الأئمّه على ذلك (٣).

وكذا الحافظ النووى فى التقريب، وافقه الحافظ السيوطى فى شرحه وقال: «و عليه الجمهور، لأنّه أشدّ اتصالا و اتقن رجالا...» (٤).

٤- مسلم بن الحجاج النيسابورى

وقال مسلم: «ليس كل شىء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنّما وضعت ما أجمعوا عليه» (٥).

وقال: «لو أنّ أهل الحديث يكتبون مائتى سنه الحديث فمدارهم على هذا المسند-يعنى صحيحه-» (٦).

ص: ٢٠٦

١-١ (١) هدى السارى ١:١٩.

١-٢ (٢) مقدّمه ابن الصلاح: ١٣-١٤.

١-٣ (٣) هدى السارى ١:٢١.

١-٤ (٤) تدريب الراوى فى شرح تقريب النووى ١:٨٨-٩١.

١-٥ (٥) مقدّمه ابن الصلاح: ١٦، تدريب الراوى ١:٩٨.

١-٦ (٦) المنهاج فى شرح مسلم ١:٢٢ هامش إرشاد السارى.

وقال أيضا: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعه الرازي فكل ما أشار أن له عله تركته، وكل ما قال أنه صحيح و ليس له عله أخرجته» (١).

وقال: «صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعه» (٢).

هذا، وقد قالوا: إن أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان، ثم اختلفوا في أن أيهما أفضل و أصح، فذهب جمهورهم إلى أن البخاري أصح، وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم، و تبعه بعض شيوخ المغرب (٣).

٥- أبو عيسى الترمذي

قال الترمذي: «صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، و عرضته على علماء العراق فرضوا به، و عرضته على علماء خراسان فرضوا به.

و من كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم» (٤).

و قال في كتاب العلل الذي في آخر جامعه:

«جميع ما في هذا الكتاب-يعنى جامعه- من الحديث هو معمول به، و به أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين: حديث عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه: إن النبي صلى الله عليه [و آله] و سلم جمع بين الظهر و العصر بالمدينه، و المغرب و العشاء من غير خوف و لا مطر و لا سفر، و حديث النبي صلى الله عليه

ص: ٢٠٧

١-١) المنهاج فى شرح مسلم ١:٢٢.

٢-٢) المنهاج فى شرح مسلم ١:٢٢.

٣-٣) تدريب الراوى ١:٩٣ و غيره.

٤-٤) تذكره الحفاظ-ترجمته.

[و آله] أو سلم أنه قال: من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه.

قال: وقد بيّنا عله الحديثين جميعاً في الكتاب.

قال المبار كفوري: «قلت: قد تعقب الملاء معين في كتابه (دراسات اللبيب) على كلام الترمذى هذا، وقد أثبت أنّ هذين الحديثين كليهما معمول به، والحقّ مع الملاء معين عندي والله تعالى أعلم» (١).

هذا، وقد جاء في مقدّمه تحفه الأحوذى فصل «في بيان أنه ليس في جامع الترمذى حديث موضوع» (٢).

و جامع الترمذى من الكتب السنّة الصحاح عند أهل السنّة بلا خلاف بينهم، غير أنّهم اختلفوا في رتبته هل هو بعد الصحيحين أو بعد سنن أبي داود أو بعد سنن النسائي؟ (٣).

٦- أحمد بن شعيب النسائي

و كتاب النسائي أحد الصحاح السنّة بلا خلاف.

قالوا: وقد صنّف النسائي في أول أمره كتاباً يقال له: «السنن الكبير» ثمّ اختصره وسمّاه «المجتبى» و سبب اختصاره: أنّ أحداً من أمراء زمانه سأله أنّ جميع أحاديث كتابك صحيح؟

قال: لا.

فأمره الأمير بتجريد الصحاح و كتابه صحيح مجرّد.

ص: ٢٠٨

١- ١) مقدّمه تحفه الاحوذى: ٣٦٧.

٢- ٢) مقدّمه تحفه الاحوذى: ٣٦٥-٣٦٧.

٣- ٣) مقدّمه تحفه الاحوذى: ٣٦٤.

فانتخب منه «المجتنى» وأسقط منه كل حديث تكلم في إسناده (١).

فإذا أطلق المحدثون بقولهم: رواه النسائي، فمرادهم هذا المختصر المسمى بالمجتنى لا السنن الكبير (٢).

و عن الحاكم و أبي علي الحافظ و الخطيب: للنسائي شرط في الرجال أشد من شرط مسلم (٣).

٧- ابن ماجه القزويني

قال ابن ماجه: «عرضت هذه السنن على أبي زرعه فنظر فيه و قال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها...» (٤).

و قال المبار كفوري: «و أما سنن ابن ماجه فهو سادس الصحاح الستة...» (٥).

و في كشف الظنون: «إنه سادس الصحاح الستة عند بعض الأئمة» (٦).

قلت: و ممن قال بذلك الحافظان ابن طاهر و عبد الغني المقدسيان.

٨- الحاكم النيسابوري

و ألف أبو عبد الله الحاكم النيسابوري كتاب «المستدرک علی الصحیحین»،

ص: ٢٠٩

١-١) جامع الاصول ١:١٦٦ و غيره.

٢-٢) مقدّمه تحفه الاحوذى: ١٣١.

٣-٣) مقدّمه تحفه الاحوذى: ١٣١.

٤-٤) تذكره الحفاظ ٢:٦٣٦.

٥-٥) مقدّمه تحفه الاحوذى: ١٣٤.

٦-٦) كشف الظنون: ١٠٠٤.

ذكر فيه ما فات البخارى و مسلما ممّا على شرطهما أو شرط أحدهما أو هو صحيح... (١).

فالمستدرک من الكتب التى التزم فيها بالصّحّه، و لذا يعبر عنه بالصحيح المستدرک (٢).

و لقد أثنى على الحاكم كلّ من جاء بعده من الحفاظ، و نسبه بعضهم إلى التشيع و قالوا: إنّه قد تساهل فى ما استدرکه على شرط الصحيح.

قلت: لا- يبعد أن يكون من أسباب رميه بالتشيع و التساهل إخراجة أحاديث فى فضل أمير المؤمنين عليه السلام، بل قد صرح بذلك الخطيب... (٣).

٩- أبو جعفر الطبرى

و قد التزم أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى الصّحّه فى كتابه (تهذيب الآثار) الذى أورد فيه بعض الأحاديث المذكوره... كما أورد منها فى (تفسيره)...

١٠- الضياء المقدسى

و قد التزم الحافظ الضياء المقدسى الصّحّه فى كتابه «المختاره».

قال الحافظ العراقى: «و ممّن صحّح أيضا من المتأخرين الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى، فجمع كتابا سمّاه (المختاره) التزم فيه

ص: ٢١٠

١- ١) فيض القدير فى شرح الجامع الصغير ٢٦: ١.

٢- ٢) تدريب الراوى ١٠٨: ١، مقدّمه تحفه الاحوذى: ١٥٥.

٣- ٣) مقدّمه تحفه الاحوذى: ١٥٦.

و قال الحافظ السيوطي: «و منهم الحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، فجمع كتابا سمَّاه (المختاره) التزم فيه الصَّحَّه و ذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها» (٢).

و في «كشف الظنون» بعد أن صرَّح بما تقدّم: «قال ابن كثير: و هذا الكتاب لم يتم، و كان بعض الحفّاظ من مشايخنا يرجّحه على مستدرّك الحاكم» (٣).

هذا، و قد أثنى عليه كل من ترجم له، قال الحافظ الذهبي ما ملخصه:

«الإمام العالم الحافظ الحجّه، محدّث الشام، شيخ السنّه، صاحب التصانيف النافعه، نسخ و صنّف، و صحّح و لّين، و جرّح و عدّل، و كان المرجع إليه في هذا الشأن، قال تلميذه عمر بن الحاجب: شيخنا أبو عبد الله شيخ وقته و نسيج وحده علما و حفظا و ثقّه و ديناً، من العلماء الربّانيين، و هو أكبر من أن يدلّ عليه مثلي.

رأيت جماعه من المحدّثين ذكروه فأطنبوا في حقّه و مدحوه بالحفظ و الزهد.

سألت الزكّي البرزالي عنه فقال: ثقّه، جبل، حافظ، دين.

قال ابن النجار: حافظ متقن حجّه، عالم بالرجال، ورع تقى.

و قال الشرف ابن النابلسي: ما رأيت مثل شيخنا الضياء» (٤).

ص: ٢١١

١- ١) التقييد و الإيضاح لما اطلق أو اغلق من كتاب ابن الصلاح.

٢- ٢) تدريب الراوى ١: ١٤٤.

٣- ٣) كشف الظنون.

٤- ٤) تذكره الحفّاظ: ١٤٠٦: ٤.

الأقوال و الآراء فى أهل السنه

حول التحريف و أحاديثه

ص: ٢١٣

لقد تقدّم ذكر الأحاديث الدالّة على التحريف... و عرفت من خلال ذلك أنّ القول بنقصان القرآن مضاف إلى جماعه كبيره من صحابه رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلم-و على رأسهم:

عمر بن الخطّاب،عثمان بن عفّان،عبد الله بن العيّاس،عبد الله بن عمر، عبد الرحمن بن عوف،ابن كعب،عبد الله بن مسعود،زيد بن ثابت،أبو موسى الأشعري،حذيفه بن اليمان،جابر بن عبد الله،زيد بن أرقم،عائشه بنت أبي بكر،حفصه بنت عمر...

و من مشاهير التابعين...و على رأسهم:

سعيد بن جبير،عكرمه،الضحّاك،سعيد بن المسيّب،عروه بن الزبير، محمد بن مسلم الزهري،زرّ بن حبّيش،مجاهد،الحسن البصري...

و عرفت أنّ تلك الأحاديث مخرجه في أهمّ كتب أهل السنّه و أسفارهم، و من أشهرها:

الموطّأ،صحيح البخارى،صحيح مسلم،صحيح الترمذى،صحيح النسائي،صحيح ابن ماجه،المصنّف لابن أبي شيبه،المسند لأحمد،المستدرک للحاكم،الجوامع الثلاثة للطبراني،المسند لأبي يعلى،السنن للبيهقي،جامع الاصول،فتح البارى،إرشاد السارى،المصاحف لابن الأنبارى،الدرّ المنثور،كنز العمال،تاريخ دمشق،تفسير الطبرى،تفسير الرازى،تفسير القرطبي، تفسير البغوى،تفسير الخازن،الكشاف،البحر المحيط،تفسير ابن كثير،مشكل

الآثار، التسهيل لعلوم التنزيل، البرهان في علوم القرآن، مناهل العرفان في علوم القرآن، الإتيان في علوم القرآن، وغيرها من الكتب في الحديث و الفقه و التفسير...

١- موقف علماء الشيعة من هذه الأخبار و الآثار:

أمّا علماء الشيعة فإنّ موقفهم من هذه الأحاديث و الآثار المنقوله عن الصحابه نفس الموقف الذى اتّخذوه تجاه الأحاديث المرويّه فى كتبهم أنفسهم...

فإنّهم بعد ما قالوا بعدم تحريف القرآن-للأدله القائمه عليه كتابا و سنّه و إجماعا- حملوا ما أمكن حمله من أحاديثهم المعتبره سندا على بعض الوجوه، و طرحوا كل خبر غير معتبر سندا أو غير قابل للتأويل... كما عرفت فى (الباب الأول) بالتفصيل.

و هذا هو النهج الذى ينبغى اتّباعه بالنسبه إلى أحاديث التحريف فى كتب أهل السنّه... و به يتمّ الجمع بين الاعتقاد بعدم التحريف و الاعتقاد بصحّه أخبار الصحيحين و غيرهما... على اصول أهل السنّه...

إنّ التأويل إمّا الحمل على التفسير، و إمّا الحمل على اختلاف القراءه، و إمّا الحمل على نسخ التلاوه. لكنّ التأويل على الوجهين الأولين لا- يتمّ إلا- بالنسبه إلى قليل جدّا من الأحاديث، و الحمل على نسخ التلاوه غير تامّ صغويا و كبرويا، كما ستعرف فى «الفصل الرابع».

فلا مناص من الردّ و التكذيب... و لا مانع، إلا ما اشتهر بينهم من عداله جميع الصحابه و صحّه أخبار الصحيحين و أمثالهما... لكنّ هذين المشهورين لا أصل لهما... كما ستعرف فى «الفصل الخامس».

هذه خلاصه الطريقه الصحيحه لعلاج هذه الأحاديث، و عليها المحققون من أهل السنّه، كما سيظهر في هذا الفصل و الفصلين اللاحقين.

٢- موقف أهل السنّه من هذه الأحاديث و الآثار:

و أمّا أهل السنّه فالرواه لهذه الأحاديث منهم من يلتزم بصحّتها كأصحاب الصحاح السنّه و أمثالهم من أرباب الكتب المشهوره و المسانيد، و منهم من لا ندرى رأيه فيها... كما لا ندرى أنّ القائلين بالصحّه يحملون تلك الآيات المحكيه في هذه الأحاديث على النسخ، أو يقولون بالتحريف تبعاً لمن قال به من الصحابه و التابعين...

و في المقابل طائفتان من المحدثين و العلماء؛ طائفه تقول بالتحريف صراحه، أخذوا بالأحاديث الظاهره فيه، و اقتداء بالصحابه المصريحين به، و طائفه تقول ببطلان الأحاديث و تردّها الرّدّ القاطع...

فأهل السنّه بالنسبه إلى أحاديث التحريف على ثلاثه طوائف:

٣- طائفه يروون التحريف و لا نعلم رأيهم فيه

و هم المحدثون و العلماء الذين يروون أحاديث التحريف و ينقلونها في كتبهم الحديثيه و غيرها، و لا سبيل لنا إلى الوقوف على آرائهم في تلك الأحاديث، فهل يقولون بصحّتها أولاً؟ و على الأول هل يحملونها على النسخ؟ أو يقولون بالتحريف حقيقه؟

و هؤلاء كثيرون، بل هم أكثر رجال الحديث و المحدثين و العلماء الرواه

و الناقلين لهذه الأحاديث...

٤- طائفه يروونه و يقولون به:

و هم الذين أوردوا الأحاديث و الآثار الظاهره أو الصريحه فى نقصان القرآن من غير جواب أو تأويل، و هؤلاء عدّه من العلماء و ليس عددهم بقليل...

فمثلا:

يقول ابن جزى الكلبي فى تفسيره: «و الصابئون. قراءه السبعه بالواو، و هى مشكله، حتى قالت عائشه: هى من لحن كتاب المصحف» (١).

- «و المقيمون» منصوب على المدح بإضمار فعل، و هو جائز كثيرا فى الكلام، و قالت عائشه: هو من لحن كتاب المصحف، و فى مصحف ابن مسعود:

(و المقيمون) على الأصل» (٢).

- «إنّ هذان لساحران» قرئ: إنّ هذين، بالياء، و لا إشكال فى ذلك...

و قالت عائشه رضى الله عنها: هذا ممّا لحن فيه كتاب المصحف» (٣).

و يقول الخطيب الشربيني فى تفسيره:

«و حكى عن عائشه - رضى الله تعالى عنها - و أبان بن عثمان: أنّ ذلك غلط من الكاتب، ينبغى أن يكتب «و المقيمون الصلاه» و كذلك قوله فى سوره

ص: ٢١٨

١- ١) التسهيل لعلوم التنزيل ١:١٧٣ و ابن جزى الكلبي المالكي وصفه الداودى فى طبقات المفسرين ١:١٠١ بقوله: كان شيخا جليلا ورعا زاهدا عابدا متقللا من الدنيا و كان فقيها مفسرا و له تفسير القرآن العزيز، توفى فى حدود العشرين و ستمائه.

٢- ٢) التسهيل لعلوم التنزيل ١:١٦٤.

٣- ٣) التسهيل لعلوم التنزيل ٣:١٥.

المائدة: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ وَقوله تعالى:

إِنَّ هَذَانِ لَسَاءُ حِرَانٍ قَالَا: ذَلِكَ خَطَأٌ مِنَ الْكَاتِبِ، وَقَالَ عَثْمَانُ: إِنَّ فِي الْمَصْحَفِ لِحَنًا وَسَتِ قِيمَةُ الْعَرَبِ بِأَلْسِنَتِهَا، فَقِيلَ لَهُ: أَلَا تَغْيِرُهُ؟ فَقَالَ: دَعُوهُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ حَرَامًا وَلَا يَحْرَمُ حَلَالًا. وَعَامَّةُ الصَّحَابَةِ وَأَهْلُ الْعِلْمِ عَلَىٰ أَنَّهُ صَحِيحٌ» (١).

وإذا ما قارنت بين هذا الموقف و موقف الطائفة الثالثة من هذه الأحاديث، و أساليبهم في ردّها، أمكنك نسبة القول بالتحريف إلى هذين العالمين الجليلين و أمثالهما من أهل السنّة...

٥- التصريح بوقوع التحريف

بل في علماء أهل السنّة من يعتقد بتحريف القرآن الكريم و ينادى به بأعلى صوته... إنا اعتمادا على ما روى في كيفيّة جمع القرآن، و إنا اعتقادا بصحّة كل ما اخرج في كتابي البخاري و مسلم، و إنا إنكارا لنسخ التلاوة... و على كلّ حال...

فقد ذهب جماعه منهم إلى القول بسقوط شيء من القرآن، قال الرافعي ما نصّه:

«... فذهب جماعه من أهل الكلام-ممن لا صناعه لهم إلا الظنّ و التأويل و استخراج الأساليب الجدليّة من كلّ حكم و كلّ قول- إلى جواز أن يكون قد سقط عنهم من القرآن شيء، حملا على ما وصفوا من كيفيّة جمعه» (٢).

و قال القرطبي: «قال أبو عبيد: و قد حدّث عن يزيد بن زريع، عن عمران بن جرير، عن أبي مجلز، قال: طعن قوم على عثمان رحمه الله- بحمقهم -

ص: ٢١٩

١ - (١) السراج المنير ١: ٣٤٥ لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني الفقيه الشافعي المفسّر، توفي سنة ٩٧٧، له ترجمه في الشذرات ٨: ٣٨٤.

٢ - (٢) إعجاز القرآن: ٤١.

جمع القرآن، ثم قرءوا بما نسخ» (١).

وقال: «قال أبو عبيد: لم يزل صنيع عثمان -رضى الله عنه- في جمعه القرآن يعد له بأنه من مناقبه العظام، وقد طعن عليه فيه بعض أهل الزبغ، فانكشف عواره ووضحت فضائحه» (٢).

وقال أيضا: «قال الإمام أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن محمد الأنباري: و لم يزل أهل الفضل و العقل يعرفون من شرف القرآن و علو منزلته ما يوجب الحق و الإنصاف و الديانة، و ينفون عنه قول المبطلين و تمويه الملحدين و تحريف الزائغين، حتى نبغ في زماننا هذا زائغ زاغ عن الملة و هجم على الامه بما يحاول به إبطال الشريعة التي لا يزال الله يؤيدها و يثبت أسسها و ينمي فرعها و يحرسها عن معايب اولى الجنف و الجور و مكاييد أهل العداوة و الكفر.

فزعم أنّ المصحف الذي جمع عثمان رضى الله عنه -باتفاق أصحاب رسول الله [صلى الله عليه و آله و سلم] على تصويبه فيما فعل -لا يشتمل على جميع القرآن، إذ كان قد سقط منه خمسمائة حرف، قد قرأت ببعضها و سأقرأ ببقيتها، فمنها [و العصر -و نواب الدهر -] فقد سقط من القرآن على جماعه المسلمين «و نواب الدهر» و منها [حتى إذا أخذت الأرض زخرفها و أزيّنت و ظن أهلها أنّهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس -و ما كان الله ليهلكها إلا بذنوب أهلها -] فادّعى هذا الإنسان أنّه سقط عن أهل الإسلام من القرآن «و ما كان الله ليهلكها إلا بذنوب أهلها» و ذكر ممّا

ص: ٢٢٠

١ - ١) الجامع لأحكام القرآن ١: ٨٤.

٢ - ٢) الجامع لأحكام القرآن ١: ٨٤.

يدعى حروفاً كثيره...» (١).

و لقد نسب هذا القول إلى الحشويه من أهل السنّه و الجماعه- و هم أصحاب أبي الحسن البصرى-فإنّهم ذهبوا إلى وقوع التحريف فى القرآن تغييراً و نقصاناً (٢).

و فى كلام النّحاس: إنّ العلماء تنازعوا حديث عائشه فى الرضاع، فردّه جماعه و صحّحه آخرون، قال:

«و أمّا قول من قال: إنّ هذا كان يقرأ بعد وفاه رسول الله-صلّى الله عليه [و آله] و سلّم-فعظيم...» و ستأتى عبارته كامله.

و من الواضح: أنّه إذا كان يقرأ بعد وفاته-صلّى الله عليه و آله و سلّم-فى أصل القرآن و أنّه لا نسخ بعده-صلّى الله عليه و آله و سلّم-بالإجماع...فهو إذا ساقط من القرآن، فالقرآن محرّف...و من ثمّ استعظم النّحاس هذا القول.

و أمّا توجيه البيهقى لهذا الحديث:فإقرار منه بأنّ هذا كان من القرآن حتى بعد وفاه النّبى-صلّى الله عليه و آله و سلّم-و كان المسلمون يتلونه فى أصل القرآن.

و زعمه: أنّ الآيه كانت منسوخه على عهده-صلّى الله عليه و آله و سلّم- و أنّ الّذين كانوا يتلونها لم يبلغهم النسخ، عار عن الصّحّه و لا- دليل يدلّ عليه، على أنّنا نقطع بأنّه كما كان النّبى-صلّى الله عليه و آله و سلّم-ينشر سور القرآن و آياته و يأمر بقراءتها بمجرّد نزولها، فإنّّه كان عليه-على فرض وجود النسخ بصوره عامّه-أن يذيع ذلك بين الامّه و يبلغهم جميعاً ليطلع الكلّ على ذلك، كما

ص: ٢٢١

١- (١) الجامع لأحكام القرآن ١: ٨١-٨٢.

٢- (٢) مجمع البيان و غيره.

كان يفعل بالنسبه إلى نشر الآيات و السور النازله.

على أنّ كلامه يستلزم أن تكون الآيه من القرآن و أن لا- تكون منه فى وقت واحد، و هو باطل... و سيأتى مزيد بحث حوله فى «الفصل الرابع».

و قال الشعرانى (١): «و لو لا- ما يسبق للقلوب الضعيفه و وضع الحكمه فى غير أهلها لبينت جميع ما سقط من مصحف عثمان» (٢).

و قال الزرقانى فى بيان الأقوال فى معنى حديث نزول القرآن على سبعة أحرف- ما نصّه: «و هو: أنّ المراد بالأحرف: السبعة أوجه من الألفاظ المختلفه فى كلمه واحده و معنى واحد، و إن شئت فقل: سبع لغات من لغات العرب المشهوره فى كلمه واحده و معنى واحد، نحو: هلّمّ و أقبل و تعال و عجلّ و أسرع و قصدى و نحوى، فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد هو: طلب الإقبال.

و هذا القول منسوب لجمهور أهل الفقه و الحديث، منهم: سفيان، و ابنه وهب، و ابن جرير الطبرى، و الطحاوى».

قال: «إنّ أصحاب هذا القول- على جلاله قدرهم و نباهه شأنهم- قد وضعوا أنفسهم فى مأزق ضيق، لأنّ ترويجهم لمذهبهم اضطرّهم إلى أن يتورّطوا فى امور خطرهما عظيم، إذ قالوا: إنّ الباقي الآن حرف واحد من السبعة التى نزل عليها القرآن، أمّا الستّه الاخرى فقد ذهبت و لم يعد لها وجود البتّه، و نسوا أو تناسوا تلك الوجوه المتنوّعه القائمه فى القرآن على جنبه الدهر إلى اليوم.

ثمّ حاولوا أن يؤيدوا ذلك فلم يستطيعوا أن يثبتوا للأحرف الستّه التى

ص: ٢٢٢

١- ١) الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعرانى، من فقهاء الحنفية و من علماء المتصوّفين، له مؤلفات كثيره فى الحديث و المواعظ و التراجم و غيرها من العلوم، توفّى سنة ٩٧٣، و له ترجمه فى الشذرات ٨: ٣٧٢ و غيرها.

٢- ٢) الكبريت الاحمر- المطبوع على هامش اليواقيت و الجواهر: ١٤٣.

يقولون بضياعها نسخا و لا رفعا، و أسلمهم هذا العجز إلى ورطه اخرى هي:

دعوى إجماع الامة على أن تثبت على حرف واحد و أن ترفض القراءة بجميع ما عداه من الأحرف الستة، و أتى يكون لهم هذا الإجماع و لا دليل عليه؟!

هنالك احتالوا على إثباته بورطه ثالثة و هي: القول بأن استنساخ المصاحف في زمن عثمان-رضى الله عنه- كان إجماعا عن الامة على ترك الحروف الستة و الاقتصار على حرف واحد هو الذى نسخ عثمان المصاحف عليه.

إلا إن هذه ثغره لا يمكن سدّها، و ثلمه يصعب جبرها، و إلا فكيف يوافق أصحاب رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلم-على ضياع ستة حروف نزل عليها القرآن دون أن يبقوا عليها مع أنها لم تنسخ و لم ترفع؟!

و قصارى القول: إننا نربأ بأصحاب رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلم- أن يكونوا قد وافقوا أو فكروا فضلا عن أن يتأمروا على ضياع أحرف القرآن الستة دون نسخ لها، و حاشا عثمان-رضى الله عنه- أن يكون قد أقدم على ذلك و تزعمه...» (1).

قلت: و مثل هذا كثير، يجده المتتبع لكلماتهم و آرائهم فى كتب الفقه و الحديث و التفسير و القراءات.

و عن الثورى (2) أنه قال: «بلغنا أنّ ناسا من أصحاب النبى-صلى الله عليه و آله و سلم- كانوا يقرءون القرآن اصبوا يوم مسيلمه فذهبت حروف من

ص: ٢٢٣

١-١) مناهل العرفان ٢٤٤:١.

٢-٢) سفيان بن سعيد الثورى، الملقب عندهم ب«أمير المؤمنين فى الحديث» و الموصوف ب«سيد أهل زمانه فى علوم الدين و التقوى» و غير ذلك. انظر ترجمته فى حليه الأولياء ٣٥٦:٦، تهذيب التهذيب ١١١:٤، تاريخ بغداد ١٥١:٩، و غيرها.

و قال ابن الخطيب في كتابه (الفرقان) (٢) تحت عنوان «لحن الكتاب في المصحف»: «و قد سئلت عائشه عن اللحن الوارد في قوله تعالى: إِنَّ هَذَا نَسْأِحِرَانِ و قوله عزّ من قائل: وَ الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَ الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ و قوله جلّ و عزّ: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ الصَّابِغُونَ. فقالت: هذا من عمل الكتاب، أخطئوا في الكتاب.

و قد ورد هذا الحديث بمعناه بإسناد صحيح على شرط الشيخين.

و أخرج الإمام أحمد في مسنده عن أبي خلف-مولى بنى جمح-أنه دخل على عائشه فقال: جئت أسألك عن آيه في كتاب الله تعالى كيف يقرأها رسول الله؟ قالت: أيه آيه؟ قال: الذين يأتون ما أتوا. أو: الذين يؤتون ما أتوا! قالت: أيهما أحب إليك؟ قال: و الذى نفسى بيده، لإحداهما أحب إليّ من الدنيا جميعا. قالت: أيتهما؟ قال: الذين يأتون ما أتوا. فقالت: أشهد أنّ رسول الله- صلى الله عليه و آله و سلم- كذاك كان يقرأها و كذلك انزلت، و لكنّ الهجاء حرّف.

و عن سعيد بن جبير، قال: في القرآن أربعة أحرف لحن: و الصّابئون.

ص: ٢٢٤

١- ١) الدرّ المنثور ١٧٩: ٥.

٢- ٢) طبع هذا الكتاب بمطبعة دار الكتب المصريه سنه ١٣٦٧-١٩٤٨، و صاحبه من الكتاب المصريين المعاصرين، و هو يشتمل على بحوث قرآنيه فى فصول تناول فيها بالبحث مسأله القراءات، و النسخ و المنسوخ، و رسم المصحف و كتابته، و ترجمه القرآن إلى اللغات. إلى غير ذلك، و له فى هذا الكتاب آراء و أفكار أهمها كثره الخطأ فى القرآن و وجوب تغيير رسمه و جعل ألفاظه كما ينطق بها اللسان و تسمعتها الآذان، فطلب علماء الأزهر من الحكومه مصادر هذا الكتاب، فاستجابت له و صادرتة، و سنذكر رأينا فى خصوص ما ذكره حول خطأ الكتاب، فى بحوثنا الآتية.

والمقيمين. فأصدق وأكن من الصالحين. إن هذان لساحران.

وقد سئل أبان بن عثمان كيف صارت: لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا رَفَعُ وَهِيَ نَصَبٌ؟ قال: من قبل الكاتب، كتب ما قبلها ثم سأل المملى: ما أكتب؟ قال: اكتب المقيمين الصلاة، فكتب ما قيل له لا ما يجب عربيه و يتعين قراءه.

و عن ابن عباس في قول تعالى: حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا قَالَ: إِنَّمَا هِيَ خَطَأٌ مِنَ الْكَاتِبِ، حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا.

وقرأ أيضا: أ فلم يتبين الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا.

فقيل له: إنها في المصحف: أ فَلَمْ يَتَأَسَّ؟ فقال: أظن أن الكاتب قد كتبها وهو ناعس.

وقرأ أيضا: وَوَصَّى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْوَاوَ قَدْ التَّرَقَّتْ بِالصَّادِ.

و عن الضحَّاك: إنما هي: وَوَصَّى رَبُّكَ، وكذلك كانت تقرأ وتكتب، فاستمد كاتبكم فاحتمل القلم مدادا كثيرا فالتزقت الواو بالصاد، ثم قرأ: وَ لَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ . وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ . وقال: لو كانت «قضى» من الرب لم يستطع أحد رد قضاء الرب تعالى. ولكنها وصية أوصى بها عباده.

وقرأ ابن عباس أيضا: ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء. ويقول:

خَذُوا الْوَاوَ مِنْ هُنَا وَاجْعَلُوهَا هَاهُنَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

يريد بذلك أن تقرأ: و الذين قال لهم الناس.

و قرأ أيضا: مثل نور المؤمن كمشكاه، و كان يقول: هي خطأ من الكاتب، هو تعالى أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاه.

و ذكر ابن أشته بأن جميع ما كتب خطأ يجب أن يقرأ على صحته لغيره لا على رسمه، و ذلك كما في «لا أوضعوا، لا أذبحنه» بزيادة ألف في وسط الكلمه. فلو قرء ذلك بظاهر الخط لكان لحنًا شنيعًا يقلب معنى الكلام و يخلّ بنظامه، يقول الله تعالى: **إِنَّا نَخْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**.

و معنى حفظ القرآن: إبقاء شريعته و أحكامه إلى يوم القيامة و إعجازه أبد الدهر، بحيث يظلّ المثل الأعلى للبلاغه و الرصانه و العذوبه، سهل النطق على اللسان، جميل الوقع فى الآذان، يملك قلب القارئ و لبّ السامع.

و ليس ما قدّمنا من لحن الكتّاب فى المصحف بضائره أو بمشكّك فى حفظ الله تعالى له، بل إنّ ما قاله ابن عباس و عائشه و غيرهما من فضلاء الصحابه و أجلاء التابعين ادعى لحفظه و عدم تغييره و تبديله. و ممّا لا شك فيه أنّ كتاب المصحف من البشر، يجوز عليهم ما يجوز على سائرهم من السهو و الغفله و النسيان. و العصمه لله وحده، و مثل لحن الكتّاب كلحن المطابع، فلو أنّ إحدى المطابع طبعت مصحفا به بعض الخطأ—و كثيرا ما يقع هذا—و سار على ذلك بعض قرّاء هذا المصحف، لم يكن ذلك متعارضا مع حفظ الله تعالى له و إعلائته لشأنه» (1).

قال: «و إنّما الذى يستسيغه العقل و يؤيّده الدليل و البرهان أنّه إذا تعلّم فرد الكتابه فى أمّه امّيه، فإنّ تعلّمه لها يكون محدودا و يكون عرضه للخطأ فى وضع

ص: ٢٢٤

(١ - ١) الفرقان: ٤١-٤٦ ملخصا.

الرسم و الكلمات، و لا يصحّ و الحال كما قدّمنا أن يؤخذ رسمه هذا انموذجا تسيير عليه الامم التي ابتعدت عن الاميه بمراحل، و أن نوجب عليها أخذها على علّاته و فهمه على ما فيه من تناقض ظاهر و تنافر بين، و ذلك بدرجة أن العلماء الذين تخصّصوا في رسم المصحف لم يستطيعوا أن يعلّوا هذا التباين إلا بالتجائم إلى تعليقات شاذة عقيمه» (١).

هذا... و من المناسب أن ننقل في المقام ما ذكره الحجّه شرف الدين بهذا الصدد، فقد قال ما نصّه:

«و ما أدري -و الله- ما يقولون فيما نقله عنهم في هذا الباب غير واحد من سلفهم الأعلام كالإمام أبي محمد بن حزم، إذ نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري في ص ٢٠٧ من الجزء الرابع من (الفصل) أنه كان يقول:

إنّ القرآن المعجز إنّما هو الذي لم يفارق الله عزّ و جلّ قطّ، و لم يزل غير مخلوق و لا سمعناه قطّ و لا سمعه جبرائيل و لا محمد عليهما السلام قطّ، و إلى آخر ما نقله عن الإمام الأشعري و أصحابه -و هم جميع أهل السنّه- حتى قال في ص ٢١١ ما هذا لفظه:

«و قالوا كلّهم: إنّ القرآن لم ينزل به قطّ جبرائيل على قلب محمد عليه الصلاه و السلام، و إنّما نزل عليه شيء آخر هو العبارة عن كلام الله، و إنّ القرآن ليس عندنا البتّه إلا على هذا المجاز، و إنّ الذي نرى في المصاحف و نسمع من القرآن و نقرأ في الصلاه و نحفظ في الصدور ليس هو القرآن البتّه، و لا شيء منه كلام الله البتّه بل شيء آخر، و إنّ كلام الله تعالى لا يفارق ذات الله عزّ و جلّ».

ثمّ استرسل في كلامه عن الأشاعره حتى قال في ص ٢١٠: «و لقد أخبرني

ص: ٢٢٧

على بن حمزه المرادى الصقلي: أنه رأى بعض الأشعريه يطح المصحف برجله، قال: فأكبرت ذلك و قلت له: ويحك! هكذا تصنع بالمصحف و فيه كلام الله تعالى؟! فقال لى: و ويلك! و الله ما فيه إلا السخام و السواد، و أمّا كلام الله فلا».

قال ابن حزم: «و كتب إلى أبو المرجى بن رزوار المصرى: أنّ بعض ثقات أهل مصر من طلاب السنن أخبره: أنّ رجلا- من الأشعريه قال له مشافهه: على من يقول: إنّ الله قال: قل هو الله أحد الله الصمد، ألف لعنه» إلى آخر ما نقله عنهم، فراجعه من ص ٢٠٤ إلى ص ٢٢٦ من الجزء الرابع من (الفصل)...» (١)

٦- طائفه يروون و يردّون أو يؤوّلون

و هم المذنبين لم يأخذوا بما دلّت عليه تلك الأحاديث و لم يتبعوا الصحابه فيما تحكيه عنهم تلك الآثار، و هم بين رادّ عليها الردّ القاطع، و بين مؤوّل لها على بعض الوجوه... و قد انصبت كلمات الردّ و النقد- فى الأغلب- على الآثار المحكيه -التي ذكرنا بعضها فى الفصل الأول تحت عنوان «كلمات الصحابه و التابعين فى وقوع الحذف و التغيير و الخطأ فى القرآن المبين»- بالظن فى الراوى أو الروايه أو الصحابى... على تفاوت فيما بينها فى المرونه و الخشونه...

٧- ردّ أحاديث الخطأ فى القرآن

قال الطبرى بعد ذكر مختاره: «و إنّما اخترنا هذا على غيره لأنّه قد ذكر أنّ ذلك فى قراءه ابى بن كعب (و المقيمين) و كذلك هو فى مصحفه فيما ذكروا، فلو كان

ص: ٢٢٨

ذلك خطأ من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كلِّ المصاحف غير مصحفنا الذي كتبه لنا الكاتب الذي أخطأ في كتابه بخلاف ما هو في مصحفنا، وفي اتفاق مصحفنا و مصحف أبي ما يدلُّ على أنَّ الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ. مع أنَّ ذلك لو كان خطأ من جهة الخطِّ لم يكن الذين أخذ عنهم القرآن من أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يعلمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللحن، ولأصلحوه بألسنتهم ولقنوه للائمه تعليماً على وجه الصواب، وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك -قراءه على ما هو به في الخطِّ مرسوماً- أدلُّ دليل على صحَّه ذلك و صوابه، وأن لا صنع في ذلك للكاتب» (١).

وقال الداني: «فإن قال قائل: فما تقول في الخبر الذي روَيْتموه عن يحيى ابن يعمر و عكرمه مولى ابن عبّاس عن عثمان أنَّ المصاحف لما نسخت عرضت عليه فوجد فيها حروفاً من اللحن، فقال: أتركوها فإنَّ العرب ستقيمها -أو ستعربها- بلسانها. إذ ظاهره يدلُّ على خطأ في الرسم.

قلت: هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حججه، ولا يصحُّ به دليل من جهتين، إحداهما: أنه -مع تخليط في إسناده واضطراب في ألفاظه- مرسل، لأنَّ ابن يعمر و عكرمه لم يسمعا من عثمان شيئاً، ولا رأياه، وأيضاً، فإنَّ ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان، لما فيه من الطعن عليه، مع محلّه من الدين و مكانه من الإسلام، و شدّه اجتهاده في بذل النصيحة، و اهتباله بما فيه الصلاح للائمه. فغير متمكّن أن يقول لهم ذلك و قد جمع المصحف مع سائر الصحابه الأخيار الأتقياء الأبرار نظراً لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحناً و خطأ يتولّى تغييره من يأتي بعده، ممّن لا شكَّ أنه لا يدرك مداه و لا يبلغ غايته و لا غايه من

ص: ٢٢٩

شاهده. هذا ما لا يجوز لقائل أن يقوله، ولا يحل لأحد أن يعتقد.

فإن قال: فما وجه ذلك عندك لو صحَّ عن عثمان؟

قلت: وجهه أن يكون عثمان أراد باللحن المذكور فيه التلاوه دون الرسم» (١).

وقال الزمخشري: «وَالْمُقِيمِينَ نَصَبَ عَلَى الْمَدْحِ لِبَيَانِ فَضْلِ الصَّلَاةِ وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ قَدْ ذَكَرَهُ سَبِيحِيَّةٌ عَلَى أَمْثَلِهِ وَشَوَاهِدُهُ، وَلا يَلْتَفِتُ إِلَى مَا زَعَمُوا مِنْ وَقُوعِهِ لِحَنًا فِي خَطِّ الْمَصْحَفِ، وَرَبَّمَا تَنَفَّتْ إِلَيْهِ مِنْ لَمْ يَنْظُرَ فِي الْكِتَابِ وَ لَمْ يَعْرِفْ مَذَاهِبَ الْعَرَبِ وَ مَا لَهُمْ فِي النَّصْبِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ مِنَ الْإِفْتِنَانِ، وَغَبِيَ عَلَيْهِ أَنَّ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ الَّذِينَ مَثَلَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَ مَثَلَهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَانُوا أَبْعَدَ هَمَّهُ فِي الْغَيْرِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَ ذَبَّ الْمَطَاعِنَ عَنْهُ مِنْ أَنْ يَتْرَكُوا فِي كِتَابِ اللَّهِ ثَلَمَهُ لَيْسَدَهَا مِنْ بَعْدِهِمْ، وَ خَرَقًا يَرْفُوهُ مِنْ يَلْحَقُ بِهِمْ...» (٢).

وقال الرازي: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ فَفِيهِ أَقْوَالٌ؛ الْأُولَى: رَوَى عَنْ عُثْمَانَ وَ عَائِشَةَ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ فِي الْمَصْحَفِ لِحَنًا وَ سَتَقِيمُهُ الْعَرَبُ بِالسُّنْتِهَا. وَ اعْلَمْ: أَنَّ هَذَا بَعِيدٌ، لِأَنَّ هَذَا الْمَصْحَفَ مَنْقُولٌ بِالنَّقْلِ الْمَتَوَاتِرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ- فَكَيْفَ يُمْكِنُ ثَبُوتُ اللَّحْنِ فِيهِ؟!» (٣).

وقال الزمخشري في الآية... حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا... بعد نقل الرواية عن ابن عباس فيها: «و لا يعول على هذه الرواية» (٤).

وقال الرازي فيها: «و اعلم أنَّ هذا القول من ابن عباس فيه نظر، لأنه

ص: ٢٣٠

١- ١) تاريخ القرآن- لمحمد طاهر الكردي- ص ٦٥ عن المقنع.

٢- ٢) الكشاف ٥٨٢: ١.

٣- ٣) التفسير الكبير ١٠٥: ١١- ١٠٦.

٤- ٤) الكشاف ٥٩: ٣.

يقتضى الطعن في القرآن الذي نقل بالتواتر، و يقتضى صحّه القرآن الذي لم ينقل بالتواتر، و فتح هذين البابين يطرق الشكّ في كل القرآن، و أنّه باطل» (١).

و قال النيسابورى: «روى عن عثمان و عائشه أنّهما قالوا: إنّ في المصحف لحنا و ستقيمه العرب بألسنتها، و لا يخفى ركاكه هذا القول، لأنّ هذا المصحف منقول بالتواتر عن رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم- فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه؟!» (٢).

و قال ابن كثير في ... حَتَّى تَشْتَأُسُوا... بعد نقل قول ابن عباس:

«و هذا غريب جدّا عن ابن عباس» (٣).

و قال الخازن في ... وَ الْمُقِيمِينَ...: «اختلف العلماء في وجه نصبه، فحكى عن عائشه و أبان بن عثمان: أنّه غلط من الكتاب، ينبغي أن تكتب:

و المقيمون الصلاة. و قال عثمان بن عفّان: إنّ في المصحف لحنا ستقيمه العرب بألسنتهم، فليل له: أ فلا تغيّره؟! فقال: دعوه، فإنّه لا يحلّ حراما و لا يحرم حلالا. و ذهب عامّه الصحابه و سائر العلماء من بعدهم إلى أنّه لفظ صحيح ليس فيه خطأ من كاتب و لا غيره.

و اجيب عمّا روى عن عثمان بن عفّان و عن عائشه و أبان بن عثمان: بأنّ هذا بعيدا جدّا، لأنّ الذين جمعوا القرآن هم أهل اللغة و الفصاحة و القدوه على ذلك، فكيف يتركون في كتاب الله لحنا يصلحه غيرهم، فلا- ينبغي أن ينسب هذا لهم، قال ابن الأنبارى: ما روى عن عثمان لا يصحّ لأنّه غير متّصل، و محال أن يؤخّر

ص: ٢٣١

١- ١) التفسير الكبير ١٩٦: ٢٣.

٢- ٢) تفسير النيسابورى ٢٣/٦ هامش الطبرى.

٣- ٣) تفسير ابن كثير ٢٨٠: ٣.

عثمان شيئاً فاسداً ليصلحه غيره. و قال الزمخشري في الكشاف: و لا يلتفت إلى ما زعموا...» (١).

و قال في... حَتَّى تَسِيئَاتُنْشُوا...: «و كان ابن عباس يقرأ: حتى تستأذنوا. و يقول: تستأنسوا خطأ من الكاتب. و في هذه الروايه نظر لأن القرآن ثبت بالتواتر» (٢).

و قال الرازي في الآيه إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ :

«القراء المشهوره إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ. و منهم من ترك هذه القراءه، و ذكروا وجوها اخر[فذكرها و وصفها بالشذوذ، ثم قال:] و اعلم أَنَّ المحققين قالوا: هذه القراءات لا يجوز تصحيحها، لأنها منقوله بطريق الآحاد و القرآن يجب أن يكون منقولاً بالتواتر، إذ لو جَوَزْنَا إثبات زياده في القرآن بطريق الآحاد لما أمكننا القطع بأن هذا الذي هو عندنا كل القرآن، لأنه لما جاز في هذه القراءات أنه مع كونها من القرآن ما نقلت بالتواتر جاز في غيرها ذلك، فثبت أن تجويز كون هذه القراءات من القرآن يترك جواز زياده و النقصان و التغيير إلى القرآن، و ذلك يخرج القرآن عن كونه حجّه، و لَمَّا كَانَ ذلك باطلاً فكذلك ما أدى إليه، و أما الطعن في القراء المشهوره فهو أسوأ مما تقدّم من وجوه:

أحدها: أنها لَمَّا كَانَ نقل هذه القراءه في الشهره كتنقل جميع القرآن فلو حكمنا بطلانها جاز مثله في جميع القرآن، و ذلك يفضى إلى القدح في التواتر و إلى القدح في كل القرآن، و أنه باطل، و إذا ثبت ذلك امتنع صيرورته معارضاً بخبر الواحد المنقول عن بعض الصحابه.

ص: ٢٣٢

١-١) تفسير الخازن ٤٢٢:١.

٢-٢) تفسير الخازن ٣٢٣:٣.

و ثانيها: أنّ المسلمين أجمعوا على أنّ ما بين الدفتين كلام الله تعالى، و كلام الله تعالى لا يجوز أن يكون لحنا و غلطا، فثبت فساد ما ينقل عن عثمان و عائشه أنّ فيه لحنا و غلطا.

و ثالثها: قال ابن الأنباري: إنّ الصحابه هم الأئمه و القدوه، فلو وجدوا في المصحف لحنا لما فوّضوا إصلاحه إلى غيرهم من بعدهم، مع تحذيرهم من الابتداع و ترغيبهم في الاتّباع..» (١).

و قال أبو حيان الأندلسي في... وَ الْمُقِيمِينَ... بعد ما ذكر عن عائشه و أبان بن عثمان فيها: «و لا يصحّ عنهما ذلك، لأنهما عربيان فصيحان» (٢).

و قال القنوجي: «و عن عائشه أنّها سئلت عن الْمُقِيمِينَ و عن قوله: إِنَّ هَذَا لَسَّاحِرَانِ وَالصَّابِئُونَ فِي الْمَائِدَةِ، فقالت: يا ابن أخي، الكتاب أخطوا.

و روى عن عثمان بن عفّان أنّه فرغ عن المصحف و أتى به قال: أرى فيه شيئا من لحن ستقيمه العرب بألسنتها، فقبل له: أ لا تغيّره؟! فقال: دعوه، فإنّه لا يحلّ حراما و لا يحزّم حلالا.

قال ابن الأنباري: و ما روى عن عثمان لا يصحّ، لأنّه غير متّصل، و محال أن يؤخّر عثمان شيئا فاسدا ليصلحه غيره، و لأنّ القرآن منقول بالتواتر عن رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم- فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه؟! و قال الزمخشري في الكشاف: و لا يلتفت...» (٣).

ص: ٢٣٣

١- ١) التفسير الكبير ٢٢: ٧٤.

٢- ٢) البحر المحيط ٣: ٣٩٤.

٣- ٣) فتح البيان ٤٠٧: ٤-٤٠٨.

و قال في إن هذان لساجران: «فهذه أقوال تتضمن توجيه هذه القراءة بوجه تصحّ به و تخرج به عن الخطأ، و بذلك يندفع ما روى عن عثمان و عائشه أنه غلط من الكاتب للمصحف» (١).

و قال الآلوسى في و المُقِيمِينَ: «ولا يلتفت إلى من زعم أنّ هذا من لحن القرآن و أنّ الصواب (و المقيمون) بالواو كما في مصحف عبد الله و هي قراءة مالك بن دينار و الجحدري و عيسى الثقفي، إذ لا كلام في نقل النظم متواترا فلا يجوز اللحن فيه أصلا. و أمّا ما روى أنه لما فرغ من المصحف أتى به إلى عثمان فقال: قد أحستهم و أجملتم... فقد قال السخاوي: إنه ضعيف، و الإسناد فيه اضطراب و انقطاع، فإنّ عثمان جعل للناس إماما يقتدون به، فكيف يرى فيه لحننا و يتركه لتقييمه العرب بألسنتها، و قد كتب عدّه مصاحف و ليس فيها اختلاف أصلا إلا فيما هو من وجوه القراءات. و إذا لم يقمه هو و من باشر الجمع - و هم هم - كيف يقمه غيرهم؟!» (٢).

أقول: فهذه كلمات في ردّ هذه الأحاديث، و يلاحظ أنّ بعضهم يكتفى «بالاستبعاد»، و آخر يقول: «فيه نظر»، و ثالث يقول: «لا يخفى ركاكه هذا القول»، و رابع يقول: «لا يلتفت...»، و خامس يقول: «غريب»...

و منهم من يتجرأ على التضعيف بصراحه فيقول: «لا يصحّ» و في الإتيان عن ابن الأنباري أنه جنح إلى تضعيف هذه الروايات (٣) و عليه الباقلاني في «نكت الانتصار» (٤) و جماعه.

ص: ٢٣٤

١- ١) فتح البيان ٤٩: ٦.

٢- ٢) روح المعاني ١٣: ٦-١٤.

٣- ٣) الإتيان ٣٢٩: ٢.

٤- ٤) نكت الانتصار: ١٢٧.

لكنّ بعضهم يستدلّ و يبرهن على بطلان هذه الأحاديث، لأنّ القول بها يفضى إلى القدح فى تواتر القرآن، و الطعن فى الصحابه و خاصه فى جامعى المصحف و على رأسهم عثمان، فهذه الأحاديث باطله لاستلزامها للباطل...

و جماعه ذهبوا إلى أبعد من كل هذا، و قالوا بوضع هذه الأحاديث و اختلافها، من قبل أعداء الإسلام...

فيقول الحكيم الترمذى (١): «... ما أرى مثل هذه الروايات إلا من كيد الزنادقه...» (٢).

و يقول أبو حنيفة ان الأندلسى: «و من روى عن ابن عبّاس أنّ قوله: حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا خطأ أو وهم من الكاتب، و أنّه قرأ حتى (تستأذنوا) فهو طاعن فى الإسلام ملحد فى الدين، و ابن عبّاس برىء من هذا القول» (٣).

و هكذا عالج بعض العلماء و الكتاب المتأخرين و المعاصرين هذه الأحاديث، فنرى صاحب «المنار» يقول:

«و قد تجرّأ بعض أعداء الإسلام على دعوى وجود الغلط النحوى فى القرآن، و عدّ رفع «الصابئين» هنا من هذا الغلط. و هذا جمع بين السخف و الجهل، و إنّما جاءت هذه الجراء من الظاهر المتبادر من قواعد النحو، مع جهل أو تجاهل أنّ النحو استنبط من اللغه و لم تستنبط اللغه منه...» (٤).

و يقول: «و قد عدّ مثل هذا بعض الجاهلين أو المتجاهلين من الغلط فى

ص: ٢٣٥

١ - ١) و هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن على، صاحب التصانيف، من أئمة علم الحديث، له ترجمه فى تذكره الحفّاظ ٦٤٥:٢ و غيرها.

٢ - ٢) نواذر الاصول: ٣٨٦.

٣ - ٣) البحر المحيط ٤٤٥:٦.

٤ - ٤) المنار ٤٧٨:٦.

أصحّ كلامه و أبلغه، و قيل: إنَّ (المقيمين) معطوف على المجرور قبله... و ما ذكرناه أولاً أبلغ عبارته و إن عدّه الجاهل أو المتجاهل غلطا و لحنا. و روى أنّ الكلمه فى مصحف عبد الله بن مسعود مرفوعه، فإن صحّ ذلك عنه و عمّن قرأها مرفوعه كمالك بن دينار و الجحدري و عيسى الثقفى كانت قراءه، و إلاّ فهى كالعدم.

و روى عن عثمان أنّه قال: إنّ فى كتابه المصحف لحنا ستقيمه العرب بألسنتها، و قد ضعّف السخاوى هذه الروايه و فى سندها اضطراب و انقطاع.

فالصواب أنّها موضوعه، و لو صحّت لما صحّ أن يعدّ ما هنا من ذلك اللحن، لأنّه فصيح بليغ...» (١).

و هو رأى الرافعى و محمد أبو زهره، فقد وصف محمد أبو زهره هذه الأحاديث المنافيه لتواتر القرآن ب: «الروايات الغريبه البعيده عن معنى تواتر القرآن الكريم، التى احتوتها بطون بعض الكتب كالبرهان للزركشى و الإتيان للسيوطى، التى تجمع كما يجمع حاطب ليل، يجمع الحطب و الأفاعى، مع أنّ القرآن كالبناء الشامخ الأملس الذى لا يعلق به غبار».

ثمّ استشهد بكلام الرافعى القائل: «... و نحسب أنّ أكثر هذا ممّا افترته الملحده» و قال: «و إنّ ذلك الذى ذكره هذا الكاتب الإسلامى الكبير حقّ لا ريب فيه» (٢).

٨- تأويل أحاديث الخطأ فى القرآن

فهذا موقف هؤلاء من هذا القسم من الأحاديث و الآثار، و عليه آخرون

ص: ٢٣٦

١- (١) المنار ٦٤: ٦.

٢- (٢) المعجزه الكبرى: ٤٣.

منهم لم نذكر كلماتهم هنا اكتفاء بمن ذكرناه... وقد اغتاز من هذا الموقف جماعه واستنكروه بشده... و من أشهرهم الحافظ ابن حجر العسقلاني، الذي تحامل على الزمخشري و من كان على رأيه قائلاً بعد الحديث عن ابن عباس «كتبها و هو ناعس»: «و أمّا ما أسنده الطبري عن ابن عباس فقد اشتدّ إنكار جماعه ممّن لا علم له بالرجال صحّته، و بالغ الزمخشري في ذلك كعادته- إلى أن قال- و هي و الله فريه بلا مريه، و تبعه جماعه بعده، و الله المستعان.

و قد جاء عن ابن عباس نحو ذلك في قوله تعالى: وَ قَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْهُ.

و هذه الأشياء- و إن كان غيرها المعتمد- لكن تكذيب المنقول بعد صحّته ليس من دأب أهل التحصيل، فلينظر في تأويله بما يليق» (١).

أقول: لكنّ العجب من ابن حجر لما ذا أحال التأويل اللاتق إلى غيره و قد كان عليه أن يذكره بنفسه و هو بصدد الدفاع عن الأحاديث الصحاح؟!!

نعم، نظر بعضهم في تأويله و ذكرت وجوه، فقال الداني بالنسبه إلى ما روى عن عثمان- على فرض صحّته-: «وجهه أن يكون أراد باللحن المذكور في التلاوه دون الرسم».

و أجاب ابن أشته عن هذه الآثار كلّها بأنّ المراد: «أخطئوا في الاختيار و ما هو الأولى للجمع عليه من الأحرف السبعة، لا أنّ الذي كتب خطأ خارج عن القرآن.

فمعنى قول عائشه: «حرف الهجاء» القى إلى الكاتب هجاء غير ما كان الأولى أن يلقى إليه من الأحرف السبعة، و كذا معنى قول ابن عباس: «كتبها و هو

ص: ٢٣٧

ناعس» يعنى: فلم يتدبّر الوجه الذى هو أولى من الآخر. وكذا سائرهما» (١).

و أتعب السيوطى نفسه فى هذا المقام، فإنه بعد أن أورد الآثار بين وجه الإشكال فيها و تصدّى لتأويلها... و لننقل عبارته كامله
لننظر هل جاء «بما يليق»؟!

قال: «هذه الآثار مشكله جدًا، و كيف يظنّ بالصحابه أولاً: أنهم يلحنون فى الكلام فضلا عن القرآن، و هم الفصحاء اللدّ؟! ثمّ كيف
يظنّ بهم ثانياً: فى القرآن الذى تلقّوه من النبى -صلى الله عليه و آله و سلّم- كما انزل، و حفظوه و ضبطوه و أتقنوه؟! ثمّ كيف يظنّ
بهم ثالثاً: اجتماعهم كلّهم على الخطأ و كتابته...

ثمّ كيف يظنّ بهم رابعاً: عدم تتهّمهم و رجوعهم عنه؟!

ثمّ كيف يظنّ بعثمان: أنه ينهى عن تغييره؟! ثمّ كيف يظنّ أنّ القراءه استمرّت على مقتضى ذلك الخطأ، و هو مروى بالتواتر خلفا
عن سلف؟! هذا ممّا يستحيل عقلا و شرعا و عاده.

و قد أجاب العلماء عن ذلك بثلاثة أجوبه:

أحدها: أنّ ذلك لا يصحّ عن عثمان، فإنّ إسناده ضعيف مضطرب منقطع، و لأنّ عثمان جعل للناس إماما يقتدون به، فكيف يرى
فيه لحنا و يتركه لتقييمه العرب بألستتها، فإذا كان الذين تولّوا جمعه و كتابته لم يقيموا ذلك و هم الخيار فكيف يقيمه غيرهم؟! و
أيضا: فإنه لم يكتب مصحفا واحدا بل كتب عدّه مصاحف.

فإن قيل: إنّ اللحن إن وقع فى جميعها فبعيد اتّفاقها على ذلك، أو فى بعضها. فهو اعتراف بصحّحه البعض، و لم يذكر أحد من الناس
أنّ اللحن كان فى

ص: ٢٣٨

مصحف دون مصحف، و لم تأت المصاحف قطّ مختلفه إلاّ فيما هو من وجوه القراءه، و ليس ذلك باللحن.

الثاني: على تقدير صحّحه الروايه، فإنّ ذلك محمول على الرمز و الإشاره.

الثالث: أنّه مؤوّل على أشياء خالف لفظها رسمها... و بهذا الجواب و ما قبله جزم ابن أشته في كتاب «المصاحف».

و قال ابن الأنباري في كتاب (الردّ على من خالف مصحف عثمان) في الأحاديث المرويّه عن عثمان في ذلك: «لا- تقوم بها حجّه، لأنّها منقطعه غير متّصله، و ما يشهد عقل بأنّ عثمان و هو إمام الامّه الذي هو إمام الناس في وقته و قدوتهم يجمعهم على المصحف الذي هو الإمام، فيتبيّن فيه خللا و يشاهد في خطّه زللا فلا يصلحه، كالأ و الله ما يتوهّم عليه هذا ذو إنصاف و تمييز، و لا يعتقد أنّه آخر الخطأ في الكتاب ليصلحه من بعده، و سبيل الجائين من بعده البناء على رسمه و الوقوف عند حكمه.

و من زعم- أنّ عثمان أراد بقوله: أرى فيه لحننا: أرى في خطّه إذا أقمناه بالسنننا كان الخطّ غير مفسد و لا محرّف من جهه تحريف الألفاظ و إفساد الإعراب- فقد أبطل و لم يصب، لأنّ الخطّ منبئ عن النطق، فمن لحن في كتبه فهو لا-حن في نطقه، و لم يكن عثمان ليؤخّر فسادا في هجاء ألفاظ القرآن من جهه كتب و لا نطق، و معلوم أنّه كان مواصلا لدرس القرآن، متقنا لألفاظه، موافقا على ما رسم في المصاحف المنفذه إلى الأمصار و النواحي...

ثم قال ابن أشته. أنبأت محمد بن يعقوب، أنبأنا أبو داود سليمان بن الأشعث، أنبأنا أحمد بن مسعده، أنبأنا إسماعيل، أخبرني الحارث بن عبد الرحمن، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، قال: لَمَّا فرغ من المصحف أتى به

عثمان فنظر فيه فقال: أحسنتم و أجملتم، أرى شيئا سنقيمه بألسنتنا.

فهذا الأثر لا إشكال فيه، و به يتضح معنى ما تقدم، فكأنه عرض عليه عقب الفراغ من كتابته فرأى فيه شيئا كتب على غير لسان قريش، كما وقع لهم في (التابوه) و (التابوت)، فوعده بأنه سيقمه على لسان قريش، ثم و فى بذلك عند العرض و التقويم، و لم يترك فيه شيئا. و لعل من روى تلك الآثار السابقة عنه حرّفها، و لم يتقن اللفظ الذى صدر عن عثمان، فلزم منه ما لزم من الإشكال، فهذا أقوى ما يجاب عن ذلك. و لله الحمد.

و بعد، فهذه الأجوبه لا يصحّ منها شيء عن حديث عائشه.

أمّا الجواب بالتضعيف فلأنّ إسناده صحيح كما ترى، و أمّا الجواب بالرمز و ما بعده فلأنّ سؤال عروه عن الأحرف المذكوره لا يطابقه، فقد أجاب عنه ابن أشته- و تبعه ابن جباره فى شرح الرائيه- بأنّ معنى قولها «أخطئوا» أى فى اختيار الأولى من الأحرف السبعه لجمع الناس عليه، لا أنّ الذى كتبوا من ذلك خطأ لا يجوز...

و أقول: هذا الجواب إنّما يحسن لو كانت القراءه بالياء فيها و الكتابه بخلافها، و أمّا و القراءه على مقتضى الرسم فلا.

و قد تكلم أهل العربيه عن هذه الأحرف و وجهها أحسن توجيه، أمّا قوله: **إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ** فففيه أوجه... و أمّا قوله: **وَ الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ** فففيه أيضا أوجه... و أمّا قوله: **وَ الصَّابِتُونَ** فففيه أيضا أوجه... (1).

فهذا ما يتعلّق ب«كلمات الصحابه و التابعين...».

ص: ٢٤٠

إشاره

و أقيما الأحاديث التي رووها حول جمع القرآن، المتضاربه فيما بينها، و التي اعترف بعضهم كمحمد أبو زهره بوجود روايات مدسوسه مكذوبه فيها (١) فقد يمكن الجمع بينها، ثم رفع التنافي بينها و بين أدله عدم التحريف و البناء على أنّ القرآن مجموع في عصر النبي -صلى الله عليه و آله و سلم- و بأمر منه... و إليك بيان ذلك بالتفصيل:

مراحل الجمع

لقد تضاربت روايات أهل السنّه حول جمع القرآن، و على ضوئها اختلفت كلمات علمائهم... و المتحصّل من جميعها: أنّ الجمع للقرآن كان على مراحل ثلاث؛ الاولى: على عهد النبي -صلى الله عليه و آله و سلم- حيث كتب في الرقاع و العصب... و الثانيه: على عهد أبي بكر، و كان بانتساخه من العصب و الرقاع و غيرها و جعله في مكان واحد... و الثالثه: على عهد عثمان، و الذي فعله ترتيبه و حمل الناس على قراءه واحده... هذا ما كادت تجمع عليه كلماتهم.

و الجمع في عهد النبي -صلى الله عليه و آله و سلم- كان «حفظا» و «كتابه» معا، أما حفظا فإنّ الذين جمعوا القرآن في عهد النبي -صلى الله عليه و آله و سلم- كثيرون (٢). و أمّا كتابه فإنّ القرآن لم يكن كاملا في الكتابه على عهده عند الذين

ص: ٢٤١

١- (١) المعجزه الكبرى: ٣٣.

٢- (٢) مباحث في علوم القرآن: ٦٥.

حفظوه كاملاً، لكن كانت كتابته كامله عند الجميع، فهو مكتوب كله عند جميعهم، و ما ينقص من عند واحد يكمله ما عند الآخر، إلا إنه كان متواترا كله عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ - في عصره حفظاً (١).

فعمد أبو بكر إلى جمعه، إذ أمر - بعد يوم اليمامة - بجمع تلك الكتابات و جمع القرآن منها بتأليفه و تدوينه (٢).

ثم لمّا كثرت فيه القراءات و وقعت في لفظه الاختلافات جمع عثمان المصاحف من أصحابها، و حمل الناس على قراءه واحده من بينها، و أعدم سائر المصاحف المخالفه لها.

دفع الشبهات

لكنّ استخلاص هذه النتائج من تلك الأحاديث، و دفع الشبهات التي تلحق بالقرآن، يتوقف على النظر في ما ورد في هذا الباب سندا و متنا، و الجمع بينها بحمل بعضها على البعض بقدر الإمكان، و هذا أمر لا بدّ منه... فنقول:

أولاً: لقد وردت عن بعض الصحابه أحاديث فيها حصر من جمع القرآن على عهد رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ - في عدد معين، اتفق عبد الله بن عمرو و أنس بن مالك على أنّهم «أربعة» على اختلاف بينهم في بعض أشخاصهم...

فعن عبد الله بن عمرو أنّهم: عبد الله بن مسعود، سالم، معاذ بن جبل، أبي

ص: ٢٤٢

١ - (١) المعجزه الكبرى: ٢٨.

٢ - (٢) الاتقان ١/٦٢، مناهل العرفان ٢٤٢: ١، إعجاز القرآن: ٢٣٦.

ابن كعب (١).

و عن أنس بن مالك- في حديث عن قتاده عنه-هم: أبي بن كعب، معاذ ابن جبل، زيد بن ثابت، أبو زيد. قال: من أبو زيد؟ قال: أحد عمو متي (٢).

و في آخر- عن ثابت عنه- قال: «مات النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد».

فأى توجيه صحيح لحصر جماع القرآن في أربعة؟ وكيف الجمع بين ما روى عن الصحابيين، ثم بين الحديثين عن أنس؟

قال السيوطي: «قد استنكر جماعه من الأئمة الحصر في الأربعة، وقال المازري: لا يلزم من قول أنس «لم يجمعه غيرهم» أن يكون الواقع في نفس الأمر كذلك... قال: وقد تمسك بقول أنس هذا جماعه من الملاحده ولا مستمسك لهم فيه، فإننا لا نسلم حمله على ظاهره» ثم ذكر السيوطي كلاما للقرطبي ونقل عن الباقلاني وجوها من الجواب عن حديث أنس ثم قال: «قال ابن حجر: و في غالب هذه الاحتمالات تكلف» (٣).

ثانيا: قد اختلفت أحاديثهم في «أول من جمع القرآن» ففي بعضها أنه «أبو بكر» وفي آخر «عمر» وفي ثالث «سالم مولى أبي حذيفه» وفي رابع «عثمان».

و طريق الجمع بينها أن يقال: إن أبا بكر أول من جمع القرآن أي دونه تدوينا، وأن المراد من: «فكان [عمر] أول من جمعه في المصحف» أي: أشار

ص: ٢٤٣

١- ١) صحيح البخارى ١٠٢: ٦، صحيح مسلم ١٤٩: ٧.

٢- ٢) صحيح البخارى ١٠٢: ٦. و اختلف في اسم أبي زيد هذا. انظر الاتقان ٧٤: ١.

٣- ٣) الاتقان ١/ ٢٤٤-٢٤٧.

على أبي بكر أن يجمعه، وأن المراد فيما ورد في «سالم»: أنه من الجامعين للقرآن بأمر أبي بكر، وأُمّياً «عثمان» فجمع الناس على قراءه واحده.

ثالثاً: في بيان الأحاديث الواردة في كيفية الجمع و خصوصياته في كلّ مرحلة. أمّا في المرحلة الأولى، فقد رووا عن زيد قوله: «كُنّا على عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ولم يكن القرآن جمع في شيء» (١) و أنه قال لأبي بكر لَمّا أمره بجمع القرآن: «كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله؟!» (٢).

إلاّ أنّه يمكن الجمع بين هذه الأخبار بحمل النافية على عدم تأليف القرآن و جمعه بصورة كاملة في مكان واحد، بل كان كتابته كاملة عند الجميع...

و هكذا تندفع الشبهة الأولى.

و أمّا في المرحلة الثانية: فإنّه و إن كان أمر أبي بكر بجمع القرآن و تدوينه بعد حرب اليمامة، لكنّ الواقع كثره من بقي بعدها من حفاظ القرآن و قرائه، مضافاً إلى وجود القرآن مكتوباً على عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فلا تطرق الشبهة من هذه الناحية في تواتره. و أمّا الحديث: «إنّ عمر سأل عن آية من كتاب الله كانت مع فلان قتل يوم اليمامة...» فإسناده منقطع (٣).

فالشبهة الثانية مندفة كذلك.

و أمّياً جمع القرآن من العسب و اللخاف و صدور الرجال -كما عن زيد- فإنّه لم يكن لأنّ القرآن كان معدوماً، و إنّما كان قصدهم أن ينقلوا من عين المكتوب بين يدي النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يكتبوا من حفظهم. و أمّا قوله:

ص: ٢٤٤

١- ١) المستدرک ٢: ٦٦٢.

٢- ٢) الاتقان ٢: ٢٠٢.

٣- ٣) الاتقان ١: ٥٩.

و صدور الرجال: فإنه كتب الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن، فكان يتتبعها من صدور الرجال ليحيط بها علماً (١).

و أما قول أبي بكر لعمر و زيد: «اقعدا على باب المسجد فمن جاء كما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه» فقد قال الشيخ أبو الحسن السخاوي في (جمال القراء): معنى هذا الحديث -و الله أعلم- من جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله الذي كتب بين يدي رسول الله -صلى الله عليه وآله- و إلا فقد كان زيد جامعاً للقرآن. و يجوز أن يكون معناه: من جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله تعالى. أي: من الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن و لم يزد على شيء مما لم يقرأ أصلاً و لم يعلم بوجه آخر (٢).

و أما معنى قوله في الآية التي وجدها عند خزيمه، فقال ابن شامة: «و معنى قوله: فقدت آية كذا فوجدتها مع فلان؛ أنه كان يتطلب نسخ القرآن من غير ما كتب بأمر النبي، فلم يجد كتابه تلك الآية إلا مع ذلك الشخص، و إلا فالآية كانت محفوظة عنده و عند غيره. و هذا المعنى أولى مما ذكره مكّي و غيره (٣): إنهم كانوا يحفظون الآية لكنهم نسوها، فوجدوها في حفظ ذلك الرجل فتداكروها و أثبتوها، لسماعهم إياها من النبي -صلى الله عليه وآله و سلم-» (٤).

و أمّا أن عمر أتى بآية الرجم فلم يكتبها لأنه كان وحده، فهي روايه مخالفة للمعقول و المنقول (٥) و إن أمكن تأويلها ببعض الوجوه.

ص: ٢٤٥

١- ١) المرشد الوجيز: ٥٧.

٢- ٢) المرشد الوجيز: ٧٥.

٣- ٣) كالزركشي في البرهان ١: ٢٣٤.

٤- ٤) المرشد الوجيز: ٧٥.

٥- ٥) الجواب المنيف في الردّ على مدعى التحريف: ١٢١.

و هكذا تندفع الشبهه الثالثه.

و أمّا فى المرحله الثالثه: فإن عثمان-عند ما اختلف المسلمون فى القراءه- أرسل إلى حفصه يطلب منها ما جمع بأمر أبى بكر قائلاً: «أرسلى إلينا بالصحف ننسخها فى المصاحف ثم نردّها عليك. فأرسلت بها حفصه إلى عثمان، فأمر زيد ابن ثابت و... فنسخوها فى المصاحف...» (١).

هذا هو الواقع فى هذه المرحله، و ما خالفه يطرح أو يؤوّل كالحديث الذى روى: أنه كان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان. أوّله ابن حجر على أنّ المراد من «الشاهدين» هو «الحفظ و الكتابه»، و ناقش البيهقى فى سنده و تبعه ابن شامه و صبحى الصالح (٢)، قال ابن شامه بعد أن رواه: «و أخرج هذا الحديث الحافظ البيهقى فى كتاب المدخل بمخالفه لهذا فى بعض الألفاظ و زياده و نقصان فقال: جلس عثمان على المنبر فحمد الله و أثنى عليه ثم قال: إنّما عهدكم بنبئكم - صلى الله عليه و آله و سلّم - منذ ثلاث عشره سنه، و أنتم تختلفون فى القراءه، يقول الرجل لصاحبه: و الله ما تقيم قراءتك. قال: فعزم على كل من كان عنده شىء من القرآن إلّا - جاء به، فجاء الناس بما عندهم، فجعل يسألهم عليه البيئه أنّهم سمعوه من رسول الله. ثم قال: من أعرب الناس؟ قالوا: سعيد بن العاص، قال: فمن أكتب الناس؟ قالوا: زيد بن ثابت كاتب رسول الله - صلى الله عليه و آله -، قال:

فليمل سعيد و ليكتب زيد قال: فكتب مصاحف ففرّقها فى الأجناد، فلقد سمعت رجالا من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه و آله و سلّم - يقولون: لقد أحسن.

قال البيهقى: فيه انقطاع بين مصعب و عثمان. و قد روينا عن زيد بن ثابت

ص: ٢٤٦

١-١) صحيح البخارى ٢٢٥:٦-٢٢٦.

٢-٢) مباحث فى علوم القرآن: ٧٦.

أن التأليف كان في زمن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وروينا عنه أن الجمع في الصحف كان في زمن أبي بكر والنسخ في المصاحف كان في زمن عثمان، وكان ما يجمعون أو ينسخون معلوما لهم، فلم يكن به حاجه إلى مسأله البيئه.

قلت: لم تكن البيئه على أصل القرآن، فقد كان معلوما كما ذكروا، إنما كانت على ما أحضروه من الرقاع المكتوبه، فطلب البيئه عليها أنها كانت كتبت بين يدي رسول الله، و بإذنه على ما سمع من لفظه على ما سبق بيانه، ولهذا قال:

فليمل سعيد. يعنى من الرقاع التي احضرت، ولو كانوا كتبوا من حفظهم لم يحتج زيد فيما كتبه إلى من يمليه عليه.

فإن قلت: كان قد جمع من الرقاع في أيام أبي بكر، فأى حاجه إلى استحضارها في أيام عثمان؟

قلت: يأتي جواب هذا في آخر الباب» (١).

قال أبو شامه: «و أما ما روى من أن عثمان جمع القرآن أيضا من الرقاع كما فعل أبو بكر فروايه لم تثبت، و لم يكن له إلى ذلك حاجه و قد كفيه بغيره... و يمكن أن يقال: إن عثمان طلب إحضار الرقاع ممن هي عنده و جمع منها و عارض بما جمعه أبو بكر أو نسخ مما جمعه أبو بكر، و عارض بتلك الرقاع أو جمع بين النظر في الجميع حاله النسخ، ففعل كل ذلك أو بعضه استظهارا و دفعا لو هم من يتوهم خلاف الصواب، و سدا لباب القاله: إن الصحف غيّرت أو زيد فيها أو نقص» (٢).

و أما ما رووا عن ابن مسعود من الطعن في زيد بن ثابت فكله موضوع (٣).

ص: ٢٤٧

١-١) المرشد الوجيز: ٥٨-٥٩.

٢-٢) المرشد الوجيز: ٧٥.

٣-٣) مباحث في علوم القرآن: ٨٢.

و إن عمل زيد لم يكن كتابه مبتدأه و لكنّه إعادته لمكتوب، فقد كتب في عصر النبي -صلى الله عليه و آله و سلم-، و إن عمله لم يكن عملا آحاديا بل كان عملا جماعيا (١).

و أما المصاحف التي أمر بتحريقها-قال بعضهم-: «فإنها-و الله أعلم- كانت على هذا النظم أيضا، إلا أنّها كانت مختلفه الحروف على حسب ما كان النبي -صلى الله عليه و آله و سلم- سوّغ لهم في القراءه بالوجه إذا اتفقت في المعنى- و إن اختلفت في اللفظ-» (٢).

قال: «و يشهد بذلك ما روى عن محمد بن كعب القرظي، قال: رأيت مصاحف ثلاثه: مصحفا فيه قراءه ابن مسعود، و مصحفا فيه قراءه ابى، و مصحفا فيه قراءه زيد. فلم أجد في كلّ منها ما يخالف بعضها بعضا» (٣).

و هكذا تندفع الشبهه الرابعه.

ردّ أحاديث نقصان القرآن:

و أما أحاديث نقصان القرآن فالمعروف بينهم حملها على نسخ التلاوه، لئلا يلزم ضياع شىء من القرآن، و لا الطعن فيما أخرجه الشيخان و ما رواه الأئمه الأعيان، و قد ذكروا لها أيضا وجوها من التأويل سند كرها.

و لكن-مع ذلك- نجد فيهم من يطعن في بعض تلك الأحاديث، فعن ابن الأنباري في: «ابن آدم لو اعطى واديا»، و روايه عكرمه: «قرأ على عاصم

ص: ٢٤٨

١- ١) المعجزه الكبرى: ٣٣.

٢- ٢) مقدّمتان في علوم القرآن: ٤٥.

٣- ٣) مقدّمتان في علوم القرآن: ٤٧.

لَمْ يَكُنْ ثَلَاثِينَ آيَةً هَذَا فِيهَا»:

«إِنَّ هَذَا باطل عند أهل العلم، لأنَّ قراءة تى ابن كثير و أبى عمرو متصّلان بأبى بن كعب لا يفرقان فيهما هذا المذكور فى: لم يكن»
(١).

وقال بعضهم فى «آية الحميه»: «روى عن عطيه بن قيس، عن أبى إدريس الخولانى: إنَّ أبا الدرداء ركب إلى المدينه فى نفر من أهل دمشق و معهم المصحف ليعرضوه على أبى بن كعب و زيد و غيرهما، فغدوا على عمر، فلمّا قرءوا بهذه الآيه: إذ جعل الذين كفروا فى قلوبهم الحميّه... قال عمر: ما هذه القراءه؟ فقالوا: أقرأنا أبى...، فهذه و ما يشبهها أحاديث لم تشتهر بين نقله الحديث، و إنّما يرغب فيها من يكتبها طلبا للغريب» (٢).

وقال فيما ورد عن زرّ عن أبى بن كعب فى عدد سورة الأحزاب (٣): «يحمل - إن صحّ، لأنَّ أهل النقل ضعّفوا سنده - على أنّ تفسيرها...» (٤).

وقال الطحاوى فى «آية الرضاع»: «هذا ممّا لا نعلم أحدا رواه كما ذكرنا غير عبد الله بن أبى بكر، و هو عندنا و هم منه، أعنى ما فيه ممّا حكاه عن عائشه أنّ رسول الله -صلى الله عليه و آله- توفى و هنّ ممّا يقرأ من القرآن. لأنّ ذلك لو كان كذلك لكان كسائر القرآن، و لجاز أن يقرأ به فى الصلوات، و حاشا لله أن يكون كذلك، أو يكون قد بقى من القرآن ما ليس فى المصاحف التى قامت بها الحجّه علينا... و نعوذ بالله من هذا القول ممّن يقوله.

و لكن حقيقه هذا الحديث عندنا -و الله أعلم- ما قد رواه من أهل العلم

ص: ٢٤٩

١-١) مقدّمتان فى علوم القرآن: ٨٥.

٢-٢) مقدّمتان فى علوم القرآن: ٩٢.

٣-٣) فى لفظ روايه كتاب «مقدّمتان فى علوم القرآن»: «الأعراف».

٤-٤) مقدّمتان فى علوم القرآن: ٨٢.

عن عمره من مقداره في العلم و ضبطه له فوق مقدار عبد الله بن أبي بكر و هو القاسم بن محمد بن أبي بكر...فهذا الحديث أولى من الحديث الذي ذكرناه قبله...

لأنّ محالاً أن يكون عائشه تعلم أن قد بقي من القرآن شيء لم يكتب في المصاحف، و لا تتبّه على ذلك من أغفله...

و ممّا يدلّ على فساد ما قد زاده عبد الله بن أبي بكر على القاسم بن محمد و يحيى بن سعيد في هذا الحديث: أنّا لا نعلم أحداً من أئمّه أهل العلم روى هذا الحديث مع عبد الله بن أبي بكر غير مالك بن أنس. ثمّ تركه مالك فلم يقل به و قال بضده، و ذهب إلى أنّ قليل الرضاع و كثيره يحرم. و لو كان ما في هذا الحديث صحيحاً أنّ ذلك في كتاب الله لكان ممّا لا يخالفه و لا يقول بغيره» (١).

و قال النخّاس بعد ذكر حديث آيه الرضاع: «فتنازع العلماء هذا الحديث لما فيه من الإشكال، فمنهم من تركه و هو مالك بن أنس و هو راوى الحديث...

و ممّن تركه أحمد بن حنبل و أبو ثور...

و في الحديث لفظه شديده الإشكال، و هو قولها: فتوفى رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم-، و هنّ ممّا يقرأ في القرآن. فقال بعض أجله أصحاب الحديث: قد روى هذا الحديث رجلا ن جليلان أثبت من عبد الله بن أبي بكر، فلم يذكر أنّ هذا فيها، و هما: القاسم بن محمد بن أبي بكر، و يحيى بن سعيد الأنصاري. و ممّن قال بهذا الحديث و أنّه لا يحرم إلاّ بخمس رضعات: الشافعي.

و أمّا القول في تأويل «و هنّ ممّا يقرأ في القرآن» فقد ذكرنا ردّ من رده، و من صحّحه قال: الذي يقرأ من القرآن: وَ أَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ .

و أمّا قول من قال: إنّ هذا كان يقرأ بعد رسول الله -صلى الله عليه و آله-

ص: ٢٥٠

فعظيم، لأنه لو كان ممّا يقرأ لكانت عائشه قد تبعت عليه، و لكان قد نقل إلينا فى المصاحف التى نقلها الجماعه الذين لا يجوز عليهم الغلط. و قد قال الله تعالى:

إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ وَقَالَ: إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ...

و لو كان بقى منه شىء لم ينقل إلينا لجاز أن يكون ممّا لم ينقل ناسخا لما نقل، فيبطل العمل بما نقل، و نعوذ بالله من هذا فإنه كفر» (١).

و قال السرخسى: «و الدليل على بطلان هذا القول قوله تعالى: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ... و به يتبين أنه لا يجوز نسخ شىء منه بعد وفاته- صلى الله عليه و آله- و ما ينقل من أخبار الآحاد شاذ لا يكاد يصح شىء منها، و حديث عائشه لا يكاد يصح» (٢).

و قال الزركشى فى الكلام على آيه الرضاع: «و حكى القاضى أبو بكر فى الانتصار عن قوم إنكار هذا القسم، لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، و لا يجوز القطع على إنزال قرآن و نسخه بأخبار آحاد لا حججه فيها» (٣).

و قال صاحب المنار: «و روى عنها أيضا أنها قالت: كان فيما نزل من القرآن: (عشر رضعات معلومات يحرم من) ثم نسخ ب(خمس رضعات معلومات يحرم من) فتوفى النبى و هى فيما يقرأ من القرآن. و قد اختلف علماء السلف و الخلف فى هذه المسأله... و روايه الخمس هى المعتمده عن عائشه و عليها العمل عندها... قال الذاهبون إلى الإطلاق أو إلى التحريم بالثلاث فما فوقها: إن عائشه نقلت آيه الخمس نقل قرآن لا نقل حديث، فهى لم تثبت قرآنا لأن القرآن

ص: ٢٥١

١- ١) الناسخ و المنسوخ: ١٠-١١.

٢- ٢) الاصول ٧٨: ٢.

٣- ٣) البرهان فى علوم القرآن ٣٩: ٢-٤٠.

لا يثبت إلا بالتواتر، و لم تثبت سنّه فتجعلها بيانا للقرآن، و لا بدّ من القول بنسخها لئلا يلزم ضياع شيء من القرآن، و قد تكفل الله بحفظه و انعقد الإجماع على عدم ضياع شيء منه، و الأصل أن ينسخ المدلول بنسخ الدالّ لا أن يثبت خلافه.

و عمل عائشه به ليس حجّه على إثباته، و ظاهر الروايه عنها أنّها لا تقول بنسخ تلاوته فيكون من هذا الباب.

و يزداد على ذلك أنّه لو صحّ أنّ ذلك كان قرآنا يتلى لما بقى علمه خاصّا بعائشه، بل كانت الروايات تكثّر فيه و يعمل به جماهير الناس و يحكم به الخلفاء الراشدون، و كل ذلك لم يكن، بل المروى عن رابع الخلفاء و أول الأئمّه الأصفياء القول بالإطلاق كما تقدّم، و إذا كان ابن مسعود قد قال بالخمس فلا يبعد أنّه أخذ ذلك عنها، و أمّا عبد الله بن الزبير فلا شكّ في أنّ قوله بذلك اتّباع لها، لأنّها حالته و معلّمته، و اتّباعه لها لا يزيد قولها قوّه و لا يجعله حجّه.

ثمّ إنّ الروايه عنها في ذلك مضطربه، فاللفظ الذي أوردناه في أول السياق رواه عنها مسلم و كذا أبو داود و النسائي، و في روايه لمسلم: نزل في القرآن عشر رضعات معلّومات ثمّ نزل أيضا خمس معلّومات. و في روايه الترمذى: نزل في القرآن عشر رضعات معلّومات فنسخ من ذلك خمس رضعات إلى خمس رضعات معلّومات، فتوفى رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلّم- و الأمر على ذلك. و في روايه ابن ماجه: كان فيما أنزل الله -عزّ و جلّ- من القرآن ثمّ سقط: لا يحرم إلا عشر رضعات أو خمس رضعات.

فهى لم تبيّن في شيء من هذه الروايات لفظ القرآن و لا- السوره التى كان فيها، إلا- أن يراى بروايه ابن ماجه أنّ ذلك لفظ القرآن...

-ثمّ قال بعد إيراد تأويل قاله «الجامدون على الروايات من غير

تمحيص» كما وصفهم:-

إنّ ردّ هذه الروايه عن عائشه لأهون من قبولها مع عدم عمل جمهور من السلف و الخلف بها كما علمت. فإن لم نعتد روايتها فلنا اسوه بمثل البخارى و بمن قالوا باضطرابها، خلافا للنووى، و إن لم نعتد معناها فلنا اسوه بمن ذكرنا من الصحابه و التابعين و من تبعهم فى ذلك كالحنفية. و هى عند مسلم من روايه عمره عن عائشه. أو ليس ردّ روايه عمره و عدم ثقته بها أولى من القول بنزول شىء من القرآن لا- تظهر له حكمه و لا فائده، ثم نسخه أو سقوطه أو ضياعه، فإنّ عمره زعمت أنّ عائشه كانت ترى أنّ الخمس لم تنسخ؟! و إذا لا نعتد بروايتها» (١).

و أبطل صاحب الفرقان الأحاديث الواردة فى «الرضاع» و «الرجم» و «لو كان لابن آدم...» و نصّ على «دسّ الأباطيل فى الصحاح» (٢).

و قال بعض المعاصرين: «نحن نستبعد صدور مثل هذه الآثار بالرغم من ورودها فى الكتب الصحاح... و فى بعض هذه الروايات جاءت العبارات التى لا تتفق و مكانه عمر و لا عائشه، ممّا يجعلنا نطمئنّ إلى اختلافها و دسّها على المسلمين» (٣).

و قال آخر فى خبر ابن أخته فى المصاحف: إنّ عمر أتى بآيه الرجم فلم يكتبها زيد لأنه كان وحده: «هذه الروايه مخالفه للمعقول و المنقول» (٤).

و تنازع العلماء حديث إنكار ابن مسعود الفاتحه و المعوذتين، ففى (الإتقان) عن الفخر الرازى: «نقل فى بعض الكتب القديمه أنّ ابن مسعود كان ينكر كون

ص: ٢٥٣

١-١) المنار ٤:٤٧١-٤:٤٧٤.

٢-٢) الفرقان: ١٥٧.

٣-٣) النسخ فى القرآن ٢٨٣: ١.

٤-٤) الجواب المنيف فى الردّ على مدّعى التحريف: ١٢١.

سوره الفاتحه و المعوذتين من القرآن. و هو فى غاية الصعوبه، لأننا إن قلنا: إنَّ النقل المتواتر كان حاصلًا فى عصر الصحابه يكون ذلك من القرآن، فإنكاره يوجب الكفر، و إن قلنا: لم يكن حاصلًا فى ذلك الزمان فيلزم أن القرآن ليس بمتواتر فى الأصل. قال: و الأغلب على الظنّ أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل، و به يحصل الخلاص عن هذه العقده».

قال السيوطى: «و كذا قال القاضى أبو بكر: لم يصحّ عنه أنّها ليست من القرآن و لا حفظ عنه، و إنّما حكها و أسقطها من مصحفه إنكارا لكتابتها لا جحدًا لكونها قرآنا...»

و قال النووى فى شرح المهذب: أجمع المسلمون على أنّ المعوذتين و الفاتحه من القرآن، و أنّ من جحد منها شيئًا كفر. و ما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح.

و قال ابن حزم فى المحلّى: هذا كذب على ابن مسعود و موضوع، و إنّما صحّ عنه قراءه عاصم، عن زرّ، عنه؛ و فيها المعوذتان و الفاتحه».

قال السيوطى: «و قال ابن حجر فى شرح البخارى: قد صحّ عن ابن مسعود إنكار ذلك، فأخرج أحمد و ابن حبان عنه: أنّه كان لا يكتب المعوذتين فى مصحفه. و أخرج عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند و الطبرانى و ابن مردويه من طريق الأعمش عن أبى إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعى، قال: كان عبد الله بن مسعود يحكّ المعوذتين من مصحفه و يقول: إنّهما ليستا من كتاب الله».

و أخرج البزار و الطبرانى من وجه آخر عنه أنّه: كان يحكّ المعوذتين من المصحف و يقول: إنّما أمر النبى -صلى الله عليه و آله و سلم- أن يتعوذ بهما و كان لا يقرأ بهما. أسانيده صحيحه. قال البزار: لم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من

الصحابه، وقد صحَّ أنه-صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم-قرأ بهما فى الصلاه.

قال ابن حجر:فقول من قال:إنَّه كذب عليه مردود،و الطعن فى الروايات الصحيحه بغير مستند لا يقبل،بل الروايات صحيحه و التأويل محتمل» (١).

أقول:لكن لم نر من ابن حجر تأويلا لهذه الأحاديث،فهو إحاله إلى غيره كما فعل بالنسبه إلى الأحاديث السابقه!!

تأويل أحاديث نقصان القرآن

إشاره

قال السيوطى:«و قد أوَّله القاضى و غيره على إنكار الكتابه كما سبق.

و هو تأويل حسن،إلا إنَّ الروايه الصريحه التى ذكرتها تدفع ذلك،حيث جاء فيها:و يقول:إنَّهما ليستا من كتاب الله».

قال:و يمكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف فيتمَّ التأويل المذكور.

لكن من تأمَّل سياق الطرق المذكوره استبعد هذا الجمع.

و قد أجاب ابن الصبَّاح بأنَّه لم يستقرَّ عنده القطع بذلك ثمَّ حصل الاتفاق بعد ذلك،و حاصله:أنَّهما كانتا متواترتين فى عصره لكنَّهما لم يتواترا عنده.

و قال ابن قتيبه فى «مشكل القرآن»:«ظنَّ ابن مسعود أنَّ المعوذتين ليستا من القرآن،لأنَّه رأى النبى-صَلَّى اللهُ عليه وآله-يعوذ بهما الحسن و الحسين، فأقام على ظنَّه،و لا نقول:إنَّه أصاب فى ذلك و أخطأ المهاجرون و الأنصار».

قال السيوطى:«و أمَّا إسقاطه الفاتحه من مصحفه فليس لظنَّه أنَّها ليست من القرآن،معاذ الله،و لكنَّه ذهب إلى أنَّ القرآن إنَّما كتب و جمع بين اللوحين

ص:٢٥٥

مخافه الشك و النسيان و الزيادة و النقصان، و رأى أنّ ذلك مأمون فى الحمد لقصرها و وجوب تعلّمها على كلّ واحد» (١).

أقول: هذه وجوه التأويل فى حديث إنكار ابن مسعود كون الفاتحه و المعوذتين من القرآن، و لهم فى حمل الأحاديث الاخرى وجوه:

١- الحمل على التفسير:

و قد حمل بعضهم عليه عددا من الأحاديث، من ذلك ما ورد حول ما أسميناه بآيه الجهاد فقال: يحمل على التفسير. و المراد من «أسقط من القرآن» أى: أسقط من لفظه فلم تنزل الآية بهذا اللفظ، لا أنّها كانت منزله ثم اسقطت، و إلا فما منع عمر و عبد الرحمن من الشهاده على أنّ الآية من القرآن و إثباتها فيه؟! (٢).

و من ذلك: ما ورد حول آيه المحافظه على الصلوات عن عائشه و حفصه من إلحاق كلمه «و صلاه العصر» بقوله تعالى: **حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ** بأنّ الكلمه ادرجت على سبيل التفسير و الإيضاح (٣).

و من ذلك: ما ورد عن أبى موسى الأشعرى حول سوره كانوا يشبّهونها فى الطول و الشده بسوره براءه، فقد ذكر بعضهم له وجوها منها: أنّه يجوز أن يكون تفسيراً، و حفظ منها أى من تفسيرها و معناها (٤).

ص: ٢٥٦

١- ١) الاتقان فى علوم القرآن ٢٧٢: ١.

٢- ٢) مقدّمتان فى علوم القرآن: ١٠٠.

٣- ٣) البرهان فى علوم القرآن ٢١٥: ١، مباحث فى علوم القرآن: ١١٢، الناسخ و المنسوخ: ١٥.

٤- ٤) مقدّمتان فى علوم القرآن: ٩٧.

و من ذلك: ما ورد عن زرّ بن حبّيش، عن ابىّ بن كعب، أنّه قال له: «كم تقرأ سورة الأعراف (١)؟ قلت: ثلاثا و سبعين آيه...»: فقد قيل: «يحمل إن صحّ -لأنّ أهل النقل ضَعَفُوا سنده- على أنّ تفسيرها كان يوازي سورة البقره، و أنّ في تفسيرها ذكر الرجم الذي وردت به السنّه» (٢).

٢- الحمل على السنّه

و هذا وجه آخر اعتمد عليه بعض العلماء بالنسبه إلى عدد من الأحاديث:

و من ذلك: قول أبى جعفر النّحاس و بعضهم في آيه الرجم: «إسناد الحديث صحيح، إلاّ أنّه ليس حكمه حكم القرآن الذي نقله الجماعة عن الجماعة، و لكنّها سنّه ثابتة... و قد يقول الإنسان: «كنت أقرأ كذا» لغير القرآن، و الدليل على هذا أنّه قال: و لو لا أنّى أكره أن يقال: زاد عمر في القرآن، لزدته» (٣).

و من ذلك: قول بعضهم حول آيه: «لو كان لابن آدم...»: «إنّ هذا معروف في حديث النبي -صلّى الله عليه و آله و سلّم- على أنّه من كلام الرسول لا يحكيه عن ربّ العالمين في القرآن... و يؤيده حديث روى عن العباس بن سهل، قال: سمعت ابن الزبير على المنبر يقول: قال رسول الله: لو أنّ ابن آدم اعطى واديان...» (٤).

و هو قول العلامة الزبيدي حيث ذكره في كتابه في الأحاديث المتواتره قال: «الحديث الرابع و الأربعون: لو أنّ لابن آدم واديا من ذهب لأحبّ... رواه

ص: ٢٥٧

١- ١) كذا، و الذي نقلناه سابقا عن الدرّ المنثور عن طائفه من أهمّ مصادرهم: «الأحزاب».

٢- ٢) مقدّمتان في علوم القرآن: ٨٣.

٣- ٣) الناسخ و المنسوخ: ٨، مقدّمتان في علوم القرآن: ٧٨.

٤- ٤) مقدّمتان في علوم القرآن: ٨٥.

من الصحابه خمسہ عشر نفسا: أنس بن مالك و ابن الزبير و ابن عبّاس و ابن كعب و بريده بن الخصيب و أبو سعيد الخدرى و سمره بن جندب و عائشه و جابر بن عبد الله و زيد بن أرقم و أبو موسى الأشعري و سعد بن أبى وقاص و أبو واقد الليثى و أبو إمامه الباهلى و كعب بن عياض الأشعري...» (١).

٣- الحمل على الحديث القدسي:

و عليه حمل بعضهم آيه الرضاع حيث قال: «يحمل على الحكم النازل سنّه لا على جهه القرآنیه، و إلا لما أكله الداجن، و الله يقول: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ و لو كان من القرآن لما اجتمع فيه الناسخ و المنسوخ فى آيه واحده، بل كانت الآيه الناسخه تتأخر عن المنسوخه، كما لا يجوز أن يجتمع حكمان مختلفان فى وقت واحد و حال واحده. و كيف يجوز أن يكون قرآن يتلى على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم على ما أخبرت به عائشه- و لا يحفظه واحد من الصحابه» (٢) قال: «و يدل على ذلك قوله-صلى الله عليه و آله و سلم-:

أوتيت القرآن و مثله معه، إنه الحكمة» (٣).

و كذا حمل عليه آيه الرجم، قال: «و هو الذى اعتمده شيخى أبو جعفر محمد بن أحمد بن جعفر» (٤).

ص: ٢٥٨

١-١) مقدّمتان فى علوم القرآن: ٨٧-٨٨.

٢-٢) مقدّمتان فى علوم القرآن: ٨١.

٣-٣) مقدّمتان فى علوم القرآن: ٨٥-٨٦.

٤-٤) مقدّمتان فى علوم القرآن: ٨٦.

و هذا ما قاله بعضهم فى ما سَمى بـ «سوره الحفد» و «سوره الخلع» فقال:

«و أمّا ما ذكر عن ابى بن كعب أنّه عدّ دعاء القنوت: اللهمّ إنّنا نستعينك... سوره من القرآن، فإنّه -إن صحّ ذلك- كتبها فى مصحفه لا- على أنّها من القرآن، بل ليحفظها و لا ينساها احتياطاً، لأنّه سمع النبى -صلّى الله عليه و آله- كان يقنت بها فى صلاه الوتر، و كانت صلاه الوتر أو كد السنن...» (١).

ص: ٢٥٩

١-١) مقدّمتان فى علوم القرآن: ٧٥.

الفصل الرابع

اشاره

نقد و تمحيص

ص: ٢٦١

قد ذكرنا أهم ما ورد في كتب أهل السنّة ممّا هو نصّ أو ظاهر في نقص القرآن و تحريفه...ثمّ عقّبناه بما قاله أكابرهم في توجيهه و تأويله أو ردّه و تزييفه...

لقد استمعنا القول من هؤلاء و هؤلاء فأَيُّهما الأحسن حتى نتّبعه؟

١- في الآثار في خطأ القرآن

إشاره

إنّ هذه الآثار تفيد أنّ أولئك الأصحاب نسبوا «اللحن» و «الخطأ» و «الغلط» إلى القرآن... و هذه جرأه على الله تعالى، و إثبات نقص له و لكتابه، و في ذلك خروج عن الإسلام بلا كلام.

أمّا ما كان من هذه الآثار في الصحاح فأصحابها و القائلون بصحّحه جميع أحاديثها ملزمون بها، فإنّ الالتزام بما دلّت عليه، و إمّا التّأويل اللائق و الحمل على بعض الوجوه المحتمل.

و كذا الكلام بالنسبه إلى ما روى من هذا القبيل بأسانيد صحاح عندهم في خارج الصحاح.

دليل الرادّين لهذه الآثار

و أمّا الرادّين ردّوا هذه الأحاديث و هم كثيرون جدّاً، فقد اختلفت كلماتهم في كيفية الردّ، لأنّ منهم من يضعّف الروايه أو يستبعدّها تزييفها للصحابي عن

التفوّه بمثل هذا الكلام، حتى أنّ بعضهم قال: «و من روى عن ابن عباس... فهو طاعن في الإسلام، ملحد في الدين، و ابن عباس برىء من هذا القول» (١). و منهم من يقول: «هذا القول فيه نظر» أو: «لا يخفى ركاكه هذا القول» و نحو ذلك...

و ظاهر هؤلاء تصحيح الحديث اعتمادا على رجاله، ثم الردّ على الصحابه أنفسهم.

و على كل حال... فإنّ هذه الفئه من العلماء متّفقه على أنّ هذه الأحاديث لا يجوز تصديقها... قال الزمخشري بتفسير: أ فلم يئأس اللّدين آمنوا... (٢):

«و معنى أ فلم يئأس: أ فلم يعلم... و يدلّ عليه: أنّ عليا و ابن عباس و جماعه من الصحابه و التابعين قرءوا: أ فلم يتبين، و هو تفسير أ فلم يئأس. و قيل: إنّما كتبه الكاتب و هو ناعس مستوى السينات.

و هذا و نحوه ممّا لا يصدّق في كتاب الله، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه. و كيف يخفى مثل هذا حتى يبقى ثابتا بين دفتى الإمام، و كان متقلّبا في أيدي اولئك الأعلام المحتاطين في دين الله، المهيمين عليه، لا- يغفلون عن جلالته و دقائقه، خصوصا عن القانون الذى إليه المرجع، و القاعده التى عليها البناء؟! و هذه- و الله- فريه ما فيها مريه» (٣).

فهذا موقف القائلين بطلان هذه الآثار.

أمّا الفئه الاولى الدائر أمرهم بين الالتزام بمداليل الآثار و بين التأويل المقبول لدى الأنظار، فقد اختار جمع منهم طريق التأويل:

ص: ٢٤٤

١- (١) البحر المحيط ٤٤٥: ٤.

٢- (٢) سورة الرعد: ٣١.

٣- (٣) الكشّاف ٥٣١: ٢.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «الطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الروايات صحيحة و التأويل محتمل» (١) و قال أيضا في الآية:

أَفَلَمْ يَنبَأْسِ :

«و روى الطبرى و عبد بن حميد- بإسناده صحيح كلهم من رجال البخارى- عن ابن عباس: أنه كان يقرأها: أفلم يتبين: و يقول: كتبها الكاتب و هو ناعس. و من طريق ابن جريج، قال: زعم ابن كثير و غيره أنها القراءة الاولى. و هذه القراءة جاءت عن على و ابن عباس و عكرمه و ابن أبى مليكة و على بن بديمه و شهر بن حوشب و على بن الحسين و ابنه زيد و حفيده جعفر بن محمد، في آخرين قرءوا كلهم: أفلم يتبين.

و أما ما أسنده الطبرى عن ابن عباس فقد اشدّ إنكار جماعه ممن لا علم له بالرجال صحته، و بالغ الزمخشري في ذلك كعادته- إلى أن قال: - و هي و الله فريه ما فيها مريه، و تبعه جماعه بعده و الله المستعان، و قد جاء عن ابن عباس نحو ذلك في قوله تعالى: وَ قَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ قَالَ: (و وصى) الترتق الواو في الصاد. أخرجه سعيد بن منصور بإسناد جيد عنه.

و هذه الأشياء- و إن كان غيرها المعتمد- لكن تكذيب المنقول بعد صحته ليس من دأب أهل التحصيل، فلينظر في تأويله بما يليق به» (٢).

أقول: و ظاهر كلمات ابن حجر في الموردين هو العجز عن الإتيان بتأويل،

ص: ٢٤٥

١- ١) فتح البارى و عنه في الإتيان ١: ٢٧٠.

٢- ٢) فتح البارى ٨: ٣٠١.

يساعده اللفظ و يرضاه «أهل التحصيل»...

نعم ذكر في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ...﴾ (١): «أخرج سعيد بن منصور و الطبرى و البيهقى فى الشعب بسند صحيح: أنّ ابن عباس كان يقرأ: (حتى تستأذنوا) و يقول: أخطأ الكاتب، و كان يقرأ على قراءه ابى بن كعب، و من طريق مغيره بن مقسم، عن إبراهيم النخعى، قال: فى مصحف ابن مسعود (حتى تستأذنوا). و أخرج سعيد بن منصور من طريق مغيره، عن إبراهيم: فى مصحف عبد الله: (حتى تسلّموا على أهلها و تستأذنوا). و أخرجه إسماعيل بن إسحاق فى أحكام القرآن عن ابن عباس و استشكله. و كذا طعن فى صحّته جماعه ممّن بعده.

و اجيب: بأنّ ابن عباس بناها على قراءته التى تلقّاها عن ابى بن كعب.

و أمّا اتّفاق الناس على قراءتها بالسين فلموافقته خطّ المصحف الذى وقع الاتّفاق على عدم الخروج عمّا يوافقته. و كان قراءه ابى من الأ-حرف التى تركت القراءه بها- كما تقدّم تقريره فى فضائل القرآن-. و قال البيهقى: يحتمل أن يكون ذلك كان فى القراءه الاول ثم نسخت تلاوته، يعنى: و لم يطلع ابن عباس على ذلك» (٢).

مناقشه هذا التأويل

أقول: و فى هذا الجواب نظر من وجوه:

أولاً: إنّ هذا الجواب- إن تمّ فهو توجيه لقراءه ابن عباس، لا لقوله فى كتابه المصحف: «أخطأ الكاتب».

ص: ٢٦٦

١- ١) سورة النور: ٢٧.

٢- ٢) فتح البارى: ١١: ٦.

و ثانياً: كون هذه القراءة «من الأحرف التي تركت القراءة بها» يبتنى على ما رووه من أنه «نزل القرآن على سبعة أحرف» هذا المبني الذي اختلفوا في معناه و تطبيقه اختلافاً شديداً، و ذكروا له وجوهاً كثيرة جداً لا يرجع شيء منها إلى محصل (1)

و ثالثاً: ما احتمله البيهقي يبتنى على القول بنسخ التلاوة، و سيأتي البحث عنه مفصلاً.

و رابعاً: قول ابن حجر: «يعنى: و لم يطلع ابن عباس» غريب جداً، إذ كيف يخفى على مثل ابن عباس نسخ تلاوة شيء من القرآن و هو حبر هذه الأمة و إمام الأئمة في علوم القرآن؟!.

هذا بالنسبة إلى ما رووه عن ابن عباس و نصوا على صحته، ثم عجزوا عن تأويله «التأويل اللاتق».

تأويل «اللعن» و «الخطأ» و جوابه

و أجابوا عمّا رووه عن عثمان بجوابين، ذكرهما السيوطي - بعد أن قال:

ص: ٢٤٧

١- ١) يمكن الاطلاع على ما ذكره بمراجعته مقدمات التفاسير، و كتب علوم القرآن، و فتح الباري في شرح البخاري ٢٢: ٩-٣٠ و غيرها. و قد وقع القوم بالتزامهم بصحة أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف في مأزق كبير جداً، و كان عليهم الالتزام بلوازمه الفاسده التي منها القول بتحريف القرآن و ضياع حروف نزل عليها من السماء... و لو أردنا الدخول في هذا البحث لطال بنا المقام، و قد تقدم بعض ما يتعلّق به فيما سبق، و يكفي أن نقول بأنّ المرويّ صحيحاً عن أئمة أهل البيت عليهم السلام: «إنّ القرآن واحد نزل من عند واحد، و لكنّ الاختلاف يجيء من قبل الرواه» و في آخره: «كذبوا أعداء الله، و لكنّه نزل على حرف واحد من عند الواحد» [الكافي ٢: ٤٦١ باب النوادر/ حديث ١٢ و ١٣].

«هذا الآثار مشكله جدًّا»-و قد نقلنا عبارته سابقا.

و قال الشهاب الخفاجى-بعد كلام الكشاف:«ولا يلتفت...»-«وقيل عليه:لا- كلام فى نقل النظم تواترا،فلا يجوز اللحن فيه أصلا،و هل يمكن أن يقع فى الخطّ لحن بأن يكتب«المقيمون»بصوره«المقيمين»بناء على عدم تواتر صوره الكتابه؟و ما روى عن عثمان و عائشه أنّهما قالا:إنّ فى المصحف لحنًا و ستقيمه العرب بألسنتها-على تقدير صحّه الروايه-يحمل على اللحن فى الخطّ.

لكنّ الحقّ:ردّ هذه الروايه و إليه أشار-أى الكشاف-بقوله:إنّ السابقين...

(قال):أقول:هذا إشاره إلى ما نقله الشاطبى فى الرائيه و بيّنه شراحه و علماء الرسم العثمانى بسند متّصل إلى عثمان أنّه لمّا فرغ من المصحف...قال السخاوى:و هو ضعيف و الإسناد فيه اضطراب و انقطاع...و تأوّل قوم(اللحن) فى كلامه على تقدير صحّته عنه بأنّ المراد الرمز و الإيماء.

(قال):تبييه:قد نخلنا القول و تتبعنا كلامهم ما بين معسول و مغسول فآل ذلك إلى أنّ قول عثمان فيه مذهبان،أحدهما:أنّ المراد باللحن ما خالف الظاهر، و هو موافق له حقيقه ليشمل الوجوه تقديرا و احتمالا-و هذا ما ذهب إليه الدانى و تابعه كثيرون.و الروايه فيه صحيحه.

و الثانى:ما ذهب إليه ابن الأنبارى من أنّ(اللحن)على ظاهره،و أنّ الروايه غير صحيحه»(1).

أقول:و كأن المتأولين التفتوا إلى كون تأويلاتهم مزيفه،فالتجئوا إلى القول بأنّ تلك الآثار«محرفه»...فقد جاء فى الإتيقان عن ابن أشته:أنّه روى الحديث بإسناده عن عثمان و ليس فيه لفظ«اللحن»بل إنّهُ لمّا نظر فى المصحف

ص:٢٤٨

قال: «أحسنتم و أجملتم، أرى شيئاً سنقيمه بالسنتنا». قال: «فهذا الأثر لا إشكال فيه و به يتضح معنى ما تقدم... و لعلّ من روى تلك الآثار السابقه عنه حرّفها و لم يتقن اللفظ الذى صدر عن عثمان، فلزم ما لزم من الإشكال. فهذا أقوى ما يجاب عن ذلك».

قال السيوطى بعد إيراد الأَجوبه عن حديث عثمان: «و بعد، فهذه الأَجوبه لا يصحّ منها شيء من حديث عائشه. أمّا الجواب بالتضعيف فلأنّ إسناده صحيح كما ترى...» (1).

أقول: هذه عمدته ما ورد فى هذا الباب ممّا التزموا بصحّته، و قد عرفت أن لا تأويل صحيح له عندهم، فهم متورّطون فى أمر خطره عظيم، إمّا الطعن فى القرآن، و إمّا الطعن فى هؤلاء الصحابه الأعيان!!!

و لا ريب فى أنّ نسبه «الخطأ» إلى «الصحابه» أولى منه إلى «القرآن» و سيأتى فى الفصل الخامس - بعض التحقيق فى حال الصحابه علما و عداله، هذا أولا.

و ثانيا: إنّ القول بعدم جواز تكذيب المنقول بعد صحّته - كما هو مذهب الحافظ ابن حجر العسقلانى - غير صحيح، إذ الحديث إذا خالف الكتاب أو السنّه القطعيه أو الضرورى من الدين أو المجمع عليه بين المسلمين يطرح و إن كان فى الكتب المسّمّاه بالصحاح... كما سيأتى فى الفصل الخامس - ذكر نماذج من ذلك...

ص: ٢٦٩

أقول: و الذى يهون الخطب فى هذا المقام: أنّ كثيرا من هذه الآثار فى سندها «عكرمه مولى ابن عباس» و خاصّه الحديث عن عثمان: «إنّ المصاحف لَمّا نسخت عرضت عليه فوجد فيها حروفا من اللحن فقال: اتركوها...» و الحديث عن ابن عباس فى الآية: أَلَمْ يَأْسِ... حيث قال: «أظنّ الكاتب كتبها و هو ناعس».

«و عكرمه» من أظهر مصاديق «الزنادقة» و «أعداء الإسلام» الذين نسب إليهم اختلاق مثل هذه الآثار، فى كلام جماعه من العلماء الكبار، كالحكيم الترمذى، و أبى حيان الأندلسى، و صاحب «المنار»...

١- طعنه فى الدين:

لقد كان هذا الرجل طاعنا فى الإسلام، مستهترا بالدين و المسلمين، من أعلام الضلالة و دعاه السوء:

فقد نقلوا عنه قوله: إنّما أنزل الله متشابه القرآن ليضلّ به.

و أنّه قال فى وقت الموسم: وددت أنّى اليوم بالموسم و بيدى حربته فأعرض بها من شهد الموسم يمينا و شمالا.

و أنّه وقف على باب مسجد النبى -صلى الله عليه و آله و سلم- و قال: ما فيه إلا كافر.

و أنّه قدم البصره فأتاه أيّوب و سليمان التميمى و يونس، فبينما هو يحدثهم سمع صوت غناء، فقال عكرمه: اسكتوا فنستمع. ثم قال: قاتله الله، لقد أجاد.

و عن أبي بكر بن أبي خيثمه: رأيت في كتاب علي بن المديني: سمعت يحيى ابن سعيد يقول: حدّثوني -و الله- عن أيّوب أنّه ذكر: أنّ عكرمه لا يحسن الصلاة. قال أيّوب، أو كان يصلّي؟!

و عن سماك، قال: رأيت في يد عكرمه خاتما من الذهب.

و عن رشدين بن كريب: رأيت عكرمه قد اقيم قائما في لعب النرد.

٢- إنه كان يرى رأى الخوارج:

و إنّما أخذ أهل إفريقيه رأى الصفرية -و هم من غلاة الخوارج- من عكرمه و ذكروا أنّه نحل ذلك الرأى إلى ابن عباس.

و عن يحيى بن معين: إنّما لم يذكر مالك بن أنس عكرمه، لأنّ عكرمه كان ينتحل رأى الصفرية.

و قال الذهبي: قد تكلم الناس في عكرمه، لأنّه كان يرى رأى الخوارج.

ثمّ إنّ نسب تاره إلى «الإباضية» و اخرى إلى «الصفرية» و ثالثه إلى «نجده الحرورى» و كأنّه كان كلّما جاء فرقه جعل نفسه منهم طمعا في دنياهم...

قالوا: و قد طلبه والى المدينة فتغيّب عند داود بن الحصين حتى مات عنده.

٣- إنه كان كذّابا:

كذب علي ابن عباس، و قد أوثقه علي بن عبد الله بن العباس علي باب كنيف الدار فقيل له: أ تفعلون هذا بمولاكم؟ قال: إنّ هذا يكذب علي أبي.

و عن سعيد بن المسيّب أنّه قال لمولاه: يا برد، إياك أن تكذب عليّ كما يكذب عكرمه علي ابن عباس.

و عن القاسم: إنَّ عكرمه كذاب، يحدث غدوه و يخالفه عشيه.

و قال ابن عمر لنافع: اتق الله - ويحك يا نافع - لا تكذب علي كما كذب عكرمه علي ابن عباس.

و عن ابن سيرين و يحيى بن معين و مالك بن أنس: كذاب.

و عن ابن ذويب: رأيت عكرمه مولى ابن عباس و كان غير ثقه.

و قال طاوس: لو أنَّ عبد ابن عباس اتقى الله و أمسك عن بعض حديثه لشدَّت إليه المطايا.

و قد اشتهر تكذيب الناس إياه و طعنهم فيه حتى أنه كان يقول: «هؤلاء يكذبون من خلفي، أ فلا يكذبوني في وجهي» (١).

٤- عكوفه على أبواب الامراء للدنيا:

قال موسى بن يسار: رأيت عكرمه جائيا من سمرقند و هو على حمار تحته جوالقان - أو خرجان - حرير أجازه بذلك عامل سمرقند و معه غلام. قال:

و سمعت عكرمه بسمرقند و قيل له: ما جاء بك إلى هذه البلاد؟ قال: الحاجة.

و قال عبد المؤمن بن خالد الحنفى: قدم علينا عكرمه خراسان فقلت له: ما أقدمك إلى بلادنا؟ قال: قدمت آخذ من دنانير ولا تكم و دراهمهم.

و قال عبد العزيز بن أبي رواد: قلت لعكرمه: تركت الحرمين و جئت إلى خراسان! قال: أسعى على بناتي.

ص: ٢٧٢

١ - ١) حاول ابن حجر العسقلانى [مقدمه فتح البارى: ٤٢٧] توجيه هذا الكلام، و لكن لا ينفعه ذلك، فحال عكرمه تشبه حال أبى هريره الذى قال للناس: أ تزعمون أئى أكذب على الله و رسوله و أحرق نفسى بالنار...؟!

و قال أبو نعيم: قدم على الوالى بأصبهان فأجازته بثلاثه آلاف درهم.

و قال عمران بن حدير: رأيت عكرمه و عمامته منخرقه فقلت: أ لا اعطيك عمامتى؟ فقال: إنا لا نقبل إلا من الامراء.

أبو طالب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان عكرمه من أعلم الناس و لكنّه كان يرى رأى الصفرية و لم يدع موضعا إلا خرج إليه، خراسان و الشام و اليمن و مصر و إفريقيه، كان يأتى الامراء فيطلب جوائزهم، و أتى الجند إلى طاوس فأعطاه ناقه.

و من الطبيعى أن يستجيب هكذا رجل لرغبات الولاة و الامراء فيضع كل ما تقتضيه السياسه و يدعم الحكومات الجائره...

٥- ترك الناس جنازته:

و من الطبيعى أيضا سقوط هكذا إنسان فى المجتمع الإسلامى، فلا تبقى قيمه لا له و لا لأحاديثه حتى إذا مات فلا تشيع جنازته و لا- يصلّى عليه... كما ذكر المؤرخون فى ترجمه عكرمه... و أضافوا أنه قد اتفق موت عكرمه و كثير عزّه الشاعر الشيعى فى يوم واحد فشهد الناس جنازه كثير و تركوا جنازه عكرمه.

قيل: فما حمله أحد و اكتروا له أربعة رجال من السودان.

٦- قدح الأكابر فيه و تكذيبه:

و لهذه الأمور و غيرها كذب عكرمه كبار الأئمة الأعلام-الذين طالما اکتفى علماء الجرح و التعديل بطعن واحد منهم-منهم: ابن عمر، و مجاهد، و عطاء، و ابن سيرين، و مالك بن أنس، و الشافعى-حيث حكى كلام مالك و قرره-

و سعيد بن المسيّب، و القاسم، و يحيى بن سعيد.

و حرّم مالك الروايه عنه، و أعرض عنه مسلم، و قال محمد بن سعد: ليس يحتجّ بحديثه، و قال غيره: غير ثقّه (١).

و مع هذا كلّ... فإنّ البخارى يروى عنه!! و لكن لا عجب... إذ «كلّ يعمل على شاكلته» بل العجب من ابن حجر، حيث ينبرى للدفاع عن «عكرمه البربرى» و المقصود هو الدفاع عن «صحيح البخارى»... فكيف يدافع عمّن تجرّأ على الله، و استهزأ بشعائره، و استخفّ بأحكامه، و طعن فى القرآن، و استحلّ دماء المسلمين...؟! و كيف يدافع عمّن كذّب الأئمّه الثقات حتى ضربوا بكذبه المثل لاشتهاره بهذه الصفه؟! و كيف يدافع عمّن امتنع الناس من حمل جنازته و الصلاه عليها؟!

خلاصه البحث

و يتلخّص البحث فى هذه الناحيه فى النقاط التاليه:

١- إنّ الآثار المشتمله على وقوع «الخطأ» فى القرآن الكريم باطله و إن كانت مخرّجه فى الصحاح و فى غيرها بأسانيد صحيحه... وفاقا لمن قال بهذا من أعلام المحقّقين من أهل السنّه كما عرفت.. و وجود الأحاديث الباطله فى الصحاح السنّه أمر ثابت، و عدد الأحاديث من هذا القبيل فيها ليس بقليل.. كما ستعرف.

٢- إنّ التأويلات التى ذكرت من قبل القائلين بصحّه هذه الآثار لا تحلّ

ص: ٢٧٤

١- (١) المصادر المنقول ترجمه عنها عكرمه هي: تهذيب الكمال، تهذيب التهذيب ٧: ٢٧٣-٧: ٢٦٣، طبقات ابن سعد ٥: ٢٨٧، وفيات الأعيان ١: ٣١٩، ميزان الاعتدال ٣: ٩٣، المغنى فى الضعفاء ٢: ٨٤، سير أعلام النبلاء ٥: ٩، الضعفاء الكبير ٣: ٣٧٣.

المشكلة كما عرفت، و لذا اضطرَّ بعضهم إلى القول بأنها محرَّفة، و التزم بالإشكال بعض آخر، و منه قول ابن قتيبه: «ليست تخلو من أن تكون على مذهب من مذاهب أهل الإعراب أو تكون غلطا من الكاتب كما ذكرت عائشه، فإن كانت على مذاهب النحو و النحويين فليس هاهنا لحن و الحمد لله، و إن كانت على خطأ في الكتاب فليس على الله و لا على رسوله جنايه الكاتب في الخط» (١).

٣- إن مصادره كتاب «الفرقان»- إن كانت لأجل إثبات «اللحن» في الكتاب- لا تحلّ المشكلة بشكل من الأشكال، فإن صاحب هذا الكتاب ينقل الآثار المتضمنة لهذا المعنى عن الكتب المعتمده و التي اخرجت فيها تلك الآثار بأسانيد صحيحة على شرط الشيخين، ثم يؤكدها بقوله: «ليس ما قدمناه من لحن الكتاب في المصحف بضائره أو بمشكك في حفظ الله تعالى له، بل إن ما قاله ابن عباس و عائشه و غيرهما من فضلاء الصحابه و أجلاء التابعين ادعى لحفظه و عدم تغييره و تبديله. و مما لا شك فيه أن كتاب المصحف من البشر يجوز عليهم ما يجوز على سائرهم من السهو و الغفلة و النسيان. و العصمه لله وحده...

و مثل لحن الكتاب كلحن المطابع...» (٢).

و على هذا الأساس يدعو هذا المؤلف إلى تغيير الرسم العثماني و جعل الألفاظ كما ينطق بها اللسان و تسمعه الأذان، بل ينقل عن العزّ ابن عبد السلام أنه قال بعدم جواز كتابه المصحف بالرسم الأول... (٣).

أقول: إن مسألة الرسم و الخط هي أيضا من المشاكل المترتبة على القول

ص: ٢٧٥

١- ١) مشكل القرآن: ٤٠.

٢- ٢) الفرقان: ٤١-٤٦.

٣- ٣) الفرقان: ٥٨.

بصحة هذه الآثار عن الصحابه و الالتزام بصدورها عنهم-فإن لم تكن مرتبه عليه فلا أقل من أن يكون القول بصحة تلك الآثار سندا و متنا مؤيدا لمن يدعو إلى تغيير الرسم و الكتابه-و نحن هنا لا- نتعرض لهذه المسأله،بل نقول بأن استدلال مؤلف كتاب«الفرقان»أو استشهاده بهذه الآثار تام،و أنه لا- يلام على إيراده تلك الآثار في كتابه،بل اللوم على من يرويها و يصحح أسانيدها و يخرجها في كتابه...و أن طريق الجواب هو ردّها و إبطالها على ما ذكرناه بالتفصيل...

٢- في أحاديث جمع القرآن

إشاره

لقد وعد الله سبحانه نبيه بحفظ القرآن و بيانه،و ضمن له عدم ضياعه و نسيانه.

و كان النبي-صلى الله عليه و آله و سلم-كلما نزل من القرآن شىء أمر بكتابته و يقول في مفرقات الآيات:ضعوا هذه في سوره كذا...[\(١\)](#).

و كان-صلى الله عليه و آله و سلم-يعرضه على جبرئيل في شهر رمضان في كل عام مره،و عرضه عليه عام وفاته مرتين...[\(٢\)](#).
و حفظه في حياته جماعه من أصحابه،و كل قطعه كان يحفظها جماعه كبيره أقلهم بالغون حدّ التواتر...هذا هو الحقّ و الأمر الواقع...

و قد أوردنا أحاديث القوم في قضيه جمع القرآن و وجدناها متناقضه و عقبنها بذكر ما قيل أو يمكن أن يقال في معناها و وجه الجمع فيما بينها...فهل ترتفع المشكله بهذا الاسلوب؟

ص:٢٧٦

١- (١) مسند أحمد ٥٧:١، الترمذى ٢٢٥:١١، أبو داود ٢٩٠:١، المستدرک ٢٣٠:٢.

٢- (٢) صحيح البخارى ١٠١:١ و غيره.

إعراض القوم عن علي في جمع القرآن

لا بدّ قبل الورود في البحث من أن نقول:

لقد كان أمير المؤمنين علي -عليه السلام- أعلم الناس بكتاب الله -عزّ وجلّ- عند المخالف والمؤلف، وهو القائل: «و الله ما نزلت آيه إلا وقد علمت فيما نزلت و أين نزلت» (١) والقائل: «سلوني عن كتاب الله، فإنه ليس آيه إلا وقد عرفت أ بليل نزلت أم بنهار، في سهل أو جبل» (٢).

و هو الذي قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- في حقّه:

«علي مع القرآن و القرآن مع علي» (٣).

و ناهيك بحديث: «أنا مدينة العلم و علي بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها» (٤).

و علي عليه السلام استاذ ابن عباس في التفسير، و قد ذكر القوم أن «أعلم الناس بالتفسير أهل مكّه لأنهم أصحاب ابن عباس» (٥).

فلما ذا لم يعدّه أنس بن مالك -و لا غيره- من حفاظ القرآن، و من الذين أمر الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- بتعلّمه منهم و الرجوع إليهم فيه، فيما رواه البخارى في صحيحه؟!

ص: ٢٧٧

١- ١) حليه الأولياء ١: ٦٧، أنساب الأشراف ١: ٩٩.

٢- ٢) أنساب الأشراف ١: ٩٩، الاستيعاب ٣: ١١٠٧.

٣- ٣) المستدرک ٣: ١٢٤، الصواعق ٧٦ و ٧٧، كفايه الطالب: ٢٥٤.

٤- ٤) من الأحاديث المتواتره بين المسلمين. بحثنا عنه سندا و دلالة في الجزء العاشر و تاليه من أجزاء كتابنا (نفحات الأزهار في خلاصه عبقات الأنوار).

٥- ٥) الإتقان ٢: ٣٨٥.

ثم إنه -عليه السلام- رتب القرآن الكريم و دونه بعيد وفاه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- من القراطيس التي كان مكتوبا عليها، فكان له مصحف تام مرتب يختص به كما كان لعدده من الصحابه في الأيام اللاحقه، وهذا من الامور المسلمه تاريخيا عند جميع المسلمين (1) و من جلائل فضائل سيدنا أمير المؤمنين...

فلما ذا لم يستفيدوا منه؟!.

و لعل إعراض القوم عن مصحف على هو السبب في قدح ابن حجر العسقلاني (2) و من تبعه كالألوسى (3) في الخبر الحاكي له.. مع أن هذا الأمر من الامور الثابته الضروريه المستغنيه عن أى خبر مسند.. لكن هؤلاء يحاولون توجيه ما فعله القوم أو تركوه كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا..!!

ثم إنه لما ذا لم يدعوا الإمام -عليه السلام- و لم يشركوه في جمع القرآن؟! فإننا لا نجد ذكرا له فيمن عهد إليهم أمر جمع القرآن في شيء من أخبار القضييه، لا في عهد أبى بكر و لا في عهد عثمان.. فلما ذا؟! ألا، إن هذه امور توجب الحيره و تستوقف الفكر!!

حصرهم الجامعين على عهد النبوه في عدد!!

و بعد: فإن التحقيق -كما عليه أهله من عامه المسلمين- أن القرآن قد كتب

ص: ٢٧٨

١ - ١) انظر: فتح البارى ٩: ٩، الاستيعاب - ترجمه أبى بكر -، الصواعق: ٧٨، الإتيقان ٩٩: ١، حليه الأولياء ٦٧: ١، التسهيل لعلوم التنزيل

١: ٤ المصنّف لابن أبى شيبه ٥٤٥: ١، طبقات ابن سعد ٣٣٨: ٢.

٢ - ٢) فتح البارى ٩: ٩.

٣ - ٣) روح المعانى ٢١: ١.

كله في عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- وبعده، وجمع في الصدور و السطور معا من قبل جماعه من أصحابه -صلى الله عليه وآله وسلم- غير أن الجامعين له -أى: الحافظين في صدورهم- أكثر ممن كتبه، كما أن من كتبه بتمامه فكان ذا مصحف يختص به أقل ممن كان عنده سور من القرآن كتبها و احتفظ بها لنفسه..

فهل كان الجامعون له بتمامه أربعة كما عن أنس بن مالك (1) و عبد الله بن عمرو (2) أو خمسة كما عن محمد بن كعب القرظي (3) أو ستة كما عن الشعبي (4) أو تسعة كما عن النديم (5)؟!

إن الجامعين للقرآن أكثر من هذه الأعداد.. و أما حديث الحصر في الأربعة و أن كلهم من الأنصار- كما عن أنس بن مالك- فنحن نستنكره تبعا لجماعه من الأئمة.. كما ذكر الحافظ السيوطي.. و لا نتكلف تأويله و لا ننظر في سنده..

كلمه حول أنس بن مالك

بل الكلام في أنس بن مالك نفسه.. لأننا قد وجدناه رجلا كاذبا كاتما للحق، آبيا عن الشهاده به، في قضيه مناشده أمير المؤمنين بحديث الغدير.. فإن أنس بن مالك كان في الناس الذين نشدهم أمير المؤمنين -عليه السلام- و طلب منهم الشهاده بما سمعوا من رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يوم غدير خم..

ص: ٢٧٩

١-١) صحيح البخارى ١٠٢:٦.

٢-٢) صحيح البخارى ١٠٢:٦، صحيح مسلم ١٤٩:٧.

٣-٣) الإتيقان ١:٧٢، منتخب كنز العمال ٢:٤٧.

٤-٤) الإتيقان ١:٧٢، البرهان ١:٢٤١.

٥-٥) الفهرست: ٣٠.

فقام القوم فشهدوا إلا- ثلاثة منهم لم يقوموا فدعا عليهم فأصابتهم دعوته، منهم أنس بن مالك.. إذ قال له الإمام: «يا أنس، ما يمنعك أن تقوم فتشهد و لقد حضرتها؟ فقال: يا أمير المؤمنين كبرت و نسيت، فقال: اللهم إن كان كاذبا فارمه بيضاء لا توارىها العمامه، فكان عليه البرص» (١).

و وجدناه كاذبا في قضيه حديث الطائر.. فإن النبي-صلى الله عليه و آله- لما أتى إليه طائر مشوى ليأكل منه و قال: «اللهم ائتنى بأحبّ خلقك إليك و إليّ يأكل معى من هذا الطائر» كان يترقب دخول على-عليه السلام-عليه، و كان أنس كلما جاء على ليدخل رده قائلا: «إن رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلم-على حاجه» حتى كانت المره الأخيره، فرفع على يده فوكز في صدر أنس ثم دخل.. فلما نظر إليه رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلم-قام قائما فضمه إليه و قال: ما أبطأ بك يا على؟! قال: يا رسول الله، قد جئت ثلاثا كل ذلك يردنى أنس، قال أنس: فرأيت الغضب في وجه رسول الله و قال: يا أنس، ما حملك على رده؟! قلت: يا رسول الله سمعتك تدعو، فأحببت أن تكون الدعوه في الأنصار، قال: «لست بأول رجل أحبّ قومه، أبى الله يا أنس إلا أن يكون ابن أبى طالب» (٢).

إنه يكذب غير مرّه، و يمنع أحبّ الناس إلى الله و رسوله من الدخول،

ص: ٢٨٠

١- ١) انظر: نفحات الأزهار في خلاصه عبقات الأنوار/قسم حديث الغدير، و الغدير ١: -١٩١-١٩٥.
٢- ٢) حديث الطير من الأحاديث المتواتره، تجده في جلّ كتب الحديث و الفضائل، و له طرق كثيره جدّا حتى أفرده بعضهم بالتأليف... و كلّها تشتمل على صنيع أنس بن مالك... و هذا الحديث أيضا من الأحاديث المبحوث عنها بالتفصيل في كتابنا (نفحات الأزهار في خلاصه عبقات الأنوار) في الجزءين: ١٣-١٤.

و يتسبب في تأخير استجابته دعوه الرسول-صلى الله عليه وآله-، و... كما يحصر حفاظ القرآن في أربعة من الأنصار..حبا لهم..!!
إنّ الباعث له على ما فعل في قصه الطائر ليس «حبّ الأنصار» بل «بغض الأمير»...هذه الحقيقه التي كشف عنها بكتمان الشهاده
بحديث «الغدیر»...

رفض أحاديث جمع القرآن على عهدى أبي بكر و عمر

و على كلّ حال، فإن القرآن كان مجموعا على عهد الرسول-صلى الله عليه وآله و سلم-، و إنّ الجامعين له-حفظا و كتابه-على
عهده كثيرون...

و إذا كان القرآن مكتوبا على عهد النبي-صلى الله عليه وآله و سلم- و كان الأصحاب يؤلفونه بأمره-كما يقول زيد بن ثابت-
(١) فلا- وزن لما رووه عن زيد أنه قال: «قبض رسول الله و لم يكن القرآن جمع في شيء» (٢) لأنّ «التأليف» هو «الجمع» قال ابن
حجر: «تأليف القرآن: أى جمع آيات السوره الواحده أو جمع السور مرتبه في المصحف» (٣).

و على هذا الأساس، يجب رفض ما رووه من الأحاديث في أنّ «أول من جمع القرآن أبو بكر» أو «عمر» أو غيرهما من الأصحاب
بأمرهما... لأنّ الجمع في المصحف قد حصل قبل أبي بكر... فلا وجه لقبول هذه الأحاديث-حتى لو كانت صحيحة سندا- كي
نلتجئ إلى حمل «فكان [عمر] أول من جمعه في

ص: ٢٨١

١-١) المستدرک ٢:٦٦٢.

٢-٢) الإتقان ١:٢٠٢.

٣-٣) فتح الباری ٩:٨.

المصحف» (١) مثلاً على أنّ المراد: «أشار على أبي بكر أن يجمعه» (٢) جمعاً بينه وبين ما دلّ على أنّ «الأول» هو «أبو بكر».

و كذا نرفض ما أخرجه البخارى عن زيد بن ثابت أنّه قال: «أرسل إلىّ أبو بكر بعد مقتل أهل اليمامة...» (٣) لوجوه منها:

أولاً: إنّ القرآن كان مجموعاً مؤلفاً على عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أو بعيد وفاته بأمر منه، و إذ قد فعل رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ذلك كيف يقول زيد لأبي بكر: «كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-؟»!

و ثانياً: قوله: «فتتبع القرآن أجمعه من العسب و اللخاف و صدور الرجال» يناقضه ما دلّ على كونه مؤلفاً و مدوّناً على عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- و قد رواه هو... بل روى أنّ جبريل عرض القرآن على النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- فى عام وفاته مرّتين، بل ذكر ابن قتيبه أنّه كان آخر عرض قام به رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- للقرآن على مصحف زيد بن ثابت نفسه (٤).

و ثالثاً: قوله: «حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمه الأنصارى، لم أجدّها مع أحد غيره» ممّا اضطرب القوم فى معناه، كما اختلفوا فى اسم هذا الرجل الذى وجد عنده ذلك (٥).

ص: ٢٨٢

١-١ (١) الإتقان ١:٢٠٤.

٢-٢ (٢) فتح البارى ٩:١٠.

٣-٣ (٣) صحيح البخارى ٦:٢٢٥.

٤-٤ (٤) المعارف: ٢٦٠.

٥-٥ (٥) فتح البارى ٩:١٢، إرشاد السارى ٧:٤٤٨، المرشد الوجيز: ٤٣، البرهان ١:٢٣٦،

و كذا نرفض ما أخرجه ابن أبي داود: «إِنَّ أبا بكر قال لعمر و لزيد: اقعدا على باب المسجد فمن جاء كما بشاهدين من كتاب الله فاكتباه» (١) قال ابن حجر:

«رجالہ ثقات مع انقطاعه». فإنَّه بغضَّ النظر عمَّا في سنده تدفعه الضروره، فلا حاجه إلى الوجوه التي ذكرها ابن حجر لتوجيهه حيث قال: «كأنَّ المراد بالشاهدين الحفظ و الكتابه، أو المراد أنَّهما يشهدان على أنَّ ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله- صَلَّى الله عليه و آله و سلَّم-، أو المراد أنَّهما يشهدان على أنَّ ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن، و كان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي- صَلَّى الله عليه و آله- لا من مجرد الحفظ» (٢) مع أنَّ بعض تلك الوجوه غير قابل للتصديق به أبداً.

و لهذا الحديث- في الدلالة على كتابه القرآن بشهادة شاهدين- نظائر في كتبهم نذكر بعضها مع إسقاط أسانيدھا:

١- «لما قتل أهل اليمامة أمر أبو بكر عمر بن الخطاب و زيد بن ثابت فقال:

أجلسا على باب المسجد فلا يأتينكما أحد بشيء من القرآن تنكرانه يشهد عليه رجلان إلا أثبتماه؛ و ذلك لأنه قتل باليمامة ناس من أصحاب رسول الله قد جمعوا القرآن» (٣).

ص: ٢٨٣

١- ١) المصاحف: ٥٥.

٢- ٢) فتح الباري ٩: ١١.

٣- ٣) منتخب كنز العمال ٢: ٤٥.

٢- «أراد عمر بن الخطاب أن يجمع القرآن فقام في الناس فقال: من كان تلقى من رسول الله -صلى الله عليه وآله- شيئاً من القرآن فليأتنا به، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعصب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان، فقتل وهو يجمع ذلك إليه، فقام عثمان فقال: من كان عنده من كتاب الله شيء فليأتنا به، وكان لا يقبل من ذلك شيئاً حتى يشهد عليه شهيدان، فجاء خزيمة بن ثابت فقال: إنني قد رأيتكم تركتم آيتين لم تكتبوهما، قالوا: وما هما؟ قال: تلقيت من رسول الله: لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ... إلى آخر السورة. فقال عثمان: وأنا أشهد أنّهما من عند الله، فأين ترى أن نجعلهما؟ قال: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن، فختمت بهما براءه» (١).

٣- «كان عمر لا يثبت آية في المصحف حتى يشهد رجلان، فجاء رجل من الأنصار بهاتين الآيتين: لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ... إلى آخرها، فقال عمر: لا أسألك عليها بينه أبداً، كذلك كان رسول الله» (٢).

٤- خزيمة بن ثابت: «جئت بهذه الآية: لَقَدْ جَاءَكُمْ... إلى عمر بن الخطاب و إلى زيد بن ثابت، فقال زيد: من يشهد معك؟ قلت: لا والله ما أدري.

فقال عمر: أنا أشهد معه على ذلك» (٣).

٥- زيد بن ثابت: «لما كتبنا المصحف فقدت آية كنت أسمعها من رسول الله -صلى الله عليه وآله- وسلم -فوجدتها عند خزيمة بن ثابت: مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا... و كان خزيمة يدعى ذا الشهادتين، أجاز رسول الله -صلى الله

ص: ٢٨٤

١- ١) منتخب كثر العمال ٢: ٤٥.

٢- ٢) منتخب كثر العمال ٢: ٤٥-٤٦.

٣- ٣) منتخب كثر العمال ٢: ٤٦.

عليه وآله وسلم-شهادته بشهادة رجلين» (١).

٦-«أول من جمع القرآن أبو بكر وكتبه زيد، وكان الناس يأتون زيد بن ثابت فكان لا يكتب إلا بشهادة عدلين، وإن آخر سورة براء لم توجد إلا- مع أبي خزيمه ابن ثابت، فقال: اكتبوها فإن رسول الله-صلى الله عليه وآله-جعل شهادته بشهادة رجلين، فكتب. وإن عمر أتى بآيه الرجم فلم نكتبها لأنه كان وحده» (٢).

و مما يزيد بطلان هذه الأحاديث وضوحا وجود التكاذب فيما بينها، و بيان ذلك:

إن الحديث الثاني صريح في أن الجمع كان في زمن عمر و الآتي بالآيتين خزيمه بن ثابت و الشاهد معه عثمان. لكن في الثالث «جاء رجل من الأنصار» و قال عمر: «لا أسألك عليها بينه أبدا كذلك كان رسول الله». و في الرابع: «فقال زيد: من يشهد معك؟» قال خزيمه: «لا- و الله ما أدرى، فقال عمر: أنا أشهد معه». و في السادس: أن الجمع كان في زمن أبي بكر و الكاتب زيد «فكان لا يكتب آيه إلا بشهادة عدلين» و أن آخر سورة براء لم توجد إلا مع خزيمه بن ثابت، فقال: «اكتبوها فإن رسول الله جعل شهادته بشهادة رجلين».

و أيضا: وجود التكاذب بينها و بين الحديث التالي: «إنهم جمعوا القرآن في المصحف في خلافه أبي بكر، و كان رجال يكتبون و يملى عليهم ابى، فلما انتهوا إلى هذه الآيه من سورة براء: ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ... فَظَنُّوا أَنَّ هَذَا آخِرَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ ابْنُ بِن كَعْبٍ: أَقْرَأْنِي بَعْدَهَا آيَتَيْنِ:

ص: ٢٨٥

١-١) منتخب كثر العمال ٢:٤٩ و ٥٢.

٢-٢) الإتيقان ١:١٠١.

لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ... (١).

و هكذا ترتفع جميع الشبهات حول القرآن الكريم بعد سقوط الأحاديث التي هي المناشئ الأصلية لها...

حول ما صنعه عثمان

و يبقى الكلام حول ما صنعه عثمان.. فهل جمع القرآن من جديد؟ وكيف؟ و بواسطة من؟

لقد اختلفت أحاديث القوم و كلمات علمائهم في هذا المقام أيضا، وقد أشرنا إلى بعض ذلك فيما تقدم.. و لما كان الصحيح كون القرآن مكتوبا على عهد الرسول -صلى الله عليه و آله و سلم- و مجموعا مدونا قبل عهد عثمان بزمن طويل، بل لا دور لمن تقدم عليه في جمعه... فالصحيح أن الذي فعله عثمان على عهده لم يكن إلا- جمع المسلمين على قراءه واحده، و هي القراءه المشهوره المتعارفه بينهم، المتواتره عن النبي -صلى الله عليه و آله-.. و منعهم عن القراءات الاخرى المبيته على أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف.

أما هذا العمل فلم ينتقده عليه أحد من المسلمين، لأن مصاحف الصحابه و التابعين كانت مختلفه، حتى أن بعض العلماء ألف في اختلافها كتابا خاصا، (٢) و كان لكل من الصحابه أتباع في البلاد يقرءون على قراءته، و من الطبيعي أن يؤدى الاختلاف في قراءه القرآن إلى ما لا تحمد عقباه...

بل أعلن بعض الأصحاب تأييده لما قام به عثمان، و روى عن أمير المؤمنين

ص: ٢٨٦

١-١) مجمع الزوائد ٧:٣٥.

٢-٢) أنظر: المصاحف لابن أبي داود السجستاني.

-عليه السلام- أنه قال: «لا تقولوا في عثمان إلا خيرا، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملاءمنا. قال: ما تقولون في هذه القراءة، فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءة تى خير من قراءة تك، وهذا يكاد يكون كفرا. قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا يكون فرقه ولا اختلاف. قلنا: فنعم ما رأيت (١).

و عنه أنه قال: «لو وليت لفعلت مثل الذي فعل» (٢).

و قد يؤيده نقل السيّد ابن طاوس ذلك و سكوته عليه، حيث جاء في الباب الثاني الذي عقده لنقل أشياء من كتب التفاسير و نقدها: «فصل فيما نذكره من كتاب عليه: جزء فيه اختلاف المصاحف تأليف أبي جعفر محمد بن منصور رواه محمد بن زيد بن مروان، قال في السطر الخامس من الوجهه الاوله منه: إن القرآن جمعه على عهد أبي بكر زيد بن ثابت، و خالفه في ذلك أبي و عبد الله بن مسعود و سالم مولى أبي حذيفه، ثم عاد عثمان جمع القرآن برأى مولانا على بن أبي طالب...» (٣).

و أيضا: أن عدد الآي و السور الذي عليه أكثر القراء كما تقدم في الفصل الخامس من الباب الأول عن عده من أعلام الإماميه، هو العدد الكوفي كما ذكر الشيخ الطوسي (٤) و قد ذكر الشيخ الطبرسي في أول تفسيره. «أن عدد أهل الكوفه أصح الأعداد و أعلاها إسنادا، لأنه مأخوذ عن أمير المؤمنين على بن أبي

ص: ٢٨٧

١- ١) فتح البارى ٩: ١٥.

٢- ٢) إرشاد السارى ٧: ٤٤٨، البرهان ١: ٢٤٠ و غيرهما.

٣- ٣) سعد السعود: ٢٧٨.

٤- ٤) التبيان ١٠: ٤٣٨.

و أيضا: قول العلامة الحلي: «يجب أن يقرأ بالمتواتر من الآيات وهو ما تضمنه مصحف علي عليه السلام، لأن أكثر الصحابة اتفقوا عليه، وأحرق عثمان ما عداه، ولا يجوز أن يقرأ مصحف ابن مسعود ولا أبي ولا غيرهما» (٢).

ما كان بين عثمان و ابن مسعود

نعم، انتقد علي عثمان أخذه المصاحف من أصحابها بالقوة وإحراقه لها، وقد رووا عن ابن مسعود الامتناع من تسليم مصحفه.. والانتقاد الشديد لتقديم زيد بن ثابت عليه...

قلت: أمّا امتناعه عن تسليم مصحفه فهو من الأمور الثابتة التي لا تقبل الخدش، ولا حاجة إلى ذكر أخباره و مصادره، و أمّا اعتراضه على تقديم زيد بن ثابت ففيه روايات صحيحة عندهم... فقد روى الحافظ ابن عبد البر، عن الأعمش، عن شقيق، قال: «لما أمر عثمان في المصاحف بما أمر قام عبد الله بن مسعود خطيبا فقال: أ يأمروني أن أقرأ القرآن على قراءه زيد بن ثابت؟! والذى نفسى بيده لقد أخذت من في رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- سبعين سورة و أنّ زيد بن ثابت لذو ذؤابه يلعب به الغلمان، و الله ما نزل من القرآن شيء إلاّ - و أنا أعلم في أيّ شيء نزل، و ما أحد أعلم بكتاب الله منّي، و لو أعلم أحدا تبلغنيه إلاّ أعلم بكتاب الله منّي لأتيته. ثم استحيى مما قال فقال: و ما أنا بخيركم، قال شقيق: فقعدت في الحلق فيها أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فما

١- (١) مجمع البيان ١:١١.

٢- (٢) تذكره الفقهاء ١:١١٥.

سمعت أحدا أنكر ذلك عليه و لا ردّ ما قال» (١).

اضطراب القوم في ما رووه عن ابن مسعود في زيد

فهذا الحديث يكشف عن مدى تألم ابن مسعود و تضجّره و شدّه اعتراضه و انتقاده لتقديم زيد بن ثابت عليه... و مثله أحاديث و آثار اخرى.

و هذا الموضوع أيضا من المواضيع المشكله... و لذا اضطرب القوم فيه اضطرابا شديدا، أمّا البخارى فقد أخرج الحديث محرّفا و تصرّف فيه تسترّا على عثمان و زيد، فرواه عن الأعمش، عن شقيق، قال: «خطبنا عبد الله فقال: و الله لقد أخذت من فيّ رسول الله- صلى الله عليه و آله و سلّم -بضعاً و سبعين سورة، و الله لقد علم أصحاب النبي- صلى الله عليه و آله و سلّم -أنّى من أعلمهم بكتاب الله و ما أنا بخيرهم. قال شقيق: فجلست فى الحلق أسمع ما يقولون، فما سمعت رادّا يقول غير ذلك» (٢).

و أمّا ابن أبى داود فقد ترجم باب رضى ابن مسعود بعد ذلك بما صنع عثمان، لكن لم يورد ما يصرّح بمطابقه ما ترجم به (٣).

و قال بعضهم: ما رووا عن ابن مسعود من الطعن فى زيد بن ثابت كلّ موضوع (٤).

و أمّا ما كان من عثمان بالنسبه إلى ابن مسعود فمشهور فى التاريخ، فقد

ص: ٢٨٩

١-١ (١) الاستيعاب ٣:٩٩٣.

٢-٢ (٢) صحيح البخارى بشرح ابن حجر ٩:٣٩.

٣-٣ (٣) فتح البارى ٩:٤٠.

٤-٤ (٤) مباحث فى علوم القرآن، لصبحى الصالح: ٨٢.

ضربه حتى كسر بعض أضلاعه، و منعه عطاءه، و وقعت بينهما منافره شديدته حتى عهد ابن مسعود إلى عمّار أن لا يصلّي عثمان عليه. و عاده عثمان في مرض الموت فقال له: ما تشكى؟ فقال: ذنوبي. فقال: فما تشتهي؟ قال: رحمه ربي. قال:

أدعو لك طيباً؟ قال: الطيب أمرضني. قال: أ فلا أمر لك بعطائك؟ قال:

منعتني و أنا محتاج إليه و تعطينيه و أنا مستغن عنه؟ قال: يكون لولدك. قال:

رزقهم على الله تعالى. قال: استغفر لي يا أبا عبد الرحمن. قال: أسأل الله أن يأخذ لي منك حقّي» (١).

كلمه في زيد بن ثابت

قلت: ما رواه الأعمش عن شقيق أخرجه مسلم و النسائي و أبو عوانه و ابن أبي داود... و سواء كان صحيحاً أو موضوعاً... فإنّ أمر جميع ما ورد حول القرآن، مشتملاً على دور لزيد بن ثابت فيه، مريب..

لأنّ هذا الرجل الذي كان حين قدوم رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم- المدينة ابن إحدى عشره سنه (٢) قد جعلوه من مؤلّفي القرآن على عهد الرسول.. و أنّه على قراءته عارض جبريل القرآن مع النبي عام وفاته -صلى الله عليه و آله و سلم-... و أنّه الذي جمع القرآن الموجود على عهد عثمان بأمره... و أن القرآن الموجود على حرف زيد...!!

فإن صحّ هذا كلّه فهي «شششه أعرفها من أخزم».

ص: ٢٩٠

١ - ١) أسد الغابه ٣: ٢٥٩، تاريخ ابن كثير ٧: ١٦٣، الخميس ٢: ٢٦٨، السيره الحلبيه ٢: ٧٨، شرح النهج ١: ٢٣٦. نقلاً عن هامش نهج الحق: ٢٩٥.

٢ - ٢) الاستيعاب ٢: ٥٣٦.

و لكن محمد بن كعب القرظى لم يذكر زيدا فيمن جمع القرآن على عهد النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- (١).

و أما على عهد أبى بكر فقد عرفت بطلان أحاديث الجمع على عهده، على أن أبا بكر لم يصفه إلا ب«إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك» و ما كان فيه شيء يتقدم به على ابن عباس و ابن مسعود و ابى بن كعب و أضرابهم من حفاظ القرآن و قرائه و العلماء فيه...

مضافا إلى أن قوما من أهل السنه عارضوا بهذا الحديث حديث أنس بن مالك أن زيد بن ثابت أحد الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قالوا: «فلو كان زيد قد جمع القرآن على عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- لأملأه من صدره و ما احتاج إلى ما ذكر» (٢).

و أمّا حديث معارضه القرآن على قراءته -كما عن ابن قتية- فقد تكذبه روايه و كيع و جماعه معه، عن الأعمش عن أبى ظبيان قال: قال لى عبد الله بن عباس: أى القراءتين تقرأ؟ قلت: القراءه الاولى قراءه ابن أم عبد، فقال: أجل هى الآخره، إن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- كان يعرض القرآن على جبرئيل فى كل عام مره، فلما كان العام الذى قبض فيه رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- عرضه عليه مرتين، فحضر ذلك عبد الله فعلم ما نسخ من ذلك و ما بدّل» (٣).

ص: ٢٩١

١- ١) الإتيان ٢٧٢: ١، منتخب كنز العمال ٣٧٠: ٢.

٢- ٢) الاستيعاب ٥٣٨: ٢.

٣- ٣) الاستيعاب ٩٩٢: ٣.

و يتلخص البحث في هذه الناحية في النقاط التاليه:

١- إن القرآن الكريم كان مكتوبا على عهد رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم-، وكان حفاظه و قراؤه يفوق عددهم حد التواتر بكثير.

٢- إن أمير المؤمنين-عليه السلام- جمع القرآن الكريم على عهد رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم- ثم رتبته و دوّنه بعد وفاته على ترتيب نزوله، و ذكر فيه النسخ و المنسوخ و بعض التفسير و التأويل.

٣- إن الخلفاء الثلاثة لا- دور لهم في جمع القرآن و لا- في كتابته و لا- في حفظه، لا على عهد الرسول-صلى الله عليه وآله وسلم- و لا في عهد حكومتهم.

٤- إن الذى فعله عثمان هو ترتيب سور القرآن كما هو موجود الآن، من غير زياده فيه و لا نقصان، و حمل الناس على قراءه هذا المصحف و نذر القراءات الاخرى التى كان البعض عليها تبعا لأصحابها.

كلمه لا بدّ منها:

و هى أنه لو أطاع المسلمون نبيهم-صلى الله عليه وآله وسلم- و امتثلوا أمره بالرجوع إلى أهل بيته من بعده و التمسك بهم و التعلّم منهم- كما فى حديث الثقلين المتواتر و غيره- لأخذوا القرآن و علومه من عين صافيه، و لكن هل علم الذى قال: «حسبنا كتاب الله» ثم منع عن كتابه السنّه و سعى وراء عزل أهل البيت عن قياده الامّه، و حرّمها من العلوم المودعه عندهم- عليهم السلام- بأنّ

القرآن سيمزقه على المدى البعيد على يد «الوليد»، فلا يبقى كتاب ولا سنه ولا عتره؟!!

إنه قد يصعب على بعض الناس القبول بترتب كل هذه الآثار، بل تغيير مصير أمه بكاملها على كلمه واحده قالها قائلها!!

٣- في أحاديث نقصان القرآن

إشاره

و أميا أخبار نقصان القرآن.. فقد ذكرنا رد من ردها مطلقا، وتاويلات من صححها، و أشرنا إلى أن المعروف بين المتأولين هو الحمل على نسخ التلاوه.. لكننا نبحت عن هذه الآثار على التفصيل الآتى:

أميا ما كان من هذه الآثار ضعيفا سندا فهو خارج عن دائره البحث... وقد عرفت مما تقدم أن هذا حال قسم مما يدل على النقصان.

و أما التى صحت سندا فهى أخبار آحاد، و لا كلام و لا ريب فى عدم ثبوت القرآن بخبر الواحد.

ثم إن ما أمكن حمله منها على التفسير و بيان شأن النزول و نحو ذلك فلا داعى للردّ و التكذيب له - كما لم يجر الأخذ بظاهره الدال على النقصان - فإن عدّه من الأصحاب كانوا قد كتبوا القرآن، و كان بين مصاحفهم الاختلاف فى ترتيب السور و قراءه الآيات و ما شاكل ذلك، و إن بعضهم قد أضاف إلى الآيات ما سمعه من النبى - صلى الله عليه و آله و سلم - من التفسير و التوضيح لها، و من هذا القبيل جلّ ما فى أجزاء الآيات، كآيه ولايه النبى، و آيه المحافظه على الصلوات، و آيه المتعه، و آيه يا أيها الرّسول بلّغ... و أمثالها...

و إن لم يمكن - أو لم يتم - الحمل على بعض الوجوه كما هو الحال فيما ورد

حول سور و آيات كامله اسقطت من القرآن..فإِما الحمل على نسخ التلاوه و إما الردّ و التكذيب...

تحقيق فى النسخ

اشاره

لكنّ الحمل على نسخ التلاوه دون الحكم أو هما معا غير تامّ لوجوه:

هذا النسخ مستحيل أو ممنوع شرعا

الأول: إنّه لا أصل للقسمين المذكورين من النسخ...و توضيح ذلك: أنّهم قالوا: بأنّ النسخ فى القرآن على ثلاثه أضرب، أحدها: ما نسخ لفظه و بقى حكمه. و الثانى: ما نسخ لفظه و حكمه معا. و الثالث: ما نسخ حكمه دون لفظه.

و قد مثّلوا للضرب الأول بآيه الرجم، ففى الصحيح عن عمر: «إنّ الله بعث محمدا بالحقّ و أنزل عليه الكتاب، فكان ممّا أنزل عليه آيه الرجم فقرأتها و عقلتها و وعيتها». قال ابن حزم: «فأمّا قول من لا يرى الرجم أصلا فقول مرغوب عنه، لأنّه خلاف الثابت عن رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم-، و قد كان نزل به قرآن، و لكنّه نسخ لفظه و بقى حكمه» (١).

و على ذلك حمل أبو شامه (٢) و كذا الطحاوى، قال: «لكنّ عمر لم يقف على النسخ فقال ما قال، و وقف على ذلك غيره من الأصحاب، فكان من علم شيئا أولى ممّن لم يعلمه، و كان علم أبى بكر و عثمان و على بخروج آيه الرجم من القرآن

ص: ٢٩٤

١- ١) المحلّى ٢٣٤: ١١.

٢- ٢) المرشد الوجيز: ٤٣: ٤٢.

و نسخها من أولى من ذهاب ذلك على عمر» (١).

قال السيوطي: «و أمثله هذا الضرب كثيره» ثم حمل عليه قول ابن عمر:

«لا يقولن...» و ما روى عن عائشه في سورة الأحزاب، و ما روى عن ابى و غيره من سورتي الخلع و الحفد (٢).

و فى (المحلى) بعد أن روى قول ابى فى عدد آيات سورة الأحزاب: «هذا إسناد صحيح كالشمس لا مغمز فيه» قال: «و لو لم ينسخ لفظها لأقرأها ابى بن كعب زراً بلا شك، و لكنّه أخبره بأنّها كانت تعدل سورة البقره و لم يقل له: إنّها تعدل الآن، فصحّ نسخ لفظها» (٣).

و مثلاً للشانى بآيه الرضاع عن عائشه: «كان ممّا انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحزمن ثمّ نسخن بخمس رضعات يحزمن، فتوفى رسول الله - صلى الله عليه و آله و سلم - و هنّ ممّا يقرأ من القرآن». رواه الشيخان. و قد تكلموا فى قولها: «و هنّ ممّا يقرأ» فإنّ ظاهره بقاء التلاوه بعد رسول الله - صلى الله عليه و آله و سلم - و ليس كذلك.. و قد تقدّم بعض الكلام فيه... قال مكى:

«هذا المثال فيه المنسوخ غير متلوّ، و الناسخ أيضا غير متلوّ و لا أعلم له نظيراً» (٤).

و قال الألوسى: «اسقط زمن الصديق ما لم يتواتر و ما نسخت تلاوته، و كان يقرؤه من لم يبلغه النسخ و ما لم يكن فى العرضه الأخيره، و لم يأل جهدا فى تحقيق ذلك، إلاّ أنّه لم ينتشر نوره فى الآفاق إلاّ زمن ذى النورين. فللهذا نسب

ص: ٢٩٥

١- ١) مشكل الآثار ٥: ٣-٦.

٢- ٢) الإتيان ٨١: ٢.

٣- ٣) المحلى ٢٣٤: ١١.

٤- ٤) الإتيان ٧٠: ٢.

إليه» ثم ذكر طائفه من الآثار الدالّه على نقصان القرآن عن أحمد و الحاكم و غيرهما فقال: «و مثله كثير، و عليه يحمل ما رواه أبو عبيد عن ابن عمر، قال:

لا يقولنّ... و الروايات في هذا الباب أكثر من أن تحصى، إلا أنّها محموله على ما ذكرناه» (١).

و في آيه الرّضاع قال: «و الجواب: أنّ جميع ذلك منسوخ كما صرّح بذلك ابن عباس فيما مرّ، و يدلّ على نسخ ما في خبر عائشه أنّه لو لم يكن منسوخاً لزم ضياع بعض القرآن الذي لم ينسخ، و إنّ الله تعالى قد تكفّل بحفظه، و ما في الروايه لا ينافي النسخ...» (٢).

و وافق الزرقاني على حمل هذه الأحاديث على النسخ لورود ذلك في الأحاديث (٣).

لكنّ جماعه من علمائهم المتقدّمين و المتأخرين ينكرون القسمين المذكورين من النسخ، ففي الإتيان بعد أن ذكر الضرب الثالث- ما نسخ تلاوته دون حكمه- و أمثله: «تنبيه: حكى القاضي أبو بكر في الانتصار عن قوم إنكار هذا الضرب، لأنّ الأخبار فيه أخبار آحاد، و لا يجوز القطع على إنزال قرآن و نسخه بأخبار آحاد لا حجّه فيها.

و قال أبو بكر الرازي: نسخ الرسم و التلاوه إنّما يكون بأن ينسيهم الله إياه و يرفعه من أوهامهم و يأمرهم بالإعراض عن تلاوته و كتبه في المصحف، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمه التي ذكرها في كتابه في قوله:

ص: ٢٩٤

١-١ (١) روح المعاني ٢٤: ١.

١-٢ (٢) روح المعاني ٢٢٨: ١.

٢-٣ (٣) مناهل العرفان ٢٢٥: ٢.

إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَ مُوسَى وَ لَا يَعْرِفُ الْيَوْمَ مِنْهَا شَيْءٌ.

ثمّ لا يخلو ذلك من أن يكون في زمان النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- حتى إذا توفى لا يكون متلوّاً في القرآن أو يموت و هو متلوّاً بالرسم ثم ينسيه الله الناس و يرفعه من أذهانهم، و غير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- (1) ثمّ أورد كلام الزركشى الآتى ذكره.

و قال الشوكاني: «منع قوم من نسخ اللفظ مع بقاء حكمه، و به جزم شمس الدين السرخسى، لأنّ الحكم لا يثبت بدون دليله» (2).

و حكى الزرقانى عن جماعه فى منسوخ التلاوه دون الحكم: إنّه مستحيل عقلاً، و عن آخرين منع وقوعه شرعاً (3).

و لم يصحح الرافعى القول بنسخ التلاوه و أبطل كلّ ما حمل على ذلك و قال:

«و لا- يتوهّم أنّ نسبه بعض القول إلى الصحابه نصّ فى أنّ ذلك المقول صحيح البتّه، فإنّ الصحابه غير معصومين، و قد جاءت روايات صحيحه بما أخطأ فيه بعضهم من فهم أشياء من القرآن على عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- و ذلك العهد هو ما هو. ثمّ بما و هل عنه بعضهم ممّا تحدّثوا من أحاديثه الشريفه، فأخطئوا فى فهم ما سمعوا، و نقلنا فى باب الروايه من تاريخ آداب العرب أنّ بعضهم كان يردّ على بعض فيما يشبه لهم أنّه الصواب خوف أن يكونوا قد و هموا...على أنّ تلك الروايات القليله [فيما زعموه كان قرآنا و بطلت تلاوته] (4)

ص: ٢٩٧

١- ١) الإتيان ٢: ٨٥، و انظر البرهان ٢: ٣٩-٤٠.

٢- ٢) إرشاد الفحول: ١٨٩-١٩٠، و تقدّم نصّ عبارته السرخسى عن اصوله ٢: ٧٨.

٣- ٣) مناهل العرفان ٢: ١١٢.

٤- ٤) ما بين القوسين ذكره فى الهامش. قلت: ما ذكره فى الجواب عن هذه الأحاديث هو الحقّ لكنّ وصفها بالقله فى غير محلّه فهى كثيره بل أكثر من أن تحصى كما تقدّم فى عبارته الألوسى.

إن صحّت أسانيدُها أو لم تصحّ فهي على ضعفها وقلّتها ممّا لا- حفل به ما دام إلى جانبها إجماع الأمة و تظاهر الروايات الصحيحة و تواتر النقل و الأداء على التوثيق» (١).

و قال صبحي الصالح: «و الولوع باكتشاف النسخ في آيات الكتاب أوقع القوم في أخطاء منهجية كان خليقا بهم أن يتجنّبوا لئلا يحملها الجاهلون حملا- على كتاب الله... لم يكن خفيّا على أحد منهم أنّ الآية القرآنية لا تثبت إلا بالتواتر، و أنّ أخبار الآحاد ظنيّه لا- قطعيه، و جعلوا النسخ في القرآن- مع ذلك- على ثلاثة أضرب: نسخ الحكم دون التلاوه، و نسخ التلاوه دون الحكم، و نسخ الحكم و التلاوه جميعا.

و ليكثروا إن شاءوا من شواهد الضرب الأول، فإنّهم فيه لا يمسّون النصّ القرآني من قريب و لا بعيد، إذ الآية لم تنسخ تلاوتها بل رفع حكمها لأسرار تربويه و تشريعيه يعلمها الله، أمّا الجراه العجيبه ففي الضربين الثاني و الثالث، اللذين نسخت فيهما بزعمهم تلاوه آيات معيّنه، إمّا مع نسخ أحكامها و إمّا دون نسخ أحكامها.

و الناظر في صنيعهم هذا سرعان ما يكتشف فيه خطأ مرّكباً، فتقسيم المسائل إلى أضرب إنّما يصلح إذا كان لكل ضرب شواهد كثيره أو كافيّه على الأقلّ ليتيسر استنباط قاعده منها، و ما لعشاق النسخ إلا شاهد أو اثنان على كلّ من هذين الضربين [أمّا الضرب الذي نسخت تلاوته دون حكمه فشاهده المشهور ما قيل من أنّه كان في سورة النور: الشيخ و الشيخه... انظر: تفسير ابن كثير ٣: ٢٦١، و ممّا يدلّ على اضطراب الروايه: أنّ في صحيح ابن حبان ما يفيد

ص: ٢٩٨

أن هذه الآيه التي زعموا نسخ تلاوتها كانت في سورة الأحزاب لا في سورة النور، و أما الضرب الذي نسخت تلاوته و حكمه معا فشاھده المشهور في كتب الناسخ و المنسوخ ما ورد عن عائشه أنها قالت: كان فيما انزل من القرآن... [١] و جميع ما ذكره منها أخبار آحاد، و لا يجوز القطع على إنزال قرآن و نسخه بأخبار آحاد لا حجه فيها.

و بهذا الرأي السيد أخذ ابن ظفر في كتابه الينبوع، إذ أنكر عدّ هذا ممّا نسخت تلاوته، قال: لأنّ خبر الواحد لا يثبت القرآن» [٢].

و قال مصطفى زيد و هو ينكر نسخ التلاوه دون الحكم: «و أما الآثار التي يحتجّون بها... فمعظمها مروى عن عمر و عائشه، و نحن نستبعد صدور مثل هذه الآثار عنهما، بالرغم من ورودهما في الكتب الصحاح... و في بعض هذه الروايات جاءت العبارات التي لا تتفق و مكانه عمر و لا عائشه، ممّا يجعلنا نطمئنّ إلى اختلاقها و دسّها على المسلمين» [٣].

و قال الخضرى: «لا يجوز أن يرد النسخ على التلاوه دون الحكم، و قد منعه بعض المعتزله و أجازه الجمهور، محتجّين بأخبار آحاد لا يمكن أن تقوم برهاناً على حصوله. و أنا لا أفهم معنى لآيه أنزلها الله تعالى لتفيد حكماً ثم يرفعها مع بقاء حكمها» [٤].

هذا، و ستأتى كلمات بعض أعلامهم في خصوص بعض الآثار.

و كذا أنكر المحقّقون من الإماميه القسمين المذكورين من النسخ..

ص: ٢٩٩

١-١) ما بين القوسين مذکور في الهامش.

٢-٢) مباحث في علوم القرآن: ٢٦٥-٢٦٦.

٣-٣) النسخ في القرآن ٢٨٣: ١.

٤-٤) تاريخ التشريع الاسلامى.

فقد قال السيد المرتضى: «و مثال نسخ التلاوه دون الحكم غير مقطوع به لأنّه من خبر الآحاد، و هو ما روى أنّ من جمله القرآن: الشيخ و الشيخه إذا زنيا فارجموهما البتّه، فنسخت تلاوه ذلك. و مثال نسخ الحكم و التلاوه معا موجود فى أخبار الآحاد و هو ما روى عن عائشه...» (١).

و قد تبعه على ذلك غيره (٢).

لا دليل على أنّ هذه الآيات منسوخه

الثانى: و على فرض تماميه الكبرى فإنّه لا دليل على أنّ هذه الآيات التى حكمتها الآثار المذكوره منسوخه، إذ لم ينقل نسخها، و لم يرد فى حديث عن النبى -صلى الله عليه و آله و سلم- فى واحد منها أنّها منسوخه، و لقد كان المفروض أن يبلغ -صلى الله عليه و آله و سلم- الامّه بالنسخ كما بلغ بالنزول.

فقد ورد فى الحديث أنّه قال لابي: «إنّ الله أمرنى أن أقرأ عليك القرآن» فقرأ عليه (آيه الرغبه)، فلو كانت منسوخه -كما يزعمون- لأخبره بذلك و لنهاه عن تلاوتها، و لكنّه لم يفعل -إذ لو فعل لنقل- و لذا بقى ابى -كما فى حديث آخر عن أبى ذرّ- يقرأ الآيه بعد رسول الله -صلى الله عليه و آله- معتقدا بكونها من آى القرآن العظيم.

و نازع عمر ابىا فى قراءته (آيه الحميه) و غلظ له، فخصمه ابى بقوله: «لقد علمت أنّى كنت أدخل على النبى -صلى الله عليه و آله و سلم- و يقرئنى و أنت بالباب، فإن أحببت أن أقرئ الناس على ما أقرئنى و إلا لم أقرئ حرفا ما

ص: ٣٠٠

١- ١) الذريعه إلى اصول الشريعه ١: ٤٢٨.

٢- ٢) البيان فى تفسير القرآن: ٣٠٤.

حيث»، فقال له عمر: «بل أقرئ الناس».

و هذا يدلّ على أنّ ابنا قد تعلّم الآيه هكذا من النبي-صلى الله عليه و آله- و جعل يقرئ الناس على ما أقرأه، و لو كان ثمه ناسخ لعلمه ابنيّ أو أخبره الرسول- صلى الله عليه و آله- فكفّ عن تلك القراءة... هذا من جهه.

و من جهه اخرى، فإنّ قول عمر في جوابه: «بل أقرئ الناس» يدلّ على عدم وجود ناسخ للآيه أصلاً، و إلاّ لذكره له في الجواب

حملها على نسخ التلاوه غير ممكن

الثالث: عدم إمكان حمل الآيات المذكوره على منسوخ التلاوه على فرض صحه القول به:

فآيه الرجم قد سمعها جماعه- كما تفيد الأحاديث المتقدمه- من رسول الله- صلى الله عليه و آله و سلم- مصرّحين بأنّها من آي القرآن الكريم على حقيقه التنزيل.

و قد رأينا- فيما تقدّم- إصرار عمر بن الخطّاب على أنّها من القرآن، و حملة الصحابه بالأساليب المختلفه على كتابتها و إثباتها في المصحف كما انزلت. و قوله:

«و الذي نفسى بيده لو لا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله لكتبها...» و كل ذلك صريح في أنّها كانت من القرآن و ممّا لم ينسخ، و إلاّ لما أصرّ عمر على ذلك، و لما جاز له كتابتها في المصحف الشريف.

و من هنا قال الزركشى: «إنّ ظاهر قوله: لو لا أن يقول الناس... أنّ كتابتها جائزه و إنّما منعه قول الناس، و الجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه، و إذا كانت جائزه لزم أن تكون ثابتة، لأنّ هذا شأن المكتوب.

و قد يقال: لو كانت التلاوه باقيه لبادر عمر-رضى الله عنه-و لم يعرج على مقال الناس، لأنّ مقال الناس لا يصلح مانعا.

و بالجمله، فهذه الملازمه مشكله، و لعلّه كان يعتقد أنّه خبر واحد و القرآن لا يثبت به و إن ثبت الحكم....» (١).

و من هنا أيضا: أنكر ابن ظفر (٢) في كتابه (الينبوع) عدّ آيه الرجم ممّا زعم أنّه منسوخ التلاوه و قال: «لأنّ خبر الواحد لا يثبت القرآن» (٣).

و مثله أبو جعفر النخّاس (٤) حيث قال: «و إسناد الحديث صحيح، إلّا أنّه ليس حكمه حكم القرآن الذى نقله الجماعة عن الجماعة، و لكنّه سنّه ثابتة...» (٥).

و رأينا أنّ ابنا و ابن مسعود قد أثبتا فى مصحفهما آيه «لو كان لابن آدم واديان...» و أضاف أبو موسى الأشعري: إنّ كان يحفظ سوره من القرآن فنسيها إلّا هذه الآيه.

و لو لم تكن الآيه من القرآن حقيقه-بحسب تلك الأحاديث-لما أثبتاها، و لما قال أبو موسى ذلك.

و قد جعل الشوكانى هذه الآيه مثلا للقسام الخامس من الأقسام الستّه حسب تقسيمه للنسخ، و هو: «ما نسخ رسمه لا كلمه و لا يعلم الناسخ له».

ص: ٣٠٢

١-١) البرهان ٢:٣٩-٤٠، الإتيقان ٢:٦٢.

٢-٢) و هو: محمد بن عبد الله بن ظفر المكي، له: ينبوع الحياه فى تفسير القرآن، توفى سنه ٥٦٥. وفيات الأعيان ١:٥٢٢، الوافى بالوفيات ١:١٤١ و غيرهما.

٣-٣) البرهان ٢:٣٩-٤٠، الإتيقان ٢:٢٦.

٤-٤) و هو: أبو جعفر أحمد بن محمد النخّاس، المتوفى سنه ٣٣٨. وفيات الأعيان ١:٢٩، النجوم الزاهره ٣:٣٠٠.

٥-٥) الناسخ و المنسوخ: ٨.

و«السادس: ناسخ صار منسوخا و ليس بينهما لفظ متلو».

ثم قال: «قال ابن السمعاني: و عندي أنّ القسمين الأخيرين - أي الخامس و السادس - تكلف، و ليس يتحقق فيهما النسخ» (١).

و رأينا قول ابى بن كعب لزرّ بن حبيش فى سورة الأ-حزاب: «قد رأيتها، و إنّها لتعادل سورة البقره، و لقد قرأنا فيها: الشيخ و الشيخه... فرفع ما رفع».

فهل كان ابى يقصد من قوله: «رفع ما رفع» ما نسخت تلاوته؟!!

و رأينا قول عبد الرحمن بن عوف لعمر بن الخطاب حين سأله عن آيه الجهاد: «اسقطت فيما اسقط من القرآن» فسكت عمر، الأمر الذى يدلّ على قبوله ذلك.

فهل يعتبر عمّا نسخت تلاوته ب«اسقطت فيما اسقط من القرآن»؟!!

و رأينا قول عائشه بأنّ آيه الرضاع كانت ممّا يقرأ من القرآن بعد وفاه النبى -صلى الله عليه و آله- و أنّها كانت فى رقعه تحت سريرها... فهل كانت تعنى ما نسخت تلاوته؟ و متى كان النسخ؟

و هنا قال أبو جعفر النّحاس: «فتنازع العلماء هذا الحديث لما فيه من الإشكال، فمنهم من تركه و هو مالك بن أنس -و هو راوى الحديث- و لم يروه عن عبد الله سواه، و قال: رضعه واحده تحرم، و أخذ بظاهر القرآن، قال الله تعالى:

وَ أَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ، و ممن تركه: أحمد بن حنبل و أبو ثور، قالوا: يحرم ثلاث رضعات لقول النبى -صلى الله عليه و آله و سلم-: «لا تحرم المصّه و لا المصّتان».

قال أبو جعفر: و فى هذا الحديث لفظه شديده الإشكال و هو قولها: «فتوفى

ص: ٣٠٣

رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم-وهن ممّا نقرأ فى القرآن»فقال بعض أجله أصحاب الحديث:قد روى هذا الحديث رجلان جليلان أثبت من عبد الله بن أبى بكر فلم يذكر هذا فيها،وهما:القاسم ابن محمد بن أبى بكر الصديق-رضى الله عنه-ويحيى بن سعيد الأنصارى.

وَمَنْ قَالَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَ أَنَّهُ لَا يَحْرَمُ إِلَّا بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ:الشافعى.

وَأَمَّا الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلٍ:«وَهُنَّ مِمَّا نَقَرَأُ فِي الْقُرْآنِ فَقَدْ ذَكَرْنَا رَدًّا مِنْ رَدِّهِ، وَ مِنْ صَحَّحِهِ قَالَ:الَّذِى نَقَرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ: وَ أَحْوَأْتُكُمْ مِنْ الرِّضَاعِ وَ أَمْرًا قَوْلٍ مِنْ قَالَ:إِنَّ هَذَا كَانَ يَقْرَأُ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله-فَعَظِيمٌ،لأنه لو كان ممّا يقرأ لكانت عائشه-رضى الله عنها-قد نُبّهت عليه،و لكان قد نقل إلينا فى المصاحف التى نقلها الجماعة الذين لا يجوز عليهم الغلط،وقد قال الله تعالى: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِذَا لَهُ لَحَافِظُونَ وَ قَالَ:إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَ قُرْآنَهُ،و لو كان بقى منه شىء لم ينقل إلينا لجاز أن يكون ممّا لم ينقل ناسخا لما نقل،فيبطل العمل بما نقل و نعوذ بالله من هذا فإنه كفر»(١).

القول بنسخ التلاوه هو القول بالتحريف

الرابع:أنّ القول بنسخ التلاوه هو بعينه القول بالتحريف و نقصان القرآن:

«و بيان ذلك:أنّ نسخ التلاوه هذا إما أن يكون قد وقع من رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم-،و إما أن يكون ممّن تصدى للزعامة من بعده.

فإن أراد القائلون بالنسخ وقوعه من رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم-

ص:٣٠٤

و سلم-فهو أمر يحتاج إلى الإثبات، وقد اتفق العلماء أجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد، وقد صرح بذلك جماعه فى كتب الاصول وغيرها، بل قطع الشافعى و أكثر أصحابه و أكثر أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواتره، و إليه ذهب أحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين عنه، بل إن جماعه ممن قال بإمكان نسخ الكتاب بالسنة المتواتره منع وقوعه، و على ذلك فكيف تصح نسبة النسخ إلى النبى-صلى الله عليه و آله و سلم-بأخبار هؤلاء الرواه!؟

مع أن نسبة النسخ إلى النبى-صلى الله عليه و آله و سلم-تنافى جملة من الروايات التى تضمنت أن الإسقاط قد وقع بعده.

و إن أرادوا أن النسخ قد وقع من الذين تصدوا للزعامة بعد النبى-صلى الله عليه و آله و سلم-فهو عين القول بالتحريف.

و على ذلك، فىمكن أن يدعى أن القول بالتحريف هو مذهب أكثر علماء أهل السنة، لأنهم يقولون بجواز نسخ التلاوه، سواء نسخ الحكم أو لم ينسخ، بل تردد الاصوليون منهم فى جواز تلاوه الجنب ما نسخت تلاوته، و فى جواز أن يمسه المحدث، و اختار بعضهم عدم الجواز.

نعم ذهب طائفة من المعتزله إلى عدم جواز نسخ التلاوه» (١).

بل قال السيد الطباطبائى-قدس سره-: «إن القول بذلك أقبح و أشنع من القول بالتحريف» (٢).

و قال المحقق الأوردوبادى-قدس سره-: «و قد تطرف بعض المفسرين، فذكروا فى باب النسخ أشياء غير معقوله...»

ص: ٣٠٥

١-١) البيان فى تفسير القرآن: ٢٢٤.

٢-٢) الميزان فى تفسير القرآن ١٢٠: ١٢.

و منها: ما ذكره بعضهم من باب نسخ التلاوه: آيه الرجم...

و هذا أيضا من الأفائك الملققه بقداسه القرآن الكريم من تلفيقات المتوسعين...

و هناك جمل تضمّنتها بطون غير واحد من الكتب التي لا تخلو عن مساهله فى النقل فزعم الزاعمون أنّها آيات منسوخه التلاوه أو هى و الحكم، نجلّ بلاغه القرآن عمّا يماثلها، و هى تذودها عن ساحه البراعه، لعدم حصولها على مكانه القرآن من الحصافه و الرصافه، فمن ذلك ما روى عن أبى موسى... و منها: ما روى عن ابى: قال: كُنّا نقرأ: لا ترغبوا...

و إنّ الحقيقه لربّما بروعه الكتاب الكريم عن أمثال هذه السفاسف القصيّه عن عظمته، أنا لا أدرى كيف استساغوا أن يعدّوها من آى القرآن و بينهما بعد المشرقين، و هى لا- تشبه الجمل الفصيحه من كلم العرب و محاوراتهم فضلا عن أساليب القرآن الذهبية؟!!

نعم، هى هنات قصد مختلقوها توهين أساس الدين و النيل من قداسه القرآن المبين، و يشهد على ذلك أنّها غير منقوله عن مثل مولانا أمير المؤمنين - عليه السلام - الذى هو لده القرآن و عدله.

و إننى لا أحسب أن يعزب عن أى متضلع فى الفضيله حال هذه الجمل و سقوطها حتى تصل النوبه فى دفعها إلى أنّها من أخبار الآحاد التي لا تفيد علما و لا عملا، و لا يعمل بها فى الاصول القطعيّه التي أهمّها القرآن - كما قيل ذلك -...» (1).

و قال الشيخ محمد رضا المظفر بعد كلام له: «و بهذا التعبير يشمل النسخ:

ص: ٣٠٦

١- ١) بحوث فى علوم القرآن - مخطوط -.

نسخ تلاوه القرآن الكريم على القول به، باعتبار أن القرآن من المجعولات الشرعية التي ينشئها الشارع بما هو شارع، وإن كان لنا كلام في دعوى نسخ التلاوه من القرآن ليس هذا موضع تفصيله.

و لكن باختصار نقول: إن نسخ التلاوه في الحقيقه يرجع إلى القول بالتحريف، لعدم ثبوت نسخ التلاوه بالدليل القطعي، سواء كان نسخاً لأصل التلاوه أو نسخاً لها و لما تَضَمَّتْهُ مِنْ حَكْمٍ مَعًا، وَ إِنْ كَانَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَا يَشْعُرُ بِوُقُوعِ نَسْخِ التَّلَاوَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ إِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا وَ لَكِنْ لَيْسَتْ صَرِيحَتَيْنِ بِوُقُوعِ ذَلِكَ، وَ لَا ظَاهِرَتَيْنِ، وَ إِنَّمَا أَكْثَرُ مَا تَدَلُّ الْآيَاتَانِ عَلَى إِمْكَانِ وَقُوعِهِ» (١).

هذا كله فيما يتعلّق بالآيات و السور التي زعموا سقوطها من القرآن...

اضطرابهم فيما رووه عن ابن مسعود في المعوذتين

و أمّا مشكله إنكار ابن مسعود الفاتحه و المعوذتين، فقد اضطربوا في حلّها اضطراباً شديداً كما رأيت، فأما دعوى أنّ ما روى عنه في هذا المعنى موضوع و أنّه افتراء عليه فغير مسموعه، لأنّ هذا الرأى عن ابن مسعود ثابت، و به روايات صحيحة كما قال ابن حجر...

و أمّا ما ذكروا في توجيهه فلا- يعنى، إذ أحسن ما ذكروا هو: أنّه لم ينكر ابن مسعود كونهما من القرآن، إنّما أنكر إثباتهما في المصحف، لأنّه كانت السنّه عنده أن

ص: ٣٠٧

لا يثبت إلا ما أمر النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بإثباته، ولم يبلغه أمره به، وهذا تأويل منه وليس جحدا لكونهما قرآنا (١).

ولو كان لمثل هذا الكلام مجال في حق مثل ابن مسعود لما جنح الرازي و ابن حزم و النووي إلى تكذيب أصل النقل للخلاص من هذه العقده كما عبّر الرازي...

و لما ذا كل هذا الاضطراب؟ لأن ابن مسعود من الصحابه!؟

إنّ الجواب الصحيح أن نقول بتخطئه ابن مسعود و ضلّالته في هذه المسأله... و إلى ذلك أشار ابن قتيبه بقوله: «لا نقول إنّّه أصاب في ذلك و أخطأ المهاجرون و الأنصار».

في سورتي الحفد و الخلع

و أمّا قضيه سورتي الحفد و الخلع... فنحن لم نراجع سند الروايه، فإن كان ضعيفا فلا بحث، و إن كان معتبرا... فإن تمّ التأويل الذي أوردناه عن بعضهم فهو... و إلا فلا مناص من تكذيب أصل النقل...

قضيه ابن شنبوذ

و هنا سؤال يتعلّق بقضيه ابن شنبوذ البغدادي...

فهذا الرجل -و هو أبو الحسن محمد بن أحمد، المعروف بابن شنبوذ البغدادي، المتوفى سنة ٣٢٨-مقرئ مشهور، ترجم له الخطيب و قال: «روى عن خلق كثير من شيوخ الشام و مصر، و كان قد تحيّر لنفسه حروفا من شواذ

ص: ٣٠٨

(١-١) الإتيان ١: ٢٧٠-٢٧٢، شرح الشفاء- للقاري- ٤: ٥٥٨. نسيم الرياض ٤: ٥٥٨.

القراءات تخالف الإجماع، يقرأ بها، فنصّف أبو بكر ابن الأنباري وغيره كتباً في الردّ عليه.

وقال إسماعيل الخطبي في كتاب التاريخ: اشتهر ببغداد أمر رجل يعرف بابن شنبوذ، يقرئ الناس و يقرأ في المحراب بحروف يخالف فيها المصحف ممّا يروى عن عبد الله بن مسعود و ابى بن كعب و غيرهما، ممّا كان يقرأ به قبل جمع المصحف الذى جمع عثمان بن عفّان، و يتتبع الشواذ فيقرأ بها و يجادل، حتى عظم أمره و فحش و أنكره الناس، فوجّه السلطان فقبض عليه... و أحضر القضاء و الفقهاء و القراء... و أشاروا بعقوبته و معاملته بما يضطرّه إلى الرجوع، فأمر بتجريدته و إقامته بين الهبازين و ضربه بالدرّه على قفاه، فضرب نحو العشره ضرباً شديداً، فلم يصبر و استغاث و أذعن بالرجوع و التوبه، فخلّى عنه و اعيدت عليه ثيابه و استتيب، و كتب عليه كتاب بتوبته و اخذ فيه خطّه بالتوبه» (١).

نكتفى بهذا القدر من قضيه هذا الرجل و ما لاقاه من السلطان بأمر الفقهاء و القضاء...!! و نتساءل: أ هكذا يفعل بمن تبع الصحابه فى إصرارهم على قراءتهم حسبما يروى أهل السنّه عنهم فى أصحّ أسفارهم؟!

كلمه لا بدّ منها:

و هنا كلمه قصيره لا بدّ منها و هى: أنّ شيئاً من هذا السفساف التى رواها القوم عن صحابتهم -الذين يعتقدون بهم- بأصحّ أسانيدهم، فاضطّروا إلى حملها على النسخ، ظلّنا منهم بأنّه طريق الجمع بين صيانه القرآن عن التحريف و صيانه

ص: ٣٠٩

١ - (١) تاريخ بغداد ١: ٢٨٠، وفيات الأعيان ٣: ٣٢٦، و قد ذكر ابن شامه القصه فى المرشد الوجيز: ١٨٧ و كأنّه يستنكر ما قوبل به الرجل...!!

الصحاح و رجالها و سائر علمائهم و محدّثيهم عن روايه الأباطيل...-غير منقول عن مولانا و سيدنا الإمام أمير المؤمنين-عليه السلام-ولا عن أبنائه الأئمّه الأطهار،و غير وارد في شيء من كتب شيعتهم الأبرار.

خلاصه البحث:

و يتلخّص البحث في هذه الناحيه في النقاط التاليه:

- ١- إنّ من أخبار نقصان القرآن ما لا اعتبار به سندا فهو خارج عن البحث.
- ٢- إنّ الآثار الوارده في هذا الباب بسند صحيح أخبار آحاد،و الخبر الواحد لا يثبت به القرآن.
- ٣- إنّ بعض هذه الآثار الصحيحه سندا صالح للحمل على التفسير و بيان شأن النزول و نحو ذلك،فلا داعى لإبطاله.
- ٤- إنّ حمل ما لا يقبل الحمل على بعض الوجوه المذكوره على نسخ التلاوه ساقط،للاجوه الأربعة المذكوره،و التي منها: أنّ القول بنسخ التلاوه هو القول بالتحريف،بل أقبح منه.
- ٥- إنّ إنكار ابن مسعود الفاتحه و المعوذتين خطأ و ضلاله منه،و تكذيب الخبر الحاكى لذلك باطل،كما أنّ تأويل فعله ساقط.
- ٦- إنّ ما سمى ب«سورتي الحفد و الخلع»ليس من القرآن قطعا و إن رواه القوم عن جمع من الصحابه من غير أهل البيت-عليهم السلام-،قال العلامة الحلّي:«روى غير واحد من الصحابه سورتين...فقال عثمان:اجعلوهما في القنوت و لم يثبتهما في المصحف،و كان عمر يقنت بذلك،و لم ينقل ذلك من طريق

أهل البيت، فلو قنت بذلك جاز لاشتمالهما على الدعاء» (١).

٧- إنَّ ضرب ابن شنبوذ وقع في غير محلّه- كمصادره كتاب «الفرقان»- من حيث أنّ الذنب للصحابه و رواه الآثار الواردة عنهم أو الموضوعه عليهم حول الآيات.

ثم رأينا الحافظ ابن الجزرى يلمح إلى ما استتجناه، حيث ترجم لابن شنبوذ و شرح محنته و ذكر أنّها كانت كيدا من معاصره ابن مجاهد الذى كان يحسده و ينافسه، و إلاّ- فإنّ الإقراء بما خالف الرسم ليس ممّا يستوجب ذلك، بل نقل عن الحافظ الذهبى ذهاب بعض العلماء قديما و حديثا إلى جوازه.. قال ابن الجزرى:

«و كان قد وقع بينه و بين أبى بكر ابن مجاهد على عاده الأقران، حتى كان ابن شنبوذ لا يقرئ من يقرأ على ابن مجاهد و كان يقول: هذا العطشى- يعنى ابن مجاهد- لم تغبر قدماه فى هذا العلم، ثم إنّه كان يرى جواز القراءة بالشاذّ و هو ما خالف رسم المصحف الإمام، قال الذهبى الحافظ: مع أنّ الخلاف فى جواز ذلك معروف بين العلماء قديما و حديثا. قال: و ما رأينا أحدا أنكر الإقراء بمثل قراءة يعقوب و أبى جعفر، و إنّما أنكر من أنكر القراءة بما ليس بين الدفتين. و الرجل كان ثقة فى نفسه صالحا ديننا متبحرا فى هذا الشأن، لكنّه كان يحطّ على ابن مجاهد...» (٢).

٨- إنّ ما لا يقبل الحمل على بعض الوجوه يجب ردّه و رفضه، فإن أذعن القوم بكونه مختلعا مدسوسا فى الصحاح سقطت كتبهم الصحاح عن الاعتبار، و إلاّ توجه الردّ و التكذيب إلى الصحابى المروى عنه، كما هو الحال بالنسبه إلى ابن

ص: ٣١١

١-١) تذكره الفقهاء ١: ١٢٨.

٢-٢) غايه النهايه فى طبقات القراء ٥٢: ٢.

مسعود فى قضيه الفاتحه و المعوذتين، و هو قول سيدنا أبى عبد الله-عليه السلام:-

«أخطأ ابن مسعود-أو قال: كذب ابن مسعود-و هما من القرآن...» (١).

و هكذا يظهر أنّ القول بعداله الصحابه أجمعين، و القول بصحّه أحاديث الصحاح-و خاصّه الصحيحين-مشهوران لا أصل لهما. و سيأتى مزيد بيان لذلك -فى الفصل الخامس و الأخير-إن شاء الله تعالى.

ص: ٣١٢

١- (١) وسائل الشيعة ٧٨٦:٤.

اشاره

مشهوران لا أصل لهما

*صحّ أخبار البخارى و مسلم

*عداله الصّحابه أجمعين

ص: ٣١٣

لقائل أن يقول: لقد أوضحت ما كان غامضاً من أمر التحريف و القائلين به.. ولكن بحثك يشتمل على التجهيل و التفسيق لبعض الصحابه، و الطعن في الصحيحين، و هذا خلاف مذهب جمهور أبناء السنّه في المسألتين!!

و أقول: نعم.. إنّ المشهور بين أهل السنّه هو القول بصحّه أخبار كتب اشتهرت بالصحاح.. فقالوا بصحّه كتب: البخارى و مسلم و النسائى و الترمذى و ابن ماجه و أبى داود.. و هذه هى الكتب المعروفة عندهم بالصحاح.. و منهم من زاد عليها الموطأ، أو نقص منها سنن ابن ماجه.. لكن لا كلام بينهم فى كتابى البخارى و مسلم، بل ادّعى الإجماع على صحّه ما فى هذين الكتابين و أنّهما أصحّ الكتب بعد القرآن المبين- و إن اختلفوا فى ترجيح أحدهما على الآخر- بل ادّعى جماعه منهم القطع بأحاديثهما، و على هذا الأساس قالوا بأنّ من روى له الشيخان فقد جاز القنطره (١).

قال ابن حجر المكي: «روى الشيخان البخارى و مسلم فى صحيحيهما اللذين هما أصحّ الكتب بعد القرآن بإجماع من يعتدّ به» (٢).

و قال أبو الصلاح: «أول من صنّف فى الصحيح: البخارى أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل، و تلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، و مسلم مع أنّه أخذ عن البخارى و استفاد منه فإنّه يشارك البخارى فى كثير من شيوخه، و كتاباهما

ص: ٣١٥

١- ١) المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج- مقدّمه الكتاب.

٢- ٢) الصواعق المحرقة: ٥.

وقال الجلال السيوطي: «وذكر الشيخ-يعنى ابن الصلاح- أنّ ما روياه أو أحدهما فهو مقطوع بصحّته، والعلم القطعي حاصل فيه. قال: خلافاً لمن نفى ذلك، محتجاً بأنه لا- يفيد إلا الظنّ، وإنّما تلقّته الامّة بالقبول لأنّه يجب عليهم العمل بالظنّ والظنّ قد يخطئ، قال: وكنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً، ثمّ بان لي أن الذي اخترناه أولاً هو الصحيح، لأنّ ظنّ من هو معصوم عن الخطأ لا يخطئ، والامّة في إجماعها معصومه من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجّة مقطوعاً بها، وقد قال إمام الحرمين: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أنّ ما في الصحيحين- ممّا حكما بصحّته- من قول النبي- صلّى الله عليه وآله- ألزمته الطلاق، لإجماع علماء المسلمين على صحّته.

قال المصنّف: وخالفه المحقّقون والأكثرون فقالوا: يفيد الظنّ ما لم يتواتر.

قال في شرح مسلم: لأنّ ذلك شأن الآحاد، ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتلقّى الامّة بالقبول إنّما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقّف على النظر فيه، بخلاف غيرهما فلا- يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الامّة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنّه كلام النبي- صلّى الله عليه وآله- قال: وقد اشتدّ إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليظه.

وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول وقال: إنّ بعض المعتزلة يرون أنّ الامّة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحّته، قال: وهو مذهب رديء.

قال البلقيني: ما قاله النووي و ابن عبد السلام و من تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح عن جماعه من الشافعيه، كأبي إسحاق و أبي حامد الأسفرائينيين، و القاضي أبي الطيب، و الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، و عن السرخسي من الحنفييه، و القاضي عبد الوهاب من المالكيه، و أبي يعلى و ابن الزاغوني من الحنابله، و ابن فورك و أكثر أهل الكلام من الأشعريه، و أهل الحديث قاطبه، و مذهب السلف عامه. بل بالغ ابن طاهر المقدسي في (صفوه التصوف) فألحق به ما كان على شرطهما و إن لم يخرجاه. و قال شيخ الإسلام: ما ذكره النووي مسلم من جهه الأكثرين، أما المحققون فلا. و قد وافق ابن اصلاح أيضا محققون... و قال ابن كثير: و أنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه و أرشد إليه.

قلت: و هو الذي أختره و لا أعتقد سواه» (1).

و قال أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي في (حجّه الله البالغه): «و أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أنّ جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، و أنّهما متواتران إلى مصنفيهما و أنّ كلّ من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين».

أقول: إنّ البحث عن «الصحيح» و «الصحيح» و «الصحيحين» طويل عريض لا نتطرق هنا إليه، عسى أن نوفق لتأليف كتاب فيه... لكننا نقول بأنّ الحقّ مع من خالف ابن الصلاح، و أنّ ما ذكره الدهلوي مجازفه، و أنّ الإجماع على أحاديث الصحيحين (2) غير قائم.. نعم.. ذاك هو المشهور.. لكنّه لا أصل له..

و سنبيّن هذا بإيجاز:

ص: ٣١٧

١- ١) تدريب الراوي - شرح تقريب النواوي ١: ١٣١-١٣٤.

٢- ٢) و نخصّ الصحيحين بالبحث، لأنّه إذا سقط ما قيل في حقّهما سقط ما قيل في حق غيرهما بالأولويه، و نعبّر عنهما بالصحيحين لأنّهما موسومان بهذا الاسم.

إشارة

و الحقيقة...أنا لم نفهم حتى الآن السبب فى تخصيص هذا الشأن بالكتابين، و ذكر تلك الفضائل لهما (١) دون غيرهما من كتب المصنّفين!!

ألم يصنّف مشايخ الرجلين و أئمة الحديث من قبلهما فى الحديث؟!

ألم يكن فى المتأخّرين عنهما من هو أعرف بالحديث الصحيح منهما؟!

أليس قد فضّل بعضهم كتاب أبى داود على البخارى، و قال الخطابى: «لم يصنّف فى علم الحديث مثل سنن أبى داود، و هو أحسن وضعاً و أكثر فقها من الصحيحين» (٢)؟!

أليس قد قال ابن الأثير: «فى سنن الترمذى ما ليس فى غيرها من ذكر

ص: ٣١٨

١ - ١) ذكروا للبخارى خاصّه ما لا يصدّق، ففى مقدّمه فتح البارى- ص ١١-: ذكر الإمام القدوه أبو محمد بن أبى جمره فى اختصاره للبخارى، قال: قال لى من لقيته من العارفين ممّن لقى من الساده المقرّ لهم بالفضل: إنّ صحيح البخارى ما قرئ فى شدّه إلاّ فرّجت، و لا- ركب به فى مركب فغرق؛ قال: و كان مجاب الدعوه و قد دعا لقارئه، و فيها- ص ٤٩٠-: قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروى- فيما قرأنا على فاطمه و عائشه بنتى محمد بن الهادى:- إنّ أحمد بن أبى طالب أخبرهم، عن عبد الله بن عمر بن على، أنّ أبا الوقت أخبرهم عنه سماعاً، أخبرنا أحمد بن محمد بن إسماعيل الهروى، سمعت خالد بن عبد الله المروزى، يقول: سمعت أبا سهل محمد بن أحمد المروزى، يقول: سمعت أبا زيد المروزى، يقول: كنت نائماً بين الركن و المقام فرأيت النبى- صلى الله عليه و آله و سلّم- فى المنام فقال لى: يا أبا زيد، إلى متى تدرس كتاب الشافعى و لا- تدرس كتابى؟! فقلت: يا رسول الله- صلى الله عليه و آله و سلّم- و ما كتابك؟! قال: جامع محمد بن إسماعيل.

٢- ٢) ذكره الأدفوى فى عبارته الآتية.

المذاهب و وجوه الاستدلال و تبين أنواع الحديث من الصحيح و الحسن و الغريب؟!!

أليس قد قيل فى النسائى: إنَّ له شرطاً فى الرجال أشدَّ من شرط البخارى و مسلم؟! (١).

أليس قد وصف غير الكتائبين من كتب الحديث بما يقتضى الترجيح عليهما؟!!

إنَّه لم يكن للرجلين هذا الشأن فى عصرهما و بين أقرانهما.. فلما ذا هذا التضخيم لهما فيما بعد؟!!

لا ندرى.. هل للسياسة دور فى هذه القضية كما كان فى قضية حصر المذاهب؟! أو أنَّ شدَّه تعصُّبهما ضدَّ أهل البيت عليهم السَّلام هو الباعث لترجيح أبناء السنَّة كتابيها على سائر الكتب؟!!

لكننى أرى أنَّ السبب كلا الأمرين.. لأنَّ السلطات- فى الوقت الذى كانت تضيق على أئمَّه أهل البيت عليهم السَّلام و تلامذتهم و رواه حديثهم و علماء مدرستهم- كانت تدعو إلى عقائد المخالفين لهم و تروِّج كتبهم و تساعد على نشرها.. و من الطبيعى أن يتقدَّم كلُّ من كان أكثر عداوة و أشدَّ تعصُّباً فى هذا الميدان..

قال السيد شرف الدين: «..و أنكى من هذا كلُّه عدم احتجاج البخارى فى صحيحه بأئمَّه أهل البيت النبوى، إذ لم يرو شيئاً عن الصادق و الكاظم و الرضا و الجواد و الهادى و الزكى و العسكرى و كان معاصراً له، و لا روى عن الحسن بن

ص: ٣١٩

(١- ١) البدايه و النهايه ١١:١٢٣، تهذيب الكمال ١:١٧٢، طبقات الشافعيه للسبكي ٣:١٦، الوافى بالوفيات ٦:٤١٧.

الحسن، و لا عن زيد بن علي بن الحسين، و لا عن يحيى بن زيد، و لا عن النفس الزكية محمد بن عبد الله الكامل ابن الحسن الرضا بن الحسن السبط، و لا عن أخيه إبراهيم بن عبد الله، و لا عن الحسين الفخّى ابن علي بن الحسن بن الحسن، و لا عن يحيى بن عبد الله بن الحسن، و لا عن أخيه إدريس بن عبد الله، و لا عن محمد بن جعفر الصادق، و لا عن محمد بن إبراهيم بن إسماعيل ابن إبراهيم بن الحسن بن الحسن المعروف بابن طباطبا، و لا عن أخيه القاسم الشرسى، و لا عن محمد بن زيد بن علي، و لا عن محمد بن القاسم بن علي بن عمر الأشرف بن زيد العابدين صاحب الطالقان المعاصر للبخارى، و لا عن غيرهم من أعلام العترة الطاهرة و أغصان الشجرة الزاهرة، كعبد الله بن الحسن و علي بن جعفر العريضى و غيرهما، و لم يرو شيئا عن حديث سبطه الأكبر و ريحانته من الدنيا أبى محمد الحسن المجتبى سيّد شباب أهل الجنّة.. مع احتجاجه بداعيه الخوارج و أشدّهم عداوه لأهل البيت عمران بن حطّان القائل فى ابن ملجم و ضربته لأمر المؤمنين عليه السّلام:

يا ضربه من تقى ما أراد بها إلاّ ليبلغ من ذى العرش رضوانا

إنى لأذكره يوما فأحسبه أوفى البريّة عند الله ميزانا» (١)

نعم.. هكذا فعلت السلطات.. و العلماء و المحدّثون.. المتربّعون على موآئدهم، و السائرون على ركبهم، الآخذون منهم مناصبهم و روايتهم، يتسابقون فى تأييد خططهم و توجيهها، تزلفا إليهم و تقريبا منهم.. حتى بلغ الأمر بهم إلى وضع الفضائل للكتابين و مؤلفيهما.. ثم دعوى الإجماع على قطعيه أحاديثهما، و على تلقى الامّة إيّاها بالقبول.. ثم القول بأنّ كلّ من يهون أمرهما فهو

ص: ٣٢٠

تماما كالذى فعلوا-بوحى من السلطات-فى قضيه حصر المذاهب،حيث أفتوا بحرمه الخروج عن تقليد الأربعة مستدلين بالإجماع،فعودى من تذهب بغيرها،و انكر عليه،و لم يولّ قاض ولا قبلت شهاده أحد ما لم يكن مقلدا لأحد هذه المذاهب.

لقد كان التعصّب ضدّ أهل البيت الأطهار عليهم السّلام،خير وسيله للتقرب إلى الحكّام و للحصول على الجاه و المقام..فى بعض الأدوار..فكلّما كان التعصّب أشدّ و أكثر كان صاحبه أفضل و أشهر..و لذا تراهم يقدّمون كتاب البخارى-بالرغم من أنّ لكتاب مسلم مزايا لأجلها قال جماعه بأفضليّته-لأنّه لم يخرج ما أخرجه مسلم من مناقب أهل البيت كحديث الثقلين..و تراهم يقدحون فى الحاكم و فى مستدركه على الصحيحين..لأنّه أخرج فيه منها ما لم يخرجاه..و إن كان واجدا لكلّ ما اشترطاه.

و يشهد بذلك تضعيفهم الحديث الوارد فيهما إذا كان فيه دلالة أو تأييد لمذهب الشيعة..كما طعن ابن الجوزى و ابن تيمية فى حديث الثقلين..و طعن الآمدى و من تبعه فى حديث:«أنت منى بمنزله هارون من موسى»..المخرّج فى الصحيحين.

فهذا هو الأصل فى كلّ ما ادّعوا فى حقّ الكتابين..إنّه ليس إلاّ التعصّب..

و إلاّ فإنّهما يشتملان على الصحيح و غيره كسائر الكتب،و صاحباهما محدّثان كسائر الرجال..فها هنا مقامات ثلاثه:

آراء العلماء فى الشيخين

امتناع أبى زرعه من الروايه عن البخارى

١- لقد امتنع أبى زرعه عبد الله بن عبد الكريم الرازى من الروايه عن البخارى، أمّا مسلم فقد ذكر صحيحه فقال: «هؤلاء قوم أرادوا التقدّم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتسوّقون به».

هذا رأى أبى زرعه فى الرجلين، ذكر ذلك جماعه من الأعلام، قال الذهبي: «قال سعيد البرذعى: شهدت أبى زرعه ذكر صحيح مسلم فقال: هؤلاء قوم أرادوا التقدّم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتسوّقون به، و أتاه رجل - و أنا شاهد - بكتاب مسلم، فجعل ينظر فيه فإذا حديث عن أسباط بن نصر فقال: ما أبعد هذا عن الصحيح!.. ثم رأى قطن بن نسير فقال لى: و هذا أطمّ من الأول، قطن بن نسير يصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس.. ثم نظر فقال: يروى عن أحمد ابن عيسى فى الصحيح! ما رأيت أهل مصر يشكّون فى أنّه - و أشار إلى لسانه -» (١).

و قال: «قال أبو قريش الحافظ: كنت عند أبى زرعه فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه و جلس ساعه و تذاكرا، فلما أن قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث فى الصحيح. قال: فلمن ترك الباقي؟! ثم قال: هذا ليس له عقل، لو

وقال الذهبى فى ترجمه على بن المدينى شيخ البخارى: «على بن عبد الله بن جعفر ابن الحسن الحافظ، أحد الأعلام الأثبات، وحافظ العصر، ذكره العقيلي فى كتاب الضعفاء فبئس ما صنع، فقال: جنح إلى ابن داود و الجهميه، وحديثه مستقيم إن شاء الله. قال لى عبد الله بن أحمد: كان أبى حدّثنا عنه، ثم أمسك عن اسمه و كان يقول: حدّثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذلك. قلت: بل حديثه عنه فى مسنده. و قد تركه إبراهيم الحربى و ذلك لميله إلى أحمد بن أبى داود، فقد كان محسنا إليه.

و كذا امتنع مسلم عن الروايه عنه فى صحيحه لهذا المعنى، كما امتنع أبو زرعه و أبو حاتم من الروايه عن تلميذه محمد (٢) لأجل مسأله اللفظ. و قال عبد الرحمن بن أبى حاتم: كان أبو زرعه ترك الروايه عنه من أجل ما كان منه فى المحنه» (٣).

وقال المناوى فى ترجمه البخارى: «زين الامّه، افتخار الأئمّه، صاحب أصح الكتب بعد القرآن.. و قال الذهبى: كان من أفراد العالم مع الدين و الورع و المتانّه. هذه عبارته فى الكاشف. و مع ذلك غلب عليه الغصّ من أهل السنّه، فقال فى كتاب الضعفاء و المتروكين: ما سلم من الكلام لأجل مسأله اللفظ، تركه لأجلها الرازيان (٤). هذه عبارته و استغفر الله تعالى، نسأل الله السلامه و نعوذ به

ص: ٣٢٣

١-١) سير أعلام النبلاء-ترجمه محمد بن يحيى الذهلى ١٢:٢٨٠.

٢-٢) هو محمد بن إسماعيل البخارى.

٣-٣) ميزان الاعتدال ١٣٨:٣.

٤-٤) هما: أبو زرعه الرازى و أبو حاتم الرازى.

من الخذلان» (١).

ترجمه أبي زرعه الرازي

وقد ترجم الذهبي وابن حجر وغيرهما أبا زرعه ترجمه حافظه و أوردوا كلمات القوم في إمامته و ثقته و حفظه و ورعه بما يطول ذكره، و الجدير بالذكر قول الذهبي في آخر ترجمته: «قلت: يعجبني كثيرا كلام أبي زرعه في الجرح و التعديل يبين عليه الورع و الخبره» (٢).

و قول أبي حاتم في حقّه: «إذا رأيت الرازي ينتقص أبا زرعه فاعلم أنّه مبتدع» (٣).

و قول ابن حبان: «كان أحد أئمة الدنيا في الحديث، مع الدين و الورع و المواظبه على الحفظ و المذاكره و ترك الدنيا و ما فيه الناس» (٤).

و قول ابن راهويه: «كلّ حديث لا يعرفه أبو زرعه فليس له أصل» (٥).

امتناع أبي حاتم من الروايه عن البخاري

٢- و امتنع أبو حاتم الرازي من الروايه عن البخاري.. كما عرفت.

ص: ٣٢٤

١- ١) فيض القدير ١: ٢٤.

٢- ٢) سير أعلام النبلاء ١٣: ٨١.

٣- ٣) تهذيب التهذيب ٧: ٣٠.

٤- ٤) تهذيب التهذيب ٧: ٣٠.

٥- ٥) سير أعلام النبلاء ١٣: ٧١، تهذيب التهذيب ٧: ٢٩، الكاشف ٢: ٢٠١.

۳- و تکلم محمد بن یحیی الذهلی فی البخاری، و کذا إخراجہ مسلماً من مجلس بحثہ، مذکور فی جمیع کتب التراجم..

قال الذهبي عن الحاكم: «و سمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول: لَمَّا استوطن البخاري نيسابور أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف إليه، فلَمَّا وقع بين الذهلي و بين البخاري ما وقع في مسأله اللفظ و نادى عليه و منع الناس عنه، انقطع عنه أكثر الناس غير مسلم، فقال الذهلي يوماً: ألا من قال باللفظ فلا يحلّ له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته و قام على رءوس الناس، و بعث إلى الذهلي ما كتب عنه على ظهر حَمّال، و كان مسلم يظهر القول باللفظ و لا يكتمه.

قال: و سمعت محمد بن يوسف المؤذن: سمعت أبا حامد بن الشرقي يقول:

حضرت مجلس محمد بن يحيى، فقال: ألا- من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فلا- يحضر مجلسنا، فقام مسلم بن الحجاج عن المجلس، رواها أحمد بن منصور الشيرازي عن محمد بن يعقوب، فزاد: و تبعه أحمد بن سلمه.

قال أحمد بن منصور الشيرازي: سمعت محمد بن يعقوب الأخرم، سمعت أصحابنا يقولون: لَمَّا قام مسلم و أحمد بن سلمه من مجلس الذهلي قال: لا يساكنني هذا الرجل في البلد. فخشي البخاري و سافر» (١).

ص: ٣٢٥

و ترجم له الخطيب فقال: «كان أحد الأئمة و العارفين و الحفاظ المتقنين و الثقات المأمونين، صنّف حديث الزهري و جوده، و قدم بغداد و جالس شيوخها و حدّث بها، و كان الإمام أحمد بن حنبل يثنى عليه و ينشر فضله، و قد حدّث عنه جماعه من الكبراء» فذكر كلمات الثناء عليه حتى نقل عن بعضهم قوله: «كان أمير المؤمنين في الحديث» (١).

و الجدير بالذكر روايه البخاري عنه بالرغم ممّا كان منه في حقّه، لكن مع تدليس في اسمه: قال الذهبي: «روى عنه خلائق منهم.. محمد بن إسماعيل البخاري، و يدلّسه كثيرا، لا يقول: محمد بن يحيى، بل يقول: محمد فقط، أو محمد ابن خالد، أو محمد بن عبد الله، ينسبه إلى الجدّ و يعمّي اسمه لمكان الواقع بينهما» (٢).

البخاري في كتاب (الجرح و التعديل)

إشارة

٤- و أورد بن أبي حاتم البخاري في كتاب (الجرح و التعديل) و قال ما نصّه: «قدم محمد بن إسماعيل الرّيّ سنه ٢٥٠ و سمع منه أبي و أبو زرعه، و تركا حديثه عند ما كتب إليهما محمد بن يحيى أنّه أظهر عندهم بنيسابور أنّ لفظه بالقرآن

ص: ٣٢٤

١- (١) تاريخ بغداد ٤: ٤١٥.

٢- (٢) سير أعلام النبلاء ١٢: ٢٧٤.

ترجمه ابن أبي حاتم

وقد وصفوا ابن أبي حاتم بالإمامه و الحفظ و الثقه و الزهد، بل قالوا: «كان يعدّ من الأبدال» (٢). وقال الذهبي: «له كتاب نفيس في الجرح و التعديل» (٣).

و عن ابن منده: «له الجرح و التعديل في عدّه مجلّدات، تدلّ على سعه حفظه و إمامته» (٤).

طعن ابن الأعين في البخاري

٥- وقال أبو بكر ابن الأعين: «مشايخ خراسان ثلاثه: قتيبه، و علي بن حجر، و محمد بن مهران الرازي. و رجالها أربعة: عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، و محمد بن إسماعيل البخاري- قبل أن يظهر-، و محمد بن يحيى، و أبو زرعه» (٥).

و قوله: «قبل أن يظهر» طعن كما هو ظاهر.

و ابن الأعين من أكابر الحفاظ الأعلام، كما في تاريخ بغداد ١٢٨/٢ و المنتظم ٥٩/٦ و سير أعلام النبلاء ٥٦٦/١٣ و غيرها. توفي سنة ٢٩٣.

ص: ٣٢٧

١-١ الجرح و التعديل ٧:١٩١.

٢-٢ سير أعلام النبلاء ١٠٣:٢٦٤، مرآة الجنان ٢:٢٨٩، فوات الوفيات ٢:٢٨٨.

٣-٣ سير أعلام النبلاء ١٣:٢٦٤.

٤-٤ فوات الوفيات ٢:٢٨٨.

٥-٥ سير أعلام النبلاء- ترجمه علي بن حجر ٥٠:١١.

٦- وأورد الذهبى البخارى فى كتاب «میزان الاعتدال فى نقد الرجال» و كتاب «المغنى فى الضعفاء» (١) و هو ما استنكره المناوى فى عبارته آنفه الذكر.

(٢)

أشاره

آراء العلماء فى الصحيحين

و تضمّنت الكلمات السالفه المذكور- عن جمع من أعلام الجرح و التعديل اللذين يكفى قدح الواحد منهم للسقوط عن درجه الاعتبار- الطعن فى الصحيحين أو أحدهما. و فى ذلك كفايه فى وهن دعوى الإجماع على تلقى الأئمة (٢) أحاديثهما بالقبول.. و هنا نتعرّض لآراء عدّه من الأكابر السابقين و اللاحقين فى حكم أحاديث الصحيحين.

معلومات عن الصحيحين

و قبل الورود فى ذلك نذكر معلومات نقلا عن شراح الكتابين و العلماء

ص: ٣٢٨

١- ١) ميزان الاعتدال ٣: ٤٨٥، المغنى ٢: ٥٥٧.

٢- ٢) مضافا إلى أنّ الشيعة الاثنى عشرية، و الزيدية و الحنفيه، و الظاهرية لا يقولون بذلك و هم من هذه الائمة.

- ١- قد انتقد حفاظ الحديث البخارى في «١١٠» أحاديث، منها «٣٢» حديثا وافقه مسلم فيها، و«٧٨» انفراد هو بها (١).
- ٢- الذين انفراد البخارى بالإخراج لهم دون مسلم «أربعمائه و بضعه و ثلاثون» رجلا. المتكلم فيه بالضعف منهم «٨٠» رجلا. و الذين انفراد مسلم بالإخراج لهم دون البخارى «٦٢٠» رجلا، المتكلم فيه بالضعف منهم «١٦٠» رجلا (٢).
- ٣- الأحاديث المنتقده المخرجه عندهما معا بلغت «٢١٠» حديثا، اختص البخارى منها بأقل من «٨٠» حديثا، و الباقي يختص بمسلم (٣).
- ٤- هناك رواه يروى عنهم البخارى، و مسلم لا يرتضيهم و لا يروى عنهم، و من أشهرهم: عكرمه مولى ابن عباس.
- ٥- قد اتفق الشيخان على الروايه عن أقوام انتقدهم أصحاب الصحاح الاخرى و أئمة المذاهب.. و من أشهرهم: محمد بن بشر.. حتى نسب إلى الكذب (٤).
- ٦- إنه قد اختلف عدد أحاديث البخارى في روايات أصحابه لكتابه، و قال ابن حجر: عده ما في البخارى من المتون الموصوله بلا تكرار «٢٦٠٢»، و من المتون المعلقه المرفوعه «١٥٩»، فالمجموع «٢٧٦١»، و قال في شرح

ص: ٣٢٩

- ١- ١) مقدمه فتح البارى: ٩.
- ٢- ٢) مقدمه فتح البارى: ٩.
- ٣- ٣) مقدمه فتح البارى: ٩.
- ٤- ٤) ميزان الاعتدال ٣: ٤٩٠.

البخارى: إنَّ عدّته على التحرير «٢٥١٣» حديث (١).

٧- إنَّ البخارى مات قبل أن يبيّض كتابه، و لذا اختلفت نسخه و رواياته (٢).

٨- إنَّ البخارى لم يكن يكتب الحديث فى مجلس سماعه، بل بلده؛ فعن البخارى أنّه قال: ربّ حديث سمعته بالبصره كتبته بالشام، و ربّ حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، فقليل له: يا أبا عبد الله بكماله؟! فسكت» (٣).

أمّا مسلم فقد «صنّف كتابه فى بلده بحضور اصوله فى حياه كثير من مشايخه، فكان يتحرّ فى الألفاظ و يتحرّى فى السياق...» (٤).

و بعد، فإنّ دعوى تلقى الامّه أحاديث الصحيحين بالقبول و قيام الإجماع على صحتّها.. لا أساس لها من الصّحّه.. لما تقدّم.. و يأتى:

النوى

١- النوى: «ليس كلّ حديث صحيح يجوز العمل به فضلا عن أن يكون العمل به واجبا» (٥) و قال: «و ما يقوله الناس: إنَّ من روى له الشيخان فقد جاز القنطره، هذا من التجوّه و لا يقوى» (٦).

ص: ٣٣٠

١- ١) أضواء على السنّه المحمّديه: ٣٠٧.

٢- ٢) انظر: مقدّمه فتح البارى: ٦، أضواء على السنّه المحمّديه: ٣٠١.

٣- ٣) تاريخ بغداد ١١: ٢.

٤- ٤) مقدّمه فتح البارى: ١٠.

٥- ٥) التقريب فى علم الحديث، عنه فى منتهى الكلام فى الردّ على الشيعة: ٢٧.

٦- ٦) المنهاج فى شرح صحيح مسلم، و عنه أضواء على السنّه المحمّديه: ٣١٣، «و التجوّه» طلب الجاه بتكلف.

٢- كمال الدين ابن الهمام: «وقول من قال: أصحّ الأحاديث ما في الصحيحين، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما اشتمل على شرطهما، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما، تحكّم لا يجوز التقليد فيه، إذ الأصحّيه ليست إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها، فإن فرض وجود تلك الشروط في رواه حديث في غير الكتابين، أ فلا يكون الحكم بأصحّيه ما في الكتابين عين التحكّم؟!» (١).

أبو الوفاء القرشي

(٢)

٣- أبو الوفاء القرشي: «فأئده: حديث أبي حميد الساعدي في صفه صلاه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم في مسلم وغيره- يشتمل على أنواع منها التورّك في الجلسه الثانيه-ضعفه الطحاوي..و لا يحق علينا لمجيئه في مسلم، وقد وقع في مسلم أشياء لا تقوى عند الاصطلاح، فقد وضع الحافظ الرشيد العطار على الأحاديث المقطوعه المخرجه في مسلم كتابا سماه ب(غرر الفوائد المجموعه في بيان ما وقع في مسلم من الأحاديث المقطوعه) و بينها الشيخ محيي الدين في أول شرح مسلم.

و ما يقوله الناس: إن من روى له الشيخان فقد جاز القنطره، هذا أيضا من

ص: ٣٣١

١- (١) شرح الهدايه في الفقه، و عنه في أضواء على السنّه المحمّديه: ٣١٢.

٢- (٢) ترجمته في: حسن المحاضره ١: ٤٧١، الدرر الكامنه ٢: ٣٩٢، شذرات الذهب ٦: ٢٣٨.

التحقيق ولا يقوى، فقد روى مسلم في كتابه عن ليث بن أبي مسلم وغيره من الضعفاء، فيقولون: إنما روى في كتابه للاعتبار والشواهد والمتابعات والاعتبارات، وهذا لا يقوى، لأن الحفظ قالوا: الاعتبار والشواهد والمتابعات والاعتبارات أمور يتعرفون بها حال الحديث، وكتاب مسلم التزم فيه الصحة، فكيف يتعرف حال الحديث الذي فيه بطرق ضعيفه.

واعلم أن (عن) مقتضيه للانقطاع عند أهل الحديث، ووقع في مسلم و البخاري من هذا النوع شيء كثير، فيقولون على سبيل التحقيق: ما كان من هذا النوع في غير الصحيحين فمنقطع، وما كان في الصحيحين فمحمول على الاتصال.

وروى مسلم في كتابه عن أبي الزبير عن جابر أحاديث كثيرة بالنعنة، وقال الحافظ: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي يدلّس في حديث جابر، فما كان يصفه بالنعنة لا يقبل، وقد ذكر ابن حزم و عبد الحق عن الليث بن سعد أنه قال لأبي الزبير: علم لي أحاديث سمعتها من جابر حتى أسمعها منك، فعلم لي أحاديث أظن أنها سبعة عشر حديثاً فسمعتها منه، قال الحافظ: فما كان من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر صحيح.

وقد روى مسلم في كتابه أيضاً عن جابر و ابن عمر في حجة الوداع: إن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- توجه إلى مكة يوم النحر، وطاف طواف الإفاضة، ثم رجع فصلى الظهر بمنى، فينحنون و يقولون: أعادها لبيان الجواز، و غير ذلك من التأويلات، و لهذا قال ابن حزم في هاتين الروايتين: إحداهما كذب بلا شك.

و روى مسلم أيضاً حديث الإسراء و فيه: «و ذلك قبل أن يوحى إليه» و قد تكلم الحفظ في هذه اللفظة و بينوا ضعفها.

و روى مسلم أيضا: «خلق الله التربه يوم السبت»، و اتفق الناس على أن يوم السبت لم يقع فيه خلق.

و روى مسلم عن أبى سفيان أنه قال للنبي -صلى الله عليه و آله و سلم- لَمَّا أسلم: يا رسول الله أعطني ثلاثا: تزوج ابنتى أم حبيبته، و ابنى معاويه اجعله كاتباً، و أمرنى أن اقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين، فأعطاه النبي -صلى الله عليه و آله و سلم-، و الحديث معروف مشهور. و فى هذا من الوهم ما لا يخفى، فأُم حبيبته تزوجها رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم- و هى بالحبشه و أصدقها النجاشى عن النبي -صلى الله عليه و آله و سلم- أربعمائه دينار، و حضر و خطب و أطمع، و القصه مشهوره. و أبو سفيان إنما أسلم عام الفتح و بين الهجرة إلى الحبشه و الفتح عدّه سنين، و معاويه كان كاتباً للنبي -صلى الله عليه و آله و سلم- من قبل، و أمّا إماره أبى سفيان فقد قال الحافظ: إنهم لا يعرفونها.

فيجيون على سبيل التحق بأجوبه غير طائله فيقولون فى نكاح ابنته:

اعتقد أن نكاحها بغير إذنه لا يجوز و هو حديث عهد بكفر، فأراد من النبي -صلى الله عليه و آله و سلم- تجديد النكاح. و يذكرون عن الزبير بن بكار بأسانيد ضعيفه أن النبي -صلى الله عليه و آله و سلم- أمره فى بعض الغزوات، و هذا لا يعرف.

و ما حملهم على هذا كله إلا بعض التعصب، و قد قال الحافظ: إن مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على أبى زرعه الرازى فأنكر عليه و قال: سمّيته الصحيح فجعلت سلماً لأهل البدع و غيرهم، فإذا روى لهم المخالف حديثاً يقولون: هذا ليس فى صحيح مسلم؛ فرحم الله تعالى أبا زرعه فقد نطق بالصواب، فقد وقع هذا.

و ما ذكرت ذلك كله إلا أنه وقع بيني وبين بعض المخالفين بحث في مسأله التورّك، فذكر لي حديث أبي حميد المذكور أولاً، فأجبتّه بتضعيف الطحاوي فما تَلَفَظَ وقال: مسلم يصحّح و الطحاوي يضعّف، والله تعالى يغفر لنا و له آمين» (١).

الأدقوى

٤- أبو الفضل الأذقوى (٢): «ثم أقول: إنّ الامّه تَلَقَّتْ كَلَّ حديث صحيح و حسن بالقبول، و عملت به عند عدم المعارض، و حينئذ لا يختصّ بالصحيحين، و قد تَلَقَّتْ الامّه الكتب الخمسه أو الستّه بالقبول و أطلق عليها جماعه اسم (الصحيح) و رجّح بعضهم بعضها على كتاب مسلم و غيره.

قال أبو سليمان أحمد الخطّابي: كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنّف في حكم الدين كتاب مثله، و قد رزق من الناس القبول كافّه، فصار حكماً بين فرق العلماء و طبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، و كتاب السنن أحسن وضعاً و أكثر فقها من كتب البخاري و مسلم.

و قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: سمعت الإمام أبا الفضل عبد الله بن محمد الأنصاري بهراه يقول- و قد جرى بين يديه ذكر أبي عيسى الترمذي و كتابه فقال:- كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري و مسلم.

و قال الإمام أبو القاسم سعيد بن علي الزنجاني: إنّ لأبي عبد الرحمن النسائي شرطاً في الرجال أشدّ من شرط البخاري و مسلم.

ص: ٣٣٤

١- (١) الجواهر المضيئه في طبقات الحنفية ٢: ٤٢٨-٢-٤٣٠.

٢- (٢) ترجمته في: الدرر الكامنه ٢: ٧٢، النجوم الزاهره ٢٣٧: ١٠، البدر الطالع ١٨٢: ١، حسن المحاضره ٣٢٠: ١، شذرات الذهب ١٥٣: ٦.

وقال أبو زرعه الرازي لَمَّا عرض عليه ابن ماجه السنن كتابه:أظنّ إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع كلّها،أو قال:أكثرها.

و وراء هذا بحث آخر و هو:أنّ قول الشيخ أبي عمرو ابن الصلاح:إنّ الامّه تلقت الكتابين بالقبول،إن أراد كلّ الامّه فلا يخفى فساد ذلك،إذ الكتابان إنّما صنّفا في المائه الثالثه بعد عصر الصحابه و التابعين و تابعى التابعين،و أئمّه المذاهب الأربعه،و رءوس حفّاظ الأخبار و نقاد الآثار المتكلّمين في الطرق و الرجال،المميّزين بين الصحيح و السقيم.

و إن أراد بالامّه الذين وجدوا بعد الكتابين فهم بعض الامّه،فلا يستقيم له دليله الذي قرّره من تلقى الامّه و ثبوت العصمه لهم،و الظاهرية إنّما يعتنون بإجماع الصحابه خاصه،و الشيعه لا تعتدّ بالكتابين و طعنت فيهما،و قد اختلف في اعتبار قولهم في الإجماع و الانعقاد.

ثم إن أراد كلّ حديث فيهما تلقى بالقبول من الناس كافه فغير مستقيم،فقد تكلم جماعه من الحفّاظ في أحاديث فيهما،فتكلم الدار قطنى في أحاديث و علّله، و تكلم ابن حزم في أحاديث كحديث شريك في الإسراء،قال:إنّه خلط،و وقع في الصحيحين أحاديث متعارضه لا يمكن الجمع بينها،و القطع لا يقع التعارض فيه.

و قد اتفق البخارى و مسلم على إخراج حديث«محمد بن بشار بندار» و أكثرا من الاحتجاج بحديثه،و تكلم فيه غير واحد من الحفّاظ،أئمّه الجرح و التعديل،و نسب إلى الكذب،و حلف عمرو بن على الفلاس شيخ البخارى أنّ بندار يكذب في حديثه عن يحيى،و تكلم فيه أبو موسى،و قال على بن المدينى في الحديث الذى رواه فى السجود:هذا كذب،و كان يحيى لا يعأ به و يستضعفه،

و كان القواريري لا يرضاه.

و أكثر من حديث «عبد الرزاق» و الاحتجاج به، و تكلم فيه و نسب إلى الكذب.

و أخرج مسلم عن «أسباط بن نصر»، و تكلم فيه أبو زرعه و غيره.

و أخرج أيضا عن «سماك بن حرب» و أكثر عنه، و تكلم فيه غير واحد، و قال الإمام أحمد بن حنبل: هو مضطرب الحديث، و ضعفه أمير المؤمنين في الحديث شعبه، و سفيان الثوري؛ و قال يعقوب بن شعبه: لم يكن من المتثبتين؛ و قال النسائي: في حديثه ضعف؛ قال شعبه: كان سماك يقول في التفسير عكرمه، و لو شئت لقلت له: ابن عباس، لقاله؛ و قال ابن المبارك: سماك ضعيف في الحديث؛ و ضعفه ابن حزم قال: و كان يلقن فيلقن.

و كان أبو زرعه يذم وضع كتاب مسلم و يقول: كيف تسميه الصحيح و فيه فلان و فلان... و ذكر جماعه.

و أمثال ذلك يستغرق أوراقا، فتلك الأحاديث عندهما و لم يتلقوهما بالقبول.

و إن أراد غلب ما فيهما سالم من ذلك لم يبق له حجه» (1).

القارى

٥- الشيخ على القارى حول صحيح مسلم: «و قد وقع منه أشياء لا تقوى عند المعارضه، و قد وضع الرشيد العطار كتابا على الأحاديث المقطوعه فيه،

ص: ٣٣٦

١- ١) الإمتاع فى أحكام السماع، عنه فى كتابنا الكبير: نفحات الأزهار فى خلاصه عبقات الأنوار ٦:

و بينها الشيخ محيي الدين في أول شرح مسلم.

و ما يقوله الناس: إنّ من روى له الشيخان فقد جاز القنطره، هذا أيضا من التجاهل و التساهل... فقد روى مسلم في كتابه عن الليث... إلى آخر ما ذكره من الأمثله لما قاله، بعبارات تشبه عبارات الأدفوى... (1).

محّب الله بن عبد الشكور

٦- الشيخ محّب الله بن عبد الشكور صاحب «مسلم الثبوت».

عبد العلى الأنصارى

٧- الشيخ عبد العلى الأنصارى الهندى - شارح مسلم الثبوت -، و هذا كلامه مازجا بالمتن: «(فرع: ابن الصلاح و طائفه) من الملقبين بأهل الحديث (زعموا أنّ روايه الشيخين) محمد بن إسماعيل (البخارى و مسلم) بن الحجاج صاحبى الصحيحين (تفيد العلم النظرى، للإجماع على أنّ للصحيحين مزيّه) على غيرهما، و تلقت الامّه بقبولهما، و الإجماع قطعى.

و هذا بهت، فإنّ من رجع إلى وجدانه يعلم بالضروره أنّ مجرد روايتها لا يوجب اليقين البتّه، و قد روى فيهما أخبار متناقضه، فلو أفادت روايتهما علما لزم تحقّق النقيضين فى الواقع (و هذا) أى ما ذهب إليه ابن الصلاح و أتباعه (بخلاف ما قاله الجمهور) من الفقهاء و المحدّثين، لأنّ انعقاد الإجماع على المزيّه على غيرهما من مرويات ثقات آخرين ممنوع، و الإجماع على مزيّتها فى أنفسهما لا يفيد

ص: ٣٣٧

١- ١) انظر: نفحات الأزهار فى خلاصه عبقات الانوار ٦:

و(لأنَّ جلاله شأنهما و تلقى الامَّة لكتابيهما و الإجماع على المزيه لو سلم لا يستلزم ذلك)القطع و العلم، فإنَّ القدر المسلّم المتلقّى بين الامَّة ليس إلاَّ أنّ رجال مروياتهما جامعه للشروط التي اشترطها الجمهور لقبول روايتهم، و هذا لا يفيد إلاَّ الظنّ، و أمّا أنّ مروياتهما ثابتة عن رسول الله-صلّى الله عليه و آله و سلّم-فلا إجماع عليه أصلاً. كيف و لا إجماع على صحّحه جميع ما فى كتابيهما، لأنّ روايتهما منهم قدريون و غيرهم من أهل البدع، و قبول روايه أهل البدع مختلف فيه، فأين الإجماع على صحّحه مرويات القدرية؟!» (١).

ابن أمير الحاج

٨- ابن أمير الحاج (٢): «ثم ممّا ينبغى التنبه له أنّ أصحّيتهما على ما سواهم تنزلاً إنّما تكون بالنظر إلى من بعدهما، لا المجتهدين المتقدمين عليهما، فإنّ هذا مع ظهوره قد يخفى على بعضهم أو يغالط به» (٣).

المقبلي

٩- المقبلي (٤) فى كتابه (العلم الشامخ): «فى رجال الصحيحين من صرح كثير من الأئمة بجرحهم، و تكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد، و إن كان لا

ص: ٣٣٨

١- (١) فواتح الرحموت بشرح مسلّم الثبوت ١٢٣:٢.

٢- (٢) ترجمته فى: شذرات الذهب ٣٢٨:٦، الضوء اللامع ٢١٠:٩، البدر الطالع ٢٥٤:٢.

٣- (٣) التقرير و التحبير فى شرح التحرير فى اصول الفقه، و عنه فى أضواء على السنّة المحمديّة: ٣١٤.

٤- (٤) صالح بن مهدي ترجمته فى: الأعلام ١٩٧:٣.

محمد رشيد رضا

١٠- السيد محمد رشيد رضا، بعد أن عرض للأحاديث المتقدمة على البخاري: «وإذا قرأت ما قاله الحافظ (٢) فيها رأيتها كلها في صناعه الفنّ...

و لكنّك إذا قرأت الشرح نفسه (فتح الباري) رأيت له في أحاديث كثيرة إشكالات (٣) في معانيها أو تعارضها مع غيرها، مع محاوله الجمع بين المختلفات و حلّ المشكلات بما يرضيك بعضه دون بعض» (٤).

وقال: «مما لا شكّ فيه أيضا أنّه يوجد في غيرهما من دواوين السنّه أحاديث أصحّ من بعض ما فيهما... ولا يخلو [البخاري] من أحاديث قليلة في متونها نظر قد يصدق عليه بعض ما عدّوه من علامه الوضع، كحديث سحر بعضهم للنبي -صلى الله عليه وآله و سلم- الذي أنكره بعض العلماء كالإمام الجصّاص من المفسّرين المتقدمين و الاستاذ الإمام محمد عبده من المتأخّرين، لأنّه معارض بقوله تعالى: إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسِيحُورًا* أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا [الإسراء: ٤٧: ١٧ و ٤٨].

هذا، وإنّ في البخاري أحاديث في امور العادات و الغرائز ليست من اصول الدين و لا فروعها، فإذا تأملتم هذا و ذاك علمتم أنّه ليس من اصول الدين

ص: ٣٣٩

١- (١) العلم الشامخ، و عنه في أضواء على السنّه المحمديّه: ٣١٠.

٢- (٢) هو الحافظ ابن حجر العسقلاني.

٣- (٣) قلت: سنشير على مواضع منها فيما سيأتي.

٤- (٤) المنار ٢٩: ٤١.

ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكلّ حديث رواه البخارى مهما يكن موضوعه، بل لم يشترط أحد في صحّته الإسلام و لا في معرفته التفصيليه الاطلاع على صحيح البخارى و الإقرار بكلّ ما فيه.

و علمتم أيضا أنّ المسلم لا يمكن أن ينكر حديثا من هذه الأحاديث بعد العلم به إلاّ بدليل يقوم عنده على عدم صحّته متنا أو سندا، فالعلماء الذين أنكروا صحّته بعض هذه الأحاديث لم ينكروها إلاّ بأدله قامت عندهم، قد يكون بعضها صوابا و بعضها خطأ، و لا يعدّ أحدهم طاعنا في دين الإسلام» (١).

أبو ربه

١١- الشيخ محمود أبو ربه... فإنه انتقد الصحيحين انتقادا علميا، و استشهد في بحثه بكلمات العلماء من المتقدّمين و المتأخّرين... (٢).

أحمد أمين

١٢- الدكتور أحمد أمين -حول البخارى-: «إنّ بعض الرجال الذين روى لهم غير ثقات، و قد ضعّف الحفّاظ من رجال البخارى نحو الثمانين، و في الواقع هذه مشكله المشاكل...» (٣).

ص: ٣٤٠

١-١ المنار ١٠٤: ٢-١٠٥.

٢-٢ أضواء على السنّه المحمديّه: ٢٩٩-٣١٦.

٣-٣ ضحى الإسلام ١١٧: ٢-١١٨.

١٣- الأَمير شكيب أرسلان: «إنَّ كثيرين من المسلمين و من ذوى الحمِيَّة الإسلاميَّة و ممَّن لا- ينقصهم شىء من الإيمان و الإيقان... لا يرون من الواجب الدينى الإيمان بكلِّ ما جاء فى الصحيحين و غيرهما من الأحاديث، لاحتِمال أن يكون تطرُق إليها التبديل و التغيير أو دخلها الزيادة و النقصان...» (١).

أحمد محمد شاکر

١٤- الشيخ أحمد محمد شاکر: «قد وقع فى الصحيحين أحاديث كثيرة من روايه بعض المدلسين» (٢).

(٣)

إشاره

الصحيحان فى الميزان

هذا.. و قد أُلّف بعض أعاضم القوم «علل الحديث» المخرُج فى الصحيحين كالدارقطنى. و آخر «غريب الصحيحين» كالضياء المقدسى.

ص: ٣٤١

١- ١) حاضر العالم الإسلامى ١: ٤٤-٥١، و عنه فى أضواء على السنّه المحمديّه: ٣٢٦.

٢- ٢) شرح ألفيه السيوطى، عنه فى أضواء على السنّه المحمديّه: ٣١١.

و ثالث «نقد الصحيح» كالفيروز آبادى.

و رابع «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» كالزركشى.

و خامس «غرر الفوائد المجموعه فى بيان ما وقع فى مسلم من الأحاديث المقطوعه» كالعطّار...

و دافع ابن حجر العسقلانى عن البخارى و حاول رفع مشكلات حديثه فى مقدّمه شرحه، لكنّه أخفق فى موضع و اعترف بالإشكال و ستعلم بعض ذلك...

مقدمه فيها مطلبان

اشاره

و قبل الشروع فى ذكر نماذج من الأحاديث المحكوم عليها بالوضع أو الضعف أو الخطأ..المخرّجه فى الصحيحين..نذكر بمطلبين:

١- إنّما عند ما نلاحظ كتب الحديث و علومه عند القوم، و نستعرض أحوال محدّثيهم و روايتهم، نجد أنّهم يهتمون بروايه الحديث و نقله بسنده و متنه، و لا يفتنون بالنظر فى معناه و مدلوله، و أنّ الأوصاف و الألقاب و المناقب و المراتب تعطى لمن كان أوسع جمعا و أكثر روايه، لا- لمن كان أدقّ نظرا و أوفر درايه... و من هنا كثرت منهم الأغلاط الفاحشه، حتى فى الآيات القرآنيه و الأحكام الشرعيّه.

١- آفات أهل الحديث:

قال ابن الجوزى: «إنّ اشتغالهم بشواذّ الحديث شغلهم عن القرآن... إن عبد الله بن عمر بن أبان مشكّدانه قرأ عليهم فى التفسير: (و يعوق و بشر) فقليل له:

(و نسرا) فقال: هي منقوطة من فوق فقليل له: النقط غلط. قال: فارجع إلى الأصل.

قال الدار قطنى: سمعت أحمد بن عبيد الله المنادى يقول: كُنَّا فى دهليز عثمان ابن أبى شبيه فخرج إلينا فقال: ن وَ الْقَلَمِ فى أَى سورة هو؟

قال: و أما بيان إعراضهم عن الفقه شغلا بشواذ الأحاديث، فقد رويت عنهم عجائب...وقفت امرأه على مجلس فيه يحيى بن معين و أبو خيثمه و خلف ابن سالم فى جماعه يتذاكرون الحديث، فسمعتهم يقولون: قال رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلم-، و رواه فلان، و ما حدث به غير فلان، فسألتهم المرأه عن الحائض تغسل الموتى- و كانت غاسله-؟ فلم يجبها أحد منهم، و جعل بعضهم ينظر إلى بعض، فأقبل أبو ثور فقالوا لها: عليك بالمقبل، فالتفتت إليه فسألته فقال: نعم تغسل الميت بحديث عائشه: إنَّ النبى-صلى الله عليه و آله و سلم- قال لها: حيضك ليست فى يدك، و لقولها: كنت أفرق رأس رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلم- بالماء و أنا حائض، قال أبو ثور: فإذا فرقت رأس الحى فالميّت أولى به، فقالوا: نعم، رواه فلان و حدثنا فلان؛ و خاضوا فى الطرق، فقالت المرأه:

فأين كنتم إلى الآن؟! (١).

قال: «و قد كان فيهم مع كثره سماعه و جمعه للحديث من يرويه و لا يدري ما معناه، و فيهم من يصحّفه و يغيره...أخبرنا الدار قطنى: أنّ أبا موسى محمد بن المثنى العنزى قال لهم يوماً: نحن قرم لنا شرف، نحن من عنزه قد صلى رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلم- إلينا، لما روى أنّ النبى-صلى الله عليه و آله و سلم- صلى الى عنزه، توهم أنّه صلى إلى قبلتهم، و إنّما العنزّه التى صلى إليها رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلم- هى حربه» (٢).

ص: ٣٤٣

١- ١) آفه أصحاب الحديث- بتحقيق و تقديم و تعليق على الحسينى الميلانى:- ٤٤.

٢- ٢) المصدر نفسه: ٤٦.

قال: «و قد كان أكثر المحدثين يعرفون صحيح الحديث من سقيمه و ثقات النقلة من مجروحيهم ثم يعابون لقله الفقه، فكان الفقهاء يقولون للمحدثين: نحن الأطباء و أنتم الصيادلة...» (١).

قال: «و الآن فالغالب على المحدثين السماع فحسب، لا يعرفون صحابيا من تابعي، و لا حديثا مقطوعا من موصول، و لا صحه إسناد من بطلانه، و فرض مثل هؤلاء القبول ممن يعلم ما جهلوه...» (٢).

و بالجملة.. فإن هذا حال أهل الحديث.. إلا القليل منهم.. الذين نظروا في الأحاديث و بحثوا عن أحوالها على أساس النظر في المفاد و المدلول، فجاء عنهم الطعن و القدح في أحاديث كثيرة حتى من الصحيحين.. لأن الحديث إذا عارض الكتاب أو خالف الضروره من الدين أو العقل أو التاريخ يكذب و إن صحّ سنده..

و قد أشرنا إلى هذه القاعده المقرّره من قبل..

٢- اختلاف أسباب الجرح و التعديل

إنه قد اختلف القوم في أسباب الجرح و التعديل اختلافا فاحشا، فربّ راو هو موثوق به عند البخارى و مجروح عند مسلم كعكرمه مولى ابن عباس، أو موثوق عندهما و مجروح عند غيرهما... كما ذكرنا..

و يتلخص: أنّ في أحاديث الصحيحين ما هو مطعون من جهه السند، و ما هو مطعون فيه من جهه دلالة على معنى تخالفه الضروره من النقل أو العقل، و ما هو مطعون فيه من الجهتين.. و إليك نماذج من هذه الأنواع:

ص: ٣٤٤

١-١ المصدر نفسه: ٤٩.

٢-٢ آفه أصحاب الحديث: ٤٩.

١- أخرج البخارى فى كتاب الطب بسنده عن ابن أبى مليكه عن ابن عباس عن رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال فى كسب المعلمين: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذَ عَلَيْهِ الْأَجْرَ كِتَابُ اللَّهِ» (١).

و أورده ابن الجوزى فى الموضوعات، حيث رواه بسنده عن ابن أبى مليكه عن عائشه، و طعن فى سنده ثم قال: «و الحديث منكر» (٢).

٢- أخرج البخارى فى كتاب التفسير عن ابن عباس قال «فى إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانَ فى أُمَّيَّتِهِ: إِذَا حَدَّثَ أَلْقَى الشَّيْطَانَ فى حديثه، فيبطل الله ما يلقي الشيطان و يحكم آياته» و فى روايه غيره أنه: «قرأ رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم- بمكّه: و النجم... فلما بلغ: أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَ الْعُزَّى وَ مَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى أَلْقَى الشَّيْطَانَ فى أُمَّيَّتِهِ...» (٣).

قال الرازى: «أما أهل التحقيق فقد قالوا: هذه الروايه باطله موضوعه و بين بطلانها.

و حكى عن محمد بن إسحاق بن خزيمة أنه سئل عن هذه القصه فقال: إنَّها من وضع الزنادقه.

و قال الإمام أبو بكر البيهقى: هذه القصه غير ثابتة من جهه النقل» (٤).

ص: ٣٤٥

١-١ صحیح البخاری ١٧٠:٧.

٢-٢ الموضوعات ٢٢٩:١.

٣-٣ لاحظ: إرشاد السارى ٢٤٢:٧-٢٤٣، الدر المنثور ٣٦٦:٤.

٤-٤ تفسير الرازى ٥٠:٢٣.

وقال القاضي عياض المالكي: «قد قامت الحجّة و أجمعت الامّة على عصمته-صلى الله عليه و آله و سلّم-و نزاهته عن مثل هذه الرذيله النقيصه...» (١)...

٣-قال ابن حزم في (المحلى): «و من طريق البخارى، قال: هشام بن عمار، نا صدقه بن خالد، نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، نا عطيه بن قيس الكابلي، نا عبد الرحمن بن غنم الأشعري، حدّثنى أبو عامر و أبو مالك الأشعري -و الله ما كذبنى- أنّه سمع رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلّم- يقول: ليكوننّ من أمتى قوم يستحلّون الخزّ و الخنزير و الخمر و المعازف.

و هذا منقطع لم يتّصل ما بين البخارى و صدقه بن خالد، و لا يصحّ في هذا الباب شيء أبدا، و كلّ ما فيه موضوع».

٤-أخرج البخارى بسنده عن عروه: «إنّ النبي-صلى الله عليه و آله و سلّم-خطب عائشه بنت أبى بكر، فقال له أبو بكر: إنّما أنا أخوك، فقال: أنت أخى فى دين الله و كتابه، و هى لى حلال» (٢).

قال ابن حجر: «قال مغلطاي: فى صحّحه هذا الحديث نظر، لأنّ الخله لأبى بكر إنّما كانت بالمدينه، و خطبه عائشه كانت بمكّه، فكيف يلتئم قول: إنّما أنا أخوك؟! و أيضا.. فالنبي-صلى الله عليه و آله و سلّم-ما باشر الخطبه بنفسه...» (٣).

٥-أخرج البخارى فى كتاب التفسير بسنده عن أبى هريره عن النبي

ص: ٣٤٦

١-١ (١) الشفاء ١١٨:٢.

٢-٢ (٢) صحيح البخارى ٦:٧.

٣-٣ (٣) فتح البارى ٢٦:١١.

-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-قال:«يلقى إبراهيم أباه فيقول:يا ربِّ إِنَّكَ وعدتني ألا تخزني يوم يعثون:فيقول الله:إني حرّمت الجنّة على الكافرين» (١).

قال ابن حجر:«وقد استشكل الإسماعيلي هذا الحديث من أصله و طعن في صحّته،فقال بعد أن أخرجه:هذا خبر في صحّته نظر من جهة أنّ إبراهيم عالم أنّ الله لا يخلف الميعاد،فكيف يجعل ما صار لأبيه خزيا له مع علمه بذلك؟!وقال غيره:هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى: وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ..» (٢).

٦-أخرج البخارى فى كتاب الصلح بسنده عن أنس،قال:«قيل للنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-لو أتيت عبد الله بن ابى،فانطلق إليه النبي-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-وركب حمارا،فانطلق المسلمون يمشون و هى أرض سبخه، فلما أتاه النبي-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-قال:إليك عني،والله لقد آذاني نتن حمارك،فقال رجل من الأنصار منهم:والله لحمار رسول الله-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-أطيب ريحا منك،فغضب لعبد الله رجل من قومه فشمته فغضب لكل واحد منهما أصحابه،فكان بينهما ضرب بالجريد والأيدى والنعال،فبلغنا أنّها نزلت: وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا قال أبو عبد الله:

هذا ممّا انتخبت من مسدّد قبل أن يجلس و يحدث» (٣).

قال الزركشى:«فبلغنا أنّها نزلت: وَإِنْ طَائِفَتَانِ قال ابن بطّال:

يستحيل نزولها فى قصّه عبد الله بن ابى و الصحابه،لأنّ أصحاب عبد الله ليسوا بمؤمنين و قد تعصّوا بعد الإسلام فى قصّه فدك،وقد رواه البخارى فدلّ على أنّ

ص:٣٤٧

١-١) صحيح البخارى ١٣٩:٦.

٢-٢) فتح البارى ٨:٤٦.

٣-٣) صحيح البخارى ٢٣٩:٣.

الآية لم تنزل فيه، وإنما نزلت في قوم من الأوس و الخزرج اختلفوا في حق فاقتلوا بالعصى و النعال» (١).

٧- أخرج البخارى فى كتاب التفسير بسنده عن ابن عمر قال: «لَمَّا تَوَفَّى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي جَاءَ ابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ- فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ يَكْفُنُ فِيهِ أَبَاهُ فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ- لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُمَرُ فَأَخَذَ بَثُوبَ رَسُولِ اللَّهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَ قَدْ نَهَاكَ رَبُّكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ-: إِنَّمَا أَخْبَرَنِي اللَّهُ فَقَالَ: إِسْرِي تَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسِي تَغْفِرُ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً وَسَأَزِيدُهُ عَلَى السَّبْعِينَ. قَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ! قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ- فَأَنْزَلَ اللَّهُ: وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ» (٢).

طعن فيه:

أبو بكر الباقلانى.

إمام الحرمين الجوينى.

أبو حامد الغزالى.

الإمام الداودى.

قال ابن حجر: «استشكل فهم التخيير من الآية، حتى أقدم جماعه من الأكابر على الطعن فى صححه الحديث، مع كثره طرقه و اتفاق الشيخين و سائر الذين خرّجوا الصحيح على تصحيحه...» ثم ذكر كلمات القوم ثم قال: «و السبب

ص: ٣٤٨

١- (١) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، عنه فى نفحات الأزهار فى خلاصه عبقات الأنوار ٦:.

٢- (٢) صحيح البخارى ٦: ٨٥ و ١٢١: ٢.

فى إنكارهم صحته ما تقرّر عندهم ممّا قدّمناه، و هو الذى فهمه عمر من حمل (أو) على التسويه لما يقتضيه سياق القصه، و حمل السبعين على المبالغه...» (١).

٨- أخرج البخارى بسنده عن مسروق، قال: «أتيت ابن مسعود فقال:

إنّ قرىشا أبطثوا عن الإسلام، فدعا عليهم النبى-صلى الله عليه و آله و سلّم- فأخذتهم سنه حتى هلكوا فيها و أكلوا الميتة و العظام، فجاءه أبو سفيان فقال: يا محمد جئت تأمر بصله الرحمن إنّ قومك هلكوا...

زاد أسباط عن منصور: دعا رسول الله-صلى الله عليه و آله و سلّم- فسقوا الغيث...» (٢).

و طعن فيه:

ابن حجر العسقلانى.

العينى، صاحب (عمده القارى).

الإمام الداودى.

أبو عبد الملك.

الحافظ الدمياطى.

الكرمانى، صاحب (الكواكب الدرارى).

قال العينى: «و اعترض على البخارى زياده أسباط هذا، فقال الداودى:

أدخل قصه المدينه فى قصه قرىش و هو غلط. و قال أبو عبد الملك: الذى زاده أسباط و هم و اختلاط... و كذا قال الحافظ شرف الدين الدمياطى.

و العجب من البخارى كيف أورد هذا و كان مخالفا لما رواه الثقات!!

ص: ٣٤٩

١- ١) فتح البارى ٢٧١: ٨.

٢- ٢) صحيح البخارى ٣٧: ٢.

و قد ساعد بعضهم البخارى بقوله: لا مانع أن يقع ذلك مرّتين. وفيه نظر لا يخفى.

و قال الكرمانى: قلت: قصّه قريش و التماس أبى سفيان كانت فى مكّه لا فى المدينه. قلت: القصّه مكّيه إلّا القدر الذى زاد أسباط فإنه وقع فى المدينه» (١).

و قال ابن حجر بترجمه أسباط: «علّق له البخارى حديثا فى الاستسقاء، و قد وصله الإمام أحمد و البيهقى فى السنن الكبير، و هو حديث منكر أو وضحته فى التعليق...» (٢).

و هذا من المواضع التى اعترف فيها ابن حجر بنكاره الحديث و لم يتمكّن من الدفاع عنه...

٩- أخرج البخارى عن النبى -صلّى الله عليه و آله و سلّم- أنّه قال:

«تكثر لكم الأحاديث من بعدى فإذا روى لكم حديث فأعرضوه على كتاب الله تعالى...».

قال يحيى بن معين: «إنّه حديث وضعته الزنادقه».

و قال التفتازانى: «طعن فيه المحدثون».

قال: «و قد طعن فيه المحدثون بأنّ فى رواته يزيد بن ربيعه و هو مجهول، و ترك فى إسناده واسطه بين الأشعث و ثوبان فيكون منقطعا. و ذكر يحيى بن معين أنّه حديث وضعته الزنادقه. و إيراد البخارى إياه فى صحيحه لا ينافى الانقطاع أو كون أحد رواته غير معروف بالروايه» (٣).

ص: ٣٥٠

١- ١) عمده القارى ٧:٤٦.

٢- ٢) تهذيب التهذيب ١:١٢١.

٣- ٣) التلويح فى اصول الفقه ٢:٣٩٧.

١٠- أخرج البخارى بسنده عن ابن عمر: «كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا ثُمَّ عَمَرَ ثُمَّ عَثْمَانَ، ثُمَّ نَتْرَكَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لَا نَفَاضِلَ بَيْنَهُمْ» (١).

قال ابن عبد البر: «هو الذى أنكر ابن معين و تكلم فيه بكلام غليظ، لأن القائل بذلك قد قال بخلاف ما أجمع عليه أهل السنه من السلف و الخلف من أهل الفقه و الأثر: أن علينا أفضل الناس بعد عثمان، و هذا مما لم يختلفوا فيه، و إنما اختلفوا فى تفضيل على و عثمان. و اختلف السلف أيضا فى تفضيل على و أبى بكر.

و فى إجماع الجميع الذى وصفنا دليل على أن حديث ابن عمر و هم و غلط و أنه لا يصح معناه و إن كان إسناده صحيحا...» (٢).

١١- أخرج الشيخان عن شريك بن عبد الله عن أنس بن مالك قصه إسرائ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: ليله اسرى برسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - من مسجد الكعبه أنه جاءه ثلاثه نفر قبل أن يوحى إليه و هو نائم...» (٣).

طعن فيه النووى فقال: «و ذلك قبل أن يوحى إليه، و هو غلط لم يوافق عليه، فإن الإسرائ أقل ما قيل فيه: أنه كان بعد مبعثه بخمسه عشر شهرا...» (٤).

و الكرماني فقال: «قال النووى: جاء فى روايه شريك أو هام أنكرها العلماء، من جملتها أنه قال: ذلك قبل أن يوحى إليه. و هو غلط لم يوافق عليه، و أيضا: العلماء أجمعوا على أن فرض الصلاه كان ليله الإسرائ فكيف يكون قبل

ص: ٣٥١

١-١ (١) صحيح البخارى ١٨:٥.

٢-٢ (٢) الاستيعاب ١١١٥:٢.

٣-٣ (٣) صحيح البخارى ١٨٢:٩، صحيح مسلم ١٠٢:١.

٤-٤ (٤) المنهاج فى شرح مسلم ٦٥:٢.

أقول: و قول جبرئيل في جواب بواب السماء إذ قال: أبعث؟ نعم، صريح في أنه كان بعده» (١).

و ابن القيم و عبارته: «قد غلط الحفّاظ شريكا في ألفاظ من حديث الإسراء، و مسلم أورد المسند منه ثم قال: فقدّم و آخر و زاد و نقص، و لم يسرد الحديث و أجاد» (٢).

١٢- أخرج البخارى بسنده: «عن عمرو بن ميمون، قال: رأيت في الجاهلية قرده اجتمع عليه قرده قد زنت فرجموها فرجمتها معهم» (٣).

طعن فيه:

الحافظ الحميدى.

و ابن عبد البرّ.

قال ابن حجر: «استنكر ابن عبد البرّ قصّه عمرو بن ميمون هذه و قال:

فيها إضافة الزنا إلى غير مكلف، و إقامة الحدّ على البهائم، و هذا منكر عند أهل العلم.. و أغرب الحميدى في الجمع بين الصحيحين فرعم أنّ هذا الحديث وقع في بعض نسخ البخارى، و أنّ أبا مسعود وحده ذكره في الأطراف، قال: و ليس في نسخ البخارى أصلا، فلعلّه من الأحاديث المقمّحة في كتاب البخارى...» (٤).

١٣ و ١٤ و ١٥- أخرج البخارى ثلاثة أحاديث عن عطاء عن ابن عباس،

ص: ٣٥٢

١- ١) الكواكب الدرارى في شرح صحيح البخارى ٢٥:٢٠٤.

٢- ٢) زاد المعاد في هدى خير العباد ٢:٤٩.

٣- ٣) صحيح البخارى ٥:٥٦.

٤- ٤) فتح البارى ٧:١٢٧.

اثان منها فى كتاب الطلاق، و الآخر فى كتاب التفسير (١).

و قد طعن الأئمة فى هذه الأحاديث. و أذعن ابن حجر بخطأ البخارى فى إخراجها، و هذا نصّ كلامه: «تعقّبهُ أبو مسعود الدمشقى فقال: ثبت هذا الحديث و الذى قبله -يعنى بهذا الإسناد سوى الحديث المتقدّم فى التفسير- فى تفسير ابن جريج عن عطاء الخراسانى عن ابن عباس، و ابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراسانى، و إنّما أخذ الكتاب من ابنه عثمان و نظر فيه. قال أبو على: و هذا تنبيه بليغ من أبى مسعود...».

قال ابن حجر: «و هذا عندى من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، و لا -بدّ للجواد من كبوه، و الله المستعان. و ما ذكره أبو مسعود من التعقّب قد سبقه إليه الإسماعيلى، ذكر ذلك الحميدى فى الجمع عن البرقانى عنه، قال: و حكاه عن على بن المدينى، يشير إلى القصّة التى ساقها الغسانى، و الله الموفق» (٢).

١٦- أخرج البخارى فى كتاب المغازى بسنده عن مسروق بن الأجدع قال: «حدّثنى أمّ رومان -و هى أمّ عائشه-...» (٣).

و قد غلّط كبار الأئمة هذا الحديث من جهه أنّ مسروقا لم يدرك أمّ رومان..

و منهم:

الخطيب البغدادى (٤).

ابن عبد البرّ القرطبى (٥).

ص: ٣٥٣

١-١ صحیح البخاری ٦٢:٧-٦٣ و ١٩٩:٦.

٢-٢ هدى السارى-مقدمه فتح البارى ١٣٥:٢.

٣-٣ صحیح البخاری ١٥٤:٥.

٤-٤ انظر: فتح البارى ٣٥٣:٧.

٥-٥ الاستيعاب ١٩٣٧:٤.

القاضي عياض في مشارق الأنوار (١).

إبراهيم بن يوسف، صاحب مطالع الأنوار (٢).

أبو القاسم السهيلي شارح السير (٣).

ابن سيّد الناس صاحب السير (٤).

الحافظ المزّي (٥).

الحافظ شمس الدين الذهبي (٦).

الحافظ صلاح الدين العلائي (٧).

١٧- أخرج البخاري في كتاب المغازي بسنده عن علي: «إنّ رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- نهى عن متعه النساء يوم خيبر
و عن أكل لحوم الحمر الإنسيه» (٨).

و أخرجه مسلم بأسانيد متعدده (٩).

و قد غلط هذا الحديث جماعه منهم:

الحافظ أبو بكر البيهقي.

الحافظ ابن عبد البرّ.

ص: ٣٥٤

١- ١) انظر: فتح الباري ٧: ٣٥٣.

٢- ٢) انظر: فتح الباري ٧: ٣٥٣.

٣- ٣) الروض الآنف ٦: ٤٤٠.

٤- ٤) عيون الأثر ٢: ١٠١.

٥- ٥) تهذيب الكمال

٦- ٦) انظر: فتح الباري ٧: ٣٥٣.

٧- ٧) انظر: فتح الباري ٧: ٣٥٣.

٨- ٨) صحيح البخاري ٥: ١٧٢، و انظر ٧: ١٢٣ و ٩: ٣١.

٩- ٩) صحيح مسلم ٤: ١٣٤-١٣٥.

الحافظ أبو القاسم السهيلي.

الحافظ ابن القيم الجوزيه.

العلامة العيني.

شهاب الدين القسطلاني..

قال السهيلي: «هذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير و رواه الأثر أنّ المتعه حرّمت يوم خيبر...» (١).

وقال ابن القيم: «لم تحرّم المتعه يوم خيبر و إنّما كان تحريمها عام الفتح، هذا هو الصواب. و قد ظنّ طائفه من أهل العلم أنّه حرّمها يوم خيبر، و احتجّوا بما في الصحيحين من حديث علي بن أبي طالب رضی الله عنه...» (٢).

و قال العيني: «قال ابن عبد البرّ: و ذكر النهي عن المتعه يوم خيبر غلط.

و قال السهيلي...» (٣).

و قال القسطلاني: «قال ابن عبد البرّ: إنّ ذكر النهي يوم خيبر غلط، و قال البيهقي: لا يعرفه أحد من أهل السير» (٤).

١٨- أخرج البخاري: «... عن أبي هريره، قال: قال رسول الله: لم يكذب إبراهيم إلّا ثلاثا...

عن أبي هريره: لم يكذب إبراهيم إلّا ثلاث كذبات، ثنتين منهنّ في ذات الله عزّ و جلّ: إني سقيم. و قوله: بل فعله كبيرهم هذا.

و قال: بينا هو ذات يوم و ساره إذ أتى على جبار من الجبابره فقبل له: إنّ

ص: ٣٥٥

١- (١) الروض الانف ٥٥٧: ٦.

٢- (٢) زاد المعاد ١٤٢: ٢ و ١٨٣: ٢ و ٤: ٦.

٣- (٣) عمده القارى ٢٤٦: ١٧- ٢٤٧.

٤- (٤) إرشاد السارى ٥٣٦: ٦ و ٤١: ٨.

هاهنا رجلا معه امرأه من أحسن الناس، فأرسل إليه فسأله عنها، فقال: من هذه؟ قال: اختي...» (١).

و أخرجه مسلم (٢).

و هذا الحديث كذبه الفخر الرازي في تفسيره و قال: بأنَّ نسبة الكذب إلى الراوى أولى من نسبته إلى الخليل عليه السلام (٣).

١٩- أخرج مسلم عن عكرمه بن عمّار، عن أبي زميل، عن ابن عبّاس، قال: «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان و لا يقاعدونه، فقال: يا نبي الله ثلاث أعطنيهنّ، قال: نعم، قال: أحسن العرب و أجملهم أمّ حبيبه ازوجكها، قال: نعم، قال: و معاويه تجعله كاتباً بين يديك، قال: نعم، قال: و تؤمّرني أن اقاتل الكفّار كما كنت اقاتل المسلمين، قال: نعم...» (٤).

و قد طعن فيه جماعه سندا و متنا منهم:

الذهبي في ترجمه عكرمه بن عمّار (٥).

الحافظ ابن حزم.

الحافظ النووي.

الحافظ ابن القيم.

الحافظ ابن الجوزي.

قال ابن القيم في (زاد المعاد): «إنّ حديث عكرمه في الثلاث التي طلبها

ص: ٣٥٦

١-١ صحیح البخاری ١٧١:٤.

٢-٢ صحیح مسلم ٩٨:٧.

٣-٣ تفسير الرازي ١٨٥:٢٢ و ١٤٨:٢٦.

٤-٤ صحیح مسلم ١٧١:٧.

٥-٥ ميزان الاعتدال ٩٠:٣.

أبو سفيان من النبي-صلى الله عليه وآله وسلم- غلط ظاهر لا خفاء به. قال أبو محمد ابن حزم: هو موضوع بلا شك، كذبه عكرمه بن عمار. قال ابن الجوزي:

هذا الحديث و هم من بعض الرواه لا شك فيه و لا تردّد.

و قد اتهموا به عكرمه بن عمار، لأنّ أهل التواريخ أجمعوا على أنّ أمّ حبيبه كانت تحت عبيد الله بن جحش، ولدت له و هاجر بها إلى أرض الحبشه، ثم تنصّير و ثبتت أمّ حبيبه على إسلامها، فبعث رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم- إلى النجاشي يخطبها فزوجه إياها و أصدقها عن رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم- و آله و سلم- صداقا، و ذلك في سنه سبع من الهجره. و جاء أبو سفيان في زمن الهدنه و دخل عليها فثنت فراش رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم- حتى لا يجلس عليه. و لا خلاف في أنّ أبا سفيان و معاويه أسلما في فتح مكه سنه ثمان.

و أيضا: في الحديث أنّه قال: و تؤمّرنى حتى اقاتل الكفّار كما كنت اقاتل المسلمين فقال: نعم، و لا يعرف أنّه-صلى الله عليه وآله وسلم- أمر أبا سفيان البتّه.

و قال النووى: «اعلم أنّ هذا الحديث من الأحاديث المشهوره بالإشكال...» (١).

٢٠- أخرج مسلم حديث أبي حميد الساعدي في صفه صلاه رسول الله-صلى الله عليه وآله وسلم- و قد ضعّفه الطحاوى و غيره... كما قد تقدّم في عباره عبد القادر القرشى.

ص: ٣٥٧

١- ١) شرح صحيح مسلم- هامش إرشاد السارى ١١: ٣٦٠.

هذا بعض الكلام حول الصحيحين و أخبارهما على ضوء كلمات الأعلام..

و قد رأيت في الكتابين رجالا كاذبين و أحاديث موضوعه و باطله...

و أحاديث نقصان القرآن.. من هذا القبيل... فلا يهولنك الطعن فيها بعد ثبوت مخالفتها للإجماع و الضروره و محكم التنزيل.. و الله هو الهادي إلى سواء السبيل...

اشاره

إنّ المشهور بين أهل السنّه «عداله الصحابه» أجمعين.. قال أبو إبراهيم المزني في معنى حديث أصحابي كالنجوم: «إن صحّ هذا الخير فمعناه فيما نقلوا عنه و شهدوا به عليه، فكّلهم ثقه مؤتمن على ما جاء به، لا يجوز عندي غير هذا» (١).

و قال ابن حزم: «الصحابه كلّهم من أهل الجنّه قطعاً» (٢) و قال الخطيب:

«عداله الصحابه ثابتة معلومه» (٣) و قال النووي في التقريب: «الصحابه كلّهم عدول من لابس الفتنة و غيرهم».

بل ادعى بعضهم الإجماع على هذا المعنى صريحاً كابن حجر العسقلاني (٤) و ابن عبد البرّ القرطبي (٥).

١- الصحابه عداله:

لكنّ دعوى الإجماع باطله.. و المشهور لا أصل له..

أمّا دعوى الإجماع فيكذبها نسبه هذا القول إلى الأ-كثر في كلام جماعه من الأئمّه.. قال ابن الحاجب: «الأ-كثر على عداله الصحابه، و قيل: كغيرهم، و قيل:

ص: ٣٥٩

١-١) انظر: جامع بيان العلم ٨: ٢-٩٠.

٢-٢) انظر: الإصابه ١: ١٩.

٣-٣) انظر: الإصابه ١٧: ١-١٨.

٤-٤) الإصابه ١٧: ١-١٨.

٥-٥) الاستيعاب ٨: ١.

إلى حين الفتن فلا يقبل الداخلون، لأنّ الفاسق غير معيّن، وقالت المعتزلة: عدول إلا من قاتل عليًا...» (١).

وقال الغزالي: «الذي عليه سلف الامة و جماهير الخلف أنّ عدالتهم معلومه بتعديل الله عزّ و جلّ ايّاهم و ثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم إلا- أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، و ذلك ممّا لا- يثبت، فلا- حاجه لهم إلى التعديل.. و قد زعم قوم أنّ حالهم كحال غيرهم في لزوم البحث، و قال قوم: حالهم العدالة في بدايه الأمر إلى ظهور الحرب و الخصومات، ثمّ تغيّر الحال و سفكت الدماء فلا بدّ من البحث، و قال جماهير المعتزلة: عائشه و طلحه و الزبير و جميع أهل العراق و الشام فساق بقتال الإمام الحقّ...» (٢).

و كذا في (جمع الجوامع) و شرحه حيث قال: «و الأكثر على عداله الصحابه لا يبحث عنها في روايه و لا شهاده...» ثم نقل الأقوال الاخرى (٣).

و في (مسلم الثبوت) و شرحه: «الأكثر قالوا: الأصل في الصحابه العدالة، و قيل...» (٤).

بل صرّح جماعه من أكابر القوم من المتقدّمين و المتأخّرين كالسعد التفتازاني (٥)، و المازري- شارح البرهان- (٦)، و ابن العماد الحنبلي (٧).

ص: ٣٦٠

١- ١) المختصر في الاصول ٦٧: ٢.

٢- ٢) المستصفى ١٦٤: ١.

٣- ٣) انظر: النصائح الكافية: ١٦٠.

٤- ٤) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ١٥٥: ٢.

٥- ٥) إحقاق الحقّ- للتستري- ٣٩١: ٢- ٣٩٢ عن شرح المقاصد.

٦- ٦) الإصابه ١٩: ١، النصائح الكافية: ١٦١.

٧- ٧) النصائح الكافية: ١٦٢ عن الآلوسى.

و الشوكاني (١) و أبي رية (٢) و محمد عبده (٣) و محمد بن عقيل (٤) و محمد رشيد رضا (٥) و المقبل (٦) و الرافي (٧) و طه حسين، و أحمد أمين... و غيرهم بأن في الصحابه عدولا و غير عدول، و هذا هو رأى الشيعة الاثني عشرية (٨).

و أما أنه مشهور لا أصل له... فلأن هذا القول يناقض القرآن الكريم..

الذي تنص آيات كثيرة منه على أن كثيرا من الأصحاب حول النبي في حياته صلى الله عليه و آله و سلم منافقون فسقه (٩) حتى جاءت سورة منه بعنوان «المنافقين».

و نصت الآية الكريمة: ...أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ... (١٠) على ارتداد كثيرين منهم من بعده...

و جاءت الأحاديث الصحيحة شارحه هذه الآية المباركة، و من أشهرها و أصحها حديث الحوض الوارد في الصحيحين و غيرهما بألفاظ و طرق مختلفة (١١)، بل عدّه بعضهم في الأحاديث المتواتره عن النبي صلى الله عليه و آله

ص: ٣٦١

-
- ١-١) إرشاد الفحول: ١٥٨.
 - ٢-٢) شيخ المضيره أبو هريره: ١٠١.
 - ٣-٣) أضواء على السنّه المحمديه: ٣٢٢.
 - ٤-٤) النصائح الكافيه: ١٦٣.
 - ٥-٥) شيخ المضيره أبو هريره: ١٠١.
 - ٦-٦) المصدر نفسه.
 - ٧-٧) إعجاز القرآن: ١٤١.
 - ٨-٨) انظر كتاب: «أصحابي كالنجوم» العدد الأول من سلسله الأحاديث الموضوعه، تأليف: على الحسيني الميلاني، و هو مطبوع أيضا في كتابنا (الإمامه).
 - ٩-٩) انظر الآيات في سورة آل عمران، سورة التوبه...
 - ١٠-١٠) آل عمران: ١٤٤/٣.
 - ١١-١١) صحيح البخارى، باب في الحوض ٨٧: ٤-٨٨.

و سلم، فقد ذكر العلامة الزبيدي في كتابه في (الأحاديث المتواتره): «الحديث السبعون حديث الحوض. رواه من الصحابه خمسون نفسا» فذكر أسماءهم.

فالقول المذكور يناقض الكتاب و السنّه.. و يناقض السير و التواريخ و أحوال الصحابه..

و بالجملة.. فإنّ الصحابه ما كانوا يرون في أنفسهم لأنفسهم و فيما بينهم ما قيل في حقهم و وضع في شأنهم.. فلقد تباغضوا و تسابّوا و تضاربوا و تقاتلوا..

و إنّ الآثار المنقوله عنهم الحاكيه لارتكابهم الكبائر و اقترافهم السيئات من الزنا، و شرب الخمر، و الربا... و غير ذلك.. كثيره لا تحصى (١).

فهذا هو القول بعداله الصحابه أجمعين.. فهو مشهور.. لكن لا أصل له.

نعم.. يستدلّون له بأدله.. عمدتها ما رووا بأسانيدهم أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» لكنّه حديث يعارض الكتاب و السنّه و التاريخ الصحيح.. فلا اعتبار به.. مضافا إلى أنّ جمعا كبيرا من أعيان القوم ينصّون على أنّه حديث باطل موضوع، و منهم:

أحمد بن حنبل (٢).

أبو إبراهيم المزني (٣).

أبو بكر البزار (٤).

ص: ٣٤٢

١- ١) انظر: أصحابي كالنجوم: ٧٣-٨١.

٢- ٢) نقل ذلك عنه في: التقرير و التحبير- لابن أمير الحاج-، المنتخب- لابن قدامه- التيسير في شرح التحرير ٣: ٢٤٣، سلسله الأحاديث الضعيفه و الموضوعه ١: ٧٩.

٣- ٣) جامع بيان العلم- لابن عبد البر- ٨٩: ٢- ٩٠.

٤- ٤) جامع بيان العلم ٩٠: ٢، أعلام الموقعين ٢: ٢٢٣، البحر المحيط ٥: ٥٢٨.

ابن القَطَّان (١).

الحافظ الدار قطنى (٢).

الحافظ ابن حزم (٣).

الحافظ البيهقى (٤).

الحافظ ابن عبد البرّ (٥).

الحافظ ابن عساكر (٦).

الحافظ ابن الجوزى (٧).

الحافظ ابن دحية (٨).

الحافظ أبو حيان الأندلسى (٩).

الحافظ الذهبى (١٠).

الحافظ ابن القيم (١١).

ص: ٣٦٣

-
- ١-١) الكامل/ترجمه جعفر بن عبد الواحد الهاشمى القاضى و حمزه النصيبى.
 - ٢-٢) غرائب مالك، تخريج أحاديث الكشاف ٢:٦٢٨.
 - ٣-٣) البحر المحيط ٥:٥٢٨، سلسله الأحاديث الضعيفه و الموضوعه ١:٧٨.
 - ٤-٤) المدخل، و عنه فى الكافى الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف-المطبوع على هامش الكشاف-٢:٦٢٨.
 - ٥-٥) جامع بيان العلم ٢:٩٠-٩١.
 - ٦-٦) التاريخ، و عنه فى فيض القدير فى شرح الجامع الصغير ٤:٧٦.
 - ٧-٧) العلل المتناهيه فى الأحاديث الواهيه، و انظر: فيض القدير ٤:٧٦.
 - ٨-٨) تعليق تخريج أحاديث منهاج البيضاوى.
 - ٩-٩) البحر المحيط ٥:٥٢٧-٥٢٨.
 - ١٠-١٠) ميزان الاعتدال ١:٤١٣ و ٢:١٠٢.
 - ١١-١١) أعلام الموقعين ٢:٢٢٣.

الحافظ ابن حجر العسقلاني (١).

الحافظ السخاوي (٢).

الحافظ السيوطي (٣).

الحافظ الشوكاني (٤).

٢- الصحابه علماء:

إشارة

و أمّا جهل الأصحاب بالقرآن الكريم و الأحكام الشرعيه.. فالشواهد عليه كثيره جدًا، بل يمتنع أن تحصي له عددا و تبلغ به حدًا.. و نحن نكتفي هنا بكلام لابن حزم.. و للتفصيل فيه مجال آخر.

قال الحافظ ابن حزم: «و وجدنا الصحاب من الصحابه-رضى الله عنهم- يبلغه الحديث فيتأول فيه تأويلا يخرج به عن ظاهره، و وجدناهم-رضى الله عنهم- يقرّون و يعترفون بأنه لم يبلغهم كثير من السنن، و هكذا الحديث المشهور عن أبي هريره: إنّ إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، و إنّ إخواني من الأنصار كان يشغلهم القيام على أموالهم، و هكذا قال البراء.. قال: ما كلّ ما نحدّثكموه سمعناه من رسول الله صلى الله عليه [و آله] و سلم [و] لكن حدّثنا أصحابنا، و كانت تشغلنا رعيه الإبل.

و هكذا [و هذا] أبو بكر-رضى الله عنه- لم يعرف فرض ميراث الجدّه و عرفه محمد بن مسلمه و المغيره بن شعبه، و قد سأل أبو بكر-رضى الله عنه-

ص: ٣٦٤

١- ١) الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف.

٢- ٢) المقاصد الحسنه ٢٧: ٢٦.

٣- ٣) الجامع الصغير- بشرح المناوي- ٧٦: ٤.

٤- ٤) إرشاد الفحول: ٨٣.

عائشه في كم كفن رسول الله صلى الله عليه [وآله] أو سلم؟

و هذا عمر-رضى الله عنه-يقول في حديث الاستئذان: اخفى علي هذا من أمر رسول الله صلى الله عليه [وآله] أو سلم. ألهاني الصفق في الأسواق!

و قد جهل أيضا أمر إملاص المرأة و عرفه غيره، و غضب على عيينه بن حصن، حتى ذكره الحرّ بن قيس بن حصن بقوله تعالى: وَ أَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِينَ .

و خفى عليه أمر رسول الله صلى الله عليه [وآله] أو سلم بإجلاء اليهود و النصرى من جزيره العرب إلى آخر خلافته، و خفى على أبى بكر-رضى الله عنه-قبله أيضا طول مدّه خلافته، فلما بلغ عمر أمر بإجلائهم فلم يترك بها منهم أحدا.

و خفى على عمر أيضا أمره عليه السلام بترك الإقدام على الوباء، و عرف ذلك عبد الرحمن بن عوف.

و سأل عمر أبا و اقد الليثي عمّا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه [وآله] أو سلم في صلاتى الفطر و الأضحى، هذا، و قد صلاهما رسول الله [صلى الله عليه و آله و سلم] أعواما كثيره.

و لم يدر ما يصنع بالمجوس حتى ذكره عبد الرحمن بأمر رسول الله صلى الله عليه [وآله] أو سلم فيهم.

و نسى قبوله عليه السلام الجزية من مجوس البحرين و هو أمر مشهور، و لعلّه-رضى الله عنه-قد أخذ من ذلك المال حظّا كما أخذ غيره منه.

و نسى أمره عليه السلام بتيمّم الجنب فقال: لا يتيمّم أبدا و لا يصلّى ما لم يجد الماء، و ذكره بذلك عمّار.

و أراد قسمه مال الكعبه حتى احتجّ عليه ابى بن كعب بأنّ النبي عليه السّلام لم يفعل ذلك، فأمسك.

و كان يرّد النساء اللواتى حضن و نفرن قبل أن يودّ عن البيت، حتى اخبر بأنّ رسول الله صلّى الله عليه [و آله] و سلّم أذن فى ذلك. فأمسك عن ردهن.

و كان يفاضل بين ديات الأصابع حتى بلغه عن النبي -صلّى الله عليه [و آله] و سلّم- أمره بالمساواه بينها، فترك قوله و أخذ المساواه.

و كان يرى الديه للعصبه فقط حتى أخبره الضحّاك بن سفيان بأنّ النبي -صلّى الله عليه [و آله] و سلّم- ورث المرأه من الديه، فانصرف عمر إلى ذلك.

و نهى عن المغالاه فى مهور النساء استدلالاً بمهور النبي صلّى الله عليه [و آله] و سلّم، حتى ذكرته امرأه بقول الله عزّ و جلّ: وَ آتَيْتُمُ إِخْدَاهُنَّ قِنطَارًا فرجع عن نهيه.

و أراد رجم مجنونه حتى اعلم بقول رسول الله -صلّى الله عليه [و آله] و سلّم-: رفع القلم عن ثلاثه، فأمر أن لا ترجم.

و أمر برجم موله حاطب حتى ذكره عثمان بأنّ الجاهل لا حدّ عليه، فأمسك عن رجمها.

و أنكر على حسيان الإنشاد فى المسجد، فأخبر هو و أبو هريره أنّه قد أنشد فيه بحضره رسول الله صلّى الله عليه [و آله] و سلّم، فسكت عمر.

و قد نهى عمر أن يسمّى بأسماء الأنبياء، و هو يرى محمد بن مسلمه يغدو عليه و يروح و هو أحد الصحابه الجلّه منهم، و يرى أبا أيوب الأنصارى و أبا موسى الأشعري، و هما لا يعرفان إلاّ بكناهما من الصحابه، و يرى محمد بن أبى بكر الصديق و قد ولد بحضره رسول الله -صلّى الله عليه و آله و سلّم- فى حجّه

الوداع، واستفتته أمّه إذ ولدته ما ذا تصنع فى إحرامها و هى نفساء، و قد علم يقينا أنّ النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم علم بأسماء من ذكرنا و بكناهم بلا شكّ و أقرهم عليها و دعاهم بها و لم يغيّر شيئاً من ذلك، فلما أخبره طلحه و صهيب عن النبى -صلّى الله عليه[و آله]و سلّم-بإباحه ذلك أمسك عن النهى عنه.

و همّ بترك الرمى فى الحجّ، ثم ذكر أنّ النبى -صلّى الله عليه[و آله]و سلّم- فعله فقال: لا يجب لنا أن نتركه.

و هذا عثمان-رضى الله عنه-، فقد روى عنه أنّه بعث إلى الفريعه اخت أبى سعيد الخدرى يسألها عمّا أفتاها به رسول الله صلّى الله عليه[و آله]و سلّم فى أمر عدّتها، و أنّه أخذ بذلك.

و أمر برجم امرأه قد ولدت لستّه أشهر، فذكره على بالقرآن و أنّ الحمل قد يكون ستّه أشهر، فرجع عن الأمر برجمها.

و هذه عائشه و أبو هريره-رضى الله عنهما-خفى عليهما المسح على الخفين و على ابن عمر معهما، و علّمه جرير و لم يسلم إلاّ قبل موت النبى -صلّى الله عليه [و آله]و سلّم-بأشهر، و أقرت عائشه أنّها لا علم لها به و أمرت بسؤال من يرجى عنده علم ذلك و هو على رضى الله عنه.

و هذه حفصه أمّ المؤمنين سئلت عن الوطء، يجب فيه الواطئ أ فيه غسل أم لا؟ فقالت: لا علم لى؟!!

و هذا ابن عمر توقّع أن يكون حدث نهى عن النبى -صلّى الله عليه[و آله]و سلّم-عن كراء الأرض بعد أزيد من أربعين سنه من موت النبى -صلّى الله عليه [و آله]و سلّم-فأمسك عنها و أقر أنّهم كانوا يكرونها على عهد أبى بكر و عمر و عثمان، و لم يقل: إنّه لا يمكن أن يخفى على هؤلاء ما يعرف رافع و جابر و أبو

هريره، و هؤلاء إخواننا يقولون فيما اشتبهوا: لو كان هذا حقاً ما خفى على عمر!

و قد خفى على زيد بن ثابت و ابن عمر و جمهور أهل المدينة إباحه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ للحائض أن تنفر، حتى أعلمهم بذلك ابن عباس و أم سليم، فرجعوا عن قولهم ز

و خفى على ابن عمر الإقامه حتى يدفن الميت، حتى أخبره بذلك أبو هريره و عائشه فقال: لقد فرطنا في قراريط كثيره.

و قيل لابن عمر في اختياره متعه الحج على الأفراد: إنك تخالف أباك فقال:

أ كتاب الله أحق أن يتبع أم عمر؟! اروينا ذلك عنه من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

و خفى على عبد الله بن عمر الوضوء من مس الذكر، حتى أمرته بذلك عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بسرته بنت صفوان، فأخذ بذلك.

و قد تجد الرجل يحفظ الحديث و لا يحضره ذكره حتى يفتى بخلافه و قد يعرض هذا في آي القرآن، و قد أمر عمر على المنبر بأن لا- يزداد في مهور النساء على عدد ذكره، فذكرته امرأه بقول الله تعالى: وَآتَيْتُمْ إِخْوَانَكُمْ قِنطَاراً فَتَرَكَ قَوْلَهُ قَالَ: كُلُّ أَحَدٍ أَفْقَهُ مِنْكَ يَا عُمَرُ، و قال: امرأه أصابت و أمير المؤمنين أخطأ!

و أمر برجم امرأه و ولدت لسته أشهر، فذكره على بقول الله تعالى:

وَ حَمْلُهُ وَ فِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: وَ الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ فَرَجَعَ عَنِ الْأَمْرِ بِرَجْمِهَا.

و هم أن يسطو بعينه بن حصن إذ قال له: يا عمر ما تعطينا الجزل و لا- تحكم فينا بالعدل، فذكره الحر بن قيس بن حصن بن حذيفه بقول الله تعالى:

وَ أَعْرَضَ عَنِ الْجَاهِلِينَ وَ قَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا مِنَ الْجَاهِلِينَ، فَأَمْسَكَ عَمْرًا.

وَ قَالَ يَوْمَ مَاتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَ آلِهِ] وَ سَلَّمَ: وَ اللَّهُ مَا مَاتَ رَسُولَ اللَّهِ وَ لَا- يَمُوتُ حَتَّى يَكُونَ آخِرْنَا، أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ، حَتَّى قَرَأْتُ عَلَيْهِ:

إِنَّكَ مَيِّتٌ وَ إِنَّهُمْ مَيِّتُونَ، فَسَقَطَ السِّيفُ مِنْ يَدِهِ وَ خَرَّ إِلَى الْأَرْضِ وَ قَالَ:

كَأَنِّي وَ اللَّهُ لَمْ أَكُنْ قَرَأْتُهَا قَطُّ!

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ: فَإِذَا أُمِّكُنْ هَذَا فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ فِي الْحَدِيثِ أُمِّكُنْ، وَ قَدْ يَنْسَاهُ الْبَتَّةَ، وَ قَدْ لَا يَنْسَاهُ بَلْ يَذْكُرُهُ وَ لَكِنْ يَتَأَوَّلُ فِيهِ تَأْوِيلًا، فَيُظَنُّ فِيهِ خُصُوصًا أَوْ نَسْخًا أَوْ مَعْنَى مَا، وَ كُلُّ هَذَا لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ إِلَّا بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ، لِأَنَّهُ رَأَى مِنْ رَأَى ذَلِكَ وَ لَا يَحِلُّ تَقْلِيدَ أَحَدٍ وَ لَا قَبُولَ رَأْيِهِ...» (١).

هَذَا، وَ لَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْقَضَايَا وَ غَيْرَهَا ابْنُ الْقَيْمِ فِي (أَعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ) وَ قَالَ:

«وَ هَذَا بَابٌ وَاسِعٌ لَوْ تَتَبَعْنَاهُ لَجَاءَ سَفَرًا كَبِيرًا».

إِيقَاطٌ

أَقُولُ: لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَوَارِدِ الَّتِي ذَكَرَهَا مِنْ جَهْلِ الصَّحَابَةِ وَ نَسْيَانِهِمْ لِلْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَ لَا مَوْرِدٍ وَاحِدٍ مَنْقُولٍ عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ لَوْ كَانَ عِنْدَ ابْنِ حَزْمٍ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِالنَّسْبِ إِلَيْهِ وَ لَوْ كَذَبًا لَذَكَرَهُ لَوْجُودَ الدَّوَاعِي لَذَلِكَ عِنْدَهُ. وَ هَذَا مِنْ أَدَلِّهِ أَعْلَمِيَّةِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَفْضَلِيَّتِهِ بَعْدَ النَّبِيِّ مَطْلَقًا.

ص: ٣٦٩

لقد استعرضنا فى الباب الثانى كلّ ما يتعلّق ب(أهل السنّه و التحريف) حيث ذكرنا أنّ المشهور بينهم هو تنزيه القرآن عن الخطأ و النقصان، و تعرّضنا للأحاديث الموهمه لذلك عن أهمّ أسفارهم..فما أمكن حمله على بعض الوجوه المقبوله حملناه، و ما لم يمكن نظرنا فى سنده فما ضعف رددناه و ما صحّ على أصولهم كذبناه، لتكذيب الكتاب و السنّه و الإجماع إيّاه...

لكنّ هذا الردّ و التكذيب..أثار سؤالاً عمّاً إذا كان الحديث صحيحاً و صريحاً فى اعتقاد بعض الأصحاب لتحريف الكتاب..فكيف يكذب و تكذبه طعن فى الصحيحين و عداله الأصحاب؟! و هذا ما دعانا إلى الدخول فى بحث موجز حول كتابى البخارى و مسلم، و عداله أصحاب النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم...

و تلخّص أنّ مذهب أهل السنّه نفى تحريف القرآن..إلاّ القائلين منهم بصحّه جميع ما أخرج فى الكتابين، و بعداله الصحابه أجمعين..و هؤلاء هم «الحشويه»المدين نسب إليهم هذا القول الطبرسى (١) و غيره. و أنّه لا- قيمه لإنكار ذلك من الألوسى (٢) و غيره.

ص: ٣٧٠

١-١) مجمع البيان ١:١٥.

١-٢) روح المعانى ١:٢١.

خاتمه البحث

فيا أهل الإسلام!! الله الله في القرآن.. في حفظه و العمل به و السعى في تطبيقه في المجتمعات الإسلاميه... و لا يسبقنكم بالعمل به غيركم..

و لا ينسبَنَّ أحد منكم القول بتحريفه و التلاعب به إلى أخيه... فإنه لم يثبت القول بذلك من أحد من الشيعة إلا من شدَّ، و لم يقل به من السنّه إلا الحشويه..

لأحاديث لا- يستبعد محققوا الفريقين دسّها بين المسلمين من قبل الملاحده و الزنادقه.. دسّوها ليتسنّى لهم الطعن في القرآن المجيد. هذا الكتاب الذى لا- يأتیه الباطل من بين يديه و لا- من خلفه تنزيل من حكيم حميد.. فعوا و كونوا على حذر من المشاغبين...

و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

قم/على الحسينى الميلانى

ص: ٣٧١

١- فهرس المصادر ٢- فهرس الموضوعات

ص: ٣٧٣

مصادر الباب الأول ١- آلاء الرحمن فى تفسير القرآن للشّرخ محمد جواد البلاغى

٢- إاثبات الهداه بالنصوص و المعجزات للشّرخ الحر العاملى

٣- أجوبه المسائل المهناويه للعلامه الحلى

٤- أجوبه مسائل جار الله للسيد شرف الدين العاملى

٥- اختيار معرفه الرجال للشّرخ أبى جعفر الطوسى

٦- أصل الشيعه و أصولها للشّرخ كاشف الغطاء

٧- إظهار الحق لرحمه الله الهندى

٨- الاحتجاج على أهل اللجاج لأبى منصور الطبرسى

٩- الإرشاد إلى معرفه خير العباد للشّرخ المفيد البغدادى

١٠- الإشارات فى الاصول للشّرخ إبراهيم الكلباسى

١١- الإصابه فى معرفه الصحابه لابن حجر العسقلانى

١٢- الأصفى فى تفسير القرآن للفيض الكاشانى

١٣- الاصول العامه للفقه المقارن للسيد محمد تقى الحكيم

١٤- الاعتقادات لأبى جعفر ابن بابويه الصدوق

١٥- الأمالى لأبى جعفر ابن بابويه الصدوق

- ١٦- الأنوار النعمانية للسيد نعمه الله الجزائري
- ١٧- الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة للشيخ الحرّ العاملي
- ١٨- أمل الآمل في علماء جبل عامل للشيخ الحرّ العاملي
- ١٩- أوائل المقالات في المذاهب المختارات للشيخ المفيد البغدادي
- ٢٠- أوثق الوسائل في شرح الرسائل للشيخ موسى التبريزي
- ٢١- بحار الأنوار للشيخ محمد باقر المجلسي
- ٢٢- بحر الفوائد في شرح الفرائد للشيخ محمد حسن الآشتياني
- ٢٣- بشرى الوصول إلى علم الاصول للشيخ محمد حسن المامقاني
- ٢٤- بصائر الدرجات للشيخ محمد بن الحسن الصفار
- ٢٥- البيان في تفسير القرآن للسيد أبي القاسم الخوئي
- ٢٦- تاريخ القرآن لأبي عبد الله الزنجاني
- ٢٧- التبيان في تفسير القرآن للشيخ أبي جعفر الطوسي
- ٢٨- التحفة الاثنا عشرية لعبد العزيز الدهلوي
- ٢٩- تحف العقول عن آل الرسول لابن شعبه الحراني
- ٣٠- التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي
- ٣١- التفسير للشيخ علي بن إبراهيم القمي
- ٣٢- التفسير للشيخ العياشي
- ٣٣- تنفيذ قول العوام بقدم الكلام للشيخ آغا بزرك الطهراني
- ٣٤- تنزيه التنزيل للسيد هبه الدين الشهرستاني
- ٣٥- تنقيح المقال في علم الرجال للشيخ عبد الله المامقاني

٣٦- تهذيب الكلام للشيخ أبي جعفر الطوسي

٣٧- ثواب الأعمال للشيخ أبي جعفر ابن بابويه

٣٨- جامع الرواه للشيخ محمد الأردبيلي

ص: ٣٧٦

٣٩- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام للشيخ محمد حسن الجواهرى

٤٠- الحاشيه على الكافى للسيد العلامة الطباطبائى

٤١- الحاشيه على الوافى للشيخ الشعرانى

٤٢- الحدائق الناضره من فقه العتره الطاهره للشيخ يوسف البحرانى

٤٣- حليه الأولياء لأبى نعيم الأصبهانى

٤٤- خلاصه الأقوال فى معرفه أحوال الرجال للعلامة الحلّى

٤٥- الخلاف فى الفقه للشيخ أبى جعفر الطوسى

٤٦- دراسات فى الكافى و الصحيح للسيد هاشم معروف الحسنى

٤٧- الدر المنثور فى التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطى

٤٨- الدعوه الاسلاميه إلى وحده السنّه و الإماميه للشيخ أبى الحسن الخيزى

٤٩- الذريعه إلى تصانيف الشيعة للشيخ آغا بزرك الطهرانى

٥٠- الرجال للشيخ أبى جعفر الطوسى

٥١- الرجال للشيخ أبى العباس النجاشى

٥٢- الرسائل فى الاصول للشيخ مرتضى الأنصارى

٥٣- روضات الجنات فى أحوال العلماء و السادات للسيد الخونسارى الروضاتى

٥٤- روضه الواعظين للشيخ الفتال النيسابورى

٥٥- رياض السالكين إلى صحيفه سيد الساجدين للسيد على المدنى

٥٦- الرياض النضره فى مناقب العشره للمحبّ الطبرى الشافعى

٥٧- السرائر فى الفقه لابن إدريس الحلّى

٥٨- سعد السعود للسيد ابن طاوس الحلّى

٥٩- شرح الكافي للشيخ محمد صالح المازندراني

٦٠- شرح الوافية للسيد محسن الأعرجي

٦١- الشيعة و المنار للسيد محسن الأمين

ص: ٣٧٧

- ٦٢-الصافى فى تفسير القرآن للفيض الكاشانى
- ٦٣-الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخارى
- ٦٤-الصراط المستقيم إلى مستحقى التقديم لزين الدين البياضى
- ٦٥-الصواعق المحرقة لابن حجر المكى
- ٦٦-الطبقات الكبرى لابن سعد كاتب الواقدى
- ٦٧-العروه الوثقى للسيد محمد الشهرهانى
- ٦٨-عقيدته الشيعة فى الإمام الصادق للسيد حسين مكى العاملى
- ٦٩-علم اليقين للفيض الكاشانى
- ٧٠-عيون أخبار الرضا لأبى جعفر الصدوق
- ٧١-الغدير فى الكتاب و السنه و الأدب للشيخ عبد الحسين الأمينى
- ٧٢-الغيبه للشيخ النعمانى
- ٧٣-فصل الخطاب للشيخ النورى
- ٧٤-الفصول المهمه فى تأليف الأمه للسيد شرف الدين العاملى
- ٧٥-الفهرست لأبى جعفر الطوسى
- ٧٦-الفوائد فى الأصول للسيد مهدي بحر العلوم
- ٧٧-الفوائد فى الرجال للسيد مهدي بحر العلوم
- ٧٨-فيض القدير فى شرح الجامع الصغير لتاج الدين المناوى
- ٧٩-الكافى للشيخ الكلينى
- ٨٠-كشف الاشتباه فى مسائل جار الله للشيخ عبد الحسين الرشتى
- ٨١-كشف الغطاء فى الفقه للشيخ جعفر كاشف الغطاء

٨٢- الكنى و الألقاب للشّخ عباس القمى

٨٣- كنز العمال للشّخ على المتقى الهندى

٨٤- لؤلؤه البحرىن للشّخ يوسف البحرانى

ص: ٣٧٨

- ٨٥-لسان الميزان لابن حجر العسقلانى
- ٨٦-مباحث فى علوم القرآن للشَّيخ محمد على الأوردوبادى
- ٨٧-مبانى تكمله المنهاج للسَّيِّد أبو القاسم الخوئى
- ٨٨-مجمع البيان فى تفسير القرآن لأبى على الطبرسى
- ٨٩-مرآه العقول فى شرح الكافى للشَّيخ المجلسى
- ٩٠-المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابورى
- ٩١-مستدرک الوسائل للشَّيخ النورى
- ٩٢-مستمسک العروه الوثقى للسَّيِّد محسن الحكيم
- ٩٣-مصائب النواصب للسَّيِّد نور الله التستري
- ٩٤-مصاييح الأنوار فى حلّ مشكلات الأخبار للسَّيِّد عبد الله شبر
- ٩٥-المعارف الجايه للسَّيِّد عبد الرضا الشهرستانى
- ٩٦-معالم العلماء لابن شهر آشوب السروى
- ٩٧-المعتبر فى شرح المختصر للمحقق الحلى
- ٩٨-معجم رجال الحديث للسَّيِّد أبو القاسم الخوئى
- ٩٩-مفاتيح الاصول للسَّيِّد محمد الطباطبائى
- ١٠٠-مفتاح الكرامه فى شرح قواعد علامه للسَّيِّد محمد جواد العاملى
- ١٠١-مقباس الهدايه فى علم الدرايه للشَّيخ عبد الله المامقانى
- ١٠٢-مناقب أمير المؤمنين لابن المغازلى الواسطى
- ١٠٣-مناهج الأحكام للشَّيخ أحمد النراقى
- ١٠٤-مناهج المعارف للسَّيِّد أبى القاسم الخونسارى

١٠٥- من لا يحضره الفقيه لأبي جعفر الصدوق

١٠٦- منهاج الشريعة في الرد على ابن تيمية للسيد مهدي القزويني

١٠٧- منهاج الصادقين في التفسير للشيخ فتح الله الكاشاني

ص: ٣٧٩

١٠٨-الميزان فى تفسير القرآن للسيد العلامة الطباطبائى

١٠٩-النص و الاجتهاد للسيد شرف الدين العاملى

١١٠-نفحات الأزهار فى خلاصه عبققات الانوار للسيد على الحسينى الميلائى

١١١-نفحات الرحمن فى تفسير القرآن للشَّيخ النهاوندى

١١٢-نقض الوشيعه للسيد محسن الأمين العاملى

١١٣-نهايه الوصول فى الاصول للعلامة الحللى

١١٤-نهج البلاغه للسيد الرضى

١١٥-الوافى فى الحديث للفيض الكاشانى

١١٦-الوافيه فى الاصول للفاضل التونى

١١٧-وسائل الشيعه للشَّيخ الحر العاملى

ص: ٣٨٠

مصادر الباب الثاني ١- آفه أصحاب الحديث لأبي الفرج ابن الجوزى.

علق عليه: السيد على الحسينى الميلانى

٢- آلاء الرحمن فى تفسير القرآن للشيخ محمد جواد البلاغى

٣- أجوبه مسائل جار الله للسيد شرف الدين العاملى

٤- إحقاق الحق للسيد نور الله التستري

٥- إرشاد السارى فى شرح صحيح البخارى لشهاب الدين القسطلانى

٦- إرشاد الفحول إلى علم الاصول للقاضى الشوكانى

٧- أسد الغابه فى معرفه الصحابه لابن الأثير الجزرى

٨- أصحابى كالنجوم- كتاب للسيد على الحسينى الميلانى

٩- أصول الفقه للشيخ محمد رضا المظفر

١٠- أضواء على السنّه المحمديه لمحمود أبو ربه

١١- إعجاز القرآن لمصطفى صادق الرافعى

١٢- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزيه

١٣- الإتيقان فى علوم القرآن لجلال الدين السيوطى

١٤- الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم الأندلسى

١٥- الاستيعاب فى معرفه الأصحاب لابن عبد البر الأندلسى

١٦- الأعلام لخير الدين الزركلى

١٧- أنساب الأشراف للبلاذرى

- ١٨-البحر المحيط-تفسير لأبي حيان الاندلسي
- ١٩-البدايه و النهايه-تاريخ لابن كثير الدمشقي
- ٢٠-البدر الطالع لأعيان القرن السابع للقاضي الشوكاني
- ٢١-البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي
- ٢٢-البيان في تفسير القرآن للسيد أبي القاسم الخوئي
- ٢٣-تاريخ الامم و الملوك لابن جرير الطبري
- ٢٤-تاريخ بغداد للخطيب البغدادي
- ٢٥-تاريخ القرآن لأبي عبد الله الزنجاني
- ٢٦-تاريخ القرآن لمحمد طاهر الكردي
- ٢٧-تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضري
- ٢٨-التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر الطوسي
- ٢٩-تحفه الأحوذى في شرح الترمذى للمباركفوري الهندي
- ٣٠-تدريب الراوى-شرح تقريب النواوى لجلال الدين السيوطى
- ٣١-تذكره الحفاظ لشمس الدين الذهبى
- ٣٢-تذكره الفقهاء للعلامة الحلى
- ٣٣-تذهيب التهذيب لشمس الدين الذهبى
- ٣٤-التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزى الكلبى
- ٣٥-التفسير لابن كثير الدمشقي
- ٣٦-التفسير لنظام الدين النيسابورى
- ٣٧-التفسير للخازن

٣٨-التفسير لابن جرير الطبري

٣٩-التفسير الكبير للفخر الرازي

٤٠-التقييد و الإيضاح للزين العراقي

ص: ٣٨٢

- ٤١- التلويح فى أصول الفقه للسعد التفتازانى
- ٤٢- تنوير الحوالك- شرح موطأ مالك للجلال السيوطى
- ٤٣- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى
- ٤٤- تهذيب الكمال فى أسماء الرجال للمزى
- ٤٥- التيسير فى شرح التحرير لابن كمال پاشا
- ٤٦- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى
- ٤٧- جامع الاصول لابن الأثير الجزرى
- ٤٨- جامع بيان العلم لابن عبد البرّ القرطبى
- ٤٩- الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير لجلال الدين السيوطى
- ٥٠- الجرح و التعديل لابن أبى حاتم الرازى
- ٥١- الجواب المنيف لمدعى التحريف لمحمد أحمد الصديق
- ٥٢- الجواهر المضيئه فى طبقات الحنفيّه لأبى الوفاء القرشى
- ٥٣- جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام للشيخ محمد حسن النجفى
- ٥٤- حاضر العالم الاسلامى لشكيب أرسلان
- ٥٥- حسن المحاضره فى محاسن مصر و القاهره لجلال الدين السيوطى
- ٥٦- حليه الأولياء لأبى نعيم الاصفهانى
- ٥٧- الخميس فى تاريخ النفس النفيس للديار بكرى
- ٥٨- الدر المثنور فى التفسير بالمأثور للجلال السيوطى
- ٥٩- الدرر الكامنه فى أعيان المائه الثامنه لابن حجر العسقلانى
- ٦٠- الدرعيه إلى أصول الشريعه للسيد المرتضى الموسوى

٦١- روح المعاني في تفسير القرآن لشهاب الدين الألوسي

٦٢- الروض الانف في شرح السيره لأبي القاسم السهيلي

٦٣- زاد المعاد في هدى خير العباد لابن قيم الجوزيه

ص: ٣٨٣

٦٤- السراج المنير- تفسير للخطيب الشرييني

٦٥- سعد السعود للسيد ابن طاوس الحلبي

٦٦- سلسله الأحاديث الضعيفه و الموضوعه لناصر الدين الألباني

٦٧- السنن لابن داود

٦٨- السنن لابن ماجه

٦٩- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي

٧٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد

٧١- شرح الشفاء لعلي القاري

٧٢- شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد

٧٣- الشفا في حقوق المصطفى للقاضي عياض

٧٤- شيخ المضيره أبو هريره لمحمود أبو ريه

٧٥- الصحاح في اللغة للجوهري اللغوي

٧٦- الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري

٧٧- الصحيح لمسلم بن الحجاج

٧٨- الصحيح لأبي عيسى الترمذي

٧٩- الصواعق المحرقة لابن حجر المكي

٨٠- ضحى الاسلام للدكتور أحمد أمين

٨١- الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي

٨٢- طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي

٨٣- طبقات الشافعيه للسبكي

٨٤-طبقات الشافعية للأسنوى

٨٥-الطبقات الكبرى لابن سعد

٨٦-طبقات المفسرين للداودي المالكي

ص: ٣٨٤

٨٧- علوم الحديث لأبي الصلاح

٨٨- عمده القارى فى شرح البخارى لبدر الدين العينى

٨٩- غنايه القاضى- حاشيه على البيضاوى للشهاب الخفاجى

٩٠- غوالى اللالكى لابن أبى جمهور الاحسائى

٩١- عيون الأثر فى سيره خير البشر لابن سيد الناس

٩٢- غايه النهايه فى طبقات القراء لابن الجزرى

٩٣- الغدير فى الكتاب و السنه و الأدب للشيخ عبد الحسين الأمينى

٩٤- فتح البارى فى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى

٩٥- فتح البيان فى تفسير القرآن لصديق حسن القنوجى

٩٦- الفرقان لابن الخطيب

٩٧- الفصول المهمه فى تأليف الأئمه للسيد شرف الدين العاملى

٩٨- الفهرست للنديم

٩٩- فواتح الرحموت فى شرح مسلم الثبوت لعبد العلى الأنصارى

١٠٠- فيض القدير فى شرح الجامع الصغير لتاج الدين المناوى

١٠١- الكاشف عن أسماء رجال الكتب الستة لشمس الدين الذهبى

١٠٢- الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلانى

١٠٣- الكافى للكلينى الرازى

١٠٤- الكامل فى الضعفاء لابن عدى الجرجانى

١٠٥- الكبريت الأحمر لعبد الوهاب الشعرانى

١٠٦- الكشاف- تفسير لجار الله الزمخشرى

١٠٧- كشف الظنون فى أسماء الكتب و الفنون لحاج خليفه

١٠٨- الكشف و البيان فى تفسير القرآن للثعلبى

١٠٩- كفايه الطالب فى مناقب على بن أبى طالب للكنجى الشافعى

ص: ٣٨٥

١١٠- كثر العمال فى سنن الأقوال و الأفعال لعلى المتقى

١١١- الكواكب الدرارى فى شرح البخارى للكرمانى

١١٢- مباحث فى علوم القرآن للشىخ محمد على الأوردوبادى

١١٣- مباحث فى علوم القرآن لصبحى الصالح

١١٤- مبانى تكمله المنهاج للسيد أبو القاسم الخوئى

١١٥- مجمع البيان فى تفسير القرآن لأبى على الطبرسى

١١٦- مجمع الزوائد و منبع الفوائد لنور الدين الهيثمى

١١٧- المحاضرات للراغب الأصفهانى

١١٨- المحلى فى الفقه لابن حزم

١١٩- المرشد الوجيز لابن شامه

١٢٠- المستدرک على الصحيحين للحاكم النيسابورى

١٢١- المستصفى من علم الاصول لأبى حامد الغزالى

١٢٢- المسند لأحمد بن حنبل

١٢٣- مشكل الآثار لأبى جعفر الطحاوى

١٢٤- المصاحف لابن أبى داود

١٢٥- المصنف لابن أبى شيبه

١٢٦- المعارف لابن قتيبه

١٢٧- معالم التنزيل- تفسير لمحيى السنه البغوى

١٢٨- المعجزه الكبرى لمحمد أبو زهره

١٢٩- المعيار و الموازنه لأبى جعفر الإسكافى

١٣٠-المغنى فى الضعفاء لشمس الدين الذهبى

١٣١-المقاصد الحسنه فى الأحاديث المشتهره لشمس الدين السخاوى

١٣٢-المقدمه لابن الصلاح

ص: ٣٨٦

١٣٣-مقدمتان فى علوم القرآن لابن الصلاح

١٣٤-المنار-تفسير لمحمد رشيد رضا

١٣٥-مناهل العرفان فى علوم القرآن للزرقانى

١٣٦-منتخب كنز العمال لعلى المتقى

١٣٧-منتهى الكلام فى الرد على الإماميه لحيدر على الهندى

١٣٨-المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنوى

١٣٩-الموضوعات لأبى الفرج ابن الجوزى

١٤٠-الموطأ لمالك بن أنس

١٤١-ميزان الاعتدال فى نقد الرجال لشمس الدين الذهبى

١٤٢-الميزان فى تفسير القرآن للعلامة الطباطبائى

١٤٣-الناسخ و المنسوخ لأبى جعفر النحاس

١٤٤-النجوم الزاهرة فى محاسن مصر و القاهره لابن تغرى بردى

١٤٥-النسخ فى القرآن للدكتور مصطفى زيد

١٤٦-نسيم الرياض-شرح شفاء القاضى عياض لشهاب الدين الخفاجى

١٤٧-النصائح الكافيه لمن يتولى معاويه لمحمد بن عقيل

١٤٨-نفحات الأزهار فى خلاصه عبقات الأنوار للسيد على الحسينى الميلى

١٤٩-نكت الانتصار لأبى بكر الباقلانى

١٥٠-نوادير الاصول للحكيم الترمذى

١٥١-الوفى بالوفيات للصلاح الصفدى

١٥٢-هدى السارى-مقدمه فتح البارى لابن حجر العسقلانى

١٥٣-وفيات الأعيان لابن خلكان

ص: ٣٨٧

كلمه المؤلف ٥

الباب الأول: الشيعة و التحريف ١١

الفصل الأول: كلمات أعلام الشيعة فى نفي التحريف ١٣

الشيخ الصدوق ١٦

الشيخ المفيد ١٧

السيد المرتضى ١٧

الشيخ الطوسى ١٩

الشيخ الطبرسى ١٩

السيد ابن طاوس الحللى ٢٠

العلامه الحللى ٢١

الشيخ زين الدين البياضى ٢١

الشيخ الكركى ٢١

الشيخ فتح الله الكاشانى ٢٢

السيد نور الله التستري ٢٢

الشيخ بهاء الدين العاملى ٢٢

العلامه التونى ٢٢

الفيض الكاشانى ٢٣

الشيخ الحر العاملي ٢٣

الشيخ محمد باقر المجلسي ٢٤

السيد علي بن معصوم المدني ٢٤

السيد جعفر الخونساري ٢٤

السيد مهدي بحر العلوم ٢٥

الشيخ جعفر كاشف الغطاء ٢٥

السيد محسن الأعرجي ٢٥

السيد محمد المجاهد الطباطبائي ٢٦

الشيخ إبراهيم الكلباسي ٢٦

السيد محمد الشهشهاني ٢٦

السيد حسين الكوه كمرى ٢٧

الشيخ موسى التبريزي ٢٧

السيد محمد حسين الشهرستاني ٢٧

الشيخ محمد حسن الآشتياني ٢٧

الشيخ محمد حسن المامقاني ٢٨

الشيخ عبد الله المامقاني ٢٨

الشيخ محمد جواد البلاغي ٢٨

و هو رأى علماء آخرين منهم: ٢٨:

الشيخ الشريف الرضي

ابن إدريس الحلبي

الفاضل الجواد الكاظمي

الشيخ أبو الحسن الخنيزي

الشيخ محمد النهاوندي

ص: ٣٩٠

السيد محسن الأمين العاملي

الشيخ عبد الحسين الرشتي

الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء

السيد محمد الحججه

السيد عبد الحسين شرف الدين

الشيخ آغا بزرك الطهراني

السيد محمد هادي الميلاني

السيد محمد حسين الطباطبائي

السيد أبو القاسم الخوئي

السيد روح الله الخميني

السيد محمد رضا الكليبايگاني

السيد شهاب الدين النجفي المرعشي

كلمه الشيخ كاشف الغطاء ٣٠

كلمه السيد شرف الدين ٣٠

كلمه السيد الميلاني ٣٢

الفصل الثاني: أدله الشيعة على نفى التحريف ٣٥

١- آيات من القرآن الكريم ٣٧

٢- الأحاديث عن النبي و الآل و هي أقسام: ٣٩

القسم الأول- أخبار العرض على الكتاب ٤٠

القسم الثاني- خطبه الغدير ٤٢

القسم الثالث-حديث الثقلين ٤٣

القسم الرابع-ما ورد في ثواب قراءه السور ٤٤

القسم الخامس-ما ورد في الرجوع إلى الكتاب ٤٤

ص:٣٩١

القسم السادس- ما ورد في تمسك الأئمة بالآيات ٤٩

القسم السابع- ما دلّ على أنّ المصحف الموجود هو النازل من عند الله تعالى ٤٩

٣-قول عمر: حسبنا كتاب الله ٥١

٤-الإجماع ٥٣

٥-تواتر القرآن ٥٥

٦-إعجاز القرآن ٥٥

٧-صلاه الإماميه ٥٦

٨-كون القرآن مجموعا على عهد النبي ٥٧

٩-اهتمام النبي و المسلمين بالقرآن ٥٨

الفصل الثالث: أحاديث التحريف في كتب الشيعة ٦١

تعيين موضوع البحث ٦٤

أحاديث التحريف على قسمين ٦٥

أخبار التحريف مصادمه للضروره ٦٦

أخبار التحريف مخالفه للكتاب ٦٧

أخبار التحريف موافقه للعامه ٦٧

أخبار التحريف نادره ٦٨

أخبار التحريف آحاد ٦٨

من أخبار التحريف ٦٩

الكلام على هذه الأخبار ٧٣

الفصل الرابع: شبهات حول القرآن على ضوء أخبار الشيعة الإماميه ٨٣

١- تواتر أحاديث التحريف، جوابها ٨٥

٢- إختلاف مصحف على عليه السلام مع المصحف الموجود، و جواب هذه

ص: ٣٩٢

٣- القرآن على عهد المهدي عليه السلام، جوابها ٩٤

٤- كائن في هذه الأمة ما كان في الامم السالفه، و جواب هذه الشبهه ٩٥

الفصل الخامس: الرواه لأحاديث التحريف من الشيعة ٩٧

الروايه أعم من الاعتقاد ٩٩

لا يوجد كتاب عند الشيعة صحيح كله ١٠٠

لا تجوز نسبه معتقد صاحب الكتاب إلى الطائفه ١٠٤

وجود الأخبار الباطله في الكتب المعروفه ١٠٥

نكات في كلام الشيخ الصدوق ١٠٧

ذكر من وافقه من الأعلام ١٠٨

المحدثون و أخبار التحريف ١١١

ترجمه الشيخ الصدوق ١١٢

عبارته في اعتقاداته و الكلام عليها ١١٣

ترجمه الشيخ الطوسي ١١٦

نفيه للتحريف مع روايته له ١١٧

ترجمه الفيض الكاشاني ١١٨

نفيه للتحريف مع روايته له ١١٩

ترجمه الشيخ الحر العاملي ١٢١

ترجمه الشيخ المجلسي ١٢٢

حول عباره الشيخ القمي في مقدمه تفسيره ١٢٣

ترجمه السید الجزائری و رأیه ۱۲۵

ترجمه الشیخ النراقی و رأیه ۱۲۶

ترجمه السید عبد الله شبر و رأیه ۱۲۷

ص: ۳۹۳

ترجمه الشَّيخ المازندراني و رأيه ١٢٩

النظر في كلامه ١٣٠

رأى الشَّيخ النورى ١٣٢

محدِّثون لا وجه لنسبه القول بالتحريف إليهم: ١٣٢

١- الشَّيخ العياشى ١٣٣

٢- الشَّيخ الصفار القمى ١٣٤

٣- الشَّيخ الكشى ١٣٤

٤- الشَّيخ النعمانى ١٣٥

٥- الشَّيخ أبو منصور الطبرسى ١٣٦

٦- السَّيِّد هاشم البحرانى ١٣٧

تحقيق حول رأى الشَّيخ الكلينى ١٣٧

ترجمته و شأن كتابه ١٣٨

هل الشَّيخ الكلينى ملتمز بالصَّحِّه؟ ١٤٠

جواز نسبه القول بعدم التحريف إليه ١٤٤

خاتمه الباب الأول ١٤٨

الباب الثانى: السنَّه و التحريف ١٥١

الفصل الأول: أحاديث التحريف فى كتب أهل السنه ١٥٣

الزياده فى القرآن ١٥٨

التبديل فى الألفاظ ١٥٩

أحاديث نقصان القرآن ١٦٠

حول سورة الأحزاب ١٦٠

حول سورة التوبه ١٦١

حول سورتين ١٦٣

ص: ٣٩٤

حول سورتي الخلع و الحفد ١٦٤

حول آيه الرجم ١٦٤

حول آيه الرغبه ١٦٨

حول آيه: لو كان لابن آدم واديان ١٦٩

حول آيه الجهاد ١٧٣

حول آيه المتعه ١٧٣

حول آيه الصلاه على النبي «ص» ١٧٤

حول آيه الشهاده ١٧٥

حول آيه ولايه النبي «ص» ١٧٦

حول آيه الحميه ١٧٧

حول آيه القتال ١٧٩

حول آيه المحافظه على الصلوات ١٨٠

حول آيه رضاعه الكبير عشرا ١٨١

حول آيه التبليغ ١٨٢

حول آيه الاصطفاء ١٨٢

حول آيتين سقطتا من المصحف ١٨٣

حول عدد حروف القرآن ١٨٣

أحاديث كيفيه جمع القرآن ١٨٥

الشبهات الناشئه عن هذه الأحاديث ١٨٧

١- جمع القرآن بعد وفاه النبي «ص» ١٨٧

٢- جمع القرآن بعد مقتل القراء ١٨٨

٣- جمع القرآن من العسب و نحوها و صدور الرجال ١٨٨

٤- إحراق عثمان المصاحف ١٨٩

ص: ٣٩٥

كلمات الصحابه و التابعين فى وقوع الحذف و التغيير فى القرآن المبين ١٩١

الفصل الثانى:الرواه لأحاديث التحريف من السنّه ١٩٥

من تجوز نسبه القول بالتحريف إليه منهم:٢٠٢

١-مالك بن أنس ٢٠٣

٢-أحمد بن حنبل ٢٠٣

٣-محمّد بن إسماعيل البخارى ٢٠٤

٤-مسلم بن الحجاج ٢٠٦

٥-أبو عيسى الترمذى ٢٠٧

٦-أحمد بن شعيب النسائى ٢٠٨

٧-ابن ماجه القزوينى ٢٠٩

٨-الحاكم النيسابورى ٢٠٩

٩-أبو جعفر الطبرى ٢١٠

١٠-الضياء المقدسى ٢١٠

الفصل الثالث:الأقوال و الآراء فى أهل السنّه ٢١٣

موقف علماء الشيعة ممّا رواه أهل السنه ٢١٦

موقف أهل السنّه من أحاديثهم ٢١٧

طائفه يروون التحريف و لا نعلم رأيهم ٢١٧

طائفه يروونه و يقولون به ٢١٨

التصريح بوقوع التحريف ٢١٩

طائفه يروون و يردّون أو يؤولون ٢٢٨

ردّ أحاديث وقوع الخطأ في القرآن ٢٢٨

تأويل أحاديث وقوع الخطأ في القرآن ٢٣٦

ص: ٣٩٦

أحاديث جمع القرآن بين الرد و التأويل ٢٤١

مراحل الجمع ٢٤١

دفع الشبهات عن طريق جعل الجمع فى مراحل ٢٤٢

ردّ أحاديث نقصان القرآن فى السور و الآيات ٢٤٨

تأويل أحاديث نقصان القرآن: ٢٥٥

١-الحمل على التفسير ٢٥٦

٢-الحمل على السنّه ٢٥٧

٣-الحمل على الحديث القدسى ٢٥٨

٤-الحمل على الدعاء ٢٥٩

الفصل الرابع: نقد و تمحيص ٢٦١

[١] فى الآثار فى خطأ القرآن ٢٦٣

دليل الرادين لهذه الآثار المنقوله عن الصحابه و على رأسهم عثمان بن عفان نفسه ٢٦٣

طريق التأويل لهذه الآثار ٢٦٥

مناقشه هذا التأويل ٢٦٦

تأويل «اللحن» و «الخطأ» و جوابه ٢٦٧

ترجمه عكرمه الزاوى لأهم هذه الآثار: ٢٧٠

١-طعنه فى الدين ٢٧٠

٢-كونه من الخوارج ٢٧١

٣-كونه كذابا ٢٧١

٤-عكوفه على أبواب السلاطين و الامراء ٢٧٢

٥ و ٦-ترك الناس جنازته، قدح الأكابر فيه و تكذيبه ٢٧٣

خلاصه البحث: بطلان هذه الآثار و عدم قبول تأويلها ٢٧٤

ص: ٣٩٧

[٢] فى أحاديث جمع القرآن ٢٧٦

إعراض القوم عن على و قرآنه ٢٧٧

حصرهم الجامعين على عهد النبوه فى عدد ٢٧٨

كلمه حول أنس بن مالك ٢٧٩

رفض أحاديث جمع القرآن على عهدى الشيخين ٢٨١

رفض أحاديث قبول الآيه بشاهدين ٢٨٣

حول ما صنعه عثمان ٢٨٦

ما كان بين عثمان و ابن مسعود ٢٨٨

اضطراب القوم فيما رووه عن ابن مسعود فى زيد بن ثابت ٢٨٩

كلمه فى زيد بن ثابت ٢٩٠

خلاصه البحث: جمع القرآن على عهد النبى «ص» على يد على عليه السلام و غيره ٢٩٢

كلمه لا بدّ منها ٢٩٢

[٣] فى أحاديث نقصان القرآن ٢٩٣

تحقيق فى النسخ ٢٩٤

هذا النسخ مستحيل أو ممنوع شرعا ٢٩٤

لا دليل على كون هذه الآيات و السور منسوخه ٣٠٠

حملها على نسخ التلاوه غير ممكن ٣٠١

القول بنسخ التلاوه هو القول بالتحريف بل أشنع ٣٠٤

اضطرابهم فيما رووه عن ابن مسعود فى المعوذتين ٣٠٧

فى سورتي الحفد و الخلع ٣٠٨

قضية ابن شنبوذ ٣٠٨

كلمه لا بدّ منها ٣٠٩

خلاصه البحث ٣١٠

ص: ٣٩٨

- الفصل الخامس: مشهوران لا أصل لهما ٣١٣
- المشهور بين أهل السنه صحه أحاديث كتابي
البخارى و مسلم المعروفين بالصحيحين، و عداله
الصحابه أجمعين ٣١٥
- الكلام حول الصّحيحين ٣١٨
- ١- آراء العلماء فى الشيخين ٣٢٢
- رأى أبى زرعه الرازى و ترجمته ٣٢٢
- امتناع أبى حاتم من الروايه عن البخارى ٣٢٤
- تكلّم الذهلى فى الشيخين ٣٢٥
- ترجمه الذهلى ٣٢٦
- البخارى فى كتاب الجرح و التعديل ٣٢٦
- ترجمه ابن أبى حاتم ٣٢٧
- طعن ابن الأعين فى البخارى ٣٢٧
- البخارى فى كتاب الضعفاء للذهبي ٣٢٨
- ٢- آراء العلماء فى الصحيحين ٣٢٨
- معلومات عن الصحيحين ٣٢٨
- رأى النووى ٣٣٠
- رأى ابن الهمام ٣٣١
- رأى أبى الوفاء القرشى ٣٣١
- رأى أبى الفضل الأدفوى ٣٣٤

رأى على القارى ٣٣٦

رأى محبّ الله بن عبد الشكور ٣٣٧

رأى عبد العلى الأنصارى ٣٣٧

ص: ٣٩٩

رأى ابن أمير الحاج ٣٣٨

رأى المقبلى ٣٣٨

رأى محمد رشيد رضا ٣٣٩

رأى أبى ريه ٣٤٠

رأى أحمد أمين ٣٤١

رأى شكيب أرسلان ٣٤١

رأى أحمد محمد شاکر ٣٤١

٣-الصحيحان فى الميزان ٣٤١

مقدمه فيها مطلبان:٣٤٢

١-آفات أهل الحديث ٣٤٢

٢-إختلاف أسباب الجرح و التعديل ٣٤٤

من الأحاديث الموضوعه و الباطله فى الصحيحين و هى عشرون حديثا ٣٤٥

خلاصه البحث:فى الصحيحين فضلا عن غيرها أحاديث باطله و منها أحاديث التحريف ٣٥٨

الكلام حول الصحابه ٣٥٩

١-الصحابه عداله ٣٥٩

٢-الصحابه علما ٣٦٤

إيقاظ ٣٦٩

خاتمه الباب الثانى ٣٧٠

خاتمه الكتاب ٣٧١

فهرس مصادر الكتاب ٣٧٥

فهرس مواضیح الکتاب ۳۸۹

ص: ۴۰۰

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

